المرتجـــل في شرح الجمـــل

لابي محمد عبد الله بن احمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب

(٤٩٢ ـ ٥٦٧ هـ)

المرتجل في شرح الجمل

لأبي بكرٍ عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانيّ قدس الله روحه ، مما أملاه الشيخ الإمام العالم الصدرُ أوحدُ الزمان ، فريدُ العصر ، زين الدين أبو محمدٍ عبدُ اللهِ بنِ أحمدَ بنِ أحمدَ بن أحمدَ بنِ الخشّابِ . رحمة الله عليه . الحمدُ لله(١) .

في (ب) : المرتجل في شرح الجمل ، املاءُ سيدنا الشيخ الاجل العالم الأوحد ، زينِ الدينِ حجة الإسلام أوحدِ العصر أبي محمدٍ عبدِ الله بنِ أحمدَ بنِ أحمدَ بنِ الخشابِ ـ أمتعَ اللهُ بحياته ـ وارتجالهُ .

وفي (ج) كتابٌ فيه شرحُ الجرجانية لابن الخشّاب .

وفي (د) : الكتاب المرتجل في التعليق على مختصر عبد القاهر الجرجاني رحمه الله ، المعروف بالجمل . أملاه عبد الله بنُ أحمدَ بنِ احمدَ بنِ احمدَ بن الخشاب نفع الله به .

بسم الله الرحمن الرحيم

ربِّ يسر بفضلك(١) . الحمد لله رب العالمين ، وصلواته(٢) على سيدنا محمد النبي وآله الطيبين الطاهريـن .

(قـال الشـيخ الأجلُ الإمامُ العالمُ الأوحدُ ، زينُ الدين ، أوحـدُ العصـر أبـو محمدٍ عبدُ الله بنُ أحمدَ بنِ أحمد بنِ الخشـابِ النحـويَّ اللغوي ، رحمةُ الله عليه)(٣) : هذا (٤) إملاء على مختصر ابي بكر ، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ، رحمه اللهُ ، الذي وسمَه بالجمل ، يـجـري مَجْرى الشرحِ له ، وإن كان غير مستقصى . (ارتجلته مملياً في أيامٍ قليلة العدد ، قبل سنةِ عشرينَ وخمسـمائةٍ ، وكان مستمليه على جناحِ سفـرٍ ، فوسمته لذلك بالمرتجل ، فإن عثرَ فيه على ماليس بمحررٍ ، فقد بينتُ العذر فيه ، وعلى الله أعتمد وبه أعتضد) (٥) .

قوله : اعلم أن الكلماتِ ثلاثٌ .

الكلمات جمع كلمة ، جمع قلة ، لأن الثلاث(٦) أقل جمعٍ ، والكلمةُ هي

---

(١) رب يسر بفضلك : ساقطة من (ب) و (ج) .

(٢) في (ج) و (د) : وصلواته على محمد خاتم النبيين وعلى اله الاكرمين وفي (ب) : وصلواته وسـلامـه .

(٣) مابين قوسين ساقط من (ج) و (د) .

(٤) في (ج) : وبعد فهذا .

(٥) مابين قوسين ساقط من (أ) و (ب) .

(٦) في (ج) و (د) : لأن الثلاثة اقل العدد ، هذا التحقيق ، وماخرج عنه تجوز ، والكلمة هي .

اللفظة المفردة ، وإن شئت قلت : الجزء المفرد . هذا الأصلُ (١) ، وغيرُ اتساعٌ . وجميعُ مايتخاطب به الناس (٢) من الجمل المفيدة التي سماها جمهور النحويين كلاماً ، ألفاظ مؤلفة ، وكل مؤلَّفٌ فله مفرداتٌ منها ألِّفَ ، فالكلامُ مؤلَّفٌ، مفرداته هذه الكلمُ الثلاثُ (٣) ، فهو ينتظمها (٤) ، ومنها ينتظم .

وهي : كلمة يصح الإخبار عنها وبها ، وكلمة (٥) يُخْبَرُ بها ولايصح الإخبارُ عنها ، وكلمة (٦) لايخبر بها ولا عنها (٧) . الأولى تلقب اسماً والثانية تلقب(٨) فعلا ، والثالثةُ تلقَّبُ حرفاً .

ولكل منها حد(٩) وعلاماتٌ واشتقاقٌ . فالحد(١٠) يحصرُ ذاتَ المحدود والعلامة (١١) تُعرِّفه ، والاشتقاق يكشف عن وضع لفظه .

وانقسمت الكلمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ لارابعَ لها ، قسمة(١٢) ضرورية أو كالضرورية ، لأن العبارات دوالُّ على المعاني التي تحتَها ، والمعاني منقسمةٌ إلى ثلاثة أقسامٍ(١٣) ، فوجبَ أن تكون الألفاظُ الدالةُ عليها ثلاثةً لاأقل ولا أكثر .

---

(١) في (ج) و (د) : هذا هو الاصل

(٢) في (أ) الناس به ، وفي (ب) و (ج) و (د) وحاشية (أ) في نسخة كما أثبتنا .

(٣) يلي كلمة « كلاما » في (أ) و (ب) عوضا عما بين القوسين : وتأليفه من هذه الكلم الثلاث .

(٤) في (ج) ينتظمها جنسا .

(٥) في (ج) و (د) : وأخرى .

(٦) في (ج) و (د) : وثالثة .

(٧) في (ب) و (ج) : عنها ولابها .

(٨) في (د) خرم يبدأ بهذه الكلمة ، وسنشير الى انتهائه .

(٩) في (أ) : علامات وحد

(١٠) في (ب) و (ج) : والحد

(١١) حاشية (أ) في نسخة : والعلامات .

(١٢) في (ج) : قسمة فيما يرونه

(١٣) في (ج) أقسام عندهم .

والمعاني ذاتٌ يُخبَرُ عنها وهي الاسمُ ، وخبر عن تلك الذات(١) وهو الفعل ، وواسطةٌ بينهما ، إما لإثبات الخبرِ للمُخْبرِ عَنْهُ ، أو لنفيه عنه ، أو لغير ذلك من المعاني وذلك هو الحرف(٢) .

فأمّا الاسم(٣) ، فاشتقاقه عند البصريينَ من سما يسمو إذا علا ، كأن أصلَهُ سِمْوٌ كقِنْو ، أو سُموٌ كعُضو ، بدلالة قولهم في جمعِه : أسماءٌ ، فهذا كعِدلٍ وأعْدَال ، وقفلٍ وأقفال ، أو كقِنْوٍ وأقناء ، وعُضو وأعضَاء ، ثم حَذَفوا لامه ــ وهي الواو ــ حذفاً ، وسكّنوا أوله ــ وهو السين ــ ليعوضُوه من الحذفِ الذي أجرَوْه عليهِ اعتباطاً ، فاجتَلبُوا لَهُ همزةَ الوصلِ ليقعَ الابتداءُ بها فصارَ اللفظُ اسماً كما ترى .

وذهب الكوفيونَ إلى أنه مُشْتَقٌ من السِمَةِ ، فأصلُه على هذا عندهم وَسْمٌ ، لأن السمةَ العلامةُ ، والاسمُ لدلالته على مسماه كالعلامةِ له . والذي ذهبوا إليه صحيح(٤) من طريق المعنى ، فاسد بمقاييس اللفظ ، لأنه لو كان من الوسم ، وهو أصل السِّمة لقيل في اشتقاق الفعل منه على فَعَّلْتُ : وَسَّمْتُ ولم يُقَلْ : سمَّيتُ ، ولقيل : أوسمتُ ، إذا كانَ على أفعلتُ ، ولم يُقَلْ أسميتُ ، إلاّ أن يَدَّعوا فيه القلبَ . وليس القلبُ بقياسٍ(٥) ، ولقيلَ في جمعه : أوسامٌ ، ولم يُقَلْ : أسماءٌ ، ولقيل (٦)في جمع الجمع : أو اسمُ وأواسمُ ولم يُقَلْ أسامٍ ، ولقيل في تصغيره : وسَيم(٧) لاسُمَيٌّ ، ولمّا جاءَ فيه في بعض لغاتِهِ سُمَى كهدى (٨) (كما أنشدوا :

---

(١) يلي ذلك في (ج) : لايصلح لغير الخبر .

(٢) في (أ) : الجملة وفي (ب) و (ج) : الحرف ، وهو الصواب .

(٣) راجع هذه المسألة في الانصاف ١ : ٦ ، شرح المفصل ١ : ٢٢ .

(٤) في (ج) : صحيح من جهة المعنى فاسد من جهة اللفظ .

(٥) يلي ذلك في (ج) : انما هو مسموع لايتعدى ماروي منه

(٦) في (ج) : ولقيل في جمع جمعه .

(٧) في (ج) : وسيم اواسيم ولم يقل سمي .

(٨) مابين قوسين ساقط من (أ) و (ب)

والله أسماك سُمّى مباركاً(١)

وإن كان لاقاطعَ شاهد فيه .)

وكلُّ هذه التصاريفِ تَشهَدُ بصحةِ قول البصريين . وأيضا فالتعويض(٢) ينبغي أن يكون مخالفاً موضعُهُ موضع المُعَوَّضِ منه(٣) فهم إذا أوقعوا الحذفَ أولا وأرادوا التعويضَ عوضوا آخرا ، وإذا(٤) حذفوا اخرا وعوضوا اعوضوا أولا ، بدليل قولهم : عِدَةٌ وصِلَةٌ وبابُهُما ، فانهم لما حذفوا فاءَ الكلمة ـ وهي الواوُ من عِدَةٍ إذ أصلها وِعْدَةٌ ـ ألزموها تاءَ التأنيثِ في آخرها عِوَضاً من حذف فائها ، فلو كان المحذوفُ من اسم فاءَهُ لَلَزِمَ التعويضُ لامَه ، وليسَ الأمر كذلكَ .

وأمّا حدُّهُ فقد أطال(٥) الناس فيه وأكثروا ، وأقرب ماحَدُّوه به إلى الصحةِ عند تحقيقِ النظر قولُ من قال : الاسم لفظٌ يدلُّ على معنى في نفسه غيرِ مقترنٍ بزمانٍ مُحَصَّلٍ .

فقولُهُم (٦) : « لفظٌ » هو جنس للاسم ، قريبٌ منه ، وهكذا يجبُ أن يوضعَ في أولِ الحدِ جنسُ المحدود الأقربِ ، ثم يؤتى من بعده بالفصول التي تميّزُ المحدودَ من الأنواع المشاركةِ له (٧) في جنسه .

وقولهم : (٨) « دالٌ على معنى في نفسه » فصلٌ يميِّزُ الاسمَ من الحرف ، لأن الحرف يدلُّ على معنى لكنْ في غيرِهِ .

---

(١) صلته بعده : آثرك الله به ايثاركا .

وهو معزو لابن خالد القناني (.. ـ ..) أسماك : ألهم أهلك أن يسموك .

والشاهد في التنبيهات على أغاليط الرواة : ٣٤٠ ، الانصاف في مسائل الخلاف : ١٥ اسرار العربية : ٩ ، أوضح المسالك ١ : ٢٥ ، لسان العرب (سمو) .

(٢) يلي ذلك في (ج) : على ماسبر من مقاييس كلام العرب ينبغي أن يخالف موضعه ...

(٣) يلي ذلك في ج : ليعلم انه ليس بالاصل .

(٤) في (ج) : واذا حذفوا اخرا اوقعوا العوض اولا .

(٥) في (ب) : أطال الناس واكثروا فيه .

(٦) في (ج) : فقوله .

(٧): في (ب) و (ج) : المشاركته .

(٨) : في (ج) : وقوله .

وقولهم(١) : « غيرِ مقترنٍ بزمانٍ » فصلٌ يميِّزُهُ من الفعلِ ، لأن الفعلَ يدلُّ على معنى في نفسه ، ولكنْ(٢) مقترنٌ بزمانِ ذلك المعنى .

وقولهم(١) : « محصَّلٌ » احترازٌ(٣) من المصدرِ واسمِ الفاعل وماجرى مجراهما من الأسماء الدالة على معنى مقترنٍ بزمانٍ ، أزمنةُهذه مبهمةٌ غيرُ معيَّنَةٍ ولامُحَصَّلَةٍ .

وأما علاماته فتنقسم قسمين : لفظيةٌ ومعنويةٌ . فاللفظيةُ إما أن تلحقَه من أولِه أوفي حشوِه أوفي آخرِه .

فالتي تلحقُ من(٤) أولِه ، كالألف واللامِ اللتَيْـن التعريف ، كقولِكَ : رجلٌ والرجلُ وغلامٌ والغلامُ ، وكحروف الجرِّ وهي نحوُ من وإلى وعَنْ وعلى ، تقول : من زيدٍ وإلى عمروٍ(٥) وعن زيدٍ وعلى زيدٍ .

وأما العلامةُ التي تلحقُهُ في حشوِه فنحوُ ياءِ التصغيرِ كقولك : رَجُلٌ ورُجَيْلٌ ودِرْهَمٌ ودُرَيْهِمٌ .

والتصغيرُ خاصةٌ من خواص الاسم ، وربما دخل(٦) ضرباً من الفعل ، إلا أنه(٧) في الاسمِ يتناولُ لفظَهُ ، ولايرادُ بتصغيرِهِ تصغيرُ شيءٍ غيرِهِ في معناه ، وإذا لَحِقَتِ الفعلَ تناولت لفظَهُ ، وكان المرادُ بتصغيرِهِ تصغيرَ

---

(١) في (ج) : وقوله .

(٢) في (أ) : لكن وفي (ب) : ولكن وفي (ج) : ولكن يدل مع المعنى على زمنه .

(٣) في (ب) و (ج) : احتراز للمصدر .

(٤) في (ج) : في

(٥) في (ج) : زيد .

(٦) في (ب) و (ج) وحاشية (أ) في نسخة : دخلت

(٧) في (ب) و (ج) : وحاشية (أ) في نسخة : أنها

مصدرِه (١) كقولك في التعجب: ما أُحَيْسِنَه وما أُمَيْلِحَه. فالتصغيرُ قد تناول لفظَ الفعلِ والمرادُ تصغيرُ المصدرِ، وهو الحسنُ والملاحةُ، ونحوُ الفِ التكسير في قولك: دراهمُ ودنانيرُ.

وأما مايلحقُه آخراً فنحوُ التنوينِ في قولك: رجلٌ وفرسٌ. والتنوين: نونٌ ساكنةٌ تلحقُ آخرَ الاسمِ المتمكنِ علامةً لخفتِه، ويدخلُ الكلامَ على خمسةِ أقسامٍ:

الأولُ: التنوينُ الدال على خفةِ الاسم وهو المذكور.

والثاني: تنوينٌ يلحقُ الاسمَ المبنيَّ فرقاً بين المعرفةِ والنكرة كقولك: صهْ وصهٍ، ومَهْ ومَهٍ، فهذا الاسم وماجرى مجراه، إذا لم تنوِّنه كان معرفة (٢)، وإذا نونته كان نكرة، فإذا قلت صَهْ، كانَ كأنك قلتَ: أفعلْ السكوتَ، وإذا قلت صهٍ كان كأنَّكَ قلتَ افعلْ سكوتاً.

والثالثُ: تنوينٌ يدخلُ عِوَضاً من جملةٍ محذوفةٍ كان الأصلُ أن تذكرَ، وذلك في نحوِ إذٍ، إذا قلت حينئذٍ ويومئذٍ، فإذْ ظرفٌ زمانيٌّ مبنيٌّ على السكون والأصل أن تقولَ: كان كذا يومَ إذْ كان كذا، ثم تحذِفُ الجملةَ المضافةَ إليها «إذْ» علماً بها واستغناءً بما تقدم عنها، وتعوِّضُ «إذْ» من الجملة المحذوفةِ التنوينَ فيلتقي التنوينُ وهو ساكنٌ بالذال وهي ساكنةٌ فتكسِرُ الذالَ لالتقاء الساكنين فيصيرُ اللفظ على ما رأيتَ، قال الله تعالى «يومئذٍ تُعْرَضُونَ» (٣)، «فيومئِذٍ لايُسألُ عن ذنبِهِ إنْسٌ ولا جانٌ» (٤).

---

(١) يلي ذلك في (ج): فيما يرون وذلك كقولك.

(٢) في ج: كان عندهم معرفة.

(٣) الحاقة: ١٨ «يومئذ تعرضون، لاتخفى منكم خافية»

(٤) الرحمن: ٣٩

ومن ذلك قولُ الهذلي(١) :

نهيتُكَ عن طلابِكَ أمَّ عمرو بعافيةٍ وأنت إذٍ صحيح(٢)

والأصلُ : وأنتَ ـ إذنهيتُكَ ـ صحيحٌ ، ثم حَذِفَتْ(٣) الجملةُ وعُوضَ منهـا التنوين .

والرابع : تنوينٌ يلحقُ آخرَ الجموعِ المؤنَّثةِ السالمةِ ، نظيراً للنون في الجموع المذكرة السالمة ، وذلك في نحو مسلماتٍ وصالحاتٍ . فالتنوين في هذا الجمع نظير للنون في مسلمينَ ورسيلٌ لها ، وليس بتنوينِ الصرفِ ، بدليل قوله عزَّ وجَلَّ « فإذا أَفَضْتُمْ من عرفاتٍ(٤) ، فَنَوَّنَ « عرفاتٍ » ، وهي مؤنثٌ معرفةٌ ، وما كان فيه علتان من العلل التسع التي تذكر ـ إن شاء اللهُ ـ فيباب مالا ينصرفُ فإنه يَمْنَعُ الصرف(٥) ، وقد رأيتَ عرفاتٍ كيف استُعْمِلَتْ منونة، فدل على أن تنوينها ليس بتنوين الصرف .

ويدلك على أنها معرفةٌ قولهم : هذه عرفاتٌ مباركاً فيها ، فمباركاً حالٌ منها(٦) ، والحالُ أصلها أن تقعَ من المعرفة لامن النكرة .

---

(١) خويلدبنخالد بن محرث ، أبوذؤيب (.. ـ نحو ٢٧هـ الموافق .. ـ ٦٤٨م) شاعرمخضرم عاش الى أيام عثمان (٤٧قهـ ـ ٣٥هـ الموافق ٥٧٧ ـ ٦٥٦م) . ومات بمصر . قال البغدادي : هو أشعر هذيل من غير مدافعة . طبقات فحول الشعراء : ١٠٣ ، الشعر والشعراء ٢ : ٦٥٣ ، خزانة البغدادي ١ : ٢٠٣ .

(٢) ديوان الهذليين ١ : ٦٨ ، شرح المفصل ٩ : ٣١ ، لسانالعرب (أذذ ، شلل،تفسير اذ واذا وأذن) خزانة الادب ٣ : ١٤٧ ، ٥٧١ ، والرواية في بعض هذه المصادر بعاقبة .

(٣) في (ب) و (ج) : حذف .

(٤) البقرة : ٩٨ ، والاية بتمامها « ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم ، فاذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام واذكروه كما هداكم ، وان كنتم من قبله لمن الضالين .»

(٥) في (ج) : يمنع من الصرف .

(٦) فمباركا حال منها : ساقطة (ج) .

والخامسُ : تنوينٌ يلحقُ أواخرَ الكَلِمِ التي تقعُ في قوافي الشعرِ(1) المطلقِ عِوضاً عن مَدّات الترنم ، ومدات الترنم الألفُ في مثل قوله :

أقلّي اللومَ عاذلَ والعتابا وقولي إن أصبتُ لقد أصابا(2)

والواوُ في مثل قوله :

. . . . سقيتِ الغيثَ أيتُها الخيامو(3)

والياءُ في مثل قوله :

. . . . كانت مباركةٌ من الأيامي(4)

(1) في (ب) و (ج) وحاشية (أ) في نسخة : في قوافي الشعر .

(2) البيت مطلع قصيدة لجرير (28 ـ 110هـ الموافق 640 ـ 728م) يهجو فيها الراعي النميري (.. ـ 90هـ الموافق .. ـ 709م) ، وهو يدل على ان تنوين الترنم يلحق الفعل والمعرف باللام ، وقد اجتمعا في هذا البيت .

وهو في ديوان جرير : 64 ، الكتاب 2:298 ، نوادر الانصاري :127 الكامل للمبرد : 758 المنصف في شرح تصريف المازني 1:224 ، الخصائص 2:96 العمدة لابن رشيق 2:312 . شرح ابن عقيل 1:18 ، لسان العرب (خنى ، روى) خزانة البغدادي 1:34

(3) الشاهد مطلع قصيدة لجرير يهجو فيها الاخطل (19 ـ 90هـ الموافق 640 ـ 708م) والبيت بتمامه :

متى كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث أيتها الخيام

وهو في ديوان جرير : 512 ، مجاز القران لأبي عبيدة : 2:246 ، حماسة ابي تمام 2 :174 ، جمهرة ابن دريد ، 2:171 ، المنصف 1:244 ، العمدة لابن رشيق 2:46 ، شرح المفصل 4:15 شرح شواهد الشافية : 288 لسان العرب : (روى ، قوى) ، الخزانة 3 : 672

الطلوح : جمع طلحة ، وهي شجرة حجازية طويلة .

(4) الشاهد من قصيدة لجرير ، وهو بتمامه :

أيهات منزلنا بنعف سويقة كانت مباركة من الايام

وهو في الكتاب 1:299 ، شرح المفصل 4:36 ، لسان العرب : (روى ، قوى) ولم أعثر عليه في ديوانه .

نعف : مكان مرتفع ، سويقة : تصغير ساق : مواضع كثيرة في بلاد العرب ، وهي قاعدة مستطيلة تشبه بساق الانسان ، موضع قرب المدينة ، جبل بين ينبع والمدينة . راجع معجم البلدان 5:18 .

فيقع هذا التنوينُ موقعَ هـذه الحروفِ ، فيكونُ الإنشـاد :

أقلّي اللـومَ عاذلَ والعتابَنْ وقولي إنْ أصبتُ لقد أصابَنْ

وكذلك ينشد الذاهب هذا المذهب في الانشـاد :

. . . . سقيتِ الغيثَ أيتُها الخيامُنْ

و . . . . كـانت مباركـةً مـن الأيامِنْ

فهذه أقسامُ التنوين في قولِ الجمهورِ من النحـاة .

والتنوين الذي يُعتبر(١) به الاسم فيكونُ علامةً له هو الأولُ وماليـه وهـو غنّةٌ تلحقُ آخرَ الاسمِ ، تَثْبُتُ وصلا في اللـفـظِ وتُحذَفُ في الخطِّ لأن الخـطَّ موضوع على الوقف .

ومـن خـواصِّ الاسمِ اللفظيّةِ اللاحقةِ آخرَهُ ألـفُ التثنيةِ وواوُ الجمـع في مثـل قولك : الزيدان والزيدون ، واليـاءُ الواقعـةُ موقعهـما في(٢) مثل الزيدَين والزيدِينَ .

ومن خـواصـه : الإضافةُ ، وهو أن يضـافَ أويضافَ إليـه كقولِك : غلامُ زيـدٍ ، فغلامٌ اسمٌ مضافٌ وزيـدٌ اسمٌ مضاف إليـه .

ومن خواصِه أن يـوصفَ ، كقولك : الرجلُ الظريفُ ، أو(٣) يضمرَ كقـولـك زيـدٌ مـررت بـه .

فهـذه أغلبُ علاماتِه اللفظية .

وأمّا عـلاماته المعنويـة فنحوُ(٤) أن يكـونَ فاعلا أو مفعولا كقولك :

---

(١) في (أ) و (ب) يعمر . يعتبر من العبرة ، واستعمالها هنا خطأ شائع ، صوابه يعـد .

(٢) في : ساقطة من (ب) و (ج) .

(٣) في (ب) و (ج) : وان .

(٤) في (ج): فمثل .

ضربَ زيدٌ عمراً ، فزيدٌ فاعلٌ وعمرو مفعولٌ ، وأن يُخبَر عنه تارةً ، ويخبرَ به أخرى كقولك : الرجلُ قائمٌ ، فالرجلُ مُخبَرٌ عنه(١) ، والقائمُ الرجلُ ، فالرجلُ هاهُنا خبرٌ ، وعلى هذا علاماتهُ المعنويّةُ .

* * *

---

(١) يلي ذلك في (ج) : بقولك هـذه الصورة خبرا ، وكان في تلك .

فصـــل في حـــد الفعل

وأمّا الفعلُ ، فحدُّه أنه لفظةٌ تدل على معنى في نفسِها مقترنٍ بزمـــانٍ محصّل . فقـولـُنا : « تدلُّ على معنى في نفسها » احترازٌ من الحرف(١) ، لأن الحرف يدل على معنى في غيره .

وقولنـا:(٢) « تدلُّ على زمـــان » ، لأن الفعل وضعَ ليدل على الزمـــان ، ولهـــذا انقسمت معانيـــه في الدلالـــة على الزمان بانقسامِ الزمان ، فكانَ ماضياً وحاضراً ومستقبلا ، كما أن الزمانَ منه ماضٍ وحاضرٌ ومستقبل .

والفرق بينـــه وبـــين الاســـم أن الاســـم لايـــدل مـــع معنـــاه عـــلى زمـــان ذلـــك المعنى ، إلا المصادرَ خاصةً فإنها تدلُّ على أزمنةٍ مُبْهَمَةٍ ، فزادوا في حدِّ الفعل لفظـــةَ « مُحَصَّلٍ » ليقـــعَ الفرقُ بـــين الأفعـــال ومصادرِها .

---

(١) يلي ذلك في (ج) : وفصل بينه وبينه كما قيل في الاسم . والدلالة على المعنى بالاطلاق تشترك فيها الكلم الثلاث ، وبالتخصص المذكور تقع الميزة ، ويتقوم كل محدود بفصله .

(٢) في (ج)عوضا عن هذه الجملة من (وقولنا) حتى (ومصادرها) العبارة التالية : وقيـــل في حد الفعل : يدل على زمان ،لأنه اقتطع من اسم الحدث وهو المصدر ليدل على زمـــن المعنـــى الذي تحته مما وضع للدلالة عليه أولا ، وهو والمصدر يشتركان في ذاك لكن المصدر يدل عـــلى زمن مبهم والفعل يدل على الزمن المعين ، وهو الذي أشير اليه في حـــده بقولهم « محصل »،ولهذا انقسمت صيغه بانقسام الزمان ، فكان منه الماضي وهو المنقضي ، والحال عند من يـــرى الحال ويثبته وهو الدائم الراهن يراد بذاك وجـــوده ، وانه لم ينقطع ولم يتصرم ، والمستقبل وهو الذي يقابل الماضي ويشاركه في أن زمن الاخبار به غير زمن وجـــوده .

ومن البين ان الفعل قد باين مصدره بانقسامه انقسام الزمان في المضي والحضور والاستقبال فامتاز منه ، وباين غير المصادر من الاسماء بدلالته على زمن معناه وضعا لاعرضا فافهم. وبلفظة محصل ومعين باين حد الفعل حد المصدر وغيره معادل على زمن مبهم .

وسَمَّوْهُ فعلا ولم يسموه عَمَلا ، لأن الفعلَ أعمُّ من العمل(١) ، ألا ترى أنك إذا أمرتَ مأموراً بالبناء مثلا ، فقلت : ابنِ داراً فائتمر جاز أن يقول : قد عملت ماأردت ، وجاز أن يقول : قد فعلتُ ، ولو قلت : تكلمْ مثلا ، ففعل ، لم يقلْ إلا : قد فعلتُ ولم يَحْسُنْ أن يقولَ : قدعملتُ فالفعل على ماأريتك أعمُّ من العمل ، فلذلك لقبوا هذا القسمَ فعلا ولم يلقبوه عملا ، ولعِلَّةٍ اخرى حسَّنَت فيه هذا اللقب دونَ غيرِهِ(٢) .

فأما علاماتُهُ فمنها أيضاً لفظيةٌ ، ومنها معنويّة ، فمن اللفظيةِ أن يَحْسُنَ دخولُ قد عليه كقولك : قد قامَ ، وقد قعدَ ، وقد يقومُ وقد يقعدُ .

وقد حرفٌ يقرِّبُ(٣) الفعلَ الذي يدخلُ عليه من زمنِ الوجود أي الحال .

ومنها السينُ وسوفَ ، وهما حرفان إذا دخلا على الفعلِ المضارع(٤) أخلصاه للاستقبال وخلّصاه من الشَّيَاعِ الذي كان يحتمله قبل دخولهما عليه ، وذلك أن لفظَ المضارع ــ مُجرداً(٥) من قرينة ــ يحتملُ الحال والاستقبال ، فهو صالحٌ لهما على سبيل

---

(١) في (ج) عوضا عن هذه العبارة : قالوا : وسمي فعلا ، لأن المصدر الذي هو أصله فعل في المعنى ، وقالوا فعل ولم يقولوا عمل ، لأن لفظة فعل أعم من لفظة عمل .

(٢) في (ج) عوضا عن هذه العبارة من ولو قلت .. حتى غيره : ولو قلت مثلا تكلم فتكلم لقال : قد فعلت ، ولم يسغ في عرف الاستعمال أن يقول : قد عملت . فالفعل على هذا أعم في الاستعمال من العمل ، فلهذا لقبوا هذا القسم من الكلم الثلاث فعلا ولم يلقبوه عملا ولغير ذلك مما حسن عندهم تلقيبه فعلا دون غيره .

(٣) في (ج) : يقرب الفعل الذي يدخل عليه من الماضي من زمن الوجود مع تأكيده ، أي الحال، ويفيد في المستقبل تقليلا ...

(٤) المضارع : ساقطة من (أ) و (ب) .

(٥) في (ج) : اذا تجرد .

البدل ، فإذا قلتَ(١) : زيدٌ يضربُ احتمل « يضرب » أن يكـــون للحال ، وجـاز أن يكـون للاستقبــال ، والحال أولى بــه لأنّها الحاصلـةُ الموجودة. فإذا (٢) أردت أن تخلّصَهُ للاستقبال وترفعَ عنه احتمالَهُ للحـال أدخلتَـهُ السينَ أو سوفَ فقلـت : سـيقومُ أو سـوفَ يقوم ، تخلّصَ للاستقبال ، ولم يحتملْ مع دخولِهِما إياهُ معنى غيــره .

وهما ــ وإن دلا على هـذا المعنى واشتركـا فيه ــ فبينهما فرق في الاستعمال ، وذلـك(٣) أن سوفَ أشدُّ تنفيساً وأوسعُ زماناً من الزمــان الــذي تَدُلُّ عليه السين . وكلٌّ مع ذاك للاستقبـال .

فقــولـك على هــذا : ســوف أكرمـك ، أشدُّ تراخيـاً وبعداً في الزمــن المســتقبل مــن قولك : سأكرمُكَ ، وسأكرمـك أقربُ إلــى زمن وجــودِك مــن ســوف أكرمُكَ .

وتتّصلُ السينُ بالفعلِ اتصالا أشـدَّ من اتصال سوفَ به ، وذلـك ظاهرٌ لأنها ــ أعني السينَ ــ على حرفٍ واحد ، فهي أشـبه بمـا عليـه غالبُ الحروفِ في اللفظ ، وسوف على ثلاثة أحرفٍ ، فهي(٤) قريبة الشبه من صيغ الأسماء (ومن خاصة الأسماء في الدلالة الاستقبالُ والاكتفــاء) (٥) ولذلك ساغ دخول اللام على سوف في مثل قوله عزّ وجل « ولسوفَ يعطيكَ

---

(١) في (ج) : فقولك : « زيد يضرب » يحتمل أن يكون في حا لضرب ، وان يكون مستقبلاله أي سيكون منه ضرب ، والحال أولى بهذا الفعل من الاستقبال لانها الحاصلة الموجودة مع احتماله غــيـرها .

(٢) في (ج) : فــان .

(٣) في (ج) : وذلك أن سوف فيما أصلوه بعد السبر أشد تنفيسا واوسع زمانا من الزمـان الذي محضته السين .

(٤) في (ج) : فهي أشبه بما عليه غالب صيغ الاسماء .

(٥) مابين قوسين ساقط من (أ) و (ب) ومثبت في (ج) .

ربك فترضى »(١) ولم يَجُزْ دخولها في السين ، فلا تقول مثلا : ولسأكرمك(٢) .

وليست عند المحققين(٣) – أعني السين – محذوفةً من سوف ، وإن أعطت معناها وكانت كبعضِ لفظِها ، بل كلٌ منهما حرف موضوعٌ برأسه

وذهب الكوفيون لمّا رأوا السينَ تدلُ من الإخلاص للاستقبال على ما تدلُ عليه سوفَ ، وأنها كبعضِ لفظها(٤) إلى أنها محذوفةٌ منها ورووا : سوفَ أفعل ، وسَوْ أفعل – بحذف الفاء – وسأفعلْ بحذفِ الواو والفاء(٥) (وليس باب الحروف الحذف ولا التصرف .

ويدلك على الميزة بينهما أنك تفرّقْ بينهما في التسمية بهما – لو سميت – فتقولُ إذا سميت بسوفَ أو أجريتَها اسماً بإخبارك عنها هذا سوفٌ وإن سوفاً كما قال : إن ليتا(٦) ، ولو أردت هذا في السين لقلت فيه : ساءٌ ، بما بينوه ، فاعلمه)(٧) .

ومن علاماته اللفظية اتصالُ تاءِ الضميرِ وواوِه وألفِه ونونِه بِه كقولكَ : قمتَ وقاما وقاموا وقمْن وأشباهِ ذلك من(٨) ضمائر الفاعلين .

وإنما كانت هذه خاصةً للفعل – أعني اتصال هذه الضمائر به – لأنها (٩) فاعلة والفاعلُ يفتقر إليه الفعل ، والأسماء لا تَفْتَقِرُ الى

---

(١) الضحى ٩٣ : ٥

(٢) في (ج) : لسأكرمك .

(٣) انظر الانصف ٦٤٦/٢ ، شرح المفصل ٨ : ١٤٨ ، وهو يقصد بقوله « المحققين» البصريين ، لانه قارن بين قولهم وقول الكوفيين .

(٤) وانها كبعض لفظها : ساقطة من (ب) و (ج)

(٥) انتهى الخرم في (د) .

(٦) يشير الى قول أبي زبيد الطائي (؟) :

ليت شعري وأين مني « لبتٌ » ان « ليتا » وأن « لوا » عناء

(٧) مابين قوسين ساقط من (أ) و (ب) ومثبت في (ج) و (د) .

(٨) في (ج) و (د) : من الضمائر .

(٩) في (ج) و (د) : لأنها ضمائر الفاعلين والفعل مفتقر الى الفاعل مظهرا كان أو مضمرا والاسماء لاتفتقر الى الفاعل بحق الأصل لا الظاهر منه ولا المضمر ، فلم تتصل ..

الفاعل بحقّ الأصل ، فلم تتصل هذه الضمائر به .

فإن اتفقَ من الأسماء ما يَفتَقِرُ إلى الفاعل(١) كالمصادرِ المُعمَلَةِ عملَ الأفعال ، وأسماءِ الفاعلين الجاريةِ عليها ، والصفاتِ المشبهةِ بها ، وماجرى هذا المجرى (كانت في الاحتياج الى الفاعل محمولة على الفعل و)(٢) لم تتصل هذه الضمائر به(٣) كاتصالها بالفعل ، لأن الفعلَ له العملُ بحقّ الأصل ، وهذه الأسماء فروعٌ عليه (في العمل)(٢) ، ولهذا لا يُعتَدُّ بالضمائر التي تتضمنُها هذه الأسماء فتكونُ(٤) معها جملة مستغنية قائمةً بنفسِها ، والأفعالُ مُعتَدَّ بما تَتَضَمَّنُه من الضمائر ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيدٌ يضرِبُ ، كان « يضربُ » جملة تامة(٥) من فعلٍ وفاعلٍ بالضميرِ الذي يتضمنه « يضرب » ، إذ التقدير زيدٌ يضربُ هو ، ولو قلت : زيدٌ ضاربٌ لكان(٦) ضاربٌ متحملا ضميراً يرجِعُ إلى زيدٍ ، ويرتفعُ بضاربٍ رفعَ الفاعل بفعله ، ولكنْ لايعتدّ به ، فيكونُ مع ضاربٍ جملةً كما كان جملةً مع الفعلِ بدليلِ أنه يجوز أن تقولَ : يعجبني الذي يضرِبُ ، ولاتقول : يعجبني الذي ضاربٌ إلا على تقديرٍ ضعيفٍ في القياس ، وهو أن يُقَدَّرَ حَذْفٌ فيكونَ التقديرُ الذي هو ضاربٌ .

ومن خواصّه اتصالُ التاءِ الساكنةِ للتأنيثِ بآخره(٧) ، كقولك : قامت جُمْلٌ وقَعدت هِندٌ ونعمتِ المرأةُ وبئستِ الجاريةُ ، كما قال الشاعر :

---

(١) في (ج) و (د) : فاعل .

(٢) مابين قوسين ساقط من (آ) و (ب) .

(٣) في (ج) و (د) : بها على حد اتصالها بالفعل .

(٤) في (ج) و (د) : فتكون بها جملا مستقلة كما يكون ذلك في الأفعال .

(٥) يلي ذلك في (ج) و (د) : بالضمير الذي فيه ، والتقدير يضرب هو .

(٦) في (ج) و (د) : لتحمل ضارب ضميرا راجعا الى زيد كما رجع اليه من يضرب ، ولم يكن ضارب مع الضمير فيه جملة بدليل يعجبني الذي يضرب ، ولا يجوز الذي ضارب في مطرد الاستعمال .

(٧) في (ج) و (د) : بآخر الماضي منه .

. . . . نِعْمَتْ زورقُ البلدِ (١)

تاء التأنيث تدخلُ الأسماء على حدٍّ ، وتدخل الأفعال على غيرِ ذلك الحد في المعنى ، فلذلك اختلف حكماها(٢) في اللفظ ، لأن التي تلحق الأسماء (تلحقها)(٣) (لمعنى) يصحُّ وجودُه في الاسمِ حقيقةً ، وهو التأنيثُ ، وتتناول لفظ الفعل لمعنى لايصحُّ وجودُهُ في الفعل حقيقةً ، إذ الأفعالُ لايكون منها مذكّرٌ ، ومنها مؤنّثٌ على الحقيقة(٤) فدخولُ التاءِ (الساكنةِ)(٥) فيهما إنما هو للدلالة على تأنيث فاعلها .

فالتي(٦) تدخل الأسماءَ تتحرك وتكون حرفَ إعراب في الاسم ، ويختلف حكمُها في الوصل والوقف في اللغة الجيدة ، فتكونُ تاءً في الوصل ، فإذا وقفتَ عليها قلبتها هاءً ، كقولك : قائمهْ ومسلمهْ (والخط على الوقف فلذلك كتبت في حالتيها هاء .. وهي في الفعل كيفَ وقعت تاءٌ ممدودة)(٧) . ومن(٨) العرب من يقف على لفظها الذي لها في الوصل ، فتكونُ تاءً في

(١) الشاهد من قصيدة لذي الرمة (٧٧/٦٩٦ – ١١٧/٧٣٥) مدح بها بلال بن أبي بردة (.. – ١٢٦ / ٧٤٤) ، والبيت بتمامه :

أوحُرَّةٌ عيْطلٌ ثبجَاءُ مُجفِرةٌ دعائمَ الزَّور نِعْمَتْ زورق البلد

أنث نعم ، مع أنه مسند الى مذكر وهو زورق البلد ، لأنه يريد الناقة فأنث على المعنى . الحرة : الكريمة وأراد بها الناقة ، العيطل : الطويلة العنق . ثبجاء : الثبج : الصدر قال ابن يعيش : ثبجاء : عظيمة السنام . الدعائم : القوائم ، الزور : أعلى الصدر . مجفرة : عظيمة الجرم . ونصب دعائم الزور على التشبيه بالمفعول به فهو من باب الحسن الوجه . وهو في الديوان ٢٠٣ ، معاني القرآن ١ : ٢٦٨ ، اللسان (نعم) و (زرق) ، الخزانة ٤ : ١١٩ .

(٢) في (آ) و (د) : حكماهما

(٣) تلحقها : ساقطة من الاصل ومثبتة في (ب) و (جـ) و (د) .

(٤) يلي ذلك في (ج) و (د) : فتحتاج الى علامة فارقة بين المعنيين .

(٥) الساكنة : ساقطة من (آ) ومثبتة في (ب) و (جـ) و (د) .

(٦) في (ج) و (د) : والتي تدخل الاسم تتحرك ، وتكون حرف اعراب فيه ، ويختلف حكم اللفظ بها في الوصل ..

(٧) مابين قوسين ساقط من (آ) و (ب) .

(٨) في (ج) و (د) : ومن العرب من يقف عليها في الاسماء بالتاء كما يصلها أهل اللغة الكثرى

الحالين فيقولُ : هـذه قائمتْ ومسلمتْ ، وعليه أنشـدوا :

اللـه نجّاك بكفَّيْ مَسْلَمَتْ . . . .(١)

ورُويَ في بعض كلامهم : ياأصحـابَ سورةِ البقرتْ ، فأجاب المجيب : والله ما معي منها آيتْ ، يريد ذلك البقرهْ ، ويريدُ هذا آيهْ .

والتاء الداخلة على الفعل تاءٌ ساكنة في الوصل والوقف ، لا تتحرك إلا أن يلقاها ساكن كقولك : قامتِ المرأة .

ومن خواصه دخول حرف الجزم عليه كقولك : لم يضرب ولم يقم ولم يرمِ .

وحروف الجزم في الأفعال نظيرتُها(٢) حروفُ الجـر في الأسماء ، لأن معانيَ كل واحد من القسمين ـ أعني الجوارَّ والجوازمَ ـ إنما تصح فيما اختصت به فالجوارُّ مختصة بالاسم ، لأن معانيَها لا تصح إلا فيه ، والجوازم مختصة بالأفعال لأن معانيَها لاتصحّ إلا فيها ، والحرف انما وضع(٣) بحيث يصح معناه .

ومن خواصه اتصالُ النون الشديدةِ أو الخفيفة به للتأكيد كقولك : هل تقومَنْ يازيدُ وهل تقومَنَّ يا عمرو ، فهاتان النونان تدخلان الفعل لتأكيده ، فهما من خواصّه كما أن التنوين من خواصّ الأسماء .

فأمّا علاماتُ الفعل المعنوية ، فمثلُ أن(٤) يكون أبداً مسنداً إلـى غيره

---

(١) الشاهد من أربعة أبيات من الرجز المشطور لأبي النجم العجلي (٠٠ـ١٣٠/٧٤٧) وهي:

الله نجّـاكَ بكفـي مسلمَت من بعـدمَـا وبعدمـا وبعـدمِتْ

صارت نفوس القـوم عند الغَلْصَمَتْ وكادت الحُـرَّة أن تـدعىأمَتْ

والغلصمت : رأس الحلقوم. وهو في : أوضح المسالك ٣ : ٢٩١ ، قطر الندى : ٣٢٥ والرواية فيهما : والله أنجاك ، شرح المفصل ٥ : ٨٩ ، شرح شواهد الشافية : ٢١٨ اللسان (ما ـ حرف الألفاللينة) .

(٢) في (آ) و (د) : نظيرها .

(٣) في (ج) و (د) : يوضـع .

(٤) في (ب) و (د) : أنـه .

ولايُسند غيرُه إليه ، وربما جُعِلَ(١) هذا حَدّاً له وليس بحد بل رسم(٢) له والحدُّ التـام له ما بدأنـا به .

ولفظة الإسنادِ أعم من لفظة الإخبار ، لأن الإخبار ما احتمل الصـدق والكذب فلم ينطلق إلا على ما احتملهما ، والإسناد ينطلقُ على ما احتملهما وهـو الخبر وعلى ما لا يحتملهما كالاستفهام والأمر والنهي وما أشبهَ ذلك مما ليسَ بخبر ، فكلُّ خبرٍ مسندٌ ، وليسَ كل مسند خبراً ، فلهذا كـان اسـتعمال الإسناد في تعريف الفعل أولى من استعمال الإخبار .

فأما انقسامُ الفعل في الصيغ إلى ثلاثة أقسام ، فأمرٌ يخصُّ لفظَه ، وهو المعنى الذي يسمّى التصرُّف .

فمنها أن يكون للماضي فيكونَ آخرُه مفتوحاً أبداً مالم يتصل به ضمير الفاعل كقولك : قام زيدٌ وخرج عمرو أو زيدٌ وخرج ، فاذا اتصل به ضمير الفاعل سكن آخره مع تاء المتكلّم والمخاطَب ، ذكراً كان أو انثى ، ونونِ جماعة الإناث كقولك : ذهبتُ ، وذهبتَ ، وذهبتِ ، وذهبْنَ ، وذهبتُما ، وذهبتُم ، وذهبتُنَّ ، وضُم مع اتصال الواو التي للغُيَّبِ الفاعلين به ، فقلت : ذهبوا .

ومنها أن تدخله الزوائد الأربعُ في أوله كهمزة المتكلم في قولك : أقوم أنـا وتاءِ المخاطَبِ المذكّرِ كقولِكَ : تقوم أنتَ ، والمؤنثةِ الغائبة كقولك : تقوم هي ، ونونِ المتكلّم ومن معَه ، أو الواحدِ العظيم في نفسه حملاً على الجماعة نحوُ : نقوم نحنُ ، وياء المذكر الغائب نحوُ : يقومُ هو .

فهذه الحروف الأربعة تسمى حروف المضارعة ، والفعل الذي دخلته يسمى مضارعاً ، وسمي مضارعاً لمشابهته الأسماء ، والمضارعة في اللغة المشابهة

---

(١) في (ج) و (د) : جعله بعضهم .

(٢) بل رسم : ساقطة من (د) .

وشبهه(١) بالاسم أنه يكون شائعاً بين الزمانين : الحال والاستقبال ، تقول : يقوم زيدٌ ويصلّي عمرو فيصلح للحال ، أي هو في حال قيام وصلاة ، ويصلح للاستقبال أي يقوم غداً ، ويصلّي غداً أو وقتاً ما(٢) آخرَ من أوقات الاستقبال فإذا دخلته السين أو سوفَ أخلصتاه للاستقبال وقَصَرَتاه بعد أن كان شائعاً على مخصوص ، فكان ذلك كالاسم المنكور ، يكون مشتركاً بين أشخاص النوع شائعاً فيها ، يصلح لكل واحد منها على جهة البدل ، فاذا أردت إخلاصه لأحدها واختصاصَهُ به ألحقته الألف واللام (كقولك : رجلٌ ، ثم تقول : الرجلُ ، فيختصُّ بهما ، أعني الألف واللام)(٣) ، فقد شابه الفعلُ المضارع الاسمَ من هذه الجهة ، ومن جهات أُخَرَ ، منها لحاق اللام له في قولك : إن زيداً ليقومُ كما تلحقُ الاسمَ في مثلِ : إن زيداً لقائم ، ولا تدخل هذه اللامُ على(٤) الفعل الماضي إذا وقع خبراً ، لأنك لا تقول : إن زيداً لقام على حدِّ قولك ليقوم ، لأن الماضي لا نِسبةَ بينَه وبينَ الاسمِ في معنى كما بينَ المضارعِ وبينَ الاسم ، فالمضارعةِ بينَهما جاز أن يدخلَهُ بعضُ ما يدخلُ الاسم .

ولايزال هذا الفعل مرفوعاً ماعَريَ من(٥) النواصب والجوازم ولم يعرِض له ما يردُّهُ مبنيّاً ، ورفعُه بوقوعه موقعَ الاسمِ ، فالعاملُ فيه الرفعَ على هذا معنويٌ .

والثالثُ من أمثلة الفعلِ هو المثال الموقوف الآخرِ ، وذلك هو فعلُ الأمر للمواجَهِ في قول البصريين ، وهو مبنيٌ عندهم لأنه باق على أصله ، لم يشبهِ الاسمَ فيستحقَّ الإعرابَ ، كقولك : قمْ يا زيدُ ، وأكرمْ يا عمرو .

فأما فعلُ الأمر للغائب فتلحقه اللام كقولِكَ : ليَقُمْ زيدٌ وليَخْرُجْ عمروٌ ، وهو معرب مجزومٌ عند البصريينَ والكوفيين إجماعاً .

---

(١) في (ج) و (د) : وشبه هذا الضرب من الأفعال بالأسم .

(٢) ما : ساقطة من الأصل ومثبتة في (ب) و (ج) و (د) .

(٣)مابين قوسين ساقط من (آ) و (ب) ومثبت في (ج) و (د) .

(٤) على : ساقطة من (د) .

(٥) في (آ) :عن ، وفي (ب) و (جـ) و (د) : من .

فصل في تعريف الحرف

قوله : الحرف ما جاء لمعنى ، ليس فيه معنى اسم ولا فعل(١) ...

الحرفُ هو القسم الثالث من الكَلِم الثلاث ، وينحطُّ عن رتبة الفعل كما انحطَّ الفعلُ عن رتبة الاسم ، وذلك أن الاسم يُخْبَرُ عنه وبه كما عَلِمتَ ، والفعلُ يخبر به ، ولا يخبر عنه ، والحرف لا يخبر به ولا عنه .

وحدُّه أنه كلمة تجيء لمعنى في غيرها من إثبات أو نفي ، أو غيرِ ذلك من المعاني. وربما قالوا : الحرفُ ما جاء لمعنى ليس بمعنى اسم ولا فعل . وربما قيل أيضاً : الحرفُ مالم يكن أحد جزءي الجملة وجزءا الجملة ركناها ، وهما: الخبر والمخبرُ عنه .

فأما الرسم الأول ، وهو كونه دالاً على معنى في غيره فَبَيِّنٌ ، وذلك أنك(٢) اذا قلت : قام زيد كان هذا الكلام خبرا محضاً يحتمل الصدق والكذب ، فإذا ألحقته هل فقلت : هل قام زيدٌ ؟ صار(٣)الكلام استفهاماً لا يحتمل صدقاً ولا كذباً بعد أن كان خبراً يحتملهما ، فقد دلت هل وهي الحرفُ على معنى ــ وهو الاستفهام ــ في غيرها وهو قيام زيد .

وأمَّا كونه لفظةً دالة على معنى ، ليس باسم ولا فعلٍ فلأن معنى الاستفهام في مثالنا الذي مَثَّلْنا به ، ليس بالفعل الذي هو قام ، ولا الاسم الذي

---

(١) الجمل ١/٢ .

(٢) أنك : ساقطة من (ب) و (ج) .

(٣) في (ج) و (د) : صار هذا الكلام .

هـــو زيـــدٌ .

وإن شئتَ فسّرتَه بأن الاسم يدل على معنى في ذاته ، وكذلك الفعلُ ، والحرفُ يدل على معنى في غيره ، فليس معناه حينئذٍ معنى اسم ولا فعل ، إذ كان لا يدلُّ على معنى في ذاته .

وكونه ليس بأحد جزءَي الجملة ظاهرٌ أيضاً في تمثيلنـا ، لأن الحديث هو قولُكَ : قامَ وهو ركنٌ ، وإن شئت قلت : جزءٌ(١) الجملة .

وزيدٌ المحدث عنه ، وهو جزء الجملة الآخر(٢) ، وهل الداخلةُ عليهمـا للاستفهام(٣) ليست بواحدٍ منهما ، إذ لو كانت ركناً من أركان الجملة لـم يكن للجملة بدٌّ منها ، وفي استقلال الجملة بنفسها دونَهـا دليلٌ على أنهـا تَيِّفٌ وزيادةٌ لمعنى لا هو الخبرُ ولا المخبرُ عنه .

فأمّا اشتقاقه فمن حرفِ الشيء وهو طرفه ، وذلك أنه يكون تارة وُصلةً للاسم وتارة وُصلة للفعل ، فهو كالطرف لهما .

والحرف ينقسم انقسامات : منها انقسامه من طريق العمل والإهمال ، وذلك أنه لا يخلو من أن يكون عاملاً ، وهو كلُّ حرفٍ اختصَّ بأحد القبيلين : الاسمِ أو الفعلِ ، فيعمل فيما اختصَّ به ، كحروف الجرِّ المختصة بالأسماء ، وكحروف الجزم المختصةِ بالأفعال ، أو يكونَ مهملاً فلا يعمل ، وذلك إذا كان متردداً في الدخول على القبيلينِ : الاسم والفعل ، يدخل على هذا تـارة وعلى هذا أخرى ، كحروف الاستفهام وما أشبَهها ، ألا ترى أنك تقول : هل قـام زيدٌ وهل زيدٌ قائم . أو يكونَ عاملاً عند قوم على صفة مخصوصة ومهملاً عند غيرهم ، كما النافية عند أهلِ الحجازِ ، فانها عاملة عندهم عملَ ليس من رفع الاسم ونصب الخبر ، بشرطِ ألا ينتقضَ النفيُ الذي تدل عليـه ، ولا يتقدم خبرها عـلى اسمها .

---

(١) في (ج) و (د) : جزءا الجملة .

(٢) يلي ذلك في (ج) و (د) : وركنها أيضا .

(٣) في (ج) و (د) : لمعناها وهو الاستفهام .

وهي عند تميم وغيرهم من العرب ، خلا الحجازيين مهملة" غيرُ عاملة.
ومن انقساماته انقسامُه(١) من طريق لفظِه وصيغته ، وذلك أن منه ما هو على حرف واحد كباء الجر وواو العطف ، ويسمَّى أحادياً ، ومنه ما هو على حرفين كمن وهل وقد وبل ويسمى ثنائياً ، ومنه ما هو على ثلاثة أحرف كإنْ وثم وسوف ويسمى ثلاثياً ، ومنه ما هو على أربعة أحرف نحو حتى وإلا وأمّا ويسمى رباعياً ، ومنه ما هو على خمسة أحرف وهو لكنّ وذلك نزر فيه . ومنه ما هو موقوف الآخر كمن وما ومنه ماهو محرّك الآخر ، إمّا بالفتح كثُم وليت وإنّ أو بالضم وهو منذ(٢) في لغة من يجربها ، أو بالكسر نحو جَيْرِ في قول من يراها حرفاً ، إلى غير ذلك من خواصّه .

وربّما عرّف بعلامة سلبية فقيل : الحرف مالم تحسن فيه علامات الأسماء ولا علاماتُ الأفعال ، ألا ترى أنك لا تقول : منْ قد ولا قدْ سوفَ .

فأمّا معاني الحروف التي وُضعتْ لها لتدل عليها ، فتجيءُ في فرش الأبواب ان شاء الله تعالى .

وإذ قد عرفت هذه الخواصّ ، لهذه الكلم الثلاث التي يمتاز بها بعضها عن بعض ، فربما وردت عليك لفظة لا تكاد تقبل في الظاهر شيئاً منها ، فاذا أردت سَبرَها ـ هل هي اسم أو فعل أوحرف ـ فعرضت(٣) عليها علامات الأسماء فلم تقبلها وعلامات الأفعال فلم تصحّ فيها ثم لم ترها تدل على ما تدل عليه الحروف من المعنى في غيرها عدلت إلى الحكم عليها بأنها اسم لأن الاسم هو الأصل ، والمجهولات ترد إلى الأصول وتُحمل عليها دون الفروعِ .

---

(١) في (ج) و (د) : انقسام .

(٢) في (د) كمنذ

(٣) في (ج) و (د) : فعرضت عليها العلامات المذكورة أو غيرها مما يعرف الكلمة ما هي مما لم نذكره ، وقد ذكر في غير هذا الاختصار فنبا عنه استعماله فيها ، فاعدل الى الحكم على الكلمة بأنها اسم* دون الفعل والحرف ، لأن الاسم هو الاصل ...

فمن ذلك « كيفَ »(١) ، لا تحسُن فيها علامات الأسماء في اللغة الجيدة(٢) وإن كانوا قد حكوا في الشواذّ : على كيفَ تبيعُ الأحمرين ؟ وحكَوا أيضاً : انظر إلى كيف يصنع ، فأدخلوا عليه حروف الجرّ كما ترى ، فليس ذلك بالشائع ولا القياس(٣) ، وإن كان فيه بعضُ التنبيه على أن العرب وضعتِ الكلمةَ اسماً .

وطريق النظر إن سبرتَ وقسَّمْتَ أن تحللها ، فتقول : لا تخلو كيف من أن تكون اسماً ، أو فعلاً ، أو حرفاً (وقد قدمنا أن الأسماء هي الأصول)(٤) ، فلا تكون فعلا لأن الأفعال تليها إذا قلت : كيف تصنع ؟ وكيف تقول ؟ ، والفعل لا يلي الفعل إلا أن يكون بينهما(٥) حاجز مقدر ، وذلك في التحقيق لم يلـه وليس بين كيف وما وَلِيَها من الفعل حاجزٌ مقدَّر ــ أعني ضميراً مستتراً ــ فبَطَل أن تكون فعلاً ، ولا تكون حرفاً لأن الحرف لا يستقلُّ به مع الاسم كلامٌ تام إلا في النداء نحو قولك(٦) : يا زيدُ ، وليس قولك : كيف زيدٌ بنداء ، وهو كلام تام فبطل أن تكون حرفاً ، فاذا لم تكن فعلاً ولا حرفاً بقي أن تكون اسماً . وعلى(٧) هذا فقس أمثاله .

---

(١) في (ج) و (د) : مثال ما ذكرناه كيف

(٢) في (ج) : الشائعة

(٣) في (ب) : القياس الفاشي

(٤) ما بين قوسين ساقط من (آ) و (ب) .

(٥) في (ج) و (د) : بين لفظيهما .

(٦) في (ب) : في قولك وفي (ج) و (د) : اذا قلت .

(٧) في (ج) و (د) : فعلى هذا فقس ، وبمثل هذا النظر فاسبُر أمثاله مما يرد عليك منه .

فصـــل

اعلم أ نالكلم الثلاث ، إذا ألف بعضُها مع بعض حصل(١) من ذلك ستةُ تآليفَ ، اثنان منها مفيدان إفادة مطّردةً ، وآخرَ منها مفيد إفادة مخصوصة بموضع واحد مقصورةً عليه ، وثلاثةٌ مطّرَحةٌ لأنها لا تفيد .

والقسمان الأولان : الاسم مع الاسم كقولك : زيد منطلق ، والله إلهنا والفعلُ مع الاسم كقولك : قام زيد ، وانطلق بشرٌ ، والثالثُ المخصوصُ وهو الحرفُ مع الاسم ، في النداء خاصةً ، كقولك يازيدُ ، والثلاثةُ المُطّرَحَةُ هي الفعل مع الفعل والحرف مع الفعل ، والحرفُ مع الحرف .

فإذا وقعت الفائدة بالتآليف على ماذكرنا ، سمي ذلكَ المؤتلفُ كلاماً . فالكلامُ اسمٌ للمفيد من القول عند النحويين ، يدلك على ذلك من رأيهم قول سيبويه(٢) : « واعلم أن كلمة « قلت » ، إنما وقعتْ في كلام العرب

---

(١) : في (ج) و (د) : حصل من ذلك تسعة تآليف ، يسقط منها ثلاثة للتكرير فتبقى ستة. اثنان منها مفيدان إفادة مطردة وثالث مفيد إفادة مخصوصة ، وإلى أحد الاثنين يرجع كما سنبين في موضعه ، وثلاثة مطرحة لأنها لاتفيد . والقسمان الأولان المطردان في الافادة ، الاسم مع الاسم كقولك زيد منطلق ، واللهإلهنا ، والفعل مع الاسم كقولك قام زيد وينطلق بشر في المظهر من الأسماء وفي المضمر منها فقولك في الأمر قم وفي النهي لاتقم . والثالث المخصوص في الافادة هو الحرف مع الاسم في النداء خاصة كقولك : يازيد ، والثلاثة المطرحة في التأليف هي الفعل مع الفعل والحرف مع الفعل والحرف مع الحرف .

(١) : أبو بشر ، عمرو بن عثمان بن قنبر (١٤٨/٧٦٥ ـ ٧٩٦/١٨٠) ، إمام النحاة وأول من بسط علم النحو وترك فيه (الكتاب) لزم الخليل ففاقة ، مات بالأهواز وقيل بشيراز ، مراتب النحويين : ٥٠، نزهة الألبا : ٧١ ، وفيات الأعيان ٣٨٥ .

على أن يحكى بها ، وإنما يُحكى بها بعد القول ماكان كلاماً لا قولاً نحو : قلتُ : زيــدٌ منطلقٌ »(١) .

يريد بالكلام الجملة التامة التي قد عمل بعضُها في بعض ، تقعُ بعد قلت محكية للفظ ، فيكون موضعُها نصباً بقلت كقولك : قلتُ : زيد قائمٌ وقلت : انطلقَ زيدٌ ، وقــلت : هــل زيــدٌ منطلق ، وقلته : قــم يــازيــــدُ : .

كل هذه جمل محكية بعد « قلتُ » مستقلةٌ بأنفسها في الفائدة ، وهي التي تسمى كلامــــاً .

واشتقاقُ الكلام من الكَلْمِ وهو الجَرْحُ ، لأن له تأثيراً في نفس السامع وفي سمعه أيضاً ، ولهذا قال الشاعــر :

. . . .   وجرحُ اللسان كجُرحِ اليدِ(٢)

وقال الآخــر :

. . . .   والقولُ يَنْفذُ مالا تَنْفذُ الإبرُ(٣)

وقـــال الآخـــر :

فإنَّ القوافي يَتَلِجْنَ موالِجاً   تَضَايقُ عنها أن تَوَلَّجَها الإبَرُ(٤)

---

(١) الكتـــاب ١ : ٢

(٢) الشاهد عجز بيت لامرىء القيس (٤٩٧/١٣٠ ــ ٥٤٥/٨٠) وصلته :

وذلــك من نبأ جاءني   ونبئته عن أبي الأســود
ولو عن نثا غيره جاءني   وجرح اللسان كجرح اليد

وهو في الديوان : ١٨٥ ، الجمهرة ٢ : ٥٥ ، العمدة : ١ : ٧٨ .

(٣) الشاهد للاخطل التغلبي (٦٤٠/١٩ ــ ٧٨٠/٩٠) ، وصدره :

حتى استكانوا وهم مني على مضض

وهو في الديوان : ١٠٥ ، البيان والتبيين ١ : ١٥٨ ، الخصائص ١ : ١٥ .

(٤) الشاهد لطرفة بن العبد البكري (٥٣٨/٨٦ ــ ٥٦٤/٦٠) . يتلجن : يدخلن ، من الولوج. وهو في الديوان: ٤٧ مجاز القرآن ١:٢٥٤ ، ٢٨٤ ، العمدة : ١:٧٨ ، شرح المفصل : ١٠:٣٧ ، أوضح المسالك ٣:٣٢٨ ، اللسان (ولج) ، المقاصد النحوية ٤:٥٨١ ، التاج (ولج) .

وفسّر المفسّرون قوله عزّ وجل « أخرجنا لهم دابةً من الأرض تكلّمهم »(١) من الكلام ومن الجراح ، وقرأ بعض القراء : تكلِمهم ، بالتخفيف وفتح التاء . وحدُّ الكلام أنه جملة(٢) مؤلفة من الحروف المسموعة المتمايزة المفيدة فائدة تامة يحسن السكوت عليها ، وهو في قول المحققين اسم موضوع موضع المصدر ، وليس بمصدر ، لأنه لايخلو من أن يكون مصدراً لكلّم أو تكلّم ، ومصدر كلّم التكليم ، قال الله عز وجلّ « وكلّمَ الله موسى تكليماً »(٣) ، ومصدر تكلّم التكلّم بدليل قول القائل :

. . . . ونَشتُمُ بالأفعال لا بالتكلّم(٤)

وأنت تقول : كلمته كلاماً حسناً ، وتكلمت كلاماً جيداً ، وليس الكلام

---

(١) صلة الآية « وإذا وقع القول عليهم ، أخرجنا لهم دابة من الأرض تكلمهم ، إن الناس كانوا بآياتنا لايوقنون » . النمل ٢٧ : ٨٣ .

(٢) : في (ج) و (د) : وقد حدوا الكلام بحد نحوي ، وذلك قول من قال إنه جملة مؤلفة ..

(٣) صلة الآية « ورسلا قد قصصناهم عليك من قبل ورسلا لم نقصصهم عليك ، وكلم الله موسى تكليما » النساء ٤ : ١٦٣ .

(٤) قائله معبد بن علقمة المازني (.. ــ ٧٠/٦٩٠) وهو بتمامه :

وتجهل أيدينا ويحلم رأينا ونشتم بالأفعال لا بالتكلم

حماسة أبي تمام ٢ : ١٨٣ ، التنبيه على أوهام القالي : ٤٥ .

بأحد المصدرين المتقدمين الجاريين على الفعلين(١) ، فهو لذلك واقع موقعَهما ، وهو بمنزلة السلام من التسليم ، إذا قلت : سلمت سلاماً ، فسلام" اسم" واقع موقعَ التسليم ، والفرقُ بينه وبين الكَلِم أن الكَلِمَ جنس لكلمة يعمها(٢) ، فكلمة" وكَلِم" كنَبِقَة ونَبِق ولَبِنَة ولَبِن .

والكلم(٣) أقلُّ مايكون ثلاثةَ أجزاءٍ ، ويكون مفيداً وغيرَ مفيد والكلامُ لايشترط فيه عِدَّةُ الأجزاء ، ولكنْ تشترط فيه الإفادة فقط . والقولُ أعمُّ منهما ، فإذا قلتَ : زيد" منطلق ، سميت هذا اللفظ كلاماً لأنه مفيد وقولاً لأنه ينطلق(٤) على المفيد وغير المفيد ولم تسمّه كَلِماً ، لأنَّ أقلَّ ما ينطلق عليه الكَلِمُ كما قدَّمنا ماكان ثلاثةَ أجزاء .

وقولك : زيد" منطلق جزءان ، إلا في قول من يطلق على الاثنين اسم الجمع ، وليس ذلك بالمأخوذ به في التحقيق(٥) .

---

(١) في (ج) و (د) : على الفعلين اللذين مثلنا بهما لكنه واقع موقعهما ، وهو فيما مثلوا بمنزلة السلام من التسليم إذا قلت : سلمت سلاماً ، فسلام واقع موقع التسليم .

(٢) في (ج) و (د) : يعم كل لفظة مفردة .

(٣) في (ج) و (د) : فأقل مايكون الكلام ثلاثة أجزاء ويجوز أن يكون مفيدا أو غير مفيد ..

(٤) في (ج) و (د) : ينطلق في عرفهم علي المفيد وغيره .

(٥) يلي ذلك في (ج) و (د) : لما قد بينوه من الفرق بين الاثنين والجمع .

وإذا قلت : إن زيداً منطلق ، سميته كلاماً لإفادته ، وكَلِماً لكونه جمعاً(١) ، وقولاً لعمومه كلَّ منطوق بـــه .

وإذا قلت : مِنْ عَنْ مثلاً ، لم تسمه كلاماً لأنه غير مفيد ، ولا كلماً لأنه(٢) ليس بجمع ، بل قولاً على مقتضى الصناعة ، لعمومه المفيدَ وغيرَ المفيد ، ولهذا لو سمَوه كلاماً قيدوه بالصفة فقالوا : كلامٌ غيرُ مُفيد ، وإن شاؤوا(٣) قالوا فيه أيضاً : قولٌ غيرُ مفيد .

فأما الكلمة فمنطلقة في أصل الوضع على الجزء الواحد من الكلم الثلاث ، وقد جاءت في استعمالهم منطلقة على الجمل الكثيرة المرتبطِ بعضُها ببعضٍ ، فمن ذلك تسميتُهم القصيدةَ بأسرها كلمةً ، فيقولون : لفلانٍ كلمةٌ شاعرة وكلمة مُخْزِية ، يريدون القصيدة . ورُوِيَ أن حسانَ بن ثابت(٤) شاعـــر

---

(١) في (ج) : لكونه جمعا لكلمة ، وقولا لعموم القول كل منطوق به .

(٢) في (ج) و (د) : لانه غير جمع ، بل جاز أن تسميه على مقتضى الصناعة قولا لعمومه المفيـــد وغيـــره .

(٣) في (ج) و (د) : وإن شاؤوا قالوا أيضاً : قول غير مفيد .

(٤) : أبو الوليد الأنصاري (... ــ ٥٤/٦٧٤) شاعر النبي (ص) ، عاش ستين سنـــة في الجاهلية ومثلها في الاسلام .

طبقات فحول الشعراء : ٥٢ ، الشعر والشعراء : ١٠٤ ، الخزانة ١ : ١١١ .

النبي صلى الله عليه وسلم ، كـان إذا قيل له أنشدنا ، قال : هل أَنْشِدتم(١) كلمةَ الحويدرة(٢) ، يريد قصيدته العينية التي أولهـا :

بكـرتْ سُمَيَّةُ بـكرةً فتمتَّع . . . . (٣)

وتسميتُهم لها « كلمةً »(٤) استعمالٌ للمفرد(٥) استعمالَ الجنس في موضع الجمع ، لأن القصيدة تشتمل على كلمات كثيرة ، وإن شئت قلت : لأن القصيدة أو الخطبة أو المثل لما كانت الجملة من كل واحدٍ من هذه الأشيـاء مرتبطاً بعضها ببعض ، أجري عليها حكم الجزء الواحد ، فاستعمل لها(٦) اسمه.

ولهذا أيضاً سَمَّوا البيت كلَّه قافيةً ، والقافيةُ جزء منه معلوم ، وسمَّوا القصيدة كلها قافيةً والبيت جزء منها ، فقالوا: لفلان مئة قافية أي مئة قصيدة .

---

(١) في (ج) : أنشـدكم .

(٢) : قطبة بن أوس بن محصن بن جرول المازني الفزاري الغطفاني (؟) شاعر جاهلي ، يلقب بالحادرة (الضخم) أو الحويـدرة .

طبقات فحول الشعراء : ١٤٣ ، الأغاني ٣ : ٨٢ .

(٣) عجزه : وغـدوت غـدو مفارق لم يربـع

الديوان : ٣ ، المفضليات : ٤٣

أي أدركهـا فتمتع منها بسلام أو حديث .

(٤) يلي ذلك في (ج) و (د) : أعني القصيـدة .

(٥) في (د) : استعمال للمفرد استعمال الجنس ، ثم استعمال الجنس في موضع الجمـع .

(٦) في (ج) و (د) : فيهـا .

وإن شئت قلت : إنهم يعبرّون عن الكثير بلفظ القليل تركاً لاستعظامه واظهاراً لاستقلاله ، كما أنهم قد يفخّمون القليلَ فيعبرونَ عنه بلفظ الكثير ، كل ذلك تصرّف منهم في الاستعمال ، واتساع في العبارة . ومن المعنى الأول قولهُم : اقطعوا إليه هذه النطفة ، يريدون(١) البحر ، والنطفة في الأصل القطـرة .

وإن شئت قلت : سميت القصيدةُ كلمةً ، يراد أنها قطعةٌ من اللفظ ، كما يقولون : كنا في لحمة ونبيذة طيبة ، يريدون قطعة من ذلك ، والله أعـلم .

* * *

(١) في (ج) و (د) : يريدون خليجاً أو نهراً .

« فصل في الفرق بين الاعراب والبناء والمعرب والمبني »

الإعراب ، في أصل الوضع ، مصدرُ أعربَ الرجل إعراباً إذا أبان عما في نفسه ، ومنه الحديث البِكْرُ تُستأذَنُ ، وأذنُها صُماتها ، والثيبُ يُعْرِبُ عنها لسانُها » (١) .

وحدُه أنه تغيير يلحق آخر الكلمة المعربة بحركةٍ أو سكون ، لفظاً أو تقديراً، بتغيّر العوامل في أولها .

وفائدته أنه يفرّق بين المعاني المختلفة التي لو لم يدخلِ الإعرابُ الكلمةَ التي تتعاقب عليها تلك المعاني التبستْ . والمثال في ذلك المسألة المذكورة ، وهي قولهم : ما أحسن زيداً وما أحسنَ زيدٌ وما أحسنُ زيدٍ . صيغة الكلام واحدة، ومعانيه مختلفة فإذا نصبت زيداً وفتحت النون من أحسنَ كان الكلام تعجباً ، وإذا رفعت زيداً مع فتح النون كان الكلام نفياً للإحسان عنه ، وإذا رفعت النون وجررت زيداً كان الكلام استفهاماً عن الشيء الذي هو أحسنُ ما في زيد ، كأنك سألت : أعينُ زيدٍ أحسنُ ما فيه أم أنفُه أم فمه ، إلى غير ذلك مما يصحُّ الاستفهام عنه منه ، فلولا اختلافُ الحركات التي هي الرفع والنصب والجر المتعاقبةَ على دال زيدٍ ، التبست هذه المعاني ، فلم يكن بين بعضهاوبعض فرق في اللفظِ .

---

(١) صحيح البخاري ١٢ : ٣٠١ في باب الحيل والنكاح وفي صحيح مسلم ٤١٢١ : باب استئذان الثيّب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت وفي مسند ابن حنبل : ٤ : ١٩٢

وورد في هذه المسانيد بروايات مختلفة .

إلى غير ذلك من المسائل التي تتبيّن (١) فيها فائدة الإعراب .

وأما البناءُ فهو لزومُ آخر الكلمة لسكونٍ أو حركة ، وذانِكَ السكون والحركة لا يكونان (٢) عن عامل كما كانت حركة الإعراب وسكونه عن عامل . وإذْ قد عرفتَ الفصل بين الاعراب والبناء ، فيجب أن تعلم أن المعرب من الكَلِم الثلاث شيئان وهما : الاسم المتمكن ، وهو الذي لم يتضمن معنى حرف ولم يشبههُ ولم يقع موقع مَبنيٍّ ، والفعل المضارع . فواحدٌ من هذين معرب بحق الأصل ، وهو الاسمُ الذي وصفناه ، والآخرُ محمول عليه ، وهو الفعل المضارع ، وكان حقه أن يكون مبنياً لولا(٣) شبهٌ عرض له ألحقه بحكم الاسم في الإعراب .

وبالجملة ، فالإعراب في الأسماء أصلٌ ، لأنها معرَّضةٌ للمعاني المختلفة التي تقتضي دلائل تُفرِّقُ بين بعضها وبعض ، والبناء فيها استحسانٌ وفرع ، والبناء في الأفعال أصل والإعراب فيها استحسان وفرع .

والحروف كلها مبنيةٌ ، باقية على أصولها في الوضع ، تجذبُ إليها ما يشبهها من القسمين أعني الاسم والفعل ، ولا تنجذبُ إلى شيء منهما وهي باقية على نوعها كما بقي ذانِكَ مع شَبَهِهَا .

فالاسم المتمكن كقولك : رجلٌ وفرس وزيد وعمرو ، وهذه الأسماء وما أشبهَها متمكنات ، أي لازمةٌ لأمكنتِها التي هي لها في الأصل ، لم تتضمن معنى حرف كـ « أين وكيف » المتضمنتين معنى همزة الاستفهام ، ولم تشبه الحرفَ كالذي وهو المُشْبِهين للحرف في افتقارهما إلى شيء آخر يتمان به ويتبينان ، كافتقار الحرف إلى ما يتصل به . فالافتقار يجمعُهما في شَبَهِهِ وإن اختلف وجهاه فيهما .

---

(١) في (ج) و (د) : التي تتبين فائدة الاعراب فيها ، مما فائدته فوق ما ذكرنا وأعلى

(٢) في (ج) و (د) : لا يكـون .

(٣) في (ج) و (د) : لولا شبهه بالاسم الذي عرض له فألحقه به في الاعراب .

فافتقارُ الموصول ــ وهو الذي ــ إلى صلة ، والمضمرَ ــ وهو قولُكَ : هــو ــ مفتقرٌ إلى ظاهر يرجع اليه ، ولم تقع موقــع مبنيٍّ كتَراكِ ونَـزالِ الواقعتيــن موقعَ اتركْ وانزِلْ .

فهو(١) أي الاسم الذي هذه صفتــه جارٍ بوجوه الإعراب ، وهي الـرفع كقولك : جاءني زيد ، والنصبُ كقولك : رأيت زيداً ، والجرُّ كقولك : مررت بزيــد .

والفعلُ المضارع وصفته ما كان في أوله إحدى زوائدَ أربعَ وهي (همزة المتكلم نحو أذهب أنا ، ونون المتكلم ومن معه نحو نذهب نحــن ، وهذه النــون قد تكون للواحد بشرط أن يكون عظيماً في نفسه ، قال الله تعالى « نحــن نقصُّ عليكَ أحسنَ القَصَصِ »(٢) ، والتاء للمذكر الحاضر المخاطب كقولك : تقوم أنتَ ، وللمؤنثة الغائبة نحوُ تقوم هي ، والياء للمذكر الغائب نحو : يقوم هو .

فكل فعل كانت في أوله زائدة من هذه الزوائد ، لأحد هذه المعاني كــان مضارعاً ، وسمي مضارعاً لمشابهته الاسم ، يقال : تضارع الشيئان إذا تشابها، واشتقاق ذلك من الضرع ، وقد سبق ذكر المضارعة من أين جــاءت الفعــل ، فلنذكر الآن العلة في زيادة هذه الحروف ــ أعني حروف المضارعة ــ دون غيرها من الحروف ، فنقول : إن المحققين قرروا أن أَوْلَى ما زيد حروفُ المدواللين، وهي ــ كما تعلم ــ الألف والياء والواو ، وإنما كانت هذه الحروف أوْلَى مــن غيرها بالزيادة لأن الكَلِم ، لا تكاد تخلو(٣) منها ، أو من أبعاضها ، وأبعاضُهــا هي الفتحة والكسرة والضمة .

---

(١) في (ج) و (د) : فالاسم الذي هذه صفتــه ، البريء من هــذه المشابهــات التي ذكرنا ، جــارٍ ...

(٢) يوسـف ١٢ : ٣ « نحـن نقصُّ عليكَ أحســنَ القَصَصِ بما أوحينا إليـك هـذا القرآنَ ، وإن كنتَ من قبلِهِ لَمِنَ الغافلين » .

(٣) مابين قوسين ساقط من (ب) .

والمعاني التي يُحتاجُ لأجلها إلى زيادة هذه الحروف في الأفعال ، ليقع بها الفرق بين بعضها وبعضٍ أربعةٌ كما قد علمت ، فاحتيجَ مع حروف اللين الثلاثة إلى حرف رابع يكمّلها ، فضموا اليها النون ، لأنها أشبه الحروف الصحاح بالحروف المعتلة ، لزيادة الصوت فيها ، وهو(١) الغُنّة ــ كزيادته في تلك ، وهو المدّ ــ فيها ، أي في الحروف الثلاثة ، ولكونها ذاتَ مَخرجين ، من اللسان تارةً ، وذلك إذا تحركت ، ومن الخياشيم أخرى ، وذلك إذا سكنت كنون « مِنْ » و « عَنْ » .

ولهذا الشَبَه بينها وبينهنّ أبْدلَتْ مِنْهُنّ في كثير من المواضع وأُبدلن منها ، كإبدال الألف من التنوين في حال الوقف على المنصوب في جيد اللغة حين تقول : رأيتُ زيداً ، وكابدال النون من الواو في قولك في النسب إلى صنعاءَ وبهراءَ (٢) : صنعاني وبهرانيّ والأصل صنعاويّ وبهراويّ ، إلى غير ذلك من وجوه شبهٍ بينها وبينهنّ يطول بذكرها الفصل .

فلما كمُلَت الحروفُ أربعةً ، وهي «الواو» و«الألف» و«الياء» و«النون»، أرادوا أن يزيدوا الواو ، فصدّهم مع إمكان ذلك أنّ من الأفعال ما فاؤه « واوٌ »

أن يَزيدوا الواو ، فصدّهم مع إمكان ذلك أنّ من الأفعال ما فاؤه « واوٌ »

نحوُ وزنَ ووعد وورد ، فلو زادوا الواو للمضارعة لاجتمع في أول هذا الضرب من الأفعال ــ وهو المعتل الفاء بالواو ــ واوان : الأصليةُ ، وحرف المضارعة ، وربما عَرَضتْ للدخول عليهما واوُ العطف كما تعرِض لغير ذلك ، إذ كان عطف الفعل على فعلٍ مثلِه شائعاً ، فكان ذلك يؤدي إلى اجتماع ثلاث واوات فيشبِهُ مع ثقله صوتاً مُنكراً ، فاطّرحوا زيادةَ الواو لذا ومثلِه ، فعدلوا عنها إلى التاء ، لأنها قد أبدلت منها كثيراً في مثلِ تُجاهٍ وتراث وأصلُهما وُجاهٌ ووُرَاثٌ كقولك : الوجهُ وواجهتُ ، وورثتُ ، فأقاموها مقام الواو ، واشترك في لفظها المذكر والحاضر ، لأنه مخاطَب ، وللمخاطب التاءُ ، والمؤنثة الغائبة ، والتاء من علامات التأنيث أيضاً .

---

(١) في (ج) و (د) : وهو الغُنّة ، كزيادة المدّ في تلك أي الحروف الثلاثة .

(٢) بهراء : حيٌّ من اليمن ، بطنٌ من قضاعة ، جاوروا صعيد مصر . معجم قبائل العرب ١/١١٠ ، اللسان (بهر) .

وأما الألف ، فانهم لما راموا زيادتها للمتكلم ـ لأنه أولٌ ـ لم يمكن ذلك لأنها ساكنة ، والساكن لا يمكن أن يكون أول كلمة ، إذ كان الابتداء بالساكن مستحيلاً إذا حُقق ، فأبدلوا منها الهمزة ، لأنهما حرفان متقاربان في المخرج .

وأما الياء والنون فلم يمنع مانعٌ من زيادتهما ، فبقيتا على أصلهما في الزيادة ، فكانت النون للمتكلم ومن معه لأنهم جمع ، والنون أخصُّ بالجمع ، وبقيت الياء للمذكر الغائب حين تقول : يقوم هو .

ولا يزال هذا الفعل المضارع معرباً ما لم يتصل بآخره نونُ جماعة النساء في نحو : هنَّ يقمن وينطلقن ، بني هذا الفعل لاتصال هذه النون به حملاً على الماضي وهو ذهبْنَ لأن آخر الماضي قد سكّن لاتصال هذه النون به هرباً من توالي الحركات في كلمة واحدة ، إذ كانت النون ضمير فاعل ، وهو كالجزء من الفعل ، فاشتدَّ اتصاله به ، فكان معها كالكلمة الواحدة ، وكلمة واحدة لا تتوالى فيها أربع حركات ، ولا بدَّ أن يتخللها ساكنٌ حاجز لفظاً أو تقديراً ، ثم حمل المضارع في الإسكان عليه إذ كانت الافعال كالفعلِ الواحد تُعَلُّ اعلالاً واحداً وتُصَحَّحُ تصحيحاً واحداً (١) .

وكذا عللَ (٢) سيبويه حين قال : « ليس حمل المضارع على الماضي في هذا بأبعدَ من حمله على الاسم ، يعني في الإعراب حين أعرب » (٣) وكذا إن اتصل به نونا التوليد الخفيفة أو الثقيلة كقولك : هَلْ تَذْهَبَنْ ، وهل تقومَنْ وهل

---

(١) يلي ذلك في (ج) و (د) : والحرف المبني على الفتح في الماضي وهو اللام منه ، وهو الذي يدخله الاعراب في المضارع .

(٢) في (ج) و (د) : وكذا علل سيبويه وأشار الى أن حمل المضارع على الماضي ليس بأبعد من . . .

(٣) الكتاب ١ : ٥ ـ ٦ عبارة سيبويه « فأسْكِنَ هذا هنا كما أسكِنَ فَعَلَ لانه فعلٌ كما أنه فِعْل ، وهو متحرك ، وليس هذا بأبعد فيها اذ كانت هي وفَعَلَ شيئاً واحداً ، إذ جاز لهم فيها الاعراب حين ضارعت الاسماء وليست بأسماء »

تَذهبَنّ ، وهل تقومنَّ ، تبني هذا الفعل لأن هذه النون إذا دخلته أكدت له معنى الفعليّة ، فبعدته من شَبَهِ الاسمِ ، فعاد مبنياً على (١) ما كان عليه أول مرة . ثم إذا كان معرباً لا يزال مرفوعاً ما لم يدخل عليه ناصبُ فعلٍ ولا جازمٌ ، ورفعُه بوقوعه موقعَ الاسم ، فالعامل فيه على هذا معنى لا لفظٌ، فهو مستحقٌ جملةَ إعرابِه بشبهه بالاسم ، ومستحقٌ للرفع خاصةً بوقوعه موقعه خاصة .

(١) في (ب) : إلى .

فصـــل

واعلم أن الاسم المعرب المفرد ينقسم إلى قسمين : صحيحٌ ومعتـل ، فالصحيح مالم يكن حرف إعرابه ألفاً ولاياء قبلها كسرة ، والمعتل ما كان بهذه الصفة . فالصحيح نحو زيد وعمرو وضارب وقاتل ، يجري بوجوه الإعـراب الثلاثة ويدخله التنوين إن كان منصرفاً ، والمعتلُ يسمَّى ماكان منه في آخره ياءٌ قبلها كسرةٌ نحو القاضي والداعي والعَمِي والضَّني منقوصاً ، لأنـه نقص في حالتي الرفع والجرّ ، فلم يظهر فيه إعرابٌ ، كقولك : هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ ، والأصلُ هذا قاضيٌ ومررتُ بقاضيٍ ، فاستُثقلت الضمة والكسرة علـى اليـاء مـع كسرةٍ ما قبلها ، فحذفتا ، فسكنت الياء ، ولحق الاسمَ التنوينُ لأنه منصرف ، والتنوينُ ساكن والياء ساكنةٌ ، فحُذفت لالتقاء الساكنين ، واجتزىء بالكسرة قبلَها في الدلالة عليها ، وكان كونها ساكنةً في الحالتين دليلاً على الإعرابين .

ويدلك على أن الأصل في ياء قاضٍ وما أشبهه من الأسماء المنقوصة أن تتحركَ في الرفع والجر بحركتي الإعراب تحريكُ الشاعر إياها وردُّها إلى الأصل الذي كان لها وذلك اذا اضطرَّ ، كقوله في الرفع .

تراهُ وقد فاتَ الرماةَ كأنهُ   أمامَ الكلابِ مصغيُ الخدِّ أصلمُ(١)

هكذا أنشده صاحب الكتاب(٢) بالرفع ، ففيه شاهد على هذا ، ومن

(١) الشاهد لأبي خراش الهذلي ، خويلد بن مرة (ت ١٥/٦٣٦). مصغ : وصف من أصغى ، اذا أمال رأسه كأنه يستمع ، والأصلم : المستأصل الأذنين ، ويقال للنعام مصلم ، لانها لاآذان لها ظاهرة . كأنه يصف ظليما قد فات لسرعة عدوه الرماة ، واخذ في عدوه يميل برأسه يستمع للكلاب ، وكأنه بلا آذان .

وهو في ديوان الهذليين بنصب « مصغي » ٢ : ١٤٦ ، الخصائص ١ : ٢٥٨ ، المنصف٢ : ٨١.

(٢) لم أجد هذا الشاهد بين شواهد الكتاب .

أنشده بالنصب وعليه المعنى ، فلا شاهد حينئذٍ فيه . وانشــدوا في الجرّ :

لا باركَ اللهُ في الفواني هَلْ ... يُصبِحْنَ إلا لَهُنَّ مُطَّلَبُ(١)

والشاعر إذا اضطُرَّ راجع الأصول المرفوضة لإقامة وزنه وقافيته .

فاذا نصبتَ المنقوص لحقَ بالصحيح فتحركت ياؤه بالفتحة لخفتها ، فقلت : رأيتُ قاضياً كما تقول : رأيتُ رجلاً .

وهذا الاسم المنقوص يستعمل على ثلاثة أضرب ، إما منكورا وإمّا معرّفاً بالألف واللام ، وإمّا مضافاً ، وحكمه في المواضع الثلاثة حكمٌ واحد في إسقاط حركتي الجرّ والرفع من يائه ، استثقالاً لهما عليها ، إلا أنه اذا كان منكورا ، ولحقه التنوين حذفت ياؤه كما قدمنا لالتقــاء الساكنين ، فإذا استعمــل بالألف واللام ثبتت ياؤه ساكنة ، لأنه لم يلقها ماتحذف من أجله ، إذ كانت الألف واللام لاتجامع التنوين ، فتقول : هذا القاضي ومررت بالقاضي ، وفي النصب: رأيتُ القاضيَ ياهذا ، وتقول في الإضافة : هذا قاضيك ومررت بقاضيكَ ورأيت قاضيَك ، والأصل هذا قاضيُكَ ومررتُ بقاضيِكَ ، وفعلُ بالاسم ماذكرناه .

فإن وقفت على المنقوص منكراً كان لك في الوقف عليه في حالتي الرفــع والجر مذهبان ، أجودهما حذف التنوين وإسكان الحرف الذي بقي بعــــد الحذف اللاحق للياء مكسوراً ، فإذا حذفتَ كسرتَه للوقف سكن فقلتَ فــي الوقف : هذا قاضْ ومررتُ بقاضْ ، والياء كما ترى محذوفة في الوقــف كمــا حذفت في الوصــــل .

---

(٣) الشاهد لعبيد الله بن قيس الرقيات (.. ــ ٨٥/٧٠٤) ، أحد بني عامر بن لؤي وهو في الديوان : ٣ ، الكتاب ٢ : ٥٩ ، الكامل : ١٢١١ ، المنصف ٢:٦٧ ، شرح المفصل ، ١ : ١٠١، مغني اللبيب ١ : ٢٦٨ اللسان (غنى) .

والمذهبُ الآخر أن تَردَّ الياء ، لزوال ماحذفت لأجله وهو التنوينُ ، فتقفَ عليها في الرفع والجرّ ساكنةً ، فتقول : هذا قاضيْ ، ومررتُ بقاضيْ ، فإذا وقفت على المنصوب المنون أبدلتَ من التنوين ألفاً ووقفتَ عليه وقوفَك على الصحيح المنصوب المنون ، فقلت : رأيتُ قاضيا كما تقول : رأيت زيداً ، فإن وقفت عليه وفيه الألف واللامُ كان لك أيضاً فيه مذهبان ، أجودُهما إثبات الياء ، بعكس حكمه إذا وقفتَ عليه منكوراً ، فتقول : هذا القاضيْ ، ومررتُ بالقاضيْ ، ويجوز أن تقف بلا ياء وهو المذهب الآخر فيه ، فتقول : هذا القاضْ ، ومررتُ بالقاضْ ، فإن وقفت عليه منصوباً أثبتَّ الياءَ لاغير ، فقلت : رأيتُ القاضيْ ، كما تقول : رأيتُ الرجلْ .

واختلفوا في المنقوص ، إذا وقفت عليه منادى ، كقولك : ياقاضيْ ويارامي ، فاختار بعضهم إثباتَ الياء وقال : هذا موضعٌ لايلحق فيه التنوينُ ، فحكمه حكم مافيه الألف واللام ، هذا إذا كان المنادى معروفاً واختار آخرون حذفَ الياء ، وقالوا : النداء باب تغيير وحذف وتخفيف ولهذا دخله الترخيم فقالوا في الوقف عليه : ياقاضْ ويارامْ . فأما ياء مُري ـ وهو اسم الفاعل من أريتَ ـ فمثبتةٌ في النداء إذا وقفتَ عليها عند الجميع لأجل الحذف الذي لزم الاسم ، إذ كان الأصلُ مُرئياً ، ثم أُلزمَ تخفيفَ الهمزة ، وهي عينُه ، فلو حُذفتْ ياؤه ـ وهي لام الاسم ـ لبقي الاسم على حرفين ، أحدُهما مزيد ـ وهو الميم ـ والآخر أصلي ـ وهو الراء ـ ، وذلك إجحاف بالكلمة .

ولك في الضرورة إسكان ياء المنقوص في النصب ، فيجري في أحواله الثلاث على حالة واحدة(١) ، قال أبو العباس(٢) : وهي من أحسن الضرورات ، وصدق . وأنشدوا شاهداً على ذلك أبياتاً كثيرة منها قوله :

---

(١) في (ج) و (د) : فيجري حينئذ على سنن واحد في أحواله الثلاث .

(٢) محمد بن يزيد المبرد (٢١٠/٨٢٦ ـ ٢٨٦/٨٩٩) ، مولده بالبصرة ووفاته ببغداد . طبقات النحويين ١٠٨ ـ ١٢٠ ، إنباه الرواة ٣ : ٢٤١ ، بغية الوعاة ١ : ٢٦٩ . يقول المبرد في المقتضب ٤ : ٢١ « ويضطر الشاعر الى اسكانها أي « الياء » فيكون ذلك جائزا له » .

كأنَّ أيدينهنَّ بالقاع القَرِق(٣)

والأصلُ أيديَهُنَّ .

وقــــال الآخـــر :

سوّى مساحيهنَّ تقطيطَ الحُقَق(٤)

أي مساحيَهُــنَّ .

---

(٣) الشاهد لرؤبة بن العجاج (.. ــ ٧٦٢/١٤٥) وصلته : أيدي عذارى يتعاطين الورق .
وصف ، أبلا ، واليها يعود الضمير ، بالسرعة ، القاع القرق : المكان المستوي لا حجارة فيه ، وقيل الخشن . الورق : الدراهم .

الديوان : ١٧٩ ، حماسة أبي تمام ١ : ٢٨٤ ، الكامل : ٧٢٨ ، شرح الأبيات المشــكلة الاعراب : ٢٧٢ ، العمدة ٢ : ٢٤٩ ، شرح الشافية ، ٣ : ١٨٤ ، اللسان (ثمن ، قـرق) الخزانة ٣ : ٥٢٩ ، سمط اللالى : ١٠٦ .

(٤) : صلته : تقليل ماقار عن من سم الطـرق .

وهو لرؤبة بن العجاج من كلمة له يصف فيها أتنا وحمارا ، وأراد بالمساحي حوافرهن ، ونصب تقطيط الحق فيها على المصدر المشبه به ، لأن معنى سوى وقطط واحد . وتقليل فـاعل سوى ، أي سوى مساحيهن تكسير ماقارعت من سم الطرق ، والطرق : ج طرقة وهي حجـارة بعضها فوق بعض ، والحقق جمع حقة وهي المنحتة من خشب أو عاج أو نحوهما ، يوضـــع فيها الطيب وغيره . يقول : إن حوافر الأتن والحمر ، تلك الحوافر الصلبة كالمجارف قــد سويت كما سويت حقق الخشب التي فصلت ونعمت لحفظ الطيب ونحوه . وتسوية تلك الحوافر كان بتكسر ما قارعت في عدوها من الحجارة المتراكبة السمراء .

الديوان : ١٠٦ ، الكتاب ٢ : ٥٥ الكامل : ٧٢٨ ، المنصف ٢ : ١١٤ ، العمدة ١ : ٣١٦ ، شرح المفصل ١٠ : ١٠٣ اللسان (قطط ، حقق ، سحا) .

وقال الآخـر :

فكسوتُ عارٍ جنبَه فتركتَه جذلانَ جادَ قميصَه ورداؤه(١)

والأصـــل عاريـاً .

وروي مثلُ ذلك في بعض القراءات ، فكأنه على هذا لغة ، وإن كان الأصل مـــا قـدمنـاه .

---

(١) الشاهد في تهذيب اصلاح المنطق : ١٣٣ وروايته فيه : فكسوهُ عـار وفي سـمط الآلي ١٠٦ ، وروايته فيه : وكسوت عار لحمه فتركتـه ......
ولم ينســب لقائـل .

فصـــــل

وما كان من المعتل في آخره ألف ، سُمِّي مقصوراً ، لِقَصْر إعرابه فيه أي حَبْسِه ، قال الله تعالى « حورٌ مقصوراتٌ في الخيام »(١) أي مخبوسات مصونات . وينقسم هذا الضرب إلى قسمين : منونٍ وغيرِ منون ، فالمنون نحو عصاً ورحىً ، يدخله التنوينُ علامةً لصرفه وهو ساكن ، فتُحذفُ ألفُه — وهي لامه — للقائها الساكنَ بعدَها — وهو التنوين — ، وتبقى الفتحة قبلها تدل عليها ، وذلك في الدَّرجِ ، في الأحوال الثلاث : الرفعِ والنصب والجر ، تقول : هذه عصاً يافتى ، ورأيت عصا يافتى ، ومررتُ بعصاً يافتى . والمانع(٢) من ظهور الاعراب في هذا الضرب من الأسماء أعني المقصورَ أن حرف إعرابه الألف ، والألف لا يصحُّ تحريكها لأنها إن حركت انقلبت همزة ، فزال عنها لفظها وخرجت عن كونها ألفاً ، فبطلت بذلك صيغة المعتل ، واختلَّ الوضع واختلطت المهموزات بالمعتلات(٣) ، فاعرابه حينئذٍ مقدر منويٌّ(٤) . والفرق بينه وبين المنويّ وإن

---

(١) سورة الرحمن ٥٥ : ٧٢ .

(٢) في (ج) فالمانع من ظهور الاعراب في هذه الأسماء مع الحكم عليها أنها ليست من المبنيات أن حرف اعرابها الألف .

(٣) يلي ذلك في (ج) : فصار المعتل بذلك صحيحا ، اذ الهمزة حرف صحيح كما العين كذلك ، واعرابه على هذا مقدر .

(٤) في (د) : معنوي .

اتفقا في أن الاعراب غير ظاهر فيهما أن المبنيَّ ، المانع له من ظهور الاعراب فيه معنى لا لفظٌ ، وهو تضمنه معنى ما لا حظَّ له في الاعراب بتةً ، فجرى في البناء مجراه ، وهذا(١) القسم ليس بمشابه للحرف ولا متضمنٍ لمعناه ، فالمانع له من ظهور الاعراب فيه ما ذكرناه من كون الألف حرفَ إعرابٍ له ، وذلك أمرٌ لفظي ، وإذا لم يظهر فيه الاعراب والاعراب يحتاج إليه للبيان عن معنى الاسم ، فهو يظهر في تابعه ، فكأنه ظاهر فيه نفسه ، وهذا إذا كان التابع معرباً صحيحاً كقولك : هذه عصا معوجةٌ ، ورأيتُ عصاً معوجةً ، ومررت بعصاً معوجةٍ .

ويدل على إعرابه أيضاً عامله ، لأنك إذا أوليته عاملاً رافعاً علم أنه في موضع رفع به ، وكذا إن كان العامل ناصباً أو جاراً .

فالاعراب الذي يقتضيه العامل يحكم به للمعمول ، وكذا إعرابُ التابع الذي ظهر فيه يشهد بأنه أولاً للمتبوع ، ثم هوله من بعده ثانياً ، لأن إعراب الصفة على ما مثّلنا هو إعراب الموصوف ، وكذا بقيّة التوابع . فان وقفت على المقصور المنون وقفت في الأحوال الثلاث على الألف فقلتَ : هذه عصا ، ورأيت عصا ومررت بعصا ، لا اختلاف بينهم في هذا اللفظ ، وإنما اختلفوا فيها أعني

---

(١) في (ج) و (د) : وهذا الضرب من الاسماء المعتلة المسمى مقصورا ، ليس بمشابه للحرف، ولاهو متضمن لمعنى الحرف ، ولافيه مايقتضي بناءه ، فهو معرب ، باق على الأصل في الأسماء وهو الاعراب . وانما منعه من ظهور الاعراب فيه أمر لفظي لامعنوي ، وهو ماذكرناه من كون الالف حرف اعراب له ، وهي ساكنة أبدا ، وأختاها الواو والياء متى اقتضى القياس قلب احداهما اليها استحالت ألفا ، فلزمها السكون بعد أن كان يصح تحريكها . فاذا لم يظهر الاعراب فيالمقصور لما بينا ، والاعراب محتاج اليه للبيان عن معنى الاسم كما أسلفنا كان مقدرا فيه ، وظهر فيتابعه، فكان كظهوره فيه نفسه أعني في المقصور ، هذا ان كان التابع معربا صحيحا كقولك : هذه عصا معوجة واخذت عصا معوجة ومررت بعصا معوجة .

الألف في التقدير ، فرووا أن أبا عمرو بن العلاء(١) وأبا الحسن الكسائي(٢) وأبا الحسن بن كيسان(٣) وأبا سعيد السيرافي(٤) كانوا يذهبون إلى أن الألف الموقوفَ عليها هي الألفُ الأصلية التي هي لام الكلمة المنقلبة مثلاً عن الواو في عصوٍ والياء في فتيٍ(٥) .

قال ابن برهان (٦) : وبهذا أقول .

واحتجوا لصحة هذا المذهب بأن هذه الألف قد وقعت رويّاً في قول الشاعر وهو الشمّاخ(٧) :

---

(١) زبان بن عمار التميمي (٧٠/٦٩٠-١٥٤/٧٧١) ، امام البصريين في القراءات ، ولد بالبصرة وتوفي بالكوفة . طبقات النحويين واللغويين : ٢٨ نزهة الالباء : ٣١ ، وفيات الاعيان ١ : ٣٨٦ ، فوات الوفيات ١ : ١٦٤ .

(٢) علي بن حمزة الأسدي بالولاء ، الكوفي (.. — ١٨٩/٨٠٥) ، امام أهل الكوفة في النحو واللغة والقراءة ، ولد بالكوفة وعاش في بغداد وتوفي بالري .

نزهة الالبا : ٨١ — ٩٤ ، وفيات الاعيان ١ : ٣٣٠ .

(٣) محمد بن أحمد بن ابراهيم (..-٢٩٩/٩١٢) عالم نحوي أديب ، كان يحفظ المذهبين البصري والكوفي ، من أهل بغداد .

طبقات النحويين واللغويين : ١٧٠ ، نزهة الألبا : ٣٠١ ، شذرات الذهب ٢:٢٣٢ .

(٤) الحسن بن عبد الله المرزباني (٢٨٤/٨٩٧-٣٦٨/٩٧٩) أصله من (سيراف) من بلاد فارس له مصنفات عدة ، أهمها شرحه لكتاب سيبويه .

الفهرست :٩٣ ، نزهة الألبا : ٣٧٩ ، وفيات الاعيان ١ : ١٣٠ ، انباه الرواة ١:٣١٣ .

(٥) انظر الكتاب ٢:٥٧ .

(٦) ابن برهان العكبري (..-٤٥٦/١٠٦٤) عبد الواحد بن علي ،عالم بالادب والنسب ، من أهل بغداد ، كان أول أمره منجما ، ثم صار نحويا .

نزهة الألبا : ٤٢٨ ، شذرات الذهب ٣:٢٩٧ .

(٧) الشماخ بن ضرار المازني الذبياني الغطفاني (.. — ٢٢/٦٤٣) شاعر مخضرم ، شهد القادسية وتوفي في غزوة « موقان » طبقات فحول الشعراء : ٣٤ و ١٠٣ و ١١٠ ، الاغاني ٨ : ١٠١ ، الخزانة ١:٥٢٦ .

وربَّ ضيفٍ طرقَ الحيَّ سُرَى صادفَ زاداً وحديثاً ما اشتهى(١)

فألف سُرَى هي الرويّ ، والألفُ المبدلة من التنوين في النصب إذاوقفت عليها لا تكون رويّاً ، فلا يقع في القوافي مثلُ : نظرت زيداً مثلاً في آخر بيت ، ويقع(٢) في آخرِ آخرَ وشكرت عمراً وهما في قصيدة واحدة .

وأيضاً فان بعض القراء قرأ « قالوا سمعنا فتِي يذكرُهم »(٣) بالإمالة وإنما تمالُ الألف الأصليةُ لا المبدلةُ من التنوين في اللغة الفاشية .

وأيضا فإنها كُتبت في المصحف ياء في مثل قوله عزَّ وجل « أو أجِدَ على النار هُدِي » (٤) بالياء .

(١) الطرق : الاتيان ليلا . سرى : ليلا : ما : مصدرية ظرفية . الديوان ٤٦٤ ، مجمع الأمثال ٢ : ٣٢ شرح المفصل ٩:٧٦ ، الخزانة ٢ : ١٨٠ .

(٢) في (ب) و (ج) وفي آخر بيت يقع في اخر . وفي (د) يقع في اخر اخر .

(٣) الأنبياء ٢١:٦٠ « قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم » . تقريب النشر : ٥٥ . والامالة أن ينحى بالفتحة قبلها الكسرة ، وأصحاب الامالة تميم وقيس وأسد وعامة أهل نجد .

(٤) سورة طه ٢٠ : ١٠ « اذا رأى نارا فقال لاهله امكثوا ، اني آنستُ نارا ، لعلي آتيكم منها بقبس أو أجد على النار هدى » .

وذهب الفرّاء(١) وأبو عثمان المازني(٢) وأبو علي الفارسي(٣) أخيراً إلى أن الوقف في الأحوال الثلاث على الألف المبدلة من التنوين ، والأصليةَ محذوفة لالتقائها المبدلة من التنوين .

فوزن عَصًا على قول هؤلاءِ « فعا » ، وعلى قول الأولينَ « فَعَل » ، واحتجَّ هؤلاءِ بأن صورة التنوينِ في الأحوال الثلاث واحدة ، وذلك أنه تنوين قبله فتحة فأُبدلَ منه الألفُ كما أبدل في قولهم : رأيت زيداً ، وفي مثلِ لنسفَعاً وليكونَا ، والأصل لنسفعنْ وليكونَنْ .

وذهب سيبويه وبقيةُ النحويين إلى مذهب وسط بين هذين المذهبين ، وهو أن الألف في هذا الاسم في حال الوقف في الرفع والجرِّ هي الأصليَّة ، وفي النصب هي المبدلةُ من التنوينِ ، والأصليةُ محذوفةٌ للقاء هذه المبدلة من التنوين .

---

(١) يحيى بن زياد الديلمي (١٤٤/٧٦١-٢٠٧/٨٢٢) ، أمام الكوفيين في النحو واللغة والادب ، ولد بالكوفة وانتقل الى بغداد وتوفي في طريق مكة . طبقات النحويين : ١٤٣ ، نزهة الألبا : ١٢٦ ، وفيات الاعيان ٢:٢٢٨ .

(٢) بكر بن محمد بن حبيب بن بقية ، من مازن شيبان ، أحد الائمة في النحو من أهل البصرة ووفاته فيها (.. - ٢٤٩/٨٦٣) .

الفهرست : ٨٤ ، معجم الادباء ٧:١٠٧ ، وفيات الأعيان ١:٩٢ .

(٣) الحسن بن أحمد الفسوي (٢٨٨/٨٤٣ - ٣٧٧/٩٨٧) راس القياسيين في المائة الرابعة وأستاذ ابن جني .

الفهرست : ٩٥ ، نزهة الألبا : ٣٨٧ ، انباه الرواة ١:٢٧٣ ، وفيات الاعيان ١:١٣١ .

والذي دعاهم إلى القول بهذا أنهم قاسوا المعتل هنا على الصحيح ، فأجروه مُجراه ، فكانت الألف عندهم في الرفع والجر إذا وُقفَ على هذا الاسم بمنزلة الدال من زيدٍ حين تقف عليها في حالتي الرفع والجر ، وكانت عندهم في حال النصب إذا وُقِفَ عليها بمنزلة الألف المبدلة من التنوين إذا قلت : رأيت زيداً، والتي بمنزلة الدال محذوفة للقاء هذه . فان لم يكن المقصور منوّناً نحو حُبْلى وبشرى ، وسكرى ، والعصا ، والرحى كانت ألفه التي من نفس الكلمة ثابتةً وصلاً ووقفاً بلا خلاف بينَ القوم لأن حكمَها عندَهُم لم يختلف ، فتقول : هذهِ حبلى يا هذا ، وتقفُ ، كذاك فتقولُ : هذه حبلى ، وكذا كَسرت العصا ياهذا ، وكَسرت العصَا في الوقف .

فان لقيَها ساكن غيرُ التنوين حذفتها للقائه فقلت : هذه حبلى القوم ، ورأيت الفتى الظريفَ .

فصـــل

واعلم أن الياء والواو ، إذا كانتا حرفَي إعراب ، وسكن ما قبلهما جرتا مجرى الصحيح في تحمّل الحركات ، لأنهما إنما يعتلان إذا تحرّك ما قبلهما ، فسكون ما قبلهما يلحقهما بحكم الصحيح لزوال ما كان مستثقلاً من التحريك ووجود الخفة بالسكون ، فتقولُ : هذا ظَبْيٌ وعَدْو ، ورأيتَ ظبياً وعدواً ، وعجبت من ظبي وعدو ، والمشددتان حكمُهما هذا الحكم نحو صبيّ وعدوّ ، لأنهما ـ إذا تأملت ـ قد سكن ما قبلهما أيضاً ، وذلك أن المشدد حرفان ، الاول ساكن ، والثاني متحرك ، فالياء الأخيرة في صبيّ قد سكن ما قبلها ، وهي الياء الأولى المدغمة ، فتحمّلت الثانية الحركة ، ولولا تحركها لم يصحّ الادغامُ فيها .

وكذلك الواوُ الأولى في عدوّ ساكنةٌ والأخيرةُ متحركة ، فتنزلت الواو الأولى في عدوّ منزلة الدال في عَدْوٍ ، والياء الأولى في صبيّ منزلة الباء في ظبيٍ فافهم ذلك .

فصـــل

واعلم أن الاسم والفعل يشتركان في إعرابهما بالرفع والنصب ، فالاسم يرتفع وينتصب والفعل كذلك ، لكنَّ الجهات التي يرتفع منها الاسم وينتصب غيرُ الجهات التي يرتفع منها الفعل وينتصب ، لأن عوامل ذا غيرُ عوامل ذا ، وستَبينُ إن شاء الله . ثم يختصُّ الاسم بالجرّ والفعل بالجزم ، فلا ينجر فعل ولا ينجزم اسم ، وعلة ذلك أنَّ الجر يدخل الأسماء من طريقين : حروف الجر والاضافة ، وكلاهما يمتنع منه الفعل . أمَّا حروف الجر ، فانها تدخل في الأصل معدية للفعلِ الذي يَقْصُرُ عن التعدي بنفسه إلى المفعول ، والأفعال لا تكون مفعولة ، فبطل دخول حرف الجر عليها ، ولا يضاف إليها لأنَّ المضاف إليه إمَّا أن يُعرِّف تعريفاً محضاً ، واما أن يخصِّص فيقرِّبَ من المعرفة ، والأفعال لا تُعرِّفُ ولا تخصِّصُ ، إذ كانت على ما أصّلت النحاة نكراتٍ لا تتعرّف أبداً ما دامت أفعالاً .

وأمَّا امتناع الأسماء من أن تنجزم ، فلأن الجزم يكون بحروف موضوعة لمعانٍ تصحُّ في الأفعال ولا تصحُّ في الأسماء كالشرط والأمر والنهي ، فلمَّا امتنعتْ حروف الجزم من الدخول على الأسماء إذ كانت لا تصحُّ معانيها فيها امتنع انجزامُها ، لأن الجزم تأثير ، ولا يكون تأثير من غير مؤثّر .

قالوا : ولأن الاسم لو انجزم انحذف بجزمه شيئان هما الحركة والتنوين معاً ، والفعل إذا انجزم انحذفت منه الحركة فقط وهو ــ على ما تقرّر ــ أثقل من الاسم ، فكيف يحذف من الأثقل شيء واحد ومن الأخف شيئان ؟ هذا ما لا تقتضيه الحكمة .

* * *

فصـــل

قوله(١) : اعلم أن الحروف تنوب عن الحركات .

إنما جعلت الحروفُ نائبة عن الحركات في الاعراب ، لأن الحركات هـي الاصل فيه ، والحروف قائمة مقامَها فيه ، وإنما كان كذلك لأن الاعراب طارىء على الكلمة وزائدٌ عليها للمعنى المراد به . والحروفُ التي أعرب بها إما أصولٌ في الكلمة وإما متنزلةٌ منزلة الأصول لكونها دالةً على معانٍ أُخَرَ غيرِ المعاني التي يدل عليها الإعراب. والحركاتُ زوائدُ على الكلمِ ، وطوارىء عليها ، فشرط الاعراب موجود فيها، فهي إذا الاصولُ فيه ، ولأنها أيضاً مجرَّدة له مع زيادتها.

والحروف ليست كذلك فمن الحروفِ المعربِ بها ما تستوفى فيه ضروب الاعراب فيقوم كل حرف مقام حركة ، ويدل على ما تدل عليه من نصب أو جرٍّ أو رفع ومنها ما ينقص عن ذلك .

فمثال الاول الاسماء الستة المعتلة المضافة وهي : أبوك ، وأخوك ، وفوك ، وهنوك ، وذو مال وحموها .

سُميتْ هذه الاسماء معتلة لكون لاماتها حروف اعتلال ، ومضافةً لأنها تعتل ما دامت مضافة ، فاذا أفرد منها ما يجوز إفراده لحق بحكم الصحيح في الاعراب ، للحذف الذي يلحقها في الافراد ، وهي(٢) في النصب بالألف وفي الرفع

(١) انظر جمل الجرجاني ورقة ٢:٢ .

(٢) يرى الكوفيون أنها معربة من مكانين ، والرأي الذي ذكره هو راي البصريين . انظر الانصاف ١ : ١٧ .

بالواو وفي الجرّ بالياء ، فالألف لام الكلمة وعلامة النصب ، والواو لام الكلمة وعلامة الرفع ، والياء لام الكلمة وعلامة الجر .

وكان الأصل في هذه الكلم أن تستعمل مقصورة ، لكنهم غيروها هذا التغيير في اللغة الجيدة والاستعمال الكثير توطئه للتثنية والجمع فيما يراه جمهور المعللين(١) من أهل الصناعة ، وذلك أنهم لما اعتزموا إعرابَ التثنية والجمع الذي على حدها بالحروف ، ـ لما اعتزموه ـ توهموا نفور النفوس والطباع من ذلك ، إذ كان المألوف في الاعراب أن يكون بحركة لا بحرف ، فغيروا جزءاً من الأسماء المفردة المعتلة هذا التغييرَ ـ وهي هذه ـ ، وجعلوا إعرابها بالحروف لتقع الآنسةُ بها ، فتأتي التثنية والجمع في الاعراب بالحروف على قاعدة قد استقرَّ مثلها في جزء من المفردات . فأما صفة التغيير الذي لحق هذه الكلم ، فانك إذا قلت في الرفع : جاءني أبوك وأخوك ، فالأصل جاءني أبوَك وأخوَك ، كما تقول في الصحيح : أعجبني جملك وعملك ، ثم إنهم سلبوا الحرف الذي قبل الواو التي هي حرف الاعراب ـ وهو الباء والخاء ـ حركتَه ، فسكنَ ، وضموه إتباعاً لحركة الواو كما قالوا : هذا امرؤٌ ، فأتبعوا الراء حركة الهمزة ـ وهي حرف الاعراب كالواو ـ فضموا الراء لضم الهمزة في الرفع ، وكسروها لكسرها في الجر وفتحوها لفتحها في النصب ، فقالوا : رأيتُ أمرأً ومررت بامرىء ، ثم حذفوا حركة الاعراب استثقالا لها على الواو لتؤولَ الحال بهم الى الصورة التي أرادوها من التوطئة للتثنية والجمع ، فصارت الكلمة الى ما رأيت في(٢) الرفع .

---

(١) انظر شرح المفصل ١ : ٥٢ .

(٢) في الأصل و (ب) : من .

والأصل في الجر إذا قلت : مررت بأبيك وأخيك : مررت بأبوِك وأخوِك ، على ما أ ّصلنا ، ثم اسكنتَ ما قبل الواو لتحركه بحركة الاتباع وهي الكسرة فكسرتَه ، ثم حذفتَ حركة الاعرابِ ، استثقالاً لها على الواو مع الاتباع قبلها كما استثقلتَ الضمةَ عليها في حال الرفع فحذفتَها كما حذفتها فصار معك واو ساكنةٌ قبلها كسرة ، إذِ اللفظ قد آل بالتغيير المذكور الى صورة هي مررت بأبِوكَ ، فانقلبت الواو ياء كما انقلبت في ميعاد وميقات ، وذاك لسكونها وانكسار ما قبلها ، ولتصيرَ حالُها إلى ما يطلبونه من التوطئة (فآل اللفظ الى : مررتُ بأبيك وأخيك .

وإذا نصبت فقلتَ : رأيتُ أباك ، فالأصل أبَوِك ، ثم انقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، والقياسُ أن تكون الفتحة في الباء فتحة إتباع لحركة الواو ، لا الفتحةَ التي هي أصل في الكلمة وإن كان اللفظ واحداً ، وليستمر البابُ في الاتباع استمراره في امرىء في الاحوال الثلاث، فقد تراعي اللغةُ مثل هذا كثيراً ومقاييسها تنطق به. وأعلم أن ما ذكرناه من هذا التغيير والاتباع هو مذهبُ صاحب الكتاب على ما يفهم)(١) من كتابه(٢) .

وقال ابن برهان حين ذكر هذا الفصل ، واشار إلى الاتباع فيه : « وقد ظهر التابع والمتبوع في قولهم : هذا امرؤ» (٣) ، ومثّل كما مثلنا في الأحوال الثلاث.

---

(١) ما بين قوسين ساقط من (ب) .

(٢) انظر الكتاب ١ : ١٥٨ .

(٣) لم أعثر على قول ابن برهان هذا في الكتب التي رجعت اليها .

وذهب بعض المتأخرين في هذه الأسماء الى تغيير غير هذا ، وإن قاربه ، فجعل الحركات التي قبل هذه الحروف ، أعني الألف والواو والياء ، ليست بحركات إتباع فقال : الأصل في قولك : رأيت أباك رأيت أبَوَكَ ، فانقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلَها ، ففي الاسم في حال النصب قلب فقط .

والأصل في الجر مررت بأبَوِكَ ، ثم أسكنت الباءُ ونقِلت إليها حركة الواو ، وهي حركة الاعراب ، فسكنتِ الواو وانكسر ما قبلها فانقلبت ياء ، ففي الاسم في حال الجر نقلٌ وقلب .

والأصل في الرفع أبَوُكَ ، ثم أسكنت الباء ونقِلت إليهـا ضمةُ الواو ، فسكنت الواوُ وانضم ما قبلها ، ففي الاسم في حال الرفع نقل فقط . وهـذا القول لعلي بن عيسى الربعي(1) .

وهناك أقوال أُخَر غيرُ هذين القولينِ في صفـة إعراب هـذه الأسـماء يُرغب عن ذكرها لنزولها وضعفها .

وتنقسم هذه الأسماء في الاستعمال إلى ثلاثة أقسام ، منها ما يُستعملُ مضافاً ومفرداً ، فيتمُّ في حال الاضافة ، ويحذف منه في حال الافراد ، ومنها ما يستعمل مضافاً فقط مع إلزامه الحذفَ ، ومنها ما يستعمل مضافاً محذوفاً ويفردُ فيُغير في الافراد ببدلٍ من حرف .

---

(1) أبو الحسن الرّبعي (٣٢٨/٩٤٠–٤٢٠/١٠٢٩) ، عالم بالعربية ، أصله من شيراز ، اشتهر وتوفي ببغداد ، له تصانيف في النحو منها كتاب « البديع » و « شرح الايضاح » لأبي علي الفارسي . نزهة الالبا : ٤١٤ ، إنباه الرواة ٢ : ٢٩٧ ، وفيات الأعيان ١ : ٣٤٣ .

فالأول أربعة أسماء وهي: أخوك، وأبوك، وحموك، وهنوك،إذا أضفتها أعربتها بالحروف كما سبق ، وإذا أفردتها حذفتَ لاماتها وأعربتها بالحركات اعرابَ الصِّحاح ، لأنها بالحذف صحيحة ، فقلتَ في الرفع : هذا أبٌ وأخٌ وحمٌ وهنٌ ، وفي النصب : رأيت أباً وأخاً وحماً وهناً ، وفي الجر : مررت بأبٍ وأخٍ وحمٍ وهنٍ ، فتجري في حال الافراد على هذا مجرى يدٍ ودمٍ .

الثاني : ما تلزمه الاضافةُ ، مع حذفِ لزمَ لفظهُ ، ولا يُفرد البتةَ وهو « ذو » والتي بمعنى صاحب في قولك : جاءني رجل ذو مالٍ ، ورأيت رجلاً ذا مال ، ومررت برجل ذي مال ، لا ذو التي بمعنى الذي في لغة طيء كقول شاعرهم:

فانَّ الماءُ ، ماءُ أبي وجَدّي   وبئري ذو حفرتُ وذو طويتُ(١)

أراد التي حفرت ، لأن الأولى معربة وهذه مبنية .

وإنما لزمت هذ الكلمة الإضافية إذا كانت بمعنى صاحب ، لأنها

---

(١) : البيت من أبيات خمسة ، أوردها أبو تمام (١٨٨/٨٠٤-٢٣١/٨٤٦)في الحماسة لسنان بن الفحل الطائي (؟) وهو أخو بني أم الكهف من جرم طيء، وبنو هرم بن العشراء من فزارة في ماء وهم مختلطون متجاورون ففي ذلك قال سنان أبياته. ويستدل بالبيت على ثلاثة أشياء : الاول أن ذو تأتي اسماً موصولا ، والثاني أنها تكون بلفظ الواحد للمؤنث والمذكر ، لأن البئر مؤنثة والثالث أنها تستعمل في غير العاقل كما تستعمل للعاقل .

حماسة أبي تمام ٢ : ٥٩١ ، الأزهية في علم الحروف : ٣٠٥ ، مجمع الامثال ١ : ٦٨ .

أمالي الشجري ٢ : ٣٠٦ ، الأنصاف ١ : ٣٨٤ ، شرح المفصل ٨ : ٤٥ ، شرح قطر الندى : ١٠٢ ، أوضح المسالك ١ : ١١٠ ، اللسان (حرف الألف اللينة ، باب ذو وذوي مضافين الى الافعال) الخزانة ٢ : ٥١١ .

وضعت وصلة الى الوصف بأسماء الأجناس ، ولولا هي لم يصحّ الوصف بها ، الا ترى انك تقول : مررت برجل ذي إبل وخيل وثياب فيصح ، ولو قلت: مررت برجل إبلٍ أو خيلٍ أو ثيابٍ لم يصح ، فلما كانت ذو وصلة وذريعة إلى شيء آخر لم تقم بنفسها في الوصف ، فتنفرد عما هي وصلة إليه .

وأصلها «ذَوْيٌ» فلام الكلمة على هذامحذوفة، وإنما قُضي بأنها قد حذف منها لأنها اسم ظاهر على حرفين ، واقل ما يكون عليه الاسم الظاهر ثلاثة أحرفٍ ، وقضي بكون المحذوف حرف علةٍ لأن الحذفَ بابه أن يكون في المعتلات اللاماتِ التي سبرت بالتصريف . فعُلم أن محذوفها معتل ، وحُكمَ بأن المحذوف الياء دون الواو حملاً على الأكثر ، لأن باب « طويتْ ولويت ونويت » أكثر من باب « قوة وجَوة » .

والفاء في « ذو » و « ذا » و « ذي » ، وهي الذال تابعة للعين في الحركـة أو منقولةٌ إليها حركةُ العين على قول من يرى ذاك ، كما أن العين تابعة لحركـة اللام أو منقولة إليها حركتها في الأسماء الأربعة المتقدمة .

والقسم الثالث : هو الذي يستعمل مضافاً ، فيجري بالاعراب بالحروف مجرى الأسماء المتقدمة ، فاذا أفرد غُيرٌ مع الحذف اللاحقةِ حرفُ إعرابـه بالقلب ، وذلك قولك فمٌ إذا استعملته مضافـاً أجريتـه مجرى ذو فقلتَ : شحافاه ، وشحافوه ، وملء فيه ، قال الله تعالى « ليبلغَ فاه »(١) فلامــه

---

(١) الرعد ١٣ : ١٥ « له دعوةُ الحقِّ ، والذين يدعون من دونه لا يستجيبون لهم بشيء ، الا كباسطٍ كفيهِ ليبلغَ فاه ، وما هو ببالغه ، وما دعاء الكافرين الا في ضلال » .

محذوفة كما لام ذي محذوفة ، إلا أنها هاء ، بدليل قولهم : فُوَيْهَة ، وافواه وتفوهت .

فاذا استعملته مفرداً أبدلت عينه – وهي الواو – ميماً ، لأن الميم أجلد من الواو واصبر على تحمل الحركات منها . وتلك ، أعني الواو ، لو حُرِّكت كما حُرِّكت باء أبٍ في الافراد لثقل ذلك ، ولو سكنت لحذفت للقاء التنوين إذ كان الاسم مصروفاً ، ولو حذفت لبقي اسم ظاهر متمكن على حرفٍ واحد ، وذلك إجحاف شديد بالاسم ونهك له ، فلذلك عدلوا في الافراد عن الواو الى الميم لكونها من حروف الشفة ، كما أن الواو كذلك .

قالوا : وإنما تَمَّمَت هذه الاسماءُ في الاضافة ، وحذفت في الإفراد ، لأن معانيها إنما تكمل في الاضافة ، فجعلوا كمال لفظها مع كمال معناها ، وفي الافراد تنقصُ معانيها ولا تتم ، فجعلوا نقصان لفظها مع نقصان معناها(١) .

---

(١) يلي ذلك في (ج) و (د): وهذا التعليل منهم ينبغي أن يكون لما وجد فيه الحذف والاتمام منها.

فصـــل

ومما أعرب بالحروف ، التثنية ، والجمع الذي على حدها ، وهو جمع الصحة لا التكسير .

فالتثنية في الرفع بالألف والنون المكسورة ، وفي الجر والنصب بياء مفتوح ما قبلها ، وبعدها النون كقولك الزيدان والزيدَيْن ، والجمع الذي على حد التثنية في الرفع بالواو ونون مفتوحة بعدها ، وفي الجر والنصب بالياء المكسور ما قبلها ، وبعدها النون ، كقولك : الزيدونَ والزيدِين .

فالألف في التثنية علامة التثنية ودليل الرفع ، وحرف إعراب لا اعراب فيه ولا نية اعراب ، بدليل ان الياء في الجر والنصب ساكنة مفتوحٌ ما قبلها ، فلو كانت في نية حركةٍ لانقلبت الفاً ، فكانت أحوال المثنى في رفعه ونصبه وجره واحدة ، وليس الأمر على ذاك إلا في لغة ليست بالفاشية ولا المختارة .

فاذا لم تكن في الياء حركة ولا نيةُ حركة ، فالألف كذلك ، هذا مذهب سيبويه ومن قال بقوله من النحويين ، ولهذا عوّضت التثنية والجمع الذي على حدها من الحركة والتنوين النونَ ، لأن الف التثنية وياءها ، وواو الجمع وياءه ، مجراها واحد في كونها حروفَ اعراب لا حركة فيها ظاهرة ولا مقدرة . وهي ، أعني الف التثنية ، علامةٌ لها ، كما كانت التاء في قائمة ، والياء في عمري

علامتي التأنيث والنسب ، وهي دليل الرفع ، وإنما جعلت لرفع التثنية لأن التثنية أول الجمع ، فهي أسبق ، والرفع ألزم أحوال الكلمة لها وأهمهـــا ، فأعطيت التثنيةُ في الرفع الألفَ لكونها أخفّ ، إذ كانت التثنية أكثر استعمالا من الجمع الصحيح ، بدليل أن كل اسم جاز جمعهُ مصححاً جازت تثنيته ، وليس كل اسم مثنى يجمع الجمعَ الصحيـــح .

فلما كانت التثنية أكثر خصوها بالألف في الرفع ، وهي الحرف الأخف ، ليكثرَ في كلامهم ما يستخفون ، ثم جعلوا الواو في الجمع علامة لرفعه لأن الضمة من الواو ، فبقـي جرُّ التثنيـــة ونصبهـــا وجرُّ الجمـــع ونصبـــه فاشتـــرك الكل في الياء ، إذ لم يبق من حروف العلة سواها ، إلا أنها للجر بحق الأصل فيهما والنصب محمول على الجر فيهما للمناسبـــة بينهما ، وذاك أن الكسرة الى الفتحة أقرب من الضمة اليها والمنصوب اشبه بالمجرور منه بالمرفوع لاشتراكهما ــ أعني المجرور والمنصوب ــ في كونهما فضلتين غيرَ لازمتين للجمل ، بخـــلاف المرفوع فانه لا تستغني الجمل عنه ولا تستقل دونه ، ولهذا اتفق ضميرهما في مثل قولك : مررتُ بكَ وجزتُكَ ؛ إلا أن الياءَ في التثنيـــة على صورة غير صورتها في الجمع(١) وذلك أنها مفتوح ما قبلها حملا على الف التثنية المؤاخيتها ، إذ كانت الألف لا تكون الا بعد فتحة ، وفي الجمع مكسورٌ ما قبلها حملا على الواو المؤاخيتها في الجمع ؛ إذ كانت الواو بعد ضمة ، فحركة ما قبلها من جنسهـــا كقولك الزيدون ، فجعلوا الياءَ في الجمع بعد كسرة لتكون حركة ما قبلها مـــن

(١) يلي ذلك في (ج) و(د) : وذاك للفرق ، وللحمل على الحرف المصاحبها في الاعراب في كل منها أعني التثنية والجمع ، فهي في التثنية مفتوح ...

جنسها كقولك : بالزيدَين لتجري علامتا الجمع على سَنن واحد في الحكم كما جرت علامتا التثنية على ذاك .

وتشتمل الواوفي الجمع على معان، منها انها علامة الجمع، وحرف الإعراب، ودليلُ الرفع ، وعلامة التذكير والعقل ، إذ كان هذا الجمع في الأغلب انما يكون للمذكرين العاقلين ، تمييزاً لهم وتفضيلا ، لئلا تبتذل أسماؤهم وتنتهك بالتكسير ، وان كسرت في بعض الاستعمال فلأنها أسماء كغيرها مما كسر .

واعلم أن قولهم : ان الواو علامة التذكير تجوّز ، لأن التذكير لا يحتاج الى علامة ، إذ كان هو الاصل ، والأصول مستغنية بالأوضاع الأول عن العلامات الطارئة للفرق ، وإنما ذاك أمر بابه الفروع . ولكن لما كانت الواو مختصة بهذا الجمع دون غيره ، وكان باب هذا الجمع أن يكون للمذكرين العاقلين في الأصل صارت لاختصاصها به كالعلامة الدالة على التذكير .

وغير هذه الأسماء في هذا الجمع محمول عليها ، وعلى صفاتها ، كأسماء العقود من العشرين الى التسعين إذا قلت : عشرون في الرفع وعشرين في الجر والنصب ، وكذلك ثلاثون وثلاثين والبواقي .

وكذا الأسماء المؤنثات المحذوفات اللامات كبُرَةٍ وثُبَة وقُلَةٍ وسَنةٍ(١) ، إذا قلت : بُرُون وبُرين وثُبُون وثُبين وقُلُون ، وسنون وسنين ، جبروا هذه الأسماء لمّا لزمها الحذف بأن جمعوها جمع أشرف الأسماء فصححوها .

---

(١) يلي ذلك في (ج) : وعِزَة ، مما عوض من حذف لامه إن جمع هذا الجمع كقولك برون .. البُرة : الحلقة تكون من سوار أو قرط ، أو خلخال أو ما أشبهها ، ثُبَة : العصبة من الفرسان قُلة : خشبة يلعب بها الصبية .

فان كسر منها شيء ، مع ذاك ، أعني التصحيح ، كالبُرى في جمع البرة ، فلأن التكسير بابها ، ولأن ما حملت عليه قد جاء في جمعه الأمران: الصحة والتكسير ، فلا يستنكرنّ ذلك فيها ، وربما جاء ذلك فيما لم تحذف لامه ،ممالانطيل بذكره وتعليله هذا المختصر . وكذا حملوا على صفاتهم ، أعني العاقلين المذكرين إذا قلت : المسلمون والمسلمين والضاربون والضاربين حين تقول بالقوم الضاربينَ ، صفاتٍ لأسماءٍ ليست عندهم لما يعقل، أجريت مُجرى العاقلين في إسناد الأفعال التي لاتقع إلا من مميِّز اليهم وذلك كاسناد السجود الى النجوم في قوله عز وجل « والشمسَ والقمرَ رأيتهم لي ساجدين » (١) فقال ساجدين ، ولم يقل ساجدات كما قال رأيتهم ولم يقل رأيتها ولا رأيتهن .

فهذا الجمع نظير إسناد الفعل إليها في الآية الأخرى ، وهي قوله عز وجل « كل في فلك يَسْبَحون » (٢) ، ولم يقلْ يسبحن ، وعلى هذا الاستعمال قال الشاعر :

. . . . إذا ما بَنُو نَعْشٍ دَنَوا فتصوّبوا(٣)

---

(١) يوسف ١٢ : ٤ « إذ قال يوسفُ لابيه ياأبتِ إني رأيت أحدَ عشرَ كوكبا والشمسَ والقمر رأيتهم لي ساجدين ».

(٢) الأنبياء ٢١:٣٣ «وهو الذي خلق الليلَ والنهارَ والشمسَ والقمرَ، كلٌ في فلك يسبحون».

(٣) قائله النابغة الجعدي « قيس بن عبدالله » (·· ــ نحو ٥٠/٦٧٠) . تصوبوا : انحدروا ، تمززتها : شربتها قليلاً قليلا .

الديوان : ١٠ ، الكتاب ٢٤٠/١ مجاز القرآن ٢ : ٨٣ و ٩٣ وصدره فيه :

شربت إذا ما الديك يدعوا صباحه .

العمدة ٢ : ٢٨٢ ، والصحاح واللسان والتاج (نعش) وصدره فيها :

تمززتها والديك يدعو صباحه .

شرح المفصل ١ : ٧٠٠، مغني اللبيب ١ : ٤٠٤ وصدره فيه : شربت بهاوالديك يدعوصباحه.

الشاهد فيه تذكيره الفعل المسند إلى بنات نعش لاخباره عنها بالدنو والتصوب كما يخبر عن الآدميين . وصف النابغة خمراً باكرها بالشرب عند صياح الديك ودنو بنات نعش للغروب .

لما كان الدنوُّ والتصوُّبُ إنما يكون في الأغلب من قاصد، والقصد انما يكون من مميز ، وقد اخبر به عن هذه النجوم ، إلى ما انضم الى ذاك من لزومهـا ، ـ فيما يشاهدونه ـ لدوائر أبدية الظهور، عَدل عن التأنيث الى التذكير، فقال دنوا ولم يقل : دنت ، وتصوبوا ولم يقل : تصوَّبت ، كما قال : بنو ولم يقل : بنات، وكذا لم يقل : دنون فتصوَّبْنَ .

وحكم الياء في الجمع حكم الواو في اشتمالها على هذه المعاني ، إلا أنها للجر والنصب ، والواو للرفع .

فأما النونان في التثنية والجمع فعوض من الحركة والتنوين اللذين يستحقهما الاسم في الأصل ، ثم صارتا بعدُ من خصائص التثنية (١) ، ولهذا لحقت المثنى من (٢) المبني وليس في واحده حركة ولا تنوين كقولك : هذان وهذين واللذان واللذين ، ولحقت مثنى المقصور في قولك : عصوان وعصوين ، ولا حركةَ في واحده ومالا ينصرف في قولك : أحمدان ، ولا تنوينَ في واحده، حتى حمل ذلك طائفةً من النحويين على أن جعلوا للنون أحكاماً مختلفة، فقالوا : هي في موضعٍ عوضٌ من الحركة والتنوين ، وذلك قولك :رجلان ، وفي موضع عوض من الحركة وحدَها ، وذلك في قولك : الرجلان ، وفي موضع عوض من التنوين وحده ، وهـو قولك فَتَيان .

وفساد هذا التفصيل والتمثيل ظاهر لمن أنس بمقاييس العربية ، والقـول هو الأول ، لأنه لاحاجةَ داعيةً الى القول بهذا من اختلاف حكم الحرف. والذي

---

(١) يلي ذلك في (ج) و (د) : والجمع في القول المعمول عليه .

(٢) في (ج) : في المبنـي .

يدل على كونها عوضاً من الحركة ثبوتها حيث تَثبُت الحركة ، وذلك في قولك: الرجلان والقائمون ، وعلى كونها عوضاً من التنوين حذفها حيث تُحذف، كقولك: صاحبا أخيك ومسلمو زيـد .

وعلة اختلاف حركتيهما ــ أعني نون التثنية ــ حيث كُسِرَت، ونون الجمع حيث فتحت ــ أن التثنية أسبق، وحرفُ التثنية ساكن ونونها ساكنة في الاصل، فكسروها على مايجري عليه الحكم في الأكثر اذا التقى ساكنان ، وهو الكسرة ، ثم راموا المخالفة بين نون الجمع وبينها والفرقَ ففتحوا نون الجمع لمّا حركوها، مع ماانضم الى الفرق بينهما من التعديل ، وذلك أن الألف في التثنية حرف خفيف والكسرةُ ثقيلة والواو في الجمع حرف ثقيل والفتحـة خفيفة ، فقرنوا بـين ثقيل وخفيف في ذا وفي ذا لتقع المعـادلة .

فصـــل

أعلم أن كلا وكلتا : اسمان مفردا اللفظ ومعناهما التثنية ، كما أن«كُلاَّ»، مفردة اللفظ مجموعة المعنى ، فـ « كلا » كـ «مِعَى» في أنه أسم مقصورمفرد،وألفه منقلبة ، إما عن واو ـ وهو الأقيس ـ ، وإما عن ياء لجواز امالتها ، وكلتـــا للمؤنث ، تاؤها منقلبة في القول الصحيح عن الواو أو عن الياء اللتين أجزنا انقلاب الف كلا عن كل واحدة منهمـــا .

فان كانت منقلبة عن واو ، فان الاصل «كلوا» ، فقلبت الواو تاء كما قلبت في تراث والأصل وراث وتجاه والأصل وجاه .

وإن كانت منقلبةعن ياء فالأصل«كِلْيَا»، فقبلت الياء تاءكما قبلت في ثنتين، لأن أصل « ثنتين » ثنيان ، إذ كانت من ثنيت .

وليس قول من ذهب الى ان التاء للتأنيث كتاء قائمة وقاعدة بشيء ، لأنــه يؤدي الى وقوع تاء التأنيث حشوا ،وذلك ممتنع . نعم ويؤدي أيضاً الى إثبات مثال خارج عن أمثلتهم ، إذ كان ليس فيها فِعْتِل .

والذاهب الى هذا القول هو أبو عمرو الجَرْمي (١) فاذا (٢) قد ثبت أنهما،

---

(١) صالح بن إسحاق الجَرْمي بالولاء (٠٠ ـ ٢٢٥/٨٤٠) بصرى سكن بغداد، كان عالما باللغة والنحو فقيها ، له تآليف منها كتاب (الابنية) و (غريب سيبويه) .

أخبار النحويين البصريين : ٧٢ ، نزهة الألبا : ٢٠٦ ، وفيات الأعيـــان ١ : ٢٢٨ ، بغيـــة الوعاة : ٢ : ٩ .

(٢) في (ج) و (د) : فإذ قد ثبت أن كلا وكلتا اسمان مفردا اللفظ .

أعني كلا وكلتا ، اسمان مفردان مقصوران ، فالأصل أن تكون ألفاهما مع إضافتهما ثابتة غير متغيرة ، الى ظاهر أضيفتا أو الى مضمر ، كما أن الفرحى وحبلى كذلك ، إذا قلت : رحى زيد ورحاه وبرحاه ، ورأيت رحاه ، وحبلى عمرو ، وهذه حبلاه ورأيت حبلاه ومررت بحبلاه،الا أنهم لما لزمت هاتين الكلمتين الاضافة أجروا الفيهما مجرى الفات الحروف وفرقوا بذلك بينهما وبين الأسماء المتمكنة من المقصور ، فأثبتوا ألفيهما في الاضافة الى الظاهر ولم يغيروهما ، فقالوا : جاءني كلا أخويك ورأيت كلا أخويك ومررت بكلا أخويك ، وجاءني كلتا أختيك ورأيت كلتا اختيك ومررت بكلتا أختيك كما تقول : على زيد والى عمرو ، فتُقِرُّ ألف على والى على لفظهما مع الظاهر .

فان اضفت كلا وكلتا الى مضمر أقررت ألفيهما في الرفع على لفظيهما وقلبتهما في الجر والنصب ياء فقلت : جاءني أخواك كلاهما ورأيت أخويك كليهما ، ومررت بأخويك كليهما ، وكذلك التمثيل في المؤنث ، وهذا كما تقول عليهما واليهما ولديهما .

وإنما شبهت كلا وكلتا بعلى والى ، فجرى عليهما حكمهما ، لأن الاضافة تلزم هاتين أعني كلا وكلتا ، كما أن « على » و « إلى » تلزمان اسماً تدخلان عليه ولاتنفردان بأنفسهما ، فقلبت ألفاهما مع الضمير كما قلبت ألفا الحرفين — أعني على وإلى — .

وخص هذا القلب بالجر والنصب(١) دون الرفع لأن على والى لا حظ لهما في الرفع ، فلم يكن لهما في الرفع حال فتحملَ عليها حال كلا وكلتا في الرفع ، فتغيرا لذاك ، فبقيت ألفهما(٢) على أصل ما ينبغي أنتكون عليه، فلم تغير .

---

(١) في (ج) و (د) : بالجر والنصب في كلا وكلتا ، إذا أضيفتا الى الضمير ، لان المشبه به وهو الحرف لا حظَّ له في الرفع .

(٢) يلي ذلك في (ج) : في الرفع .

وليس هذا التغيير باعراب ، بل هو تغيير طارىء على الكلمتين للشبه الـــذي عرض لهما بالحرف في الحالتين المذكورتين ، وهو شبه لايقتضي اجراءه مجــرى الحــرف في البنـــاء .

وأما إعراب « مسلمان ومسلمتان » فاعراب صحيح يحدث عن عامل ، وليس كلا وكلتا كذلك .

فصـــل

ويدل على أن « كلا وكلتا » اسمان مفردان ـ وان أفادا معنى التثنية ـ عودُ الضمير إلى كل واحد منهما مفردا ، كقوله عز وجل «كلتا الجنتين آتت أكُلَها»(١) ولم يقل آتتا أكلهـــا .

وقد جاء في الشعر عود الضمير الى كلا مثنى على المعنى ، وهو قــوله :

كلاهما حينَ جَدَّ الجريُ بينهما   قد أقلَعَا وكلا أنفيهما رابي(٢)

وهذا الشاعر قد استعمل اللغتين،أعني الحمل على اللفظ ـ وهو الاقيس ـ في قوله رابي ، ولم يقل رابيان ، والحملَ على المعنى في قوله : قد أقلعا ، ولـم يقــل قــد أقــلع .

كماجازفي كل رد ضميرها على المعنى في قوله عز وجل « وكلٌ أتَوْه داخرين »(٣) والردُ على اللفظ في قوله سبحانه « وكلُّهم آتيه يومَ القيامة فَردا » (٤) .

---

(١) الكهف ١٨ : ٣٣ « كلتا الجنتين آتت أكُلَها ، ولم تَظلِم منه شيئاً » .

(٢) الشعر للفرزدق (·· ــ ٧٢٨/١١٠) ، يعير به جريراً ، لتزويجه ابنته عضيدة للابلق . والضمير في « كلاهما » يعود لأم غيلان ، عضيدة ، وزوجها الأبلق . كلا أنفيهما رابي : يريد أخذهما الربو من المماحكة والممارسة . الديوان : ٣٤ ، النوادر : ١٦٢ ، الخصائص ٢ : ٢٤١ ، ٣ : ٣١٤ الانصاف ٢ : ٤٤٧ أسرار العربية : ٢٨٧ ، شرح المفصل ١ : ٥٤ ، اللسان (سكف) الخزانة ١ : ٦٣ ، ٢٨٠ ، ٢ : ٢٠٠ .

(٣) النمل ٢٧ : ٨٧ « ويومَ يُنْفَخُ في الصور ، ففزع من في السموات ومن في الأرض ، إلا من شاء الله ، وكل أتوه داخرين » .

(٤) مريم ١٩ : ٩٦ .

فصـــل

إذا جمعتَ الاسم المؤنث الجمع الصحيح زدت عليه ألفاً وتاء ، ويكونان بمجموعهما علامة الجمع والتأنيث معاً كقولك : مسلمةٌ ومسلمات ، وقائمـــة وقائمات . والتاء حرف الاعراب ، فاذا رفعت هذا الجمع ، ضممتها ، وألحقتها تنويناً يكون بإزاء النون في مسلمين ، لا أنه علامة للصرف في قول الجمهور ، وإن جررته كسرت التاء ، وإن نصبته كسرتها أيضاً ، فقلت : مررت بمسلماتٍ ورأيت مسلماتٍ ، فحملت النصب على الجر ، وان كان فتح التاء ممكناً ، لكن عدلوا عن فتحها مع امكانه حملا للفرع على الاصل فيما لزم الاصل من الحكم ، وذلك أن المؤنث فرع على المذكر ، فجمعه فرع على جمعه ، والجمع الصحيح المذكر قد استقر أن نصبه محمول على جره ، فهما مشتركان في الياء ، فشرَكوا بين نصب الجمع المؤنث الصحيح وجره في الكسرة ليجري الفرع على حـــكم الأصل ، فتكونَ عدة أحواله كعدة أحواله ، ولئلا يكون الفرع أوسع تصرفـاً مـــن أصلـــه .

فأما ما لا ينصرف ، فحكمه في حمل الجر على النصب عكس حكم التثنية والجمع ، وذلك أن الاسم الذي لاينصرف لمّا أشبه الفعل من وجهين أو من وجه قوي لازم قائم مقام وجهين جذبه الفعل الى حيزه فثقل لشبهه بالفعل، فمُنع العلامة الدالة على الخفة والتمكن ــ وهي التنوين ــ فحذف ، ثم تبعته حركة الجر في الحذف لأنهما خاصتان للاسم وبه ، فتبعت إحداهما الأخرى في الحذف كما صحبتها في الاختصاص .

ولما حُذفت حركة الجر فيه ــ أعني ما لا ينصرف من الاسماء ــ عاقبتهـا حركة النصب فدلت على ما كانت تدل عليه ، إذ لابد لعامل الجر من تأثير يؤثّره وهو الاعراب ، إذ الاسم ــ وهو معمول الجار ــ معرب .

فان أُمِن دخول التنوين عليه ولحاقه الاسمَ عاد الجر وجرى عامله على أصله في تأثيره الخاص به ، لأن الجر انحذف تبعاً للتنوين ، ولا تنوينَ مع الألف

واللام والاضافة ، فثبت الجر فيهما(١) ، ولم يحذف ، تقول مع الألف واللام : مررت بالفرس الأشقر ، ونظرت الى الرجل الأسمر ، ومع الاضافة : عجبت من حمرائكم وأحمركم وشقرائكم وأشقركم ، وكنتَ قائلا قبل لحاق الألف واللام والاضافة : عجبت من فرس أشقرَ ونظرتُ الى حمراءَ وأحمرَ .

والشبه الذي بين مالاينصرف من الأسماء وبين الفعل هو أن يكون الاسم ثانيا لاسم كما أن الفعل ثان للاسم وفرع عليه .

فمن ذلك الوصف ، لأن الصفة ثانية للموصوف ، والتعريفُ ، لأن المعرفة ثانية للنكرة ، إذ النكرة هي الأولى ، والتأنيث لأن المؤنث ثان للمذكر ، وكذلك التركيب، فالمركب فرع على غير المركب، والجمع فرع على الواحد وثان له، إذ من الاحاد يستقل واليه ينحلُ ، والمعدول ثان للمعدول عنه وفرع، ووزن الفعل فرع على وزن الاسم ، إذ الموزون من ذا فرع على الموزون من ذا ، والعجمة في اللغة فرع على العربية لاقحام ماستعمل منها فيها ، وطروء ألفاظها على الفاظها ، فالاسم الأعجمي ثان للعربي وفرع عليه .

وما في آخره الألف والنون الزائدتان من الصفات ، « كفعلان » الذي مؤنثه فعلى نحو عطشان وعطشى ، أو الأعلام كعثمان وعِمْرانَ ، فمشبه بما في آخره ألفا التأنيث .

فمتى اجتمع في اسم علتان من العلل التسع التي تجعله ثانياً من جهتين أو

---

(١) في (ج) و (د) : معهما .

وجدت فيه علة قائمة مقام علتين على ما بَيّنَ مَنع الصرف ، وهو لحاق الجر والتنوين به ، كأحمد فيه وزن الفعل والتعريف ، وأحمر فيه وزن الفعل والوصف .

والعلة القائمة مقام علتين ، للزومها وبناء الكلمة عليها ، كألف حبلى وألفي حمراء ، والجمع الخارج عن مثال الآحاد كمساجد ومنابر ودنانير .

فصـــل

ومما استوى فيه الدلالة على المجرور والمنصوب ضمير المجررو والمنصوب المتصلَ كقولك : بَصُرت بك وأبصرتك ، ومررت بي وأكرمتني ؛ وانــه ولــه ، تستوي هذه الضمائر في اللفظ وان اختلفت مواضعها في الاعراب ، لقرب ما بين المجرور والمنصوب من الشبه .

والياء في ضربني واكرمني هي الاسم(١) ، والنون قبلها حرف جيء بـــه ليَسلَم آخر الفعل فلا ينكسرَ ، اذ كان حكم ياء المتكلم أن يَكسرَ لها ما قبلَها فجيء بالنون وقاية لآخر الفعل ، لتقع الكسرة عليها .

فمنهم من يسميها نون الوقاية ومنهم من يسميها نون العماد ، وكلاهمـــا لقب صحيح ، لأنها وقت آخر الفعل ، فسَلِمت له حركته، واعتمد لفظ الضمير في الكسرة عليهـــا .

ويقاس على ما مثّلنا به من الضمائر بقيةَ المجرورات والمنصوبات المتصلة .

---

(١) في (ج) و (د) : الاســم المضمر .

فصـــل

قوله(١) : ومما قام فيه الحرف مقام الحركة ، النونُ التي بعد ألف ضمير الاثنين . الفصـــل .

النون في هذه الأمثلة الخمسة أعرابٌ ثبوتُها علامة الرفع ، وحذفها علامة الجزم ، والنصب محمول عليه في الحذف .

وهذه الامثلة الخمسة ، خاصة ، معربات لاحرفَ إعراب لها ، وذلـك أنه لا يخلو قولك : يقومان مثلا من أن يكون حرف اعرابه الميمَ أو الألف أو النون، فلايكون الميم ، لأنها لو كانت حرف اعراب لتحملت حركات الاعراب(٢) ، وكونها مفتوحة في الأحوال الثلاث (٣) دليل على بطلان ذلك . ولايكون الالف لانها فاعل الفعل ، فهي اسم ، وحرف الاعراب لا يكون أسماً ، إنما يكون حرفاً من أصـل الكلمـة المعربة أو مزيدا عليها متنزلا تلك المنزلة كتاء التأنيث ، وياء النسب وما جرى مجراهما .

ولايكون النون لانها هي الاعراب ، اذ كان ثبوتها علامة الرفع وحذفها عـلامة

---

(١) : أنظر الجمل ١/٣ ، وعبارته : ومن قيام الحرف .

(٢) يلي ذلك في (ج) : وسكونه ، اذ هي حرف صحيح محاذ في الوزن للام الفعل .

(٣) : يلي ذلك في (ج) : من رفع الفعل ونصبه وجزمه دليل على انها ليست في هذا المثال بحرف اعراب .

الجزم والنصب ، فثبت(١) أن « يفعلان » وأخواتِه معربات لاحرفَ اعراب لها .
وإنما كانت هذه الأمثلة بهذه الصفة لأن حرف الاعراب إنما يُفتقَر اليه اذا كان الاعراب حركة أو سكوناً .

فأما اذا كان الاعراب حرفاً ، فلا حاجة اليه ،أي الى حرف الاعراب ، لأن الحركة لا بد لها من حرف تقوم به ، إذا كانت لا تقوم بنفسها ، والحرف لقيامه بنفسه مستغن عن ذلك .

وتنزل الحرف في هذه الامثلة الخمسة وغيرها مما سنذكره منزلة الحركة وكان إعرابا كما تكون الحركة اعرابا ، لأن الحركة قد تنزلت في كثير من كلامهم منزلة الحرف،واعتُدَّ بها كما يعتد به، فأجري كل واحد منهما مجرى صاحبه. فمما تنزلت فيه الحركة منزلة الحرف المؤنثُ المعرفة ، إذا كان على ثلاثة أحرف وتحرك أوسطه لم يكن فيه الا منعُ الصرف ، بخلافه اذا سكن أوسطه لأنه بسكون أوسطه يخفّ فتقاوم خفته أحد سببيه ، فيكون لك فيه الصرف وتركه في قول الجمهور منهم ، فمن منع الصرف اعتبر وجود السببين ، ومن صرف فلما ذكرنا من مقاومة الخفة أحد السببين ، وذلك نحو دعد وهند . وبتحرك أوسطه أشبه ما كان من المؤنث على أربعة أحرف كزينبَ وسعاد ، فلزم فيه تركُ الصرف كما لزم في زينب وسعاد وبطل التخيير لوجود ما هو بمنزلة حرف رابع ، وذاك هو الحركة .

---

(١) في (ج) و (د) : فثبت أن يفعلان معربٌ لا حرف اعراب له ، واخواته من الأمثلة حكمها حكمه ، لان الدليل فيه هو الدليل فيها ، وانما كانت ..

ومثال ذلك امرأة سميتها بقَدَم وفَخِذ ، تمنعها الصرف البتة .

ومن ذلك أنك اذا نسبت الى اسم على أربعة أحرف ، مما في آخره ألف التأنيث ، وكان الحرف الثاني منه ساكناً ، فان لك فيه حذف ألف التأنيث ، ولك قلبها واوا ، تقول في حبلى إذا نسبت اليها : حُبْلِيّ وان شئت حُبْلَوِيّ وفي سكرى سَكْرِيّ وان شئت قلت : سَكْرَوِيّ .

فان وقعت ألف التأنيث خامسة حُذفت البتة لطول الاسم(١) ، تقول في حبارى وجمادى اذا نسبت اليهما حُبَارِيّ(٢) وجُمَادِيّ البتة ولا تقول : حُبَارَوِيّ ولا جُمَادَوِيّ ، فان تحرك الحرف الثاني مما هو على أربعة أحرف من القسم الاول لم يكن فيه إلا الحذفُ نحو بَشَكى وجَمَزى ، تقول في هذا الضرب، إذا نسبت اليه جَمَزِيّ وبَشَكِيّ ولا تقول جَمَزَوِيّ ولابَشَكَوِيّ ، كما لم تقل في الخماسي حُبَارَوِيّ ، لأن حركة الميم في جَمَزى تنزلت منزلة الحرف الزائد في عدة حُبَارى ، وهو الذي فَضَل حبلى في كميتها ، فأُجري الاسمان في الحذف مجرى واحدا . ولما ذكرناه نظائر كثيرة في كلامهم .

---

(١) : يلي ذلك في (ج) : ولم يجز الاثبات بالقلب .

(٢) : في (ج) و (د) : حباريّ وجمادي لا غير ، ولم تقل حباروي ولا جمادوي .

والحذف في الأمثلة الخمسة أصل في الجزم ، والنصبُ محمول في الحذف عليه ، لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الاسماء . فكما أن النصب محمـول على الجر في التثنية والجمع ، كذلك هو محمول في هذه الأمثلة على الجـزم الذي هو نظيـر الجـر .

ومن ذلك الفعل المعتل ، الآخِر كقولك : يغزو ويرمي ويخشى ، تقـوم حروف اللين فيه – وهي أصول – مقام الحركة الزائدة ، فتحذف كما تحذف لأنها ضعفت بسكونها ، فلحقتفيالحذف في الجزم ، بحكم أبعاضها وهي الحركات كما تعلم ، تقول : لم يغز ولم يرم ولم يخش .

فان رفعت ثبتت هذه الأحرف كلها ساكنة ، وكانت حركة الاعراب مقدرة فيها(١) تقول : هو يغزو ويرمي ويخشى ، فان نصبت تحركت الواو واليـاء بالفتحة ، وصحتا ، وبقيت الالف ساكنة ، اذ لا سبيل الى حركتها مع بقائها على أصلها ، فاستوى لفظا الرفع والنصب فيما في آخره الف تقـول : لـن يرمي ولن يغزو ولن يخشى .

---

(١) : يلي ذلك في (ج) : تقديرها في ياء قاض إذا رفعته أو جررته ، تقول . .

فصـــل

قوله(١) اعلم أن الاسماء على ضربين : معرب ومبني ، ثم المعرب على ضربين: منصرف وغير منصرف . الفصل .

الامر على ماذكر في انقسام الأسماء الى معرب ومبني ، وانقسام الاسم المعرب الى منصرف وغير منصرف . وقد عرفنا هذه الأقسام فيما سبق(٢) بما يغني عن الاعادة هاهنا ، وبينا حكم امتناع التنوين مما لاينصرف ، وأن الجر تابع للتنوين .

فأما انقسام غير المنصرف إلى أحد عشر قسماً فصحيح كما ذكر ، فمنها خمسة لا تنصرف أبدا وهي : أفعلَ صفة نحو أحمرَ وأصفر وإنما قلنا « صفة » لأن أفعل ينقسم قسمين اسماً ووصفاً ، فالاسم نحو أفكَلٍ وهي الرِّعدة ، وأيْدَعٍ ، وهو دم الأخوين ، والصفة نحو أبيضَ وأسود وأخلق وأبلق(٣) .

فالقسم الاول منصرف البتة ، لأنه ليس فيه من العلل التي تمنع الصرف سوى وزن الفعل ، ووزن الفعل وحده لا يمنع الصرف .

فان علقت هذا الاسم علما على شخص بعينه منعته الصرف ، لما فيه من وزن الفعل ، مع ما انضم اليه من تعريف العلمية .

وأما الصفة فلا تنصرف أبدا ، لأنها مادامت صفة ففيها علتان : وزن الفعل

---

(١) أنظر الجمل ورقة ٣ : ٢ .

(٢) انظر ص ٣٤ .

(٣) الاخلق : الأملس ، الابلق : ما في لونه سواد وبياض .

والصفة ، فهما ما نعتاها من الصرف . فان نقلتها من الوصف الى الاسم بأن تعلقها علما عاقب التعريف الصفة ، فصار في الاسم أيضاً علتان : وزن الفعل والتعريف ، فامتنع أيضا من الصرف بعد النقل كما امتنع منه قبل النقل .

فان نكرت هذا الاسم الذي كان وصفاً ثم علقته علماً منعه(١) سيبويه الصرف بعد تنكيره لأنه يُراعى فيه الوصف الذي كان له في الأصل ، لأن التنكير ازال التعريف الذي طرأ على الوصف ، فعاد الاسم الى ما كان عليه أو إلى شبيه بما كان عليه .

وصرفه أبو الحسن الأخفش(٢) لأنه بعد التنكير ، ليس فيه عنده سوى وزن الفعل فقط . وقوله هذا قياس لولا مراعاة سيبويه استعمال العرب ، وهي مسألة خلاف بين الرجلين ، وفيها حجاج ربما طال .

وفعلان الذي له فعلى نحو سكران وسكرى وغضبان وغضبى ، هذه الصفة وبابها يمتنع من الصرف معرفة ونكرة ، فامتناعها من الصرف في التنكير لأنهم أجروا الألف والنون مجرى الالفين في حمراء وصفراء ، وذلك لأنهما زائدتان زيدتا معاً كما أن تينِكَ أعني الألفين زائدتان زيدتا معاً ، وأن النون تشبه حروف اللين ، والهمزة تعتل وتقلب الى حروف اللين ، فالنون على هذا مضارعة لهمزة حمراء مع أن أصل الهمزة فيها ألف التأنيث ، وقبل النون في سكران ألف كما قبل الهمزة .

---

(١) أنظر الكتاب ٢ : ٢ ، وهو يعلل المنع بكون الصفات أقرب الى الافعال .

(٢) سعيد بن مسعدة ، الأخفش الأوسط (٠٠ – ٢١٥/٨٣٠) ، تلميذ سيبويه وأحد علماء البصريين في النحو واللغة والادب .

أخبار النحويين البصريين : ٥٠ نزهة الالبا : ١٨٤ ، وفيات الاعيان ١ : ٢٠٨ ، بغية الوعاة ١ : ٥٩ .

ولمؤنث سكران صيغة تخصه كما أنّ مذكر حمراءَ له صيغة تخصه . وتمتنع النون في سكرانَ وبابِه من لحاق تاء التأنيث به في اللغة الفاشية كما تمتنع همزة حمراء من لحاق تاء التأنيث بها ، فلما ضارعت هذه الصفة حمراءَ وبابَها من هذه الوجوه أجريت مجراها فمُنِعَت الصرف نكرة .

فإن استعملتها معرفة بأن تعلقَها علماً على شخص منعتها الصرف أيضاً لأن التعريف أيضاً يمنعها من لحاق تاء التأنيث بها ، فشبه حمراء قائمٌ بعدُ فيها إذا صارت معرفة .

وهذا الحكم هو الذي منع عثمانَ وعمرانَ وما أشبهها من الأعلام مما في آخره ألف ونون زائدتان من الصرف .

والصفة المعدولة كثُلاثَ وربُاعَ ، تمتنع من الصرف نكرة ، لاجتماع علتين من العلل التسع فيها وهي الوصف ، بدليل قوله عز وجل « أولي أجنحة مثنى وثُلاثَ ورُباعَ » [1] ، فأجنحةٌ نكرةٌ ومثنى وثلاث ورباع وصف لها .

وقول الشاعر :

ولكنما أهلي بوادٍ أنيسُهُ ذئابٌ تَبَغّى الناسَ مثنى ومَوحَدُ [2]

فمثنى ومَوْحَد صفتان لذئاب ، والعدل لأن موحدَ معدول عن واحدٍ واحدٍ

---

(١) فاطر ٣٥ : ١ « الحمد لله فاطر السماوات والأرض ، جاعل الملائكة رسلا أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع ، يزيد في الخلق ما يشاء ، إن الله على كل شيء قدير » .

(٢) قائله ساعدة بن جوية الهذلي (؟) يصف فيه بعده عن أهله وشوقه إليهم وحنينه نحوهم ، ومعنى تبغى الناس : تطلبهم .

ديوان الهذليين ١ : ٢٧٧ ، الكتاب ٢ : ١٥ ، مجاز القرآن ١ : ١١٤ ، الاقتضاب : ٤٦٧ شرح المفصل ١ : ٦٢ ، ٨ : ٥٧ ، اللسان (بغى) والرواية فيه :

سباع تبغى الناس مثنى وموحد .

ومثنى عن اثنين اثنين ، وثُلاث عن ثلاثة ثلاثة ، ورُباعَ عن أربعة أربعة ، وكذلك بقية الأعداد إلى العشرة ، المسموعُ منها والمَقِيس .

وفائدة هذا العدل الاختصارُ مع المبالغة ، فإن سميتَ بشيء من هذه الأوصاف المعدولة عاقبَ التعريفُ الوصفَ ، فامتنع الاسمُ في التعريف من الصرف لاجتماع التعريف والعدل فيه .

ومن ذلك أُخَر في قولك: مررت بنسوة أُخَرَ ، فأُخَرُ جمع لأخرى كالكُبَرِ في جمع الكبرى والصُغَرِ في جمع الصُغَرى ، وفُعْلَى التي مذكرها أفعل ، إذا لم تُضف لم تستعمل إلا بالألف واللام كقولك : صغراهن وكبراهن ، والصغرى والكبرى ، وفي الأمثال « صغراها مُرّاها » [١] .

وجمع فُعْلَى هذه جارٍ مجراها في أنه لا يستعمل معرّى من الإضافة ، والألفِ واللام ، كقولك : صغراها وكبراها ، والصُغَر والكُبَرُ ، وفي التنزيل « إنها لإحدى الكُبَرِ » [٢] ، ولهذا عاب الناس على أبي نُواس قولَه : [٣] :

كأنّ صُغْرَى وكُبْرَى من فَواقِعِها
حَصْبَاءُ دُرٍّ على أرضٍ من الذَّهبِ [٤]

---

(١) مجمع الأمثال ١ : ٣٩٨ . فرائد اللآل ١ : ٣٣٦ « صغراهن شراهن » ويروى « صغراها شراها » ويروى « مراها » يضرب لأصحاب الشرة .

(٢) المدثر ٧٤ .

(٣) الحسن بن هانيء (١٤٦/٧٦٣-١٩٨/٨١٤)، الحكمي بالولاء ، وقد نظم في جميع أنواع الشعر ، وأجود شعره خمرياته ،
الشعر والشعراء ٢ : ٧٩٦ ، وفيات الاعيان ١ : ١٣٥ ، الخزانة ١ : ١٦٨ .

(٤) يصف خمراً وما عليها من الحبب. شبه الحبب باللؤلؤ والخمر تحته بأرض من ذهب. الفواقع: ج فاقعة ويراد بها نفاخة الماء . وقد عابه بعضهم لكونه استعملها نكرة ، وهذا الضرب لا =

وتأولوا له مع ذاك ما لا نطيل بذكره مع ضعفه ، فكان الوجه في « أُخرَ » لما أصلناه مما اقتصصناه أن تستعمل بالألف واللام كنظائره ، وكما قال :

. . . . وصَلَّى على جَاراتها الأُخَرِ [1]

وكان الوجهُ في « أُخَرِ » ، الاستعمالَ بالألف واللام ؛ لكنهم [2] عدلوها عن الألف واللام ، فاجتمع فيها علتان : الوصفُ والعدل ، فامتنعت من الصرف . فإن أسميت بها شخصاً عاقب أيضاً التعريفُ الوصف ، فامتنعت من الصرف أيضاً للتعريف والعدل . وفي اعتدادهم بالعَدْلِ عن الألف واللام في « أُخَر » ما يُنبهُك على أن حرف التعريف قد نزل عندهم منزلة جزء من الكلمة فجرى « أُخَر » من الآخِرِ في العدل مجرى عُمَر من عامر ، فتنبه له ولنظائره ،

وما فيه ألف التأنيث مقصورة ، نحو بشرى ، أو ممدودةً ، نحو صحراءَ ، فحكمُه في منع الصرف نكرةً حكمُ ما تقدمه ، لأن علامة التأنيث فيه لازمة وهي الألفُ ، فكأن التأنيث متكرر فيه ، بخلاف قائمة وطلحة وشجرة وشبهها مما

= يستعمل إلا معرفاً ، والاعتذار عنه أنه استعمله استعمال الاسماء لكثرة ما يجيء فيه بغير تقدم موصوف ، نحو صغيرة وكبيرة .

الديوان : ٧٢ ، مجمع الأمثال ١ : ٧٩ ، الحماسة الشجرية : ٨٦٤ شرح المفصل ٦ : ١٠٣ ، مغني اللبيب ٢ : ٤٢٥ ، قطر الندى : ٣١٦ ، أوضح المسالك ٢ : ٢٩٥ ، الخزانة ٣ : ٥٠٠ . والرواية في بعضها : من فقاقعها .

(١) البيت بتمامه :

صلى على عزة ، الرحمن وابنتها ليلى وصلى على جاراتها الأخر

ويروى لشاعرين متعاصرين ،

أحدهما الراعي النميري (٠٠ ـ ٩٠/٧٠٩) والآخر القتال الكلابي (؟) .

وهو في المقتضب ٣ : ٢٤٤ ، الخزانة ٣ : ٦٦٧ .

(٢) في (ج) و (د) : لكنهم عدلوا عن الوجه الذي كان حدها وهو الاستعمال بالألف واللام .

أُنث بالتاء ، لأن تاء التأنيث منفصلة من الاسم فهي كاسم مضموم إلى اسم بدليل أنها لا يكسَّرُ ما هي فيه عليها ، وألفُ التأنيث يُكسَّر الاسم عليها ، فجرت مجرى الأصلي للزومها .

ألا ترى أنك تقول في حبلى حبالى ، فتثبت الألف ، وإن كانت غيرها في التقدير في حكم التصريف لكنها ألف تأنيث ، وتقول في محلّةٍ محالّ فتحذفُ التاء في التكسير على كل حال . وللازم من القوة والتأثير ما ليس للمنفصل ، وهذا ظاهر .

فأما الوصف الذي في حبلى وحمراء وما جرى مجراهما فغير [١] معتد به في منع الصرف عند التحقيق ، وكان قياسه على مذكره يقتضي الاعتداد به ، لكن أغنى عندهم عن الاعتداد به وكفاهم منه التأنيث ولزومه ، فكان التأثير له دونه .

واستدلوا على صحة ماذهبوا إليه بأنهم منعوا الصرف صحراءَ وخُلَفَاء ، وهما اسمان ، فدلهم ذلك على أن الوصف في مثل هذه الصفات غير معتد به علةً ، وأن المعتد به في منعها الصرف غيرُه في حمراء وبابه ، وهو ما ذكرنا من التأنيث ولزومه .

وقول النحويين في مثل حمراءَ وصحراءَ أن فيها ألفي التأنيث تجوز ، والتحقيق أن الألف الأولى ألف مد ، والتي انقلبت الهمزة عنها ألف تأنيث ، فالألف التي بعد الراء في حمراءَ كالألف التي في حمار وكتاب لمجرد المد فقط والتي انقلبت الهمزة عنها كألف سكرى وغضبى ، ولكنْ لمّا اصطحبتا وبنيت الكلمة [٢] عليها غلّبوا على ألف المد لقب ألف التأنيث ، فقالوا : ألفا التأنيث .

---

(١) في (آ) و (ب) : فغير معتد به عند المحققين ، بل التأثير في منع الصرف عندهم لزوم التأنيث وكونه كالتكرر .

(٢) : في (آ) و (د) : وثبتت الألف .

وإنما قضينا بأن الأخيرة علامة التأنيث لأنا لو جعلناها الأولى لأوقعنا علامة التأنيث حشواً ، ولم تقع حشواً قط ، وكان ذلك نقضاً للأصول ، ولأن المد إنما يحصل بلفظ الألف لا الهمزة .

والجمع الذي بعد ألفه حرفان أو ثلاثة أوسطُها ساكن كمساجد ومصابيح ومفاتيحَ ، هذا الجمع يمتنع من الصرف معرفةً ونكرة ، لأنه في التنكير جمع خارج عن مثال الآحاد ، ممتنع من التكسير ، ففارق الجموع المشابهة للآحاد التي يصحُّ جمعها مرة أخرى ، فكأن الجمعية متكررة فيه ، وبخروجه عن أمثلة الآحاد أشبهَ الأسماء الأعجمية الفروعَ فامتنع من الصرف .

وفي الجموع جموع خارجة عن أمثلة الآحاد وهي مصروفة كأصحابٍ وأكلبٍ وإنما صُرفت هذه لأنها قد أجرى عليها أحكام [1] من أحكام المفردات .

فمنها أنها تجمع، كما أن المفردات تجمع فنقول في أكلبُ أكالبَ وفي أصحاب أصاحيبَ، ومنها أنها تصغر على ألفاظها فتقول: أكيلب وأصيحاب، ومع ذلك فهي قريبة في الصيغة من صيغ المفردات ، فأصحاب قريب من إصحاب بكسر الهمزة وهو مفرد ، وأكلبٌ وبابهُ قريب من أفعل نحو أفكلٍ وبابه، فصُرفت لأن الصرف الأصل .

فإن سميتَ بساجدَ ومنابرَ شيئاً امتنع أيضاً من الصرف، لأن التعريف طرأ عليه وصيغتُه التي هي علته المانعةُ من الصرف موجودة فيه بحالها، فإن لم يزِدْه التعريف ثقلا فليس يكسبه خفة ، فإن كان معنى الجمعية قد زال ، فاللفظ كما علمت باق .

وبالجملة ، فكل اسم مما لا ينصرفُ لم تكن إحدى علتيه المانعتَيْه الصرف التعريفَ لم ينصرف معرفةً ولا نكرة .

---

(١) : في (آ) و (ب): خواص من خواص المفردات .

فصل

وأقسام الاسم الذي لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة ستة، وهي : الاسم الأعجمي المستعمل علماً، كإبراهيمَ وإسحاقَ ويعقوبَ ، فهذه الأسماء وما جرى مجراها من الأعلام الأعجمية ، لا تنصرف ، للتعريف والعجمة .

فإذا نكرت كقولك: مررت بإبراهيمَ وابراهيمٍ آخرَ، صرفْتَ لزوال إحدى العلتين ، وبقاء علة واحدة لا يمنع مثلُها الصرف .

فأما أسماء الأجناس المنقولة من الأعجميه إلى العربية كالإبْرِيْسَمِ[1] والفِرَنْدِ[2] واللِّجام[3] فمصروفة ، لا يمنعها كونُها في الأصل أعجميةٍ من الصرف ، لأنها لحقت بحكم الأسماء الأُوَل مِن الأجناس العربية المحضة كالرجل والفرس ، لأنك

---

(١) معرب من برهو : الصدر ، وسام الحوت . أي علة الصدر ، وفي شفاء الغليل ٣٥ : بفتح الهمزة والراء ، وقيل بكسر الهمزة وفتح الراء ، وترجمته الذاهب صعداً ، وقال ابن الأعرابي (١٥٠/٧٦٧-٢٣١/٨٤٥) بكسر الهمزة والراء وفتح السين . وقال : ليس في الكلام إفعيلل بالكسر ولكن أفعيلل بالفتح مثل أهليلج .

(٢) فرنده السيف : جوهره ، ويقال : برند دخيل . شفاء العليل : ١٩٩ .

(٣) لجام : معرب لكام أو لغام ، وقيل : هو عربي، شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل : ٢٣٢ .

تقول : لجام واللجام ، وفرند والفرند ، وإبريسم والإبريسم ، فتعرّفها بعد الشياع باللام تعريفك العربية المحضة إذا قلت : الفرس والأسد ، فلا اعتداد حينئذ بالعجمة علةً مانعة من الصرف إلا مع تعريف العلمية .

وفعلان لا فعلى له ، كعِمْرانَ وقحطانَ وعدنانَ وعثمان ومروان وسلمان ، تمتنع هذه الأسماء من الصرف معارف ، لأنها بالتعريف مع الألف والنون أشبهت فعلان الذي له فعلى في الحكم ، لامتناع ما كان منها قبل العلمية صالحاً لدخول تاء التأنيث عليه من لحاقها إياه علماً ، ألا ترى أن «سعداناً» جنس سعدانة وجمعها وهو ضَرْبٌ من النبت مُلْبِن تغزر عليه الراعية ، وبه جرى المثل في قولهم «مرعى ولا كالسَّعْدان » [1] ، لك فيه إذا أردت الجنسَ أن تقول : سعدان ، فإن أردت الواحدة النابتة منه ألحقته الهاء فقلت : هذه سعدانة . فإن علقته علماً امتنع بعلميته من لحاق التاء به ، فلم تقل في سعدانَ اسمِ رجل سعدانة [2] كما كنت تقول فيه وهو نكرة ، لأن التعريف العلمي يحظر ذاك ، ويمنع الاسم المعلق علماً من أكثر خواصه التي كانت له قبل تعليقه علماً .

فأما قولهم «سلمان» في اسم الرجل وفي اسم المرأة «سلمى» فليس بمؤنث سلمانَ على حد سكران وسكرى ؛ بل هو تلاقٍ في اللغة ، واتفاق في أصل الوضع ، وكذا كل ما كان من الأعلام في آخره ألف ونون زائدتان .

فإن رأيت اسماً علماً في آخره هاتان الزائدتان ، أعني الألف والنون ، وتجاذبه أصلان ، يحتمل أن يكون مشتقاً من كل واحد منهما ، كقولك حَسّان ؛ يحتمل أن يكون مشتقاً من الحسن ، فتكون نونه أصلية ، ووزنه فعّال ، ويحتمل أن

---

(١) مجمع الأمثال ٢ : ٧٥ ، فرائد اللآل ٢ : ٢٣٩ . يضرب مثلاً للشيء يفضل على أقرانه وأشكاله .

(٢) يلي ذلك في (ج) و (د) : لو أردت ذلك .

تكون من الخسن ، وهو القتل ، أو غيره مما لا نون فيه ، فتكون نونه زائدة ؛ ووزنه فعلان [1] ، فإنك على هذا ، إن اعتقدت أنه مأخوذ من أصل النون فيه أصلية ، صرفته ، وتمنعه الصرف إن اعتقدت أنه مأخوذ من أصل لا نون فيه ، وكذا سمّان علماً ، إن أخذته من السم منعته الصرف ، وإن أخذته من السمن صرفته ؛ وكذا تُبّان ، إذا سميت به صرفته ، إن اعتقدت أنه فعّال من التبن وتمنعه الصرف إن أخذته من تبّت يده أي خسرت .

وكذا لو سمي رجل بعجان ، حكمه هذا الحكم في أخذه من العجن أو العج ، وعلى هذا لو سميت رجلاً برمان على خلاف بين الرجلين في اشتقاقه ووزنه ، فعلى قول سيبويه تمنعه الصرف لغلبة زيادة الألف والنون في هذا الضرب من الأسماء ، وتصرفه في قول الأخفش سعيد لأن رماناً عنده فعال ، وحجته تردد هذا الوزن في أسماء ضروب من النبت كالحماض والكُرّاث والقُلّام والعُلّام والزُبّاد والسُمّاق والمُلّاح والتفاح .

ويجيء هذا الوزن في النبات بالزيادة أيضاً ، كقولهم : الخبّازى والشقّارى [2] فهذه النظائر وأشباهها في أسماء النبات تؤنس بقوله .

ويشهد لسيبويه عليه استعمالُ الأصل الذي حُمل عليه في اللغة ، إذ الرمّ [3] معروف في كلامهم ، والرّمْنُ لا يكاد يعرف .

---

(١) : ثمة حاشية في (أ) وفي (ب) حول كلمة حسان وهي : إن اعتقدت في حسان أن نونه زائدة قلت في تصغيره حسيسان كما تقول في عثمان عثيمان ، وإن اعتقدت النون أصلية كان فعالاً فصغرته على فعيعيل فقلت فيه حسيسين وكذلك الأمثلة البواقي ، والله أعلم .

(٢) : الخبازى : بقلة معروفة من فصيلة الخبازيات . الشقارى : جنس زهر من فصيلة الشقيقيات .

(٣) : رمه : أصلحه بعد فساده ، من نحو حبل يبلى فترمه أو دار ترم شأنهما ، ورم الأمر إصلاحه بعد انتشاره ، ومصدره رماً ومرمة .

وبعد ، فانظر ، فإن كان هذا الضرب من الأسماء غيرَ مسموع فيه الصرف أو منعه من العرب ، فاحمله على أحسن ما يقتضيه القياس من ذلك ، باعتبار الاشتقاق من الأصلين المذكورين على ما سبق ، وإن كان عن العرب فيه نص يَثْبُتُ مثله من صرف أو ترك صرف فاقتصر عليه واكتف به ، إذْ قد كفت العربُ النظرَ ومؤونته .

والاسم الذي يكون على وزن الفعل ، وهو علم ، تمنعه الصرف لوزن الفعل والتعريف ، ووزنُ الفعل لا يخلو من أن يكون مختصاً بالفعل أو غالباً عليه ، كثيراً فيه .

فالمختص كضرب ، إذا سميت به في قول سيبويه [1] ، وكذا كلُّ ما كان على فُعِلَ كدُخِلَ وخُرِجَ وأُكِلَ وكنحو ضُورب وتَضُرِّبَ وانقُطع ، وما أشبهَ ذلك من الأوزان المختصة بالأفعال .

والغالب على الفعل ، وإن كان مستعملاً في الأسماء . فنحوُ أحمرَ وأصفرَ ، تمنعه الصرف علماً أو صفة ، (وإن كان في الأسماء) [2] مثلُ وأفكَل وأزْمَلٍ [3] وأيْدَعٍ وما كان على هذا الوزن ، لأنه وزن يغلبُ على الفعل ، إذ كانت همزته في الفعل لمعنى لا يكون في الاسم ، وهو أنها تدل في قولك : أركب وأذهب على أنها في الفعل للمتكلم وحده ، وليست في أخضرَ وأفكلٍ بدالة على معنى ، فكان الفعل أحقُّ بهذا الوزن من الاسم لهذا المعنى ، وإن كان كثيراً في الأسماء ، ولأن كل فعل ـ في الاغلب ـ لا يمتنع أن يكون لماضيه مضارع فتدخله هذه

---

(١) الكتاب ص ٣ وما بعدها .

(٢) ما بين قوسين ساقط من (ج) و (د) .

(٣) أزمل : صوت .

الهمزة ، ولا يلزم في كل صفة ولا اسمٍ علمٍ أو غيرِ علم أن يُستعمل على زِنةِ أَحْمَدَ ،وأفْكَلٍ ، وأبْيَضَ .

فإن كان وزناً يكثر في الاسماء كما يكثر في الافعال لم يمتنع من الصرف في قول الجمهور كفَعَل ، لأن طللاً وجملاً وحملاً وما جرى هذا المجرى كثيرٌ في الأسماء كما يكثر في الافعال دخل وخرج وأكل وما كان على هذا الوزن .

والمعدول من الأسماء، يمتنع من الصرف إذا كان معرفة كعُمَر وزُفَر، لأن عُمَرَ معدول عن عامر وزُفَر معدول عن زافر،ففيها علتان: التعريف والعدل. ووزن « فُعَلٍ » ينقسم في الكلام أربعة أقسام : أحدها أن يكون علماً كعُمَر وزُفَرَ وقُثَم ، فيمتنع من الصرف لما ذكرنا .

والآخرُ أن يكون وصفاً ، كحُطَمَ من قوله :

قد لفّها الليلُ بسوّاقٍ حُطَمْ [1]

فهو مصروف ، لأنه ليس بمعدول ، لأنك تلحقه الألف واللام ، فتقول :

---

(١) سواق حطم : شديد السوق لابله . فكأنها يحطمها لشدة سوقه . لفها بسواق : ضمها إليه. والبيت من أرجوزة لرشيد بن رميض العنزي،وكان شريح القيسي غزا اليمن في جموع من ربيعة ، فغنم وسبا بعد حرب كانت بينه وبين كندة ، أسرفيها فرعان عم الأشعث بن قيس ، وأخذ على طريق مفازة ، فضل بهم دليلهم ، ثم هرب وقد جهدوا من العطش فمات فرعان ، وجعل شريح يسوق بأصحابه سوقاً عنيفاً حتى نجوا وورد الماء ، فلذلك يقول :

هذا أوان الشد فاشتدي زيم
قد لفها الليل بسواق حطم

يعني بزيم فرساً أو ناقة . الكتاب ٢ : ١٤ ، حماسة أبي تمام ١ : ٣٢٣ الكامل : ١٠٤٩ ، الجمهرة ٣ : ٢١ . المنصف ١ : ٢٠ ، شرح المفصل ٦ : ١١٣ ، اللسان (حطم خفق ، سوق) .

الحُطَم وتدخله تاء التأنيث في مثل قوله «شرُّ الرعاء الحُطَمَة»[1].

والثالث أن يكون اسماً موضوعاً غير معدول كصُرَدٍ وجُرَذٍ ونُغَرٍ[2] فهذا مصروف.

ويُفرَق بين المعدول وغير المعدول في هذا الوزن بالألف واللام، فإنْ حَسُنَ دخولهما الكلمةَ كانت أصلاً موضوعاً على فُعَل غيرَ معدول عن شيء، كقولك في جرذ الجرذ وفي صرد الصرد، وإن لم يَحْسُنا فيه كان معدولاً، لأنك لو قلت في عُمَر وزُفَرَ وزُحَلَ العمر والزُفَر والزحل لم يجز.

والقسم الرابع أن يكون جمعاً، وهو على ضربين: إما جنسٌ كرُطَبَة ورُطَبٍ وحُمَمَةٍ وحُمَمٍ[3] وإما جمعٌ كثُقْبَةٍ وثُقَب[4] ونطفةٍ ونُطَف، وهذا القبيلُ وأيضاً غيرُ ممتنع من الصرف، إذ كان غيرَ معدول ولا معرفةٍ، ولو عُرِّف أيضاً وعُلِّقَ علماً لكان منصرفاً أيضاً، لأن التعريف وحدَه لا يمنع الصرف، إذ كان هذا القسم أيضاً أصلاً موضوعاً لا معدولاً.

وما كان من الأسماء مؤنثاً بتاء التأنيث أو الوضع لم ينصرف معرفة للتأنيث والتعريف، كقولك: هذا طلحةُ، ورأيت طلحةَ، ومررت بطلحةَ؛ وكذا حمزة وعُمْرةُ وأشباهُهما من الأسماء المؤنثة بالتاء.

وما كان تأنيثُه بغير علامة، وهو المؤنث وضعاً: كسعادَ وزينبَ وجَيْئَل

---

(١) مجمع الأمثال ١ : ٣٦٣، شرح الشافية ٢ : ١٢٢. الحطم: وهو الذي يحطم الراعية بعنفه، يضرب لمن يلي شيئاً ثم لا يحسن ولايته. وهذا المثل في الأصل حديث شريف. انظر مسند ابن حنبل ٥ : ٦٤.

(٢) النغر : البلبل. الصرد : طائر ضخم الرأس، يصطاد صغار الطير.

(٣) الرطبة : واحدة الرطب، وهو التمر قبل نضجه، والحممة واحدة الحمم، وهو الفحم البارد.

(٤) يلي ذلك في (ج) و (د) : ونقبة ونقب.

في اسم الضبع ، فإنه لا يُصرَفُ أيضاً إذا كان معرفة، للتأنيث والتعريف .

ولا يخلو المؤنث بالوضع العاري من العلامة من أن يكون على ثلاثة أحرف أو أكثرَ من ذلك، فإن كان ثلاثياً لم يخل من أن يكون ساكنَ الأوسط أو متحركه. فالساكن الأوسط كهِنْد ودعدٍ وجُمْلٍ ، لك فيه الصرفُ وتركه؛ فالصرف ، لانه بسكون أوسطه مع كونه على العدة التي تكون عليها أكثر الاسماء المتمكنة وهو الثلاثي، خفَّ، فقاومت خفته إحدى العلتين الموجودتين فيه من العلل المانعة من الصرف وهما التعريف والتأنيث ، فصُرِف .

وتركُ الصرف للاعتداد بالسببين، وأنك لم تُبَالِ بخفته، بسكون أوسطه ، وعلى الوجهين أنشدوا :

لم تتلفَّعْ بفضلِ مِئْزَرِها دَعْدٌ ولم تُغذَ دَعْدُ في العُلَبِ [1] .

فإن كان هذا الضرب من المؤنث متحرك الاوسط منعته الصرف، كسَقَر وامرأة سميتها بقدم، للعلتين المذكورتين فيه .

وإن كان على أكثرَ من ثلاثة أحرف فحكمه في منع الصرف البتةَ حكمُ متحرك الأوسط الذي مثلنا به لاجتماع العلتين فيه ، وهما التعريف والتأنيث ، ولأن الحرف الزائد على الثلاثة أو ما فوقها قام مقام تاء التأنيث ؛ فدالُ سعادَ وباءُ زينبَ كتاء التأنيث في حمزةَ وطلحةَ ، بدليل أنها تغني عنها في التصغير ، فلا تظهر حين تقول في تصغير سعاد : سعيد وفي تصغير زينب زيينب ؛ ومن

---

(١) التلفع : الاشتمال بالثوب كلبسة نساء الاعراب . العلب : أقداح من جلود ، الواحدة علبة يحلب فيها اللبن ويشرب ، أي ليست دعد هذه ممن تشتمل بثوبها وتشرب اللبن بالعلبة كنساء الأعراب الشقيات . ولكنها ممن نشأ في نعمة ، وكسي أحسن كسوة .

والشاهد لجرير بن عطية وهو في الديوان : ٨٢ ، الكتاب ٢ : ٢٢ حماسة أبي تمام ١ : ٤٤ ، الكامل ٣ : ٢٧ ، المنصف ٢ : ٧٧ مجمع الأمثال ١ : ٣٦١ ، شرح المفصل ١ : ٧٠ ، اللسان (لفع ، دعد) ،

شأن التصغير رد المحذوفات ، إذا لم يخرج بها عن أمثلته ، فلو صغرت عيناً قلت : عُيَيْنَة ، وكذا أُذُن ، تقول في تصغيرها أذينة ، وكذا يد تقول: يُدَيَّة إن صغرتها .

ومن ذلك الاسمان يجعلان اسماً واحداً ، وهي المركبات من الأسماء ، كحَضْرَمَوْتَ [1] ومَعْدِيكَرِبَ [2] ورَامَهُرْمُزَ [3] ودَرَابْجِرْدَ [4] ، لك في هذه الأسماء المركبة البناء للتركيب كخمسةَ عشرَ ، فيكون آخر الاسمين مفتوحين على كل حال ، ولك بناء الأول على الفتح ، وإجراء الثاني مجرى تاء التأنيث ، لانفتاح آخر الأول كانفتاح ما قبل تاء التأنيث وذلك كحضرموتَ وبابه تقول : هذه حضرموتُ ورأيت حضرموتَ ومررت بحضرموتَ [5] . وهذا الاسم في الأصل اسمُ رجلٍ سُمِّيَتْ به البلدة .

ولك أن تضيف الأول إلى الثاني ، فإن شئت فتحت آخر الثاني على كل حال ، فأجريته مجرى ما لا ينصرف ، وإن شئت صرفته .

---

(١) ناحية واسعة شرق عدن قرب البحر . انظر معجم البلدان ٣ : ٢٩٢ .

(٢) معد يكرب اسم لرجال أربعة كانوا في الجاهلية، أحدهم معد يكرب بن حجر آكل المرار (.. - ٦٠/٥٦٥) انظر التاج ٦ : ٢١٤ .

(٣) مدينة مشهورة بنواحي خوزستان ،ومعناها مقصودهرمز. معجم البلدان ٤: ٢١١ .

(٤) كورة بفارس . انظر معجم ما استعجم ٢ : ٥٤٨ ، معجم البلدان ٤ : ٤٦٠ .

(٥) يلي ذلك في (ج) و (د) بدلاً من المقطع الذي يبدأ بـ : وهذا الاسم وينتهي بـ واحدة المقطع التالي :

تمنعه الصرف في المعرفه للتعريف والتركيب ، وإن شئت أضفت هذا الضرب . فأما معد يكرب ، فمنهم من يصرف كرباً تارة ولا يصرفه أخرى ، وكأنه إذا لم يصرفه مؤنث عنده ، وياؤه مسكنة على كل حال ، ركبت أو أضفت ، أجريت مجرى ألف مثنى ، وهو قول الخليل . ومعنى قولهم معد يكرب ، فيما فسروا . عداك الكرب ، وحضرموت في الأصل اسم رجل عندهم سميت البلدة به .

وكان [1] منهم من يجعل كَـرِبَ في معدي كرب كأنه اسم مؤنث ، فعلى هذا يمنعُه الصرفَ في المعرفه ، ويصرفه إذا نكـَّرَه ، إلا أن ياء معدي كرب ساكنة على كل حال ، رُكـِّبت أو أُضيفت ، قال الخليل [2] : أجروا هذه الياء مجرى ألف مثنى ، فكانت في الأحوال كلها على صورة واحدة .

فجميع هذه الأقسام الستة ، إذا نـُكـِّرت صُرِفتْ .

ونوح ولوط وما جرى مجراهما من الاسماء الاعـلام الاعجـمية الثـلاثية الساكنة الأوسط ، لك [3] صرفها وإن كان فيها علتان ، لانها بسكون الاوسط أُلحقت لخفتها بحكم الاسماء الاُوَلِ ، وهي المنصرفة .

فإن كان الاسم الاعجمي الثلاثي الساكن الاوسط مؤنثاً معرفة ، منعتَه الصرف البتة ، لان خفته إنْ اعتـُبرتْ ، إنما تقاوم علة واحدة ، فتبقى فيه من بعدُ علتان ، فتمنعانه الصرف ، وذلك نحو ماه [4] وجور في اسمي بلدتين .

فإن نكرتها صرفتها البتة ، وإن بقي فيها بعد التنكير سببان ، لان العجمة وهذا الضربَ من التأنيث لا اعتدادبها إلا مع التعريف .

واعلم أن ما كان من المؤنث على وزن فـَعَالِ كَحَذَامِ وقَطَامِ ورَقَاش ، يستعمل

---

(١) انظر المقتضب ٤/٢١ .

(٢) الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي (١٠٠/٧١٢-١٧٠/٧٨٦) ، واضع علم العروض وأول معجم في العربية (كتاب العين) أخبار النحويين البصريين : ٣٨ ، إنبـاه الرواة على أنباه النحاة ١ : ٣٤١ ، وفيات الأعيان ١ : ١٧٢ .

(٣) في (ج) و (د) : تصرفها لمقارمة الخفة أحد السببين ، ولخفة التذكير ألحقت لخفتها بحكم الأسماء الأول ، وتلك منصرفة فصرفت هذه .

(٤) ماه وجور اسما بلدتين بفارس . معجم البلدان ٣ : ١٦٤ ، ٧ : ٣٧٤ .

تارة استعمال الأسماء غير المنصرفة ، لكونه مؤنثاً علماً معدولاً عن فاعله نحو حاذمة وقاطمة وراقشة ، كما أن عمر معدول في المذكر عن عامر ، وعلى ذلك أنشدوا .

ومر دهرٌ على وبارٍ فهلكت جهرةً وبارُ[1]

وبارُ بلدة زعموا أن الجن غلبت عليها .

ويستعمل تارة مبنياً على كل حال ، لتضمنه معنى الحرف،وهو تاء التأنيث عند بعض المتأخرين من محققيهم ، وعند غيره ممن تقدم ، بني لأنه بعلتين إحداهما التعريف،يُمْنَعُ من الصرف،وتزيده الثالثة ثِقلاً،وليس[2]بعدَ منعِ الصرفِ رتبةً من رتب الخروج عن الأصل غيرُ البناء .

ويلزم آخره في هذا الاستعمال الكسرُ فتقول:هذه حذامِ ورأيت حذامِ ، ومررت بحذام .

---

(١) وبار : اسم أمة قديمة من العرب البائدة . وكانت تسكن أرضاً بين اليمن ورمال يبرين وسميت هذه الأرض (وبار) ، ثم لما هلكت هذه الأمة أضحت أرضاً خراباً حتى اعتقد الناس أن الجن تسكنها. معجم البلدان ٨ : ٣٩٢ .

لم يخالفه التوفيق في الشاهد و « بار » مصروفة إذ أن فعال إذا كان آخره راء بني على الكسرة ، ويجوز الرفع والنصب لضرورة الشعر. أمالي ابن الشجري ٢ : ١١٥ الديوان: ٢٨١ الكتاب ٢ : ٤١ . شرح الأبيات المشكلة الاعراب : ١٧٨ . مجمع الامثال ١ : ١٥٦ شرح المفصل ٤ : ٦٤ ، أوضح المسالك ٣ : ١٥٢ ، شذور الذهب : ٩٧. لسان العرب (وبر)، الخزانة ١ : ٣٨ .

(٢) في (ج) : وليس بعد منع الصرف خروج عن الأصل ، بالتباعد عن التمكن ومفارقة الانصراف وتركه موتبة من مراتب الخروج عن الأصول إلا البناء .

وعليه أنشدوا :

إذا قالتْ حَذَامِ فصَدِّقوها　　فإنَّ القولَ ما قالَتْ حَذَامِ [1]

وقال الآخر :

أتاركةٌ تدلُّلَهَا قَطَامِ　　وَضنّاً بالتحيةِ والسلامِ [2]

وما عدا هذا القسم مما كان على فعال على اختلاف ضروبه فمبني على الكسر [3] لا غير ، ولا يكون فيه إعراب بتة إلا أن يُنقَل أي يسمى به ، فيخرجَ عن موضوعه ويخالفَ به أصل وضعه . فمن الأقسام المقصورة منه على البناء خاصة ما استعمل منه في النداء في صفة المؤنث ، كقولك فيه : يا خَباثِ ، يا غَدَارِ يا فَجَارِ ، يا لَكَاعِ ، يا فَسَاقِ ، تريد بكل هذا يا فاعلة ، أي يا غادرة ، يا فاجرة يا فاسقة ، يا لاكعة ، يا خبيثة .

---

(١) : الشاهد للجيم بن صعب (٠٠-٠٠) ، وقيل بل ديسم بن طارق ، أحد شعراء الجاهلية ، وحذام اسم امرأة زعم أنها الزباء (٠٠-٣٥٨/٢٨٥) ، والذي عليه الادباء أنها زرقاء اليمامة وهي امرأة من بنات لقمان بن عاد ، وكانت ملكة اليمامة واليمامة اسمها فسميت البلدة باسمها . وكانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام . حذام : مبنية لمضارعتها ما كان أمراً على فعال نحو حذار ونزال من حيث كانت مثلها مؤنثة . معاني القرآن ١ : ٥ ، ٢١٥ و ٢ : ٩٤ الكامل : ٢١٤ ، شرح أبيات مشكلة الاعراب : ١٥٣ ، مجمع الأمثال ١ : ١٥٦ ، ٢ ، ١٨١ : ١٠٦ ، ١٧٥ ، أوضح المسالك ٣ : ١٥٣ ، قطر الندى : ١٤ ، مغني اللبيب ١ : ٢٤٣ شذور الذهب : ٩٥ ، شرح ابن عقيل ١ : ٥١ ، اللسان (رقش ، حذم ، نصت) وروايته في بعض هذه المصادر إذا قالت حذام فأنصتوها .

(٢) هذا الشاهد مطلع كلمة للنابغة الذبياني ، يمدح بها عمرو بن هند (٠٠ - ٤٥ / ٥٧٨) الديوان : ١٥٨ ، والرواية فيه : بالتحية والكلام ، شرح المفصل ٤ : ٦٤ شرح قطر الندى : ٣١٤ . اللسان (رقش) .

(٣) يخالف سيبويه ابن الخشاب في ذلك فهو لا يوافقه في أن هذه الصيغة مبنية دائماً الكتاب ١ : ٣٨ .

وعللوا بناء هذا الضرب وهو المختص بالنداء ، الذي لا يستعمل في غيره بأن قالوا : النداء يقتضي البناء ، وهذه الأسماء مؤنثات ، معارفُ ، معدولاتٌ مناديات ، وعلتان تمنعان الصرف ، فغلبت هذه العلل على الاسم ، فبعّدَته من التمكن جداً فبني البتةَ ، فإن استعمل منها شيء في غير النداء ففي ضرورة الشعر لا في الاتساع والنثر كما قال :

أطوّفُ ما أطوّفُ ثمّ آوي   إلى بيتٍ قعيدتُهُ لكاعِ (١)

ومن ذلك فعالِ إذا أردتَ بها المصدر ، أي المرة منه ، كما قال :

إنّا احتَمَلنا خُطّتَيْنَا بَيْنَنا   فحَمَلْتُ بَرّةَ واحتملتَ فجَارِ (١)

أراد بفجارِ فجرةَ علماً معرفة ، وإن كان مصدراً يراد به المرةُ من الفجور لأنه بإزاء قوله « برةَ » ، فكأنه قال : فحملتُ « برةً » واحتملتَ « فجرةً »

---

(١) أطوف : أكثر الدوران . قعيدة البيت هي المرأة لأنها تطيل القعود فيه . لكاع : متناهية في الخبث . والأصل في هذه الزنة إذا كانت بهذا المعنى أن تكون مناداة ، وهي مختصة بالنداء لا تتجاوزه ، وقوم من النحاة يوجهون البيت على الاصل فيزعمون أن خبر المبتدأ هو قول محذوف ، ولكاع منادى محذوف :مقول له يالكاع ، وعلى هذا فلا ضرورة فيه .

والشاهد للحطيئة ، جرول بن مالك العبسي (٠٠ - ٤٥/٦٦٥) .

الديوان : ٢٨٠ ، الجمهرة ٢ : ٢٧٩ ، الكامل : ٢٢٣ ، شرح المفصل ٤ : ٥٧ ، شرح ابن عقيل ١ : ٧٠ ، اللسان (لكع) ، الخزانة ١ : ٤٠٨ .

البيت من قصيدة للنابغة الذبياني يهدد بها زرعة بن عمرو الكلابي .

(٢) حملت برة : بررت ، احتملت فجار : فجرت . وهو في الديوان : ٩٨ ، الكتاب ٢ : ٣٨ ، الجمهرة ٢ : ٨٢ الكامل : ٤١٤ ، مجالس ثعلب ٢ : ٣٩٦ ، شرح المفصل ١ : ٣٨ ، اللسان (برر ، فجر ، أنف) الخزانة ٣ : ٦٥ ، والرواية في معظمها :

إنا اقتسمنا خطتينا بيننا .

لكنّ فجرة معرب غير منصرف ، والمعدول عنه وهو فجـــارِ مبني كما ترى على الكسر .

ومن ذلك « َفعالِ » المستعملة في الأمر عدلاً عن فعله للمبالغة ، كقولك: نزالِ وأنت تريد انزلْ ـ وتراكِ ـ وأنت تريد اتركْ ـ ومناعِ ـ وأنت تريد امنعْ ـ ، كل هذا الضرب مبني لوقوعه موقع المبني ، وهو فعل الأمر ، وعدلِه عنه .

وقال أبو الفتح بن جني[1] : بُنيت هذه الأسماء لتضمنها معنى لام الامر ، والاسم إذا تضمن معنى الحرف بني .[2] .

---

(١) عثمان بن جني الموصلي (٠٠-٣٩٢/١٠٠٢) من أئمة الأدب والنحو ، وله شعر ، ولد بالموصل وتوفي ببغداد عن نحو «٦٥» عاماً ، يتيمة الدهر ١ : ٧٧ ، نزهة الألباء : ٢٢٨ ، وفيات الأعيان ١ : ٣١٣ ، بغية الوعاة ٢/١٣٢ .

(٢) في الخصائص ٢/٣٠٠ شرح لهذا القول .

فصل

كل اسم في آخره همزة التأنيث ، فإنه ممتنع من الصرف البتـــةَ ، صفةً كان أو اسماً ، مفرداً كان أو جمعاً .

فالاسم كصحراءَ وبرقاءَ وَجزْعاءَ وجمعاء [1] ، والصفة كصفراءَ وحمراءَ والجمع كأنبياءَ وأصفياءَ وشعراءَ وخطباءَ .

فأما « أشياءُ » فإنها ، وإن دلت على الجمع ، فهي اسم مفرد اللفظ دال على معنى الجمع كطـَرْفـَاء [2] في جمع طَرَفـَة ، وقـَصْباء في جمع قـَصَبة ، والأصل فيها عند الخليل شيئاء كشيعاءٍ ، على أن تكون فعلاء من لفظ شيء ، ثم قدموا الهمزة التي قبل الألف وهي لام الكلمة على الشين وهي فاء الكلمة فصار اللفظ كما ترى « أشياءَ » . فوزنها على قول الخليل وسيبويه لـَفْعاءُ لأن لامها مُقدمة وامتناعُها من الصرف للزوم التأنيث ، وللناس فيها خــلاف ، وهي مسألة طويلة [3] .

---

(١) جمعاء : ساقطة من (ج) .

(٢) طرفة : شجرة ، وبها سمي الشاعر المشهور طرفة بن العبد (٨٦/٥٣٨-٦٠/٥٦٤) .

(٣) انظر الكتاب ١ : ٣٧٩ ، الانصاف ٢ : ٨١٢ ، اللسان : (ش ي أ) .

فصل

قولة [1] : والمبني من الأسماء نحوْ مَنْ وكيفَ وما أشبهها . الفصل :

البناء لزوم آخر الكلمة سكونْ أو حركـــة لا يكونان عن عامل ، وهو في الأفعال أصل وفي الأسماء فرع، كما أن الإعراب في الأسماء أصـــل ، وفي الأفعال فرع ، والحروف كلها مبنية ، والمبني من الأسماء ما تضمن معنى من معاني الحروف أو أشبهها في الحُكم .

فمِمّا تضمن من الأسماء معنى حرف فبُنيَ « مَنْ » ، وهي في الكلام على أربعة أضرب :

استفهام، كقولك : من زيد ؟ بُنيت في هذا القسم لتضمنها معنى همـــزة الاستفهام .

وشرط، كقولك : من يقم أقمْ معه ، وهي في هذا القسم مبنيـــة أيضاً ، لتضمنها معنى حرف الشرط وهو « إنْ » .

---

(١) انظر الجمل ورقة ٥/١ .

وموصولةً ، كالذي والتي ، كقولك : مررت بمن في الدار ، تريد بالذي في الدار ، وهي في هذا القسم مبنية للمعنى الذي بني له « الذي » وأخواتُه من الكَلِم الموصولة ، وذلك المعنى هو مشابهتُه الحرفَ في افتقاره إلى مـــا يتصل به ، وكونُه لا يتم اسماً إلا بما بعده ، فجرى مجرى بعض الاسم الذي لا بدّ له من تمام .

ونكرةً موصوفة ، كقولك : مررت بمن قائمٍ ، تريد برجـــل قائمٍ ، وعليه أنشدوا :

يا رُبَّ من يُبْغِضُ أذوادَنا رُحْنَ على بغضائه واغتدَيْنْ [1]

يدلك على أنها في هذا القسم نكرة موصوفة لا معرفةٌ موصـولة ، دخولُ ربَّ عليها ، وهي إنما تدخل على النكرات لا المعارف ، فبنيت في هذا القسم لأنها بلزوم الصفة إياها جرت مجرى الموصولة ، وفي كل أقسامها هي مبنية على السكون ، والسكون هو الأصلُ في المبنيّاتِ كما أن الحركـــة هي الأصلُ في الإعراب .

وإنما يُبنى على الحركة ما يبنى منها لعلة تخرجه عـــن أن يسكنَ آخرُهُ ككيفَ وأينَ ، بُنيتا لتضمنهما معنى همزة الاستفهام ، وحُـــرِّك آخرهما لسكون الياء قبلهما ؛ فلو سَكنتَ آخرهما اجتمع ساكنان ، ولا سبيلَ إلى

---

(١) الاذواد : جمع ذود ، وهو القطيع من الابل ، بين الثلاث والثلاثين .

وهو لعمرو بن قميئة اليشكرى (١٨٠/٤٨٨-٨٥/٥٤٠) ، ويلقـــب بالضائع لموته في غربة وفي غير إرب ولا مطلب ، من أقدم شعراء بكر في الجاهلية ،

معنى البيت : نحن محسدون لشرفنا . وعزتنا وكثرة مالنا ، والحاسد لا ينال منا غير البغضاء ، ونحن لا نبالي به ، بل نروح ونغدو وفؤاده منطو على البغضاء .

الديوان : ١٩٦ ، الكتاب١ : ٢٧٠ ، الأزهية : ١٠٢ ، أمالي الشجري ٢ : ٣١١ . شرح المفصل ٤ : ١١ . وروايته في الكتاب : رحنا على بغضائه .

ذلك إلا على صفة مخصوصة ، وفي مواضعَ مخصوصة ، وخُصّتا بالفتح لأنه أخف الحركات .

وقد بنيت الأسماء على ضروب البناء من الضم والفتح ، والكسر والسكون .

فالسكون والفتح ما مثلنا به مِنْ « مَنْ و كيف » ، وأمّا الضم فنحوُ قبلُ وبعدُ ، والأسماء المعارف المناداة كقولك : يا زيدُ ويا عمرو ويا حكمُ .

فأمّا قبلُ وبعدُ فظرفان مقطوعان عن الإضافة ، وكان الأصل أن يضافا إلى اسم يبينهما [1] كقولك : قبل زيدٍ ، وبعد عمرو ، ولكنهما قطعا عن الإضافة ، وضُمّنا معنى ما قطعا عنه ، فأشبها بذلك الأسماء الموصولة التي لا تتم إلا بصلاتها ، فبنيا ، ولم يسكن آخرُهما لسكون الحرف الذي قبله ولقوتهما وتمكنهما في الأصل ، إذ كان هذا البناء عارضاً فيهما ، وذلك في حال قطعهما عن الإضافة . فإذا أضيفا عادا إلى ما كان لهما من الإعراب ؛ فلم يجريا لذلك مجرى غيرهما من المبنيات ، التي يلزمها البناء في كل الأحوال ، وخُصّا بالضم لأن الضم أقوى الحركات ، ولقوته خصوا به من المعربات والمبنيّات أقواها .

وتسمّى قبلُ وبعدُ وما أشبههما من الظروف المبنية على الضمّ ، لقطعها عن الإضافه ، غاياتٍ ، ومعنى هذه التسمية أن هذه الظروف إذا أضيفت كان غايتها آخر المضاف إليه ، فإذا قطعتْ عن الإضافة صارت أواخرها غاياتِها ، فسميت لذلك غاية .

وأما إذا استعملت مفردةً نكرة ، غيرَ متضمنه معنى ما أضيفت في الأصل إليه ثم قُطعت عنه ، فإنها باقية على أصلها من الإعراب ، كقراءة من قرأ « لله الأمرُ من قبلٍ ومن بعدٍ » [2] .

---

(١) في (آ) و (ب) : اسم بعدهما .

(٢) الروم ٣٠ : ٤ « في بضع سنين ، لله الأمر من قبل ومن بعد . ويومئذ يفرح المؤمنون» وقد وردت هذه القراءة في العكبري ٢ : ٩٦ ولم تنسب .

وأمّا الاسم المنادى المعرفة فبني لوقوعه موقعَ أسماء الخطاب ، وتضمنه معنى علامة الخطاب كالكاف في أدعوك ، والتاء في أنت ، قالوا : والأصل في يا زيدُ : يا أنتَ ، ويا إياكَ ، واستدلوا على ذلك بأنه قد ظهر في بعض الضرورات ، والضرورات كثيراً ما يراجِع فيها الشعراء الأصول المرفوضة ، وذلك في قوله :

يا أبجرُ بن أبجَرٍ يا أنْتا (١)

فلمّا وقع المنادى المعرفة موقعَ الحرف ، أوما يغلِبُ عليه شَبَهُ الحرف بني ، وخُصَّ بالبناء على الحركة لأن له أصلاً في التمكن ، بدليل أنه إذا لم يستعمل منادى رجع إلى أصله من الإعراب ، إن كان مما يُعْرَب ، وجعلت الحركةُ الضمةَ لأنها أقوى الحركات .

وأمّا البناء على الكسر فنحو أمسِ وهؤلاءِ ، إذا أردت بأمسِ اليومَ الذي يلي يومك بنيته لتضمنه معنى الألف واللام ، إذ كان الأصل في قولك : فعلتُ كذاأمسِ فعلتُه الأمس (ثم حذفتَ من لفظه لامالتعريف وضمنته إياها لأنك استعملته مجرداً منها استعماله وهي داخلة عليه فيما أردته به من المعنى ، فبنيته لذاك وحركته بالكسر ، لأنك لو أسكنت سينه جمعت بين ساكنين :هي والميم ، والكسر هو الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين ، فإذا ألحقت هذا

---

(١) البيت من أرجوزة لسالم بن دارة الغطفاني (٠٠-٣٠/٦٥٠) . وقد حرف البيت على وجوه . وصوابه :

يا مر يا ابن واقع يا أنتا ... أنت الذي طلقت عام جعتا

الأبجر : الذي خرجت سرته. والعظيم البطين الأكول .يا أنتا : أوقع يا على المنادى المحذوف. كأنه قال يا مرة أنت . وقد ادعى قوم أن أنت يجوز نداؤها ولا وينبغي أن تبدل على الوجه الأول . ابن : نعت لأبجر تابع له بالنظر لمحله . النوادر : ١٦٣ . حماسة أبي تمام ١ : ٣٦٧ . الانصاف ١ : ٣٢٥ . أوضح المسالك ٣ : ٧٢ . الخزانة ١ : ٢٨٩ .

الاسمَ لامَ التعريف أو نكرته أو صغّرته أو جمعته أو أضفته أعربته .

وأمّا هؤلاءِ فبني الاسم منه وهوَ أولاءِ لتضمنه معنى الإشارة ، وحرك آخره بالكسر للمعنى الذي كُسِرت له سينُ أمسِ ، ولولا ذلك لكان ساكناً ، بدليل أنك إذا قصرته ، فقلت هؤلا أسكنته ، والألف لا تكون إلا ساكنة .

والمبني من الأفعال ، أمثلةُ الماضي كلِّها ، كقولك : قـام ، وذهبَ ، وانطلق ، واستخرج . والأصلُ في جميع الأفعال ـ على ما َتقرَّرَ ـ البناءُ ، فهذه الأفعال ، أعني الماضية ، على أصلِ ما تستحقه ، وهو البناء ، وبنيت على حركة لأنها ضارعتِ المضارع أي شابهت مشابهة الأسماء من الأفعال ، فقويت وميزت بالبناء على الحركة دون َالسكون ، وخُصَّتْ بالفتح لخفته ولكثرتها ، والشيء إذا كثر في كلامهم خصوه بما يخِف عليهم استعمالُه لا ما َيثْقل .)[1]

ومضارعة الماضي للمضارع أنه خبر كما أنه خبر ، ويوصف به كما يوصف به ، تقول : مررتُ برجلٍ ضربَ كما تقولُ : مررتُ برجلٍ يضربُ ، ويقع موقعَه في الشرط والجزاء ، تقول : إن قمتَ قمتُ ، كما تقول : إن تقم أقم ، وتدخلُ عليهما قد ، تقول : قد قام كما تقول : قد يقوم ، فلمـّا ضارع المضـارع كما ترى مُيِّز ممّا لم يضارعْه ـ هو فعل الأمر ـ بأن بني على حركة .

والأمرُ بغير اللام كقولك قُـمْ وانطلقْ مبني على الأصل ـ وهو السكون ـ عند البصريين .

ويسمّى البناء على السكون وقفاً والإعراب بالسكون جزماً ، وصورة الأمر بغير اللام صورةُ المجزوم ، ألا ترى أن سكون الباء في قولك اضربْ ، ـ وهو مبني على السكون ، عند من يرى بناءه ـ كسكون الباء في قولك لم

(١) ما بين قوسين ساقط من (ب) .

يضربْ ، وهو مجزوم بلا خلاف . وكذلك حذفُ آخر الفعل المعتل في قولك:
ارمِ واغزُ واخشَ للبناء كحذفه للجزم في قولك : ليرمِ ، ليغزُ ، ليخشَ .

ويسمّى الرفع في البناء ضمّاً والنصبُ فتحاً والجر كسراً . لمّا أشبهَ حركاتُ الإعراب وسكونُه حركاتِ البناء وسكونَه في اللفظ وافترقا في الحكم فرقوا بينهما في الألقاب، وربما تجوزوا فاستعملوا ألقاب أحد القسمين في لآخر ، والأجود استعمال كل منهما فيما وضع له وعليه ليقع الفرق ويُؤمن اللبس.

فصل

قوله [١] : والبناء في الأسماء يكون لازماًنحو مَنْ و كيفَ وعارضاً وذلك في خمسة أشياءَ قد عددها .

اللازمُ من البناء ما استعمل مبنيُّه في كل متصرفـاته وأحوالِه المختلفة على صفة واحدة ولم يستعمل معرباً بتةً ، والعارض ما استعمل مبنيّـــاً في حالٍ لمعنى أوجب له البناء، فإذا زال ذلك المعنى عاد إلى حكمه الأصلي من الإعراب.

واللازم والعارض إنما بابهما الأسماء دون الأفعال ، لأن الأصل في الأسماء أن تكون معربةً ، فإذا عرضَ لقسمٍ منها ما يخرجه عن أصله فيبنى ، ثم زال عنه ذلك المعنى رُدَّ إلى الأصل فعاد معرباً .

وأمّا الأفعال فبناؤها أصل لا عارض ، فيزولُ عنها المعنى الذي أوجبَ لها البناء فتردُّ معربة . هذا لا يكون فيها بل تكون لها هذه الصفة في الإعراب كما كانت هذه الصفة للاسماء في البناء ، وذلك أن الفعل إذا أعرب فإعرابه فرع

---

(١) انظر الجمل ٥/١ .

فإذا عرض له ما يمنعه الإعراب عاد مبنياً ، كما أن الاسم إذا عرض له البنـاء ثم زال عنه الحكم الموجِب لبنائه عاد معرباً .

فاللازم من الأسماء للبناء نحوُ قولك : مَنْ وكيفَ وإذْ وحيثُ وما جرى هذا المجرى ممّا لم يتمكن قطُّ ، ولم يستعمل معرباً ، بل وضع في الأصل وضع الحروف التي لم تكن قطُّ إلا مبنيةً .

والعارضُ بناؤه نحوُ المضاف إلى ياء المتكلم في قولك : غلامـي وداري ، وصاحبي ، فغلامٌ ودار ، وصاحب ، أسماء متمكنة معربـة بأتم الإعراب ، لم تشبه فعلاً ولا حرفاً ولا جرت مجراها ولا تضمنت معنييها ، فلما أضيفت إلى ياء المتكلم ؛ وياءُ المتكلم اسم مضمر مجرور ، والمجرور من الضمائر يكون متصلاً أبداً لا منفصلاً ، وهي اسم على حرف واحد ، تُستعمل ساكنة ومتحركـة ، كسروا لها آخر الاسم المضاف إليها ، لتتمكنَ وتثبت على صورتها ولا تتغيرَ ؛ وذلك أنهم لو أعربوا الاسم المضاف إليها بما يستحقه من رفـع ونصب وجرٍّ لكانت تنقلب إذا انضم ما قبلها، وهي ساكنة، واواً، فكانت الحال تفضي بهم إلى أن يقولوا في الرفع : هذا غلامو، وإن استعملت متحركة وأثبتت على صورتها مع انضمام ما قبلـها كان اللفظ بها مع الضمة قبلها مستثقلاً مع خروجه إلى مـا ليس له نظيرٌ في كلامهم .

وإن استعملت متحركة وانفتح ما قبلها في النصب وجب أن تنقلب ، بموجب التصريف ، ألفاً لأنها ياء متحركة منفتح ما قبلها ؛ وقد تنزلت باتصالها بما أضيف إليها منزلة الجزء منه .

والواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين ، إلا أن يشذ شيء أو يخافَ لبس أو يكونَ التصحيح أمارةً للتصحيح في مثال آخر ، أو غيرَ ذلك من الموانع للقلب؛ وكل ذلك منتفٍ عن الاسم المضاف إلى [1] الياء التي للمتكلم.

---

(١) في (آ) و (ب) : المضاف إلى غير الياء .

وإن استعملتْ ساكنة وانفتح ما قبلها وجب أيضاً قلبها ألفاً لأنها متطرفة ، ومتنزلة منزلة لام الكلمة ، فهي لاتصالها في موضع حرف تجب له الحركة ، فكانت تنقلب لانفتاح ما قبلها وكونها في حكم المتحرك ألفاً ، وكانت لما ذكرنا تختلف أحوالها وتتغير من صورة إلى صورة ، فيكونُ ذلك إخلالاً .

ولا يقدح فيما عللنا به قلبُهم إياها في النداء ألفاً ، إذا قلت يا غلاماً ، لأن النداء له حكم في التغيير ليس لغيره ، فعدلوا لما ذكرناه إلى أن كسروا لها آخر المضاف إليها في كل الأحوال ، لتثبت ولا تتغيرَ ، فكان الكسر في آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم حكماً من أحكام البناء عارضاً فيه [1] ، بدليل أنه إذا لم يُضَفْ هذا الاسمُ إلى هذه الياء عاد إلى ما يستحقه من الإعراب والتمكن .

وقد كسروا لهذه الياء ما أصلُه في قياس استعمالهم أن يكون مفتوحاً معها ، وهو اللام في قولك لي ، وهذه اللام أصلها الفتح ؛ وإنما كُسرت مع المظهرات فرقاً بينها وبين لام التوكيد ، وهي باقية مع المضمرات على أصلها ، إذ كانت المضمرات بابها الرد إلى الأصول ، ما خلا هذه الياء التي للمتكلم ، فإنها مكسورة معها في قولك لي ، للزوم هذا الحكم ـ أعني كسرَ ما قبلها ـ سائر ما اتصل بها ، ولأنهم إذا كانوا قد غيّروا لها آخر الاسم فألزموه طريقة واحدة وعدلوا به عما يقتضيه القياسُ من إعرابه مع كون ذاك داعياً إلى اختلاله ، لعدم الفارق بين معانيه المتعاقبة عليه التي لأجلها تُكَلِّفَ له إعرابُه ، فلأن يُغيروا لها الحرف الذي لا يختل بتغييره معها أولى .

والكسرة في قولك لي غيرها في قولك لزيدٍ على ما يوجبه التدقيق ، وإن كان اللفظ واحداً ، لأن تلك مجتلَبَة للفرق، وهذه مجتلبة لأجل الياء لِتسلم ، لا لمعنى آخر .

---

(١) في (ب) : منه .

فصل

والكسرة في آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم كسرة بناء عارض ، وذلك أن المضاف يتنزل من المضاف إليه منزلة بعض الكلمة من بعض ؛ هذا إذا كان المضاف إليه مما يمكن أن يكون ومستقلاً بنفسه ، فإذا انضم إلى ذلك كون المضاف إليه مما لا يقوم بنفسه ولا ينفرد اشتد اتصاله بما قبله حتى يجريَ الأول من الثاني والثاني من الأول مجرى بعض الكلمة من بعضٍ حقيقةً لامتزاجهما ، فيغلبَ على الأولى حكم الثانية وهذه الصفة موجودة في المضاف إلى ياء المتكلم .

ولهذا المعنى من اتصال المضاف بالمضاف اليه حتى سرى إلى الأول حكمُ الثاني بنيت «غير» في مثل قول الشاعر :

لم يمنعِ الشُرْبَ منها غيرَ أن نَطَقَتْ

حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أوقالِ [(١)]

وبنيت « مثل » في نحو قوله تعالى « إنه لحَقٌ مثلَ ما أنكم تنطِقُون»[(٢)] في أحد القولين ، وهو قول من لم يجعله حالاً .

---

(١) لأوقال : الأعالي

قائله أبو قيس الأسلت عامر بن جشم (؟) جاهلي أدرك الاسلام ولم يسلم ، وقد نسبه الزمخشري في الأحاجي للشماخ وليس في ديوانه، الشاهد فيه (غير) فإن الرواية فيه بفتحها مع أنها فاعل لـ « يمنع » فدل ذلك على أنه بناها على الفتح . يريد أن الناقة كانت تشرب ، فلما سمعت صوت حمامة نفرت وكفت عن الشرب يريد أنها يخامرها فزع من حدة نفسها وذلك محمود فيها . الكتاب ١ : ٣٦٩ الجمهرة ٣ : ٤٩٣ ، الانصاف ٢٨٧ ، الاحاجي النحوية ٦٦ ، شرح المفصل ٣ : ٨٠ ، ٨ : ١٣٥ ، مغني اللبيب ، : ١٧١ ، اللسان (نطق ، وقل) ، الخزانة ٢ : ٤٦ ١ .

(٢) الذاريات ٥١ : ٢٣ « فورب السماء ، إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون » .

فصل

وأمّا المنادى المفرد المعرفة كقولك : يا زيدُ ويا رجلُ ، إذا أقبلت على شخصٍ فناديته ، فتَعرَّفَ بإقبالك عليه وتخصّص بالنداء،فبني على الضم بناء قولك : يا زيدُ .

فالبناء أيضاً عارض فيه لأنه إذا انفصل عن النداء عاد معرباً كقـولك : جاءني زيد ورجل ورأيت زيداً ورجلاً .

وكذلك النكرة المفتوحة مع « لا » ، المرادُ بنفيها نفيُ الجنس كقولك: لا رجلَ في الدار، « لا» عاملةٌ في رجلٍ النصبَ في الأصل . كما تعمل«إنّ»، وهي مركبة من بعدُ معه ومجعولة هي وهو كالاسم الواحد في قول سيبويه [(١)]، ولذلك شُبه قولك لا رجلَ بخمسةَ عشرَ ، لأن الأصـــلَ خمسةٌ وعشرةٌ ، فركُبَ العددانوهما اسمان مفردان وجعلا كلمة واحدة .

وكذلك كان الأصلُ لا رجلاً بالتنوين ، إلا أنهم أجروا العامل وهو «لا»مع المعمول ـ وهو الاسم النكرة المنصوب بها ـ مُجرى الجزء الواحد ، فركبوها معه والتركيب يقتضي البناء وحذف التنوين من كل واحد من المركبين لأنه به ـ أي بالحذف ـ يجري الأول من الثاني مجرى بعض حروف الكلمة من بعض ،

---

(١) انظر الكتاب ١ : ٣٤٥ . الانصاف ١ : ٣٦٦ .

وكذلك الثاني من الأول ، وبعض الكلمة لا يستحق الإعراب ، إنما تستحقه الكلمة بأكملها .

وفائدة ذلك الدلالة على أن المنفي يراد بنفيه نفيُ الجنس ، فنفيُه مستوعب للقليل والكثير . ألا ترى أنك إذا قلت : لا رجلَ في الدار لم يجز أن يكون فيها رجل ولا اثنان ولا ما فوقهما ، بل النفي مستوعب للواحد من هذا الجنس وما فوقه ، بالغاً ما بلغ ؛ فإذا فككت هذا الاسم من لا واستعملته غير منفي بها أو منفياً وحكمه غير الحكم الذي ببناه من إخلاص نفي الجنس عاد معرباً ، فبناؤه مع « لا » عارض له أيضاً .

وأما قبلُ وبعدُ وما أشبههما من الظروف المبنية في حال قطعها عن الإضافة ، فبناؤها عارض أيضاً لأنها إذا أضيفت فارقها البناء ، وعادت معربة ، وقد بينا حكمها أيضاً فيما سبق .

والاسم المركب مع غيره كخمسةَ عشر وستةَ عشر وما أشبههما ، هذه الأسماء ، إذا أفردت ، معربةٌ ، كقولك : خمسةٌ وستةٌ وعشرةٌ ، فإذا ركبت بنيت لأنها ضمِّنت معنى حرف العطف إذ كان الأصل في خمسةَ عشر خمسةٌ وعشرةٌ ، ولكنهم حذفوا حرف العطف وركبوا أحد الاسمين مع الآخر وجعلوهما كالاسم الواحد ليجريا مجرى أسماء الاعداد المفردة غيرِ المركبة كسبعةٍ ، وثمانية وعشرة ، لحاجتهم إلى ذلك في بعض الاستعمال .

وفائدة التركيب أنك إذا قلت : أعْطيتُ بهذا الثوب خمسةً وعشرةً جاز أن يتوهم السامع أنهما صفقتان ، وأنك أُعطيتَ به تارةً خمسةً وتارة عشرةً ، فإذا ركبتَ زال هذا الاحتمال وعلم المخاطب قطعاً أنك أعطيت به هذا المقدار من العددين المضموم ِ أحدُهما إلى الآخر في صفقة واحدة .

ولا يلزم هذا فيما زاد على العشرين كقولك: أحدٌ وعشرون واثنان وعشرون ، لعلتين : إحداهما من طريق اللفظ ، والأخرى من طريق المعنى .

أما اللفظية فلأن عشرين وأخواتها من العقود كثلاثين وأربعين إلى التسعين؛ ألفاظها ألفاظ جموع التصحيح ، وإعرابها إعرابها .

والتركيب لا يتطرق مع المبنيّات والمجموعات مع غيرها ؛ إنما بابه المفردات ، فلم تُركب هذه العقود مع النيّف عليها كما رُكبت العشرة مع ما انضم إليها مما دونها من الاعداد .

وأما العلة المعنوية فلأنه قلّما يتباين حكم مُمَيَّزٍ في التقويم ، حتى يعطى به تارةً درهماً وتارة عشرين .

وما زاد على العشرين من العقود كالثلاثينَ والاربعينَ وما بعدها ، فالحكم فيه أفحش ؛ وإن وقع مثل ذلك فقليل ؛ والعمل على الأكثر ، وما قلّ فمُطَّرَحُ الحكم .

فالبناء في الاسمين المركبين في العدد وغيره أيضاً عارض لانهما إذا فُكّا عادا معربين .

فصل

إنما بنيت الاسماء المركبة لان الاول يتنزل من الثاني منزلة بعض الكلمة من بعضٍ ، وكذلك الثاني من الاول ؛ وبعض الكلمة لا يستحق الإعراب ، إنما تستحقه الكلمة بأسرها إن كانت مما يعرب .

فإن قيل : الاسمان المركبان يجريان ، كما قرر ، مجرى الكلمة الواحدة ، فهلاّ أعرب بمجموعهما ، فالجواب أن من المركبات ما يعرب مع التركيب ، ويجري مجرى الاسم الواحد وإن وهَّنَه التركيب ، وذلك في الاسماء الموضوعة لغير العدد، كقولك : حضرموتُ وبعلبكُّ ورامَهُرْمُزُ ، وقد بُيِّنَ حكم هذا القسم .

ومنها [1] ما يبنى فيه الاسمان معاً المركبُ أحدُهما مع الآخرِ ، وذلك مركباتُ العدد كخمسةَ عشرَ وستةَ عشر وبابها .

والفرق بين هذه والقسم الأول أن امتزاج تلك أشد ، إذا كان أحد الاسمين منها لم يكد يستعمل على انفراده في ثاني الاستعمال ، بل حضرموتُ مثلاً في استعمالها علماً لهذه البلدة كدمشق مثلاً وبغدادَ ، فكما أن تينِ معربتان ، كذلك تلك في بعض استعمالها .

وأمّا مركبات الأعداد فالمفرد منها يستعمل لمعناه كخمسةٍ إذا أردت بها هذا القدر من العددِ وعشرةٍ مفردةً .

فالعاطف المتضمَّن [2] في التركيب معتَبر ، وإذا اعتبر فقد تضمنت معناه وما تضمن معنى حرف فلا وجه لإعرابه ، ولأن العدد في الأصل موضوع على أن لا يُعربَ ما دام لما وُضع له من تقدير الكميات فقط .

---

(١) في (ب) : ومنه .
(٢) في (ج) و (د) : التضمنته .

فصل

المعربات معمولات ، والمعمولات تقتضي العوامل ، والعوامل على ضربين : لفظيٌ ومعنويٌ ، واللفظي هو الأصل لأنه الأقوى ، إذ كان محسوساً لأنه يُدرك بالسمع ، والمعنوي دونه لأنه معقول مستنبط لا محسوس ، ولهذا قلّ وجوده فهو إنما يكون في ثلاثة مواضعَ : اثنان منهما مُتّفق عليهما ، وهما عامل المبتدأ ، ورافع الفعل المضارع وذاك أن المبتدأ وخبرَه مرفوعان ، وليس معهما عامل لفظي ظاهر ، ولا مقدر ، فالرافع لهما حينئذ معنى ، فالمبتدأ مرفوع لتجرده من العوامل اللفظية ، والعوامل اللفظية نحو إنّ ، وكان ، وظننت ، وكونه معرّضاً لها ، وأنه أول لثان ، ذلك الثاني خبر عنه ومسند إليه .

ومجموع هذه الصفات هو الابتداء ، ولهذا قالوا : الابتداء وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به ، وأمّا الخبر فمرفوع كالمبتدأ لأنه هو في المعني ، فقال بعضهم : عَمِلَ فيه الابتداء كما عمل في المبتدأ ، وقاسه قائل هذا القول على غيره من عوامل المبتدأ اللفظية ككان ، وإن وظننت ، قال [1] : وليس شيء من هذه العوامل يعمل في المبتدأ إلا ويعمل في خبره على اختلافها في العمل فيهما .

(١) المبتدأ عامل في الخبر عند سيبويه. أما المبرد فعنده أن الخبر رفع بالمبتدأ أو الابتداء. ويرى الكوفيون أنهما يترافعان . انظر الكتاب ١ : ٢٧٨ . المقتضب ٢ : ٤٩. الانصاف ١ : ٤٤ .

ولم يَفـْرُقْ هذا بين العامل اللفظي والعامل المعنوي في القوة والضعف ، بل سوّى بينهما لاشتراكهما [1] في جنسية العمل .

وقال غير هذا من المحققين : العامل في الخبر عامل مركب من مجموع الابتداء والمبتدأ .

والقائل بهذا القول اعتبر ضعف العامل المعنوي وانحطاطه عن رتبة العامل اللفظي فلم يقوَ عنده على العمل في الاسمين جميعاً ، إذا كان معنويّاً ، فرفـده بالمبتدأ ، إذا لم يجد مع الابتداء غيرَه ، وكان وصفاً فيه قائما به .

وهذان القولان في عامل المبتدأ وخبره أسدُّ الأقوال التي قيلت فيه ، وعلى ذاك فلا شبهه في أن الابتداء عامل معنوي .

والثاني من العاملين المعنويين المتفق عليهما . عاملُ الرفع في الفعل المضارع ، وذاك أن الرافع له عندهم وقوعُه بنفسه موقع الاسم ، كقولك : مررت برجلٍ يكتب ، ارتفعَ يكتب لوقوعه موقع كاتب ، ثم استمر هذا حتى رُفع الفعـل بهذا المعنى في كل المواضع التي يَعْرَى فيها من ناصب وجازم ، وإن لم يُقـدَّر تقدير الاسم .

وأمّا العامل المعنوي المـُختلف فيه فعاملُ الصفة في قول أبي الحسن الأخفش [2] كقولك : مررت برجلٍ ضاربٍ ، الجارُّ لضاربٍ عند أبي الحسن كونـُه وصفاً لمجرورٍ وكذلك إن ارتفع أو انتصب ، وعند سيبويه : العاملُ في الموصوف هو العاملُ في صفته ، إذ كانا كالاسم الواحد .

---

(١) في (ج) : في اشتراكهما .

(٢) اتفق سيبويه والمبرد على أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف انظر الكتاب : ٢٢٨/١ المقتضب ٣١٥/٤ .

فصل

والعوامل اللفظية تنقسم إلى ثلاثة أقسام : أفعالٌ وحروفٌ وأسماءٌ .

فالأفعال هي الأصول في العمل لغيرها ، والقسمان الآخران فرعان لهما ، ومحمولان عليها ، ومشبهان بها ، يدلك على أنها أصل في العمل أنك لا تجد فعلاً غيرَ عامل إلا الأقلّ النزر ، لإخراجه عن أصله لمعنى عرض له كما بينوه .

والأسماء أكثرها غير عامل وهو الأصل ، ومنها عاملٌ لشبهه بالفعل وأخذِه من لفظه أو نيابته عنه أو غيرِ ذلك مما إذا حقق أصله عاد إليه ، وذلك كالاسم العامل عمل الحرف ، النائب عن الفعل اختصاراً .

والحروف منها العامل ومنها غيره ، وللأفعال عملان : مقدم وهو الرفعُ ومؤخر وهو النصبُ ،فالرفع تشترك كلها فيه ، إذ لا بدّ للفعل من فاعل ، فلا يجوز أن يخلو فعلٌ من مرفوع ، والنصبُ لما كان للمفعول وما شُبه به ، وليس يلزم ذكر هذا القسم كما يلزم ذكر الفاعل .

فالأفعال [1] منها اللازمُ، فهو لا مفعول له،ومنها المتعدي وذكرُ مفعوله مع فاعله جائز لا لازم، ولا واجب، فتقول على هذا : الرفع في الأفعال عام والنصب فيها خاصّ .

---

(١) في (ب) : والأفعال .

وهو ، أعني النصب ، إما أن يكون لمفعول محض ـ على ما ذكرنا ـ وإمّا أن يكون لمشبّه به . فنصبُ المفعول المحض مختص به بعض الأفعال دون بعض والنصب الثاني تشترك فيه الأفعال كما اشتركت في عملها الرفعَ .

فكل فعل ، لا[1] بدّ له من اسم يرفعه بأنه فاعله ، وصفته أن يكون مسندا إليه ذلك الفعلُ مقدماً عليه ، كقولك : ضرب زيد وقام عمرو ، فقام وضرب رافعان للاسمين اللذين بعدهما بأنهما فاعلاهما .

وسواء كان الفعل ماضياً أو غيرَ ماضٍ ، موجباً أو غيرَ موجب فإنه يرفع الاسم متى أسند إليه مقدّماً عليه . ومتى تقدم الاسم على الفعل بطل في حكم العربية أن يكون فاعلاً ورجع إلى حكم المبتدأ ، ويصير الفعل بعده رافعاً لضميره ، وهو ومرفوعه في موضع خبر الاسم ، كقولك : زيدٌ خرج ، تقديره خرج هو .

ويدلك على أن ثَمّ ضميراً مرفوعاً مستتراً ـ هو الفاعل ـ ظهورُه مع المثنى والمجموع كقولك : الزيدان خرجا ، والزيدون خرجوا .

ألا ترى أنك لو رفعت قولك : الزيدان بأنه فاعل ، وقد ارتفع الضمير الراجع إليهما بأنه فاعل أيضاً كنت قد جعلت للفعل فاعلين مرفوعين به ، والفعل لا يرتفع به اسمان فاعلان إلا على جهة الاشتراك بالحرف ، كقولك :قام زيدٌ وعمرو وقام الزيدان والعمران وقام الزيدون والعمرون ، وكذلك حكم قولك : الزيدون قاموا .

ولا يخلو الفعل من أن يكون لازماً أو متعدياً ، فاللازمُ ما لزم فاعله ولم ينفُذ إلى مفعول كقولك : قام زيد وانطلق بكرٌ وطابَ الخبرُ .

---

(١) في (آ) و (ب) : فلا .

والمتعدي ما تجاوز فاعله فنفذَ إلى مفعول فنصبه ، كقولك : ضربَ : زيدٌ عمراً وكسا زيد بكراً جبة وعلم زيد عمراً عاقلاً وأعلم الله زيداً عمراً فاضلاً .

وإنما رُفع الفاعل ونُصب المفعول للفرق بينهما ، وخُص الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب لأن الفاعل أقوى والمفعول أضعف ، والضم أقوى من الفتح ، فجُعل الأقوى للأقوى والأضعفُ للاضعف تنبيهاً ومناسبةً بين المدلولات وأدلتها ، ولأن الفاعل أقل في الكلام ، والمفعولَ أكثرُ ، لأن الفعل إنما يكون له فاعل واحد يرتفع به وقد يكون له مفعولان وثلاثة [1] وأكثر من ذلك على اختلاف أنواع المفعولات ، والضم أثقل من الفتح ، فجعل الضم الذي هو أثقل للفاعل وهو الأقلّ ، والفتح ـ وهو الأخف ـ للمفعول ـ وهو الأكثر ـ ليكثر في كلامهم ما يستخفون ويقلّ ما يستثقلون ، ولأن الضم أولُ الحركات والفاعل هو الأول ، فجعل الأول للأول للمشاكلة ، والفتح من الألف ، والألف من آخر المخارج فهي الطرف الآخر ، فكانت أحقّ بان تكون خاصة بالمفعول من غيرها ، أعني الفتحة .

ويجوز أن يقال : إن مجموع هذه العللِ علة لرفع الفاعل ، ونصب المفعول ، فتكونَ علة ذاتَ أوصاف فتقولُ : رفعَ الفاعل لقوته وقلته وأوليته ، ونُصب المفعول لكثرته وضعفه وتأخره .

والناصب للمفعول هو الرافع للفاعل وهو الفعل ، هذا القول المعمول عليه وما سواه فمدخول .

وحكم الفعل مع المفعول الذي لم يسمّ فاعله حكمه مع الفاعل ، يُسنَد إليه كما يسند إليه ، ويرفعُه كما يرفعه وينصب ما كان معه من مفعول كما ينصب ذلك مع الفاعل ؛ تقول : ضُرِب زيد وأعطي عمرو درهماً ، وأُعلم زيدٌ عمراً عاقلاً .

وأنما رُفع المفعول الذي لم يسم فاعله وكان حقه النصب في الأصل ، لأن

---

(١) في (ب) : وثلاثه وأربعة .

الفعل لا بدّ له من اسمٍ يُسند إليه ويكون حديثاً عنه ؛ وذلك الاسم من شرطه أن يكون مرتفعاً بالفعل .

والفاعل في باب ما لم يسمّ فاعله قد طوي ذكره ، فلا يكون مذكوراً في اللفظ ولا مقدّراً في الفعل وذلك إمّا لإعظامه أو لاحتقاره أو للجهل به أو غير ذلك مما يقتضي حذفه من الأغراض ، فيبقى الفعل بعد حذف فاعله مفتقراً إليه أو إلى ما يقوم مقامه في إسناده إليه ، لأن الحديث لا يكون من غير محدَّث عنه ، ولمّا كان للمفعول من (١) الفعل حصةٌ وسهم كما للفاعل ، بدليل أنه كما لا يصحُّ تجدُّده إلا من فاعل كذلك لا يصحُّ حفظُه إلا بمفعول ؛ ألا ترى أن من المحال أن يوجد ضربٌ وضارب ولا مضروب .

ولهذه العلة وضعت أفعال كثيرة مسندة إلى المفعول ، ولا فاعلَ حقيقياً لها ، كقولك : عُنيتُ بحاجتك وبابُه ، كما وضعت الأفعالُ اللوازم للفاعلين ولا مفعولَ لها (٢) ، فكان ذلك اقتصاصاً للمفعول من الفاعل ، ومراعاة له ، وجبراً .

فلما أرادوا مع حذف الفاعل إسنادَ الفعل إلى ما يقوم مقامه كان المفعول الصريح أولى بذلك ، فأنابوه مُنابه ورفعوه بالفعل كما كانوا يرفعون الفاعل به ، إلا أنهم غيّروا معه صيغة الفعل ، تنبيهاً على أن هذا المرتفع بالفعل ليس بفاعل حقيقيّ بل قائمٌ مقامهُ .

والتغيير إما أن يتناول فعلاً ماضياً صحيحاً أو مضارعَه ، فالماضي يُضم أوله ، ويكسر ثانيه على أي صيغة كان ، بشرط أن يكون ثلاثياً كقولك : ضُرب زيد وحُذِر عمرو ، والمضارع يُضم أوله ويُفتح ثالثُه ، كقولك يُضرَب

---

(١) : في (د) : في .

(٢) : في (ج) و (د) : معها .

خالدٌ ويُسمع الكلام ، أو فعلاً معتلاً ، والمعتلُ إما أن يكون معتل العين أو معتل اللام ، فالمعتل اللام يجري مجرى الصحيح في تغييره كقولك : قُضي الأمر وغُزي الكُفار ، ويُقضى الأمر ، ويُغزى الكفار .

والمعتل العين تنقل كسرةُ ثانيه إلى أوله بعد تقدير إسكانه ، فيُكسَرُ أوله ويَسكُنُ ثانيه ، فإن كان ياء ثبتت وتمكنت ، وإن كان واواً انقلبت ياء كقولك : سِيْر بزيدٍ ، والأصل سُيِرَ وقيل الكلام والأصلُ قُوِلَ ، هذه هي اللغة الكُبْرى الفصحى .

وهناك لغتان أخريان ، ليستا في الجودة كهذه ، إحداهما أن تشير إلى ضم أول الفعل مع كسره فتنشأ حركة بين الضمة والكسرة ، تُعلم بالمشافهة ، وهي الإشمام (١) ، وقد قرئ بها كقوله عزَّ وجلَّ « وقِيْلَ يا أرضُ ابلعي ماءك ويا سماءُ أقلعي ، وغيضَ الماءُ » (٢) والأخرى أن تَسْلُب الثانيَ حركتَه ، وتُقِر الأول على ضمته ، فإن كان الثاني واواً ثبَتَتْ ، وإن كان ياء انقلبت واواً كقولك في الواو : قُولَ الكلام ، وأنشدوا على هذه اللغة :

وقُولَ لا أهلٌ له ولا مالْ (٣)

وفي الياء سور بزيدٍ أي سِيْرَ به .

---

(١) وهو أن تشم الحرف الضمة أو الكسرة ، وهو لا يسمع ، وإنما يتبين بحركة الشفة .

(٢) هود ١١ : ٤٤ : « وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي ، وغيض الماء ، وقضي الأمر واستوت على الجودي ، وقيل بعداً للقوم الظالمين » .

(٣) صلة هذا الشاهد قبله : وابتذلت غضبى وأم الرحال

ابتذلت : امتهنت . الرحال : الطنافس الحيرية ، ولعله يريد أن مائة من الابل بما عليها من الطنافس الحيرية احتقرت ، وقيل : لا أهل له ولا مال .

وهو في المنصف ١ : ٢٥٠ ، المحتسب : ٤١٦ ، اللسان ، وتاج العروس (قول) . مع اختلاف كبير في الرواية ، ومن الخلاف ضم أم وأهل وفتحها .

فصل

وإن كان رباعياً ضممتَ أوله وأسكنتَ ثانيه وكسرت ثالثه في الماضي ، وإن كان مضارعاً ضممت أوله وفتحت ثانيه كقولك : دُحرجَ يُدحرج وقُلقل يُقلقل ، وقولهم : أُخرج يُخرج، وأُكرم يُكرم جارٍ في الأصل على هذا الحكم، إذ كان الأصل في يُخرج يُؤخرَج ، وفي يُكرم يُؤكرم ، وقد أخرجه الشاعر على أصله حين اضطر ، فقال :

فإنَّهُ أهلٌ لأن يؤكرما (٢)

وتقول في مثل انقَطع واقتطَع واستقطَع انقُطِع به يُنقَطع ،واقتُطِعَ يُقتَطع واستُقْطِع يُستَقطع ، فقس على هذا .

---

(٢) ينسب لأبي حيان الفقعسي،(؟)يحذفون الهمزة من مضارع أفعل كأكرم لانهم استثقلوا وجود همزتين متواليتين في أول الكلمة .

وهو في المنصف ١ : ٣٧ و ١٩٢ ، ٢ : ١٨٤ ، الانصاف ١ : ١١ أوضح المسالك ٣ : ٣٤٦ ، اللسان (كرم ، ضمز ، ضرغم) ، المقاصد النحوية ٤ : ٨٠ ، ٥٧٨ .

فصل

وحال الفعل ، إذا بنيَ لما لم يسمَّ فاعله ، عكسُ حاله إذا نقــل بالهمزة ، وذلك أن الهمزة تنقله من اللزوم إلى التعدي إن كان لازماً ، وإن كان متعدياً إلى مفعول جعلته متعدياً إلى اثنين وإن كان متعدياً إلى اثنين جعلته متعدياً إلى ثلاثة ، والمثال في ذلك ظاهر .

وبالجملة ؛ فإن أداة التعدية تزيد الفعل ، إذا لحقته ، مفعولاً .

وفِعْلُ ما لم يسمَّ فاعله إذا بني للمفعول عاد لازماً إن كان متعدياً إلى مفعول ؛ ومتعدياً إلى واحد إن كان في الأصل متعدياً إلى اثنين ، وإلى اثنين إن كان متعدياً إلى ثلاثة ، والمثال في ذلك أيضاً ظاهر .

ولا يُبْنى الفعل اللازم لما لم يُسمَّ فاعله إلا أن يتصل به جار ومجرور ، أو ظرف ، أو مصدر ، فإن تجرد من هذه الأشياء ورفع الفاعل فقط لم يجز بناؤه لما لم يُسم فاعله في القول [1] الجيد ، لأن الفعل في ذلك يبقى حديثاً عن غــير

---

(١) في (ج) و (د) : في القول المعمول عليه .

يجيز الزجاجي(٠٠-٣٣٧/٩٤٩) ، وابن السيد (٤٤١/٥٢١-١٠٥٢/١١٢٧) وأبو حيان (٠٠-٤٠٠/١٠١٠) بناء الفعل للمجهول إن كان لازماً على أن يكون نائب الفاعل ضمير المصدر كجلس الجلوس ويجيزه الكسائي على أن يكون نائب الفاعل ضمير المجهول ويجيزه الفراء على أنه فارغ لا ضمير له .

انظر جمع الهوا مع ١ : ١٦٤ .

محدَّث عنه ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيد ، وضحك عمرو لو غيرت هذين الفعلين فقلت : قِيْمَ ، وضُحِكَ لبقيا حديثاً عن غير محدَّث عنه ، لأنك حذفت الفاعل ، ولم تجدْ شيئاً تقيمه مقامه .

فإن قلتَ : قام زيد يوم الجمعة وضحك عمرو في الدار جاز أن تبنيهما لما لم يُسمَّ ، فاعله فتُقيمَ كل واحد من الظرفين مقام الفاعل ، كقولك: قِيم يوم الجمعة ، وضُحكَ في الدار ، ومن كلامهم المأثورِ عنهم : وُلدَ له ستون عاماً [1] ، قام الستون مقام الفاعل ، ولا يقوم الظرف من الزمان والمكان والمصدر مقام الفاعل حتى يُجْعلن مفعولاتٍ على السعة ؛ ومعنى ذلك أن تُنزَّل منزلة المفعول به ، فيكونَ الظرف إذا جعل مفعولاً على السعة ، كأن الفعل وقع به نفسه لا فيه ، وكذلك المصدر .

---

(١) الكتاب ١ : ١٨٩ ، باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والايجاز والاختصار . « ومن ذلك أن تقول : كم ولد له ؟ فيقول : ستون عاماً ، فالمعنى ولد له الأولاد وولد له الولد ستين عاماً ، ولكنه اتسع وأوجز .

فصل

من الأفعال أفعال تستعمل استعمال الأدوات ؛ والأدوات هي الحروف ، وتختصُّ بأحكام تنفرد بها عن جمهور الأفعال ، فلا بدّ من تبيينها ، فمن ذلك « كان » وأخواتُها .

الفصل : هذه الأفعال تشترك في العمل ؛ وهو رفع الاسم ونصب الخبر ، وأسماؤها مشبَّهة بالفاعلين ، وأخبارُها مشبهة بالمفعولين تشبيهاً لفظياً ؛ والفرق بينها وبين بقية الأفعال أنّ هذه تدلُّ على أزمنة مجردة من الأحداث، والأفعال موضوعة للدلالة على الأحداث وعلى أزمنتها المعينة ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : ضرب زيد عمراً ـ دلّ لفظ ضربَ على الحركةَ المساة ضرباً ، وهي الحدث ،وعلى زمانها ؛ وهو الماضي ، وإذا قلت : كان زيد قائماً دلت كان على أن قيام زيد وقع في زمن ماضٍ ، ولهذا لزم كان وأخواتها من الأفعال النواقص منصوبُها ولم يلزم « ضرب » وأشباهَه منصوبَه ، لأن منصوبَ كان متنزّل منزلة الحدث وقائمٌ مقامه .

ومن الفرق بين كان وبقية الأفعال أن منصوبات الأفعال غير مرفوعاتها في المعنى ، ومنصوباتُ « كان » وأخواتِها هي مرفوعاتها في المعنى ، لأن معموليها

– وهما اسمُها المرفوع وخبرُها المنصوب ـ هما مبتدأ وخبر في الأصل ، والمبتدأ إذا كان خبره مفرداً فهو هو في المعنى أو متنزّل منزلته[1] ، ولافتقار هذه الأفعال ـ أعني كان وأخواتِها ـ إلى الأخبار سميت ناقصة .

ومنها ما يلزمه النقص حتى لا يستعمل تاماً بتة ، وذلك ما زال وما فتىء وليس ، وظلّ .

ومنها ما يستعمل تارةً تاماً كسائر الأفعال ، وتارة ناقصاً ، وذلك ما عدا الأفعالَ المعدودة المقصورة على استعمال النقص . ألا ترى أنك تقول : كان زيدٌ قائما ، فتجدُها مفتقرة إلى الخبر ، فهذه ناقصة ، وتقول : كانَ الأمر ـ أي وقع ـ فتجدُها تامة مستغنيه عن منصوب كاستغناء وقع عنه ، وهذه التامة تؤكد بالمصدر إن شئت فتقول : كان الأمر كوناً ، كما تقول : وقع وقوعاً ولا تقول في الأولى : كان زيدٌ قائماً كوناً ، لأن تلك ، أعني الناقصة ، خُلعت منها الدلالةُ على الحدث ، وقام منصوبها مقامه ، فلم يَجُزْ تأكيد هابه ، والثانية دالة عليه ومُتضَمِّنتُه تضمُّنَ غيرها من توامّ الأفعال ، فأكدت به تأكيد غيرها مما يصحُّ تأكيدُه بالمصدر ، ولو رمتَ مثل هذا في « ليس » لم يجزْ ، لو قلت ليس زيدٌ وسكتَّ على المرفوع دون المنصوب لم يكن كلاماً في شيء من الاستعمال حتى تتبعَ مرفوعها بمنصوبٍ ، فتقولَ ذاهباً أو خارجاً أو ما جرى هذا المجرى .

وكذلك ما زال ، لا تقول ما زال زيد ، وتقتصرَ حتى تتبعه الخبر .

فأما قولهم : ما زال ، وهم يريدون ما انتقل ، فليست المستعملة في باب « كانَ » ، بل هي لفظة أخرى موافقة لها في ظاهر الصورة ، مخالفة لها في الأصل ، لأن تلك إذا أسندتها إلى نفسك قلت فيها : ما زِلْتُ أفعل كذا ، فكسرت

---

(١) في (ب) : تنزيله .

الزاي ، وهذه إذا أسندتها إلى ضميرك قلتَ: ما زُلْتُ من مكاني أي ماانتقلت، فضممتَ الزاي ، وتقول في مضارع تلك: أزال ، وفي مضارع هذه « أزول »، قال الله تعالى « ولا تزال تطّلِعُ على خائنة منهم » [1] وقال في الأخرى « وإن كان مكرُهمْ لِتَزَولَ منه الجبال » [2] فهما لهذا أصلان مختلفان .

واعلم أن « ليس » فعل جامد غيرُ متصرف ، ولجمودها [3] ذهب قوم إلى أنها حرف ، وإنما جَمَدَتْ لأن لفظها لفظ المضي ، ومعناها نفي الحال ، فلمْ يتكلّفْ لها بناء آخر ، إذ لا فائدة في ذلك ، فاستُعْملت على لفظ واحد ، ولأنها خالفت بقية الأفعال في أنها وضعت سالبة للمعنى ، والأفعال ليس من أصلها أن توضع لسلب المعنى ، إنما توضعُ لإيجابه ، فتنزلت في هذا الحكم منزلة الحرف فجمدت ولم تتصرف .

والدليل على أنها فعل اتصالُ الضمائر المرفوعات بها كاتصالها ببقية الأفعال ، وذلك قولك لستُ ولستَ ولستِ ولَسْنَا ولستما ولَسْتُمْ ولستُنَّ وليسا وليسوا ولَسْنَ فهذا كما تقول: قمتُ وقمتَ وقمتِ وقمنا وقمتما وقمتم وقمتُن وقاما وقاموا وقُمْنَ وكنتُ وكنتَ وكنتِ وكنا وكنتما وكنتم وكنتُن ، وبقية التصاريف على هذا .

---

(١) المائدة ٥ : ١٤ « فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم ... ولا تزال تطلع على خائنة منهم إلا قليلا ... » .

(٢) إبراهيم ١٤ : ٤٦ « وقد مكروا مكرهم ، وعند الله مكرهم ، وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال » .

(٣) في اللسان (ليس) قال ابن سيدة : ليس من حروف الاستثناء ، وقال الخليل : أصله لا أيس ، وقال ابن كيسان : ليس ، من حروف الجحد ، وقال ابن سيدة : كلمة نفي وهي فعل ماض .

وفي مغني اللبيب ١ : ٢٩٣ ، زعم ابن السراج أن ليس حرف بمعنى « ما » وتابعه الفارسي في الحلبيات .

وأصلُها في الوزن "لَيِسَ على "فعِلَ" كصَيِدَ البعيرُ من الصاد ، وهو داء يأخذه في عنقه تميل منه ، ويُسمّى الصَّيَد أيضاً ، ويقال منه : صَيْدَ البعيرُ أيضاً مسكناً تخفيفاً ، لكنه لايلزمه السكونْ كما لزم « ليس » لتصرفه وجمودها وكلاهما أسكن إسكانَ اللام في «عَلِمَ» إذا قلتَ "قدْ عَلْمَ" ، ولولا إلزام ياء « ليس» السكونَ حتى صارت في حكم ياء « ليتَ » لوجب في حكم التصريف قلبُها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فكان اللفظ بها يصير « لاس » كما تقول : هابَ في الماضي من لفظ (١) الهيبة .

وإنما حكم عليها بهذا الوزن دون غيره ، لأنه لم يخلُ أن تحمل عليه أو على « فَعَلَ » أو على « فَعُلَ » ، وهذه هي صيغ الماضي من الثلاثي ، التي لا يبنى ماضٍ من الأفعال إلا عليها ، فلا يجوز أن تكون على « فَعَلَ » ، لأن المفتوح لا يخفف فيُسَكَّنَ ، وإنما يُسَكَّنُ المثالان الآخران تخفيفاً ، فهم يقولون في كَتِف كِتْف وفي رَجُلٍ رَجْل ، ولا يقولون في جَمَلٍ جَمْلٌ ، وإن جاء تخفيفُ المفتوح فقليلٌ ،في الشعر (٢) .

ولا يكون أصلُها « فَعُلَ » لأن عينها ياء « وليس فيما عينُه من الأفعال ياء ما بني على « فَعُلَ » بضم العين ، وإذا بطل أن تكون « فَعَلَ » أو « فَعُلَ » بقي أن تكون فَعِلَ بكسر العين .

---

(١) في (ب) : من فعل .

(٢) في الشعر : ساقطة من (ب) .

فصل

قوله [1] والثاني أفعال المقاربة مثل عسى وكاد ..

الفصل : سميت هذة الأفعالُ أفعالَ مقاربة لأنها لمقاربة الفعل والأخذفيه ، كقولك : كاد يفعلُ ، وَكرَبَ يفعل ، وأنشأ يقول وجعل يقول .

فأما عسى فمعناها الطمع والإشفاق ، كما أنّ معنى لعلّ ذلك .

والدليل على أنها فعل اتصال الضمير بها على حد اتصاله بالفعل الذي لا شك فيه ، تقول : عَسَيْتُ أن أقوم كما تقول : رميت ، وفيها لغــة أخرى : عَسِيْتُ بكسر السين وهي دون هذه ، وقد قُرىء بها قوله تعــالى « فهَلْ عَسِيْتُمْ إن تولّيْتُمْ » [2] فأما علة جمودها وامتناعِها من التصرف ، فذهب

---

(١) انظر الجمل ورقة ٦/٢ .

(٢) محمد ٤٧ : ٢٢ « فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض ، وتقطعوا أرحامكم » والقراءة المشار إليها هي قراءة نافع المدني ، وجمهور القراء بفتح السين . انظر زاد المسير ١/ ٢٩٢ .

بعضهم [١] في ذلك إلى أنها محمولة فيه على « لعلّ » ، و« لعلّ » حرفُ معنى والحروف لا تتصرف ، فأجريت عسى مُجراها .

وأجود من ذلك أن يقال إنها جمدت لأنها تدل على الاستقبال ولفظها لفظ المضي ، فا تغني عن أن يتكلّف لها بناءُ المضارع منها ، ولهــذه العلة لزمَ خبرها « أن » فلم يجز تعرية منها في الاختبار وحال السعة .

ولها في الاستعمال وجهان ، أحدهما أن يرتفع بها الاسم ، ومعناهـا معنى قارب فتفتقر إلى خبرٍ منصوب، كقولك عسى زيد أن يقوم ، ولا يكون خبرها إلا مصدراً مقدّراً غيرَ مصرّحٍ بلفظه ، وذلك المصدر هو « أن » والفعل .

وعلة ذلك أنهم حققوا لخبرها الاستقبال « بأن » لأنها لا تقتضي غير ذلك إذا وقع بعدها المضارع ، فلو جاؤوا مكانها بالمصدر الصريح الذي هـي في معناه لم يتحققْ فيه معنى الاستقبال ، لأنّ زمن المصدر مبهمٌ غيرُ معيّن ، وقد جاء على جهة الشذوذ والندور والتنبيه على الأصل خبرُها مصدراً مصرّحاً به ، وذلك في قولهم في المثل « عسى الغُوَيرُ أبؤسَا »[٢] وأبؤس جمع بأس كرأس وأرؤس ،

---

(١) انظر مغني اللبيب ١ : ١٥١ .

(٢) الغوير تصغير غار ، وهو مكان على الفرات .

أصل هذا المثل فيما يقال من قول الزباء حين قالته لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعــه الرجال ، وبات الغوير على طريقه ، أي لعل الشر يأتيكم من قبل الغار . يضرب للرجل يخــبر بالشيء فيتهم به . ونصب أبؤساً على معنى عسى الغير يصير أبؤساً .

مجالس ثعلب ٢ : ٣٧٢ الايضاح العضدي ١ : ٧٦ مجمع الأمثال ٢ : ١٧ ، شرح المفصل ٣ : ١٢٢ ، اللسان (غور) .

هكذا جاء هذا المثل ، وقدروه بأن تبؤس ، والوجه عسى الغوير أن يبئس أي يأتي بالبأس ، أي عسى أن يكون البأس من قبله ، وجاء في المنظوم : عسى بإبآسٍ [1] ، وفي المثل كلام غير هذا .

والوجه الثاني من استعمال عسى أن يكون مرفوعها أن والفعلَ ، فيُحكمَ على موضعها [2] بالرفع ، ويُستغنى في هذا الوجه ، بذكر ما تضمنه اسمها من الحدث عن الخبر الذي لا يكون إلا حدثاً كقولك عسى أن يقومَ زيدٌ وعسى أن يخرج عمرو .

وتُشبَّه في الوجه الأول بكان الناقصة لافتقارها إلى الخبر ، وفي هذا الوجه بكان التامة لاستقلالها بمرفوعها ، وتفسَّرُ في الوجه الأول بقارب ، وفي الوجه الثاني بقَرُبَ ، وقد يحذف من خبرها « أن » في الضرورة ، تشبيهاً لها بكاد وحملاً لها عليها لاشتراكهما في المقاربه ، وإن اختلفا في صفته نحو قول الشاعر :

عسى الكربُ الذي أمسيتُ فيه يكون وراءه فرجٌ قريبُ [3]

---

(١) « عسى بإبآس » جاءت في قول الكميت الأسدي ٦٠-١٢٦هـ ٦٨٠-٧٤٤ م :

قالوا أساء بنو بكر فقلت لهم عسى الغوير بإبآس وإغوار

انظر الديوان : ١٨٦ ، اللسان (غور ، بأس) . الخزانة ٤ : ٧٩٠ .
اللسان (غور ، بأس) ، الخزانة ٤ : ٧٩٠ .

(٢) في (م) : موضعها .

(٣) الشاهد لهدبة بن خشرم (٠٠-نحو ٥٠هـ ٠٠-نحو ٦٧٠م) ، وهو في الكتاب ١ : ٤٧٨ الكامل : ١٦٨ ، أسرار العربية : ١٢٨ ، والرواية فيه : عسى الهم .
شرح المفصل ٧ : ١١٧ ، مغني اللبيب ١ : ١٦٤ ، أوضح المسالك ١ : ٢٢ ، الخزانة (٤) : ٨١ .
والشاهد فيه حذف أن من خبر « عسى » .

واعلم أنك إذا قلت : عسى زيدٌ أن يقوم كان في « يقوم » ضميرٌ يرجع إلى زيدٍ ، هو فاعل يقوم ؛ وذلك الضمير يُثَنّى بحسب تثنية الاسم الذي يرجع إليه ، ويجمع إن كان مجموعاً ، ويؤنث إن كان مؤنثاً والمثال في كل ذلك ظاهر.

فإن قلت : عسى أن يقوم زيدٌ كان لك في هذه المسألة وجهان : أحدهما أن تكون كالأولى ، فيكونَ « زيدٌ » مؤخَّراً ، والنيةُ به التقديم ، وهو مرفوع بعسى ، و« أن يقوم » في موضع نصبٍ ، فتجري هذه المسألة في هذا الوجه في الإفراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع على الأصل ، والمثال فيه ظاهرٌ ، وهي في هذا مقدرة تقديرَ « كان» الناقصة .

وإن شئت قدرتها ،أعني عسى ، تقدير كان التامة ، فترفعُ بها « أنوالفعل» ويكونُ زيدٌ مرفوعاً بالفعل الذي في صلة « أن » لا بعسى ، فيكون الفعل في هذا الوجه موحّداً على كل حال لأنه لا ضمير فيه كقولك : عسى أن يقومزيدٌ عسى أن يقومالزيدان وعسى أن يقوم الزيدون ، وعسى أن تقومَ هندٌ ،وعسى أن تقوم الهندان ، وعسى أن تقوم الهندات .

ويتفرّع على ذلك من المسائل أن تُجعل عسى وما عملت فيه خبراً الاسم متقدم ، كقولك : زيدٌ عسى أن يقوم ، إن جعلتَ في « عسى » ضميراً راجعاً إلى زيدٍ كانت ناقصة ، وكانت « أن والفعل » في موضع نصبٍ خبراً لعسى ، والضمير اسم « عسى» لارتفاعه بها .

فعلى هذا تثنّى الضمير في« عسى » إنكان الاسم المتقدم المخبَرُ عنهمثنى ، وتجمعُه إن كان مجموعاً ، وتؤنثه إن كانمؤنثاً ، الزيدان عسيا أن يقوما ، والزيدون عسوا أن يقوموا ، وهندٌ عسَت أن تقوم ، والهندان عستا أن تقوما والهندات عَسَيْنَ أن يقمن .

وإن شئت جعلت « عسى » فارغة من الضمير ، ورفعت بها « أن والفعل » وكانت تامة ، فعلى هذا تكون على صورة واحدة ـ مفرداً كان المبتـــدأ ، أو مثنى ، أو مجموعاً ، لأن العائد حينئذ إلى المبتدأ هو ما تضمنه الفعل الذي في الصلة من الضمير ، و« عسى » فارغة لارتفاع أن والفعل بهـــا ، وذلك قولك زيدٌ عسى أن يقوم ، والزيدان عسى أن يقوما والزيدون عسى أن يقــوموا ، وعلى هذا بقية المثال ، وكأنك قلت في الأول : زيدٌ قارب القيام . والزيدان قاربا القيام والزيدون قاربوا القيام ، وفي الثانية زيدٌ قَرُب قيامه ، والزيدان قرب قيامها ، والزيدون قرب قيامهم ، وعلى هذا بقية المثال .

فصل

وأمّا « كادَ » ففعلٌ متصرّف ، يستعمل منه الماضي والمضارع ، كقولك : كادزيد يقوم ، ويكاديقوم ، قال الله سبحانه « يكادُ البرقُ يَخطَفُ أبصارهم »[١] وقال تعالى « إذا أخرجَ يدَهُ لم يكدْ يَرَاها » [٢] وقال تعالى « من بعدِ ما كادَ يَزِيغُ قلوبُ فريقٍ منهم » [٣] .

إلا أنها وإن شاركت « عسى » في معنى المقاربة ، فهي أشد مطالبة للفعل من « عسى » وأقربُ إلى الحال منها ، وتلك أبعدُ منه . فلهذا استغنتْ « كاد» عن دخول « أن » في خبرها ، وكان الاستعمالُ الاكثرُ الأشيعُ « كاد زيدٌ

(١) البقرة ١ : ٢٠ « يكاد البرق يخطف أبصارهم ، كلما أضاء لهم مشوا فيه ... » .
(٢) النور ٢٤ : ٤٠ « أو كظلمات في بحر لجي ... ، ظلمات بعضها فوق بعض ، إذا أخرج يده لم يكد يراها ... » .
(٣) التوبة ٩ : ١١٨ « لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والأنصار ، الذين اتبعوه في ساعة العسرة ، من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ... » .

يفعل » ، وقد جيء في الشعر في خبرها بأن ، وذلك حمل لها على « عسى » كما حملت « عسى » عليها في حذف « أن » من خبرها ، قال الشاعر :

قد كادَ من طولِ البلى أن يَمْصَحَا [1]

ولكاد استعمال آخر ، تكون فيه بمعنى « أراد » . وعلى ذلك أنشد أبو الحسن [2] وغيرُه :

كادتُ وكِدْتُ وتلكَخيرُ إرادهٍ   لو عاد من عصر الشبيبةِ ما مضى [3]

وحملوا عليه قولَه عليه سُبحانَه « كذلك كدنا ليوسفَ » [4] أي أردنا ، وتكون كادَ « فَعَلَ » من الكَيْد من قوله الله سبحانه « فكِيدُوني جميعاً ثم لا تُنْظِرون » [5] .

---

(١) الشاهد لرؤبه بن العجاز (٠٠-٥١٤/٧٦٢) وصلته قبله .

ربع عفاه الدهر طوراً فامحى

الربع : المنزل ، عفاه : درسه . البلى : الدرس ، أمصح : أخلق وذهب وانقطع .

وهو في الايوان ١٧٢ ، الكتاب ١ : ٤٧٨ ، الكامل : ١٦٧ الانصاف : ٥٦٦ ، أسرار العربية : ١٢٩ ، شرح المفصل ، ٧ : ١٢١ ، شرح ابن ، عقيل ١ : ١٧١ ، اللسان(مصح، كود) الخزانة ٤ : ٩٠ .

(٢) أبو الحسن الأخفش ، تقدمت ترجمته .

(٣) والشاهد فيه يجيء خبره فعلا مضارعاً مسبوقاً بأن المحتسب ٢ : ٣١ ، الصحاح (كود) ، أمالي المرتضى ١ : ٣٣١ ، لسان العرب (كيد) ولم أجد من ينسبه .

(٤) يوسف ١٢ : ٧٦ « فبدأ بأوعيتهم قبل وعاء أخيه ، ثم استخرجها من وعاء أخيه ، كذلك كدنا ليوسف ... » .

(٥) هود ١١ : ٥٥ « من دونه ، فكيدوني جميعاً ثم لا تنظرون » . كيدوني : احتالوا في هلاكي ، تنظرون : تمهلون (لسان العرب) .

وقد رووا في مصدر التي بمعنى المقاربة « لا أفعــل ذلك ولا كَوْدَ أو لا َهمّاً »[1] فأما « كرب وأوشك » فيستعملان تارةً استعمال « كاد » ، وتارة استعمال « عسى » ، كقولهم : « كَرَبَتْ تغيب » يعنون الشمس ، فهذا بغير « أن » كما تقول : كادت تغيب « وإن افترقا في المعنى ، وتقول : يوشك أن يكون كذا أي يُسرع ، ويبعُدُ في الاستعمال ، يوشك يكون كـذا ، وأوشك زيدٌ أن يخرج ، وأوشك يخرج . إلا أن حملتها على عسى في الاستعمال أكثر .

فأمّا « أخذَ وجعلَ » فمستعملان استعمال « كاد » ، وخاصةً إذا كانا فِعْلي مقاربة ، وذلك بغير « أن » ، كقولك : أخذ يقول ، وجعل يقــول ، ومثلهما : أنشأ يفعل .

فصل

نعم وبئس ما جرى مجراهما من الأفعال مما يقتضي مدحاً أو ذماً ، أو تعظيماً مع مبالغة فيها [٢] . أعلم أن « نعمَ » و« بئسَ » فعلان جامدان غيرُ متصرفين ، أحدهما وهو « نعم » غاية في المدح ، والآخر وهو « بئس » غاية في الذم .

يدلك على أنهما فعلان رفعُهما الأسماءَ الظاهرة ، على حدّ رفع الأفعال إياها ، إذا قلت : نعمَ الرجلُ وبئسَ الغلام ، وتضمُّنهما الضمائر ، واتصالُها بهما إذا قلتَ : نعمَ رجلاً زيدٌ ، أي نِعمَ هو ، وهو ضمير جنس المقصود بالمدح أو الذم وما مَثّلوا به في قولهم : قومُك نعموا رجالاً ، وأخواك نعما رجلين فيمن

---

(١) لسان العرب (كرد) . والرواية فيه « لا كوداً ولا هماً »

(٢) في (ب) فيهما .

أجازه ، وذلك على حدّ قولك : الرجلان قاما والرجال قـاموا ، واتصالُ تاء التأنيث اللاحقة بأفعال المؤنث بهما كقولك : نعمت المرأة هندٌ وبئست الجاريةُ جُمْلُ ، وعليه قول الشاعر يصف ناقة :

نعمَتْ زورقُ البلد [1]

فأمّا جمودها ، فلما تضمنتاه من الزيادة على معنى الخبر ، وذلك هو المبالغة في المدح أو الذم ، والمبالغة [2] زيادة على الأصل ، وهذه المبالـغة تضمنتاهـا وصيغتهما صيغة بواقي الأفعال التي لم توضع للمبالغة ، فبذلك خرجتا عن منـهاج جمهور الأفعال ، فأشبهتا الحروف الموضوعة للمعاني ، فألزمتا طريقة واحدة ، وذلك هو الجمودُ وعدم التصرف .

وأصلُ لفظيهما « نَعِمَ » و« بَئِس » و كما تقول : عَلِمَ وحَذِرَ ، إلا أنهما لازمان ، وقد نطقوا بهذا الأصل . وقال طرفة [3] :

---

(١) تقدم الحديث عن هذا الشاهد .

(٢) في (ج) و (ء) : وذلك هو المبالغة .

(٣) طرفة بن العبد بن سفيان البكري الوائلي ، (٨٦/٥٣٨-٦٠/٥٦٤) .

طبقات فحول الشعراء : ١١٥-١١٦ ، الشعر والشعراء ١ : ١٨٥ ، الخزانة ١ : ٤١٤ .
وروايه الشاهد في الديوان ص ٥٨ :

خالتي والنفس قدماً إنهم   نعم الساعون في القوم الشطر

ما أقلَّتْ قدمايَ إنَّهُمْ   نَعِمَ الساعونَ في الأمرِ المُبِرّ[1]

وفيها وفي الأخرى أربع لغات: نَعِمَ وهي الأصل، ونَعْمَ وهي مسكنة من الأصل كما تقول في عَلِمَ وشَهِدَ عَلْمَ وشَهْدَ، ونِعِمَ بكسر النون إتباعاً لكسرة العين، ونِعْمَ بكسر النون وإسكان العين وهي الكثيرة المستعملة، وهي مسكنة من التي دخلها الإتباع كما قالوا في شَهِدَ شِهْدَ بكسر الشين:

إذا غابَ عَنَّا غابَ عَنَّا ربيعُنَا   وإن شِهْدَ أَغْنَى فضلُهُ ونوافلُهْ[2]

وهذه اللغات الأربعُ مستمرة في كل اسم، أو فعل وزنُه على «فَعِل» بكسر العين، وعينُه أحد الحروف الحلقية الستة[3].

---

(١) أقل: حمل.

وهو في الكتاب ٢: ٤٠٨، المقتضب ٢: ١٤٠، الخصائص ٢: ٢٢٨، أمالي ابن الشجري ٢: ٥٥، اللسان (نعم)، الخزانة ٤: ١٠١.

(٢) الشاهد للأخطل (١٩/٦٤٠-٦٤٠/٧٠٨)، يمدح بشر بن مروان(٠٠-٧٥/٦٩٤).
الديوان: ٦٤

إذا غاب عنا غاب عنا فراتنا   وإن شهد أجدى فيضه وجداوله

ولا شاهد فيه في هذه الرواية.

وهو في الكتاب ٢: ٢٥٩، تحصيل عين الذهب ٢: ٢٥٩.

(٣) الهمزة، والهاء، والعين، والغين، والحاء والخاء.

فالاسم نحو َفخِذٍ ، تقول فيه : َفخِذٌ على الأصـــل ، وَفخْذٌ وَفخْذٌ وفِخْذٌ .

والفعل كقولك : َشهِدَ وَشهْدَ وشِهْدَ وشِهِدَ .

فأما حكم أفعال المدح والذم في العمل ، فإنها ترفع من الأسماء الظاهرة أسماء الأجناس المعرفةِ بالألف واللام خاصة ، أو ما أضيفَ إليها ، ومن المضمراتِ ضمائرُ هذه الأسماء خاصةً ، ولا يرتفعُ بها ما عدا ذلك [إلا ما اعتداد به][1] وتنتصبُ بها نكرات هذه الأسماء الظاهرة المرتفعة بها على التمييز ، وتكون تارة لازماً في الذكر ؛ وذلك إذا رفعت الضمائر لأنها تكـون مفسِّرةً للمضمرات ؛ والمضمراتُ فيها خارجة عن قياس بابها لأنها غير راجعةٍ إلى مذكورٍ في اللفظ؛ فلهذا لزم التفسير وبالاسم النكرة المنصوب على التمييز في هذا الوجـــه ، وتارة يكون المتكلم في ذكر المنصوب مخيَّراً ، إن لم يذكره فللاستغناء عنه ، وإن ذكره فتأكيد ، وذلك إذا ارتفع بها الاسمُ الظاهر ؛ والمثال على هذا ، أعني[2] رفعها الاسم الظاهر ، قولُـك : نِعْمَ الرجلُ زيدٌ وبئسَ الغلامُ عمرو ، وكذا المضاف إلى الجنس قلتَ : نِعْمَ غـــلامُ القوم بِشْرٌ ، وبئسَ صاحبَ القوم بكرٌ .

فهذه الأسماءالمرتفعةبنِعْمَ وبئسَ أسماءُ أجناسٍ لاتخصُّ شخصاًدون شخص ،وتعريفها تعريف الاستفراق،أعني استفراقالجنس، لاتعريفُ العهدالذي يكون

---

(١) ما بين قوسين ساقط من (ب) .

(٢) في (ب) : أعني رفعها الظاهر .

للشخص المعين المعهود ، لأن موضوعها في هذا الباب يقتضي ذلك دون غيره ، وذلك أنك لما قصدت مدح زيدٍ في قولك : نعم الرجل زيدٌ وأردت المبالغة في مدحه مدحت جنسه كله ، وأبهمت ذكره وطويته فيه ، ثم اختصصتَه من بعد ذلك بالذكر وعينْتَه ، فكان ذلك أبلغ في مدحه من سياقة المدح إليه في أول وهلة على المألوف في باب الأخبار وهذا مذهبٌ متَّسِعٌ في كلامهم واستعمالهم ، إذا أرادوا اختصاص ممدوح أو مذموم بمدح أو ذم ذكروا جنسه ، ثم اختصُّوه بالذكر بعده ، ليكون له ـ بالاختصاص بالذكر وإفراده به ـ ميزةٌ عليه وتفضيل . قال الله سبحانه « من كانَ عدوّاً لله وملائكته ورسله وجبريلَ وميكالَ » [1] فخصَّ جبريلَ وميكالَ بالذكر تفضيلاً لهما ، وإن كان قوله : « وملائكته » قد شملهما ، ودخلا فيه ، وكذلك قوله سبحانه في الأخرى «فيهما فاكهةٌ ونخلٌ ورُمّان » [2] في قول من جعلهما من هذا الباب ، أعني النخل والرمان ، بعد قوله « فيهما فاكهة » .

وأمّا مذهبُهم في الإبهام ، إذا أرادوا تفخيم الشيء واختصاصه بعد الإبهام بالذكر فمعلومٌ أيضاً ، من ذلك قوله تعالى « إنَّه أنا الله » [3] ، ولم يقل إنني أنا الله ، ولو قاله لكان المعنى في التفخيم ، على صحته ، دون المعنى في قوله « إنه

---

(١) البقرة ٢ : ٩٨ « من كان عدواً لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال فإن الله عدو للكافرين » .

(٢) الرحمن ٥٥ : ٦٨

(٣) النمل ٢٧ : ٩ « يا موسى . إنه أنا الله العزيز الحكيم » .

أنا الله » وذلك أن هذه الهاء ضمير الأمر والشأن ؛ وضميرُ الأمر والشأن غير راجع إلى مذكور في اللفظ؛ فهو ضمير مبهم، وقد دخل الكلام بذكره وتفسيره بالجملة بعده ، وهي قوله سبحانَـه « أنا الله » من التفخيم ما لا يكون مع غيره ، وإن دل الكلامان على معنى واحد ؛ ولذلك حكمُ « بئسَ » وما جرى مجراها « نِعْمَ » في الاستعمال .

وزعموا أن فاعل هذه الأفعال قد جاء مظهراً على غير الوجهين المذكورين ، أعني بهما الجنسَ أو المضافَ إلى الجنس ، وذلك ما أنشدوه من قول الشاعر:

فنعمَ صاحبُ قومٍ لا سلاحَ لهم   وصاحبُ الركبِ عثمانُ بنُ عَفـَّانـا [1]

قال أبو علي [2] : والأكثر الأعرف غير ذلك .

فأمّا ارتفاع الضمير بها فقولك : نِعْمَ رجلاً زيدٌ ؛ والأصلُ نعمَ الرجلُ رجلاً زيدٌ ؛ ثم ضَمَّنْتَ « نِعْمَ » ضميرَ الرجل قبلَ الذكر ، وألزمتَ الكلامَ ذكرَ المنصوب معها، مفسّراً لهذا الضمير ليكون لزومُه [3] إياهوتفسيرُهله بمنزلة

---

(١) أنشد هذا البيت لحسان بن ثابت (٠٠-٥٤ هـ ٦٧٤) ، ونسب إلى أوس بن مغراء ٠٠-٥٠ هـ/٦٧٥ وقيل هو الكثير النهشلي ٠٠-٧٠/ ٦٩ ، ويستشهد به على أنه قد جاء قليلاً فاعل نعم نكرة مضافة إلى مثلها وهو رأي للاخفش ، ولا يرى سيبويه ولا المبرد هذا الرأي . راجع سيبويه ١ : ٣٠١ ، المقتضب ٢ : ١٤١ .

(٢) المقصود أبو علي الفارسي ، وعبارته في شرح المفصل ٧ : ١٣٢ : « وذلك ليس بالشائع ولا يجوز ذلك على مذهب سيبويه » .

(٣) في (ب) : لزومه المضمر .

مذكورٍ في اللفظ ، يرجع الضمير إليه ، إذ كان المفسِّر من جنس المفسَّر .

فإن رفعت بها الظاهر كنت مخيراً في ذكر هـــذا المنصوب وترك ذكره ، كقولك : نِعْمَ الرجلُ زيدٌ ونعمَ الرجلُ رجلاً زيدٌ ، فذكره للتأكيـــد ، وحذفُه للاستغناء عنه ، والشاهد على جواز ذكره قولُ الشاعر :

تزوّدْ مثلَ زادِ أبيكَ فينا فنِعْمَ الزادُ زادُ أبيك زادا [1]

فأمّا ارتفاع الأسماء المذكورة بعد فاعل هذه الأفعال ، وهي المخصوصـة بالمدح أو الذم ، كزيدٍ في قولك نِعْمَ الرجلُ زيدٌ ، فقد وُجِّهت على وجهين :

أحدُهما أن يكون الاسم مبتدأ ، وتكونَ الجملة من « نِعْمَ » وفاعلها خبراً له متقدماً عليه ، ولا يحتاج إلى عائدٍ من الجملة ، لأن فاعل « نعـــم وبئس » يشمَلُه ، إذا كان جنساً له ، فهو داخل تحته ، فاستغنى بشموله إياه عن ذكرٍ تُربَطُ الجملةُ به .

---

(١) البيت من قصيدة لجرير ، يمدح بها عمر بن عبد العزيز ٦١/٦٨١-١٠١/٧٢٠ ، والشاهد فيه اجتماع التمييز والمميز على جهة التأكيد ، وأجاز ذلك ابو العباس المبرد والفارسي وجماعة من النحويين . يقصد بقوله أبيك عمر بن الخطاب (٥٨٤-٢٣/٦٤٤) رضي الله عنـــه ، إذ المعروف أن ابن عبد العزيز من نسله . الديوان : ١٣٥ ، الايضـــاح العضدي ١ : ٨٨ شرح المفصل ٧ : ١٣٣ ، اللسان (زود) مغني اللبيب ٢ : ٥١٦ ، شرح ابن عقيـــل ٢ : ١١٦ ، الخزانة ٤ : ١٠٨ .

ويدل على قوة هذا القول ـ أعني كونه مبتدأ ـ جوازُ حذفه إذا دلّ الكلام عليه ، كما يجوز حذف المبتدأ لذلك (١) ، فمن ذلك قوله تعالى في قصة أيوبَ « نِعْمَ العبدُ إنه أوّابٌ (٢) » ولم يذكره بعد « نِعْمَ » ومرفوعِها ـ وهو المخصوص بالثناء ـ ، لدلالة الكلام عليه ، إذ كانت القصة مقصورة على ذكره .

والوجه الآخر أن يكون الاسم المخصوص بالمدح أو الذم خبر مبتدأ محذوف؛ وذلك المبتدأ لا يظهر ، وتقديره هو ، كأنك لمّا قلت : نِعْمَ الرجلُ ، قال لك قائل : من هذا المقصود بالمدح ، أو الذم ، إن كان ذمّاً ، فقلت : زيدٌ من هذ المقصود بالمدح ، أو الذم ، إن كان ذمّاً ، فقلت : زيدٌ » [أي هو زيدٌ ، ويقوّي (٣) هذا القول أنه باب مدح ومبالغةٍ فيه ، وكذا الذمُّ فيه ، وهما خليقان بتكثير الجمل فيها ، وهذا الوجه ، الكلام فيه كما ـ رأيت ـ جملتان ، والأول جملة واحدة .

فلو حمل هذا الكلام على الوجه الأول كانت « أن » مبتدأة ، وليس من الأصول الابتداء بها ، من أنها قد وقعت بعد لولا مبتدأة ؛ ولكن لتلك حكمٌ يخصُّها .

---

(١) في (آ) : كذلك .

(٢) سورة (ص) ٣٨ : ٤٤ « وخذ بيدك ضغثاً ... ، نعم العبد إنه أواب » .

(٣) في (آ) و (ب) : ويقوي هذا القول قولهم شد ما أنك ذاهب ، وشد من هذا الباب، فلو .

ولا يكون المقصود بالمدح أو الذم إلا من جنس المرتفع بنعم وبئس ، فإن وجد كلامٌ ظاهره مخالفٌ لهذا الحكم ، فَلْيُعلم أن هناك محذوفاً ، بذكره يرجع الكلام إلى هذا الأصل المقرّر ، فمن ذلك قوله سبحانه « ساء مثلاً القومُ الذين كذبوا بآياتنا »[1] ، فالتقدير ساء مثلاً القومُ ؛ والقومُ ليس من جنس المثل ، فالتقدير ساء مثلاً مثل القومُ ، فحُذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وعلى هذا فقس .

---

(١) الأعراف ٧ : ١٧٦ « ساء مثلاً القوم الذين كذبوا بآياتنا وأنفسهم كانوا يظلمون » .

فصل

التعجب معنى من المعاني التي تعرض في النفوس ، ويكون مما خفي سببه ، وخرج عن نظرائه ، وربّما عبّروا عن هذا المعنى بعبارة أخرى ، فقالوا [١] : التعجب يكونُ مما ندر من الأحكام ، ولم تُعرف علته ، فإن أخلّ هذا المعنى بأحد الشرطين بطل التعجب ، ولهذا قال القائل ـ وهو قول مستفيض في الناس « إذا عرف السبب بطل العجب » [٢] .

والمثالُ في ذلك قولُ الله سبحانه : « فبشَّرناها بإسحـاقَ ومِنْ وراءِ إسحاقَ يعقوبَ ، قالت : يا ويلتي ، أألدُ وأنا عجوزٌ ، وهذا بعلي شيخاً ؛ إن هذا لشيء عجيب » [٣] .

لمّا اجتمع الشرطان للمرأة تعجبت ، وهو وجود الولد على الكِبَر الذي يقع اليأس من الولد في مثله ، وهو كبرها وكبر بعلها ، وذلك حكم نادر ، وجهلُ السبب وهو قدرة الله وخرق العادات للأنبياء ، اذ كان زمنها زمن نبوة تُخْرق في مثله العاداتُ ، فأبطل الله عزّ وجلّ عجبها بأن أعلمها السبب في الآية الأخرى ، وهو قوله : « قالوا : أتعجبين من أمرِ الله ؟ رحمةُ الله وبركاتُه عليكم أهلَ البيت » [٤] .

---

(١) انظر شرح المفصل ٧/١٤٢ .

(٢) لم أجده فيما بين يدي من كتب الأمثال .

(٣) هود ١١ : ٧١ ، ٧٢ « وامرأته قائمة فضحكت فبشرناها... إن هذا لشيء عجيب »

(٤) هود ١١ : ٧٣ « قالوا أتعجبين من أمر الله ، رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت إنه حميد مجيد » .

ولمّا كان التعجب معنى من المعاني اقتضى القياس أن يوضع له حرف يدل عليه كحرفي الاستفهام والنفي الدالين عليهما ؛ إلا أنهم عدلوا عن هذا القياس إلى غيره من الوضع مما اقتضته حكمة اللغة أيضاً بأن جعلوا [1] للتعجب صيغتين مخصوصتي اللفظ ، تدلان عليه من غير احتياج إلى حرف معنى ، وتانِكَ الصيغتان ما أفعلَهُ وأفعلْ بهِ ، كقولك : ما أحسنَه وأحسنْ به .

فأمّا ما أفعله ، فإنّ « ما » فيه اسم مبهم غيرُ موصول ولا موصوفٍ ، بمعنى شيء في قول سيبويه [2] ، وهي مرفوعة بالابتداء ، و« أحسنَ » في قولك ما أحسنَه فعلٌ ماضٍ ، صيغته صيغة المضي ، وهو دال على معنى موجود مستقر في الحال ، ولهذا المعنى جَمدَ ولم يتصرف ، وعُدّ في جملة الأفعال الجوامد .

وقيل : بل لدلالته على المعنى الذي كان القياس أن يوضعَ له حرفٌ يدل عليه ، وفي الفعل ضمير يرجع إلى « ما » وهو فاعله ، والمتعجَب منه منصوب على أنه مفعول به ، والجملةُ من الفعل والضمير الذي فيه والمفعولِ ـ وهو المتعجب منه ـ في موضعِ رفعٍ لكونها خبراً المبتدأ [3] ، وهو ما . وتمثيل اللفظ شيء أحسنَ هو زيداً . هذا مذهب صاحب الكتاب في هذا اللفظ ، وإنما حملها ـ أعني « ما » ـ على أنها غير موصولة ولا موصوفة لأن الصلة والصفة تُوضحان الاسم الذي تجيئان صلةً له أو صفةً ، وتُبيّنانه بياناً أيَّ بيان ، والتعجب باب إبهامٍ وخفاءٍ ، ولهذا عدلوا فيه [4] عن لفظة « شيء » إلى لفظة

---

(١) في (ج) : وذاك بأن جعلوا الدلالة على معنى التعجب مأخوذة من نفس صيغة الجملة المعبر بها عنه ، وذاك أيضاً غاية في البيان عنه ، فكان له عندهم صيغتان مخصوصتا اللفظ ..

(٢) انظر الكتاب ٣٧/١ ، المقتضب ١٧٣/٤ .

(٣) في (ب) لمبتدأ .

(٤) في (ب) به .

« ما » ، وهي بمعناها في أنها اسمان مبهمان منكوران ، لأن شيئاً تصح تثنيته وجمعه وتصغيره وتعريفه وغير ذلك من خواص الأسماء ، و« ما » لا يصح ذلك فيها .

وذهب الأخفش سعيد إلى أنها موصولة وما بعدها صلتها ، والخبر محذوف، والتقدير عنده : الذي أحسنَ زيداً شيء ، وبين هذا القول وقول سيبويه بون يعرفه متأمله النحوي ، وإن كان أبو الحسن مع إجازته هذا القول لا يمنع قول سيبويه بل يجيزه ، فيوافقه وينفرد عنه بإجازة الثاني ، وقد قدمنا علة فِرار سيبويه من جعلِ « ما » في التعجب موصولة أو موصوفة .

والذي (١) يدل على أن « أفعلَ » في التعجب فعل لا اسم وإن كان رأياً للكوفيين ، بأدلة استدلوا بها على صحة مذهبهم ، كالصحة في مثل ما أقوَله ، وما أسيَرَه ، وهذا التصحيح بابه الأسماء لا الأفعال ، إلى غير ذلك مما أجاب عنه علماء البصريين أن الضميرَ المتصلَ به إذا كان للمتكلم تتقدمه نونُ الوقاية التي لا تلحق إلا في الأفعال ، وذلك إذا قلتَ : ما أحسنني وما أكرمني .

ولو كان اسماً كان مضافاً إلى الياء، ياءِ المتكلم ، وهي إذا أضيف إليها اسمٌ لم تحتج إلى نون، فلو أضفتَ أحمرَ وأحسنَ إليكَ لقلتَ أحمرِي وأحسَنِي ، فقولُك في التعجب : ما أحسنني وأكرمني هو كقولك في غير التعجب : أعجبني وأكرمني ، ولأن آخره مبني على الفتح على منهاج الأفعال الماضية ، إلى غير ذلك من الأدلة على فعليته .

والصيغة الثانية من صيغتي التعجب ، وهي أفعلْ به،لفظها لفظُ الأمر، ومعناها الخبر ، وذلك في نحو قولكَ أكرمْ بزيدٍ وأحسنْ بعمرو .

---

(١) انظر الكتاب ١ : ٣٧ ، الانصاف ١ : ١٢٦ ، شرح المفصل ٧ : ١٤٧ .

ويدلك على أنه ليس بحقيقة أمرٍ احتمالُ الكلام التصديقَ والتكذيب كما يحتمله الإخبارُ ،وتعرّي الفعل من ضميرٍ يحتمله احتمالَه ضمائرَ المأمورين ،ولهذا خاطبتَ الاثنين والاثنتين والجماعةَ من الضربين بما تخاطبُ به الواحد المذكر ، فقلت : يا زيدُ أحسنْ بعمروٍ ، ويا زيدان أحسنْ بعمروٍ ويا زيدون أحسنْ بعمرو ،ويا هندُ أحسنْ بعمرو ، ويا هندان أحسن بعمروٍ ويا هندات أحسن بعمروٍ ، ولم تقل: أحسني ولا أحسنا ولا أحسنوا ولا أحسنَّ، كما تقول ذلك في الأمر على الحقيقة ، لأن هذا ليس بأمرٍ في المعنى ، وإن كان بلفظ الأمر .

فأنت في قولك :أحسنْ بعمروٍ مخبرٌ لا آمرٌ ، كما أنك في قولك : ماأحسنَه كذلك ؛ والجار والمجرور ، وهما قولك : بزيدٍ ، في موضع رفع بهذا الفعل ،على أنهما فاعل ، إذ كان الفعل لا بدّ له من لفظ فاعل يسندُ إليه كما أن الجار والمجرور في قوله تعالى «وكفى بالله حسيبا [(١)]» وقولك: ما جاءني من أحدٍ ،هو الفاعل ، هذا هو القول المحقق عند الأكثرين .

وذهب الزجاج [(٢)] إلى أن الجار والمجرور في موضع نصب ، كـزيدٍ في قولك : ما أحسن زيداً ، لأنه المتعجب منه ها هنا ، كما أنه المتعجب منه ثمة ، وكما جاء الأمر هاهنا في ظاهر اللفظ ـ والمراد بالكلام الخبر ـ جاءت صيغة الخبر ،

---

(١) الأحزاب ٣٣ : ٣٩ « الذين يبلغون رسالات الله ويخشونه ولا يخشون أحداً إلا الله . وكفى بالله حسيباً » .

(٢) أبو إسحاق ، إبراهيم بن السري (٢٤١/٨٥٥-٣١١/٩٢٣) ، نديم المكتفي الخليفة العباسي (٢٦٣/٨٧٦-٢٩٥/٩٠٨) أحد علماء بغداد ونحاتها . إنباه الرواة ١ : ١٥٩ ، معجم الأدباء ١ : ٤٧ .

وفيات الأعيان ١ : ١١ .

والمراد بها الأمر، كقوله تعالى «والمطلَّقَاتُ يتربَّصْنَ بأنفسهنَّ ثلاثة قروء»[1]، فهذا خبرٌ معناه الأمر، أي لِيَتَربَّصِ المطلقات بأنفسهنَّ ثلاثة قُروء.

ولا يبنى فعل التعجب إلا من الثلاثي من الأفعال، بعد أن يقدَّرَ أنه قد رُدَّ إلى «فَعُل» على أي مثال كان، لأنَّ «فَعُلَ» فعلُ غريزةٍ ككَرُم وظَرُف، ثم تلحقه همزة النقل، فيصير متعدياً إلى المفعول به، وهو المتعجب منه، بعد أن كان لازماً.

فإن كان التعجب من لونٍ أو عيبٍ محسوس لم يُصنع منه فعلُ التعجب، بل يُؤتى بمصدر ذلك الفعل بعدَ ذكر فعلٍ مصوغٍ للتعجب، يدلُّ على عِظَمٍ أو صِغَرٍ، أو قلةٍ أو كثرة أو شدةٍ أو ضعفٍ، أو غيرِ ذلك، إن كان، بعدَ أن يكون فعلُه ثلاثياً، كقولك: ما أشدَّ حمرتَه وما أقبح حَوَلَهُ.

فأمّا الألوان، فلأنَّ أفعالها في الأصل زائدة على ثلاثة أحرف، فجرت مجرى الرباعي كدَحْرَجَ وسَرْهَفَ[2]؛ فكما تقول: ما أشدَّ دحرجتَه، وما أحسنَ سرهفته كذلك تقول ما أشدَّ حمرتَه وصُفْرتَه، ولا تقول: ما أحمرَه ولا ما أصفرَه.

وأما العيوبُ الظاهرة، فاعتلوا فيها بعلتين: إحداهما[3] علة للخليل وهي أنها جرت مجرى الخلق، فكما لا تقول إذا تعجبت من اليد: ما أيداه ومن الرجل: ما أرجلَهُ كذلك لا تقول من العمى ما أعماه ولا من الصمم ما أصمَّه؛

---

(١) يتربصن: ينتظرن. قروء: ج قرء وهو الحيض.

البقرة ١: ٢٢٨ «والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء، ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق...».

(٢) سرهف غذاءه: أحسن غذاءه.

(٣) في (آ): منها، وما أثبتناه في بقية النسخ.

ولكن تقول : ما أقبحَ عماه وما أشد صمَمَه [1] .

والعلةُ الأخرى أن منها ما أصلُ فعله أن يكون على أكثر من ثلاثة أحرف؛ وإن كان قد استُعمل له صيغةٌ أخرى ثلاثيةٌ ، كقولك : حَوِلَ وعَوِرَ ؛ والأصلُ في هذا اعورّ واحولّ ، بدليل تصحيح الواو فيهما ؛ وقد تحركتْ وانفتح ما قبلَها ، وذلك يوجب قلبها ألفاً ، كقولك : خاف والأصل خَوِفَ ، لكنهم عدلوا عمّا يوجبهُ حكمُ التصريف لفظاً، وصححوا الحرف فدلّ [2] التصحيح على أن هذه الصيغة في معنى صيغةٍ تصح الواو فيها ، وذلك احول واعور .

ثم حملوا بقية العيوب [3] على هذا كعَمِيَ وعَشِيَ ، مما لم يستعمل منه فعلٌ زائد على الثلاثة كما كان اعور ، فقالوا : ما أشدَّ عماه ، وما أقبحَ عشَاه ، ولم يقولوا : ما أعماه ، ولا ما أعشاه ، كما لم يقولوا : ما أعوَره ، ولا ما أحوله ، ليكون الباب واحداً .

فأمّا قولهم : ما أشدَّ ، وإن كان المستعمل من فعله اشتدّ ، وهو أكثرُ من ثلاثة أحرف ، فإن « اشتدَّ » منقولٌ من فعل ثلاثي مقدر ، وإن كانوا لا يكادون ينطقون به ، فهو كالمنطوق به ، يدل عليه قولُهم في الصفة : شديد ، وفَعِيلٌ لا يُبنى في مطَّرَدِ الباب إلا من ثلاثي ؛ كظريف وفعلُهُ ظَرُفَ وشريفٍ وفعلُهُ شَرُفَ ، ومثلُهُ قولهم : فقيرٌ ، والفعل المستعمل منه افتقرَ ، وقياسُه : فَقُرَ فهو فقيرٌ ، وإن كان لم يُنْطَق به في فاشي اللغة ، ففقيرٌ يَشهْد به ويدل على أنه كالمنطوق به ، هكذا علّلوا ، أو قريباً من هذا التعليل .

على أنهم قد حكَوا في الجيد من الاستعمال : شَدَّ ما أنكَ ذاهب ، وشَدَّ فعل ثلاثي .

---

(١) انظر الانصاف ١ : ١٤٨ وانظر قول الخليل في الكتاب ٢ : ٢٥٠ .

(٢) في (آ) و(ب) : ليدل .

(٣) في (ج) و (د) : بقية الباب .

واعلم أن الأمثلة المشتركة في باب التعجب أربعة ، أفعالٌ ثلاثةٌ ، واسمٌ .

فالأفعال ما أفعلَه ، وأفعلْ به ، ولَفَعُل ، كقولك ما أحسنَه وأحسنْ به ولحَسُنَ وجهُه ، والاسم قولُك : هو أحسنُ القوم ؛ فكل ما جاز في قولك : ما أفعلَه من البناء جاز في الأمثلة الباقية ، وكلُّ ما امتنع فيه امتنع فيها .

فصل

قولُه (١) : وأما النصب فعلى ضربين ، ضرب عام لجميعها وضرب خاص .

الفصل :

الأمرُ كما ذَكر في انقسام نصب الأفعال إلى خاص وعام ؛ فالخاص ما انفرد به بعضُ الأفعال دون بعض ، والعام ما استوت فيه بأسرها .

والخاص في ثلاثة : المفعولِ به ، والخبر والتمييز ؛ ألا ترى أنه لا يكون مفعولٌ به إلا لِمَا كان متعدياً من الأفعال ؛ واللازم لا يكون له مفعولٌ بـه ، فهو حينئذٍ خاص ببعض الأفعال دون بعضٍ ؛ وكذلك الخبرُ المنصوب ، لا يلزم في كل فعل أن يكون له خبر ، والتمييز كذلك ، وسنبيّن ذاك (٢) .

فأما حالُ الأفعال في التعدي إلى المفعول به ، فإن الفعل ، بالجملة ، ينقسم قسمين : متعدٍّ بنفسه ولازمٌ ، والمتعدي ما تجاوز الفاعل إلى مفعول بـه ، واللازمُ ما لزم الفاعل ولم يتجاوزه إلى مفعولٍ به .

والمتعدي بنفسه ينقسم ثلاثة أقسام : متعدٍّ إلى مفعول واحد ، وهو على ضربين : علاجٍ وغير علاج ، فالعلاجُ كقولك : ضربت زيداً ، وأكلت خبزاً ،

---

(١) الجمل ورقة ٢/٧ .

(٢) في (ب) : وسنبينها .

وبنيت داراً ، وغيرُ العلاج كقولك : ذكرت عمرا ، وشتمت[1] زيداً وأكرمت محمداً .

ومتعدٍّ إلى مفعولين ، وهو على ضربين أيضاً : أحدهما يتعدى إلى مفعولين يلزم فيهما ذكرُ الثاني إذا ذُكر الأول ، لكونه إياه في المعنى ، وافتقارُ الأول إلى الثاني افتقارُ المبتدأ إلى خبره ، إذ كانا في الأصل مبتدأ وخبراً ، وتلك الأفعال سبعة وهي :

أفعال الشك واليقين ، وتسمى أفعالَ القلوب ، وهي : علمتُ ورأيت ووجدت وهذه الثلاثةُ لليقين ، وظننتُ وحسبت وخلت ، وهذه الثلاثة للشك وزعمتُ ، وهو متوسط بين الستة ، فيما يرون ، وربما قيل : إنه قولٌ يشوبه شك[2] .

وربما انفرد فاعله ، وربما ذكروا في هذه الأفعال «أُرى» بضم الهمزة ، على أنه فعل لم يُسَمَّ فاعله ، وإذا حقق هذا فإنه مغيَّرٌ من القسم الثالث من المتعدي وهو المتعدي إلى ثلاثة .

فهذه السبعة ، كل منها يتعدى إلى مفعولين ، الثاني منها عبارة عن الأول ، أو كلامٌ فيه ضمير الأول على حد خبر المبتدأ ، ولا تخلو أن تتصدَّر على مفعوليها ، فيلزمَ إعمالُها فيهما ، كقولك : علمت زيداً قائماً وظننت بكراً شاخصاً ، اللهمَّ إلا أن يعترض بينها وبين مفعوليها حرفٌ له صدر الكلام ، كلامِ الابتداء ، وهمزة الاستفهام .

فإن الحرف حينئذٍ يعلّقها ، وتعليقُها أن يكفَّها عن العمل في اللفظ ، فتعملَ في موضع الجملة ، كقولك : علمتُ لزيدٌ منطلق ، وعلمتُ أزيدٌ في

---

(١) في (ب) و (ج) : وشمت .

(٢) في (آ) و (ب) : إنه شك يشوبه قول .

الدار أم عمرو ؟ وعلةُ ذاك ـ أعني التعليقَ ـ أن اللام والهمزة لهما صدر الكلام ، وعلمتُ عاملٌ والعاملُ له حكم التصدر على معموله، فتدافعا ، فأُبْطل عمل الفعل في اللفظ فعملَ في الموضع .

(ومع ذلك فلم يخرج الفعل في وقوعه في أقوى أماكنه، وهو تصدُّره على مفعوليه، عن أن يكون عاملاً ، لأن عمله في الموضع دون اللفظ لم يخرج به عن أن يكون عاملاً ، ولهذا إذا تسلط الفعل ، بل العامل على الإطلاق على مبني لا يظهر العمل في لفظه ، حكم بالعمل على موضعه) [١] .

فإن دخل الجزء الثاني معنى الاستفهام كنت مخيراً بين الإعمال والتعليق والإعمالُ أجود، وأريدُ بالإعمال ظهورَه في المفعول الأول وبالتعليق كفَّه عنه، كقولك : قد علمت زيداً أبو من هو ، وإن علقت قلتَ : قد علمتُ زيدٌ أبو من هو .

فالإعمال لأن الفعل لم يحلْ بينه وبين مفعوله الأول حائل فيعلّقَه عن العمل في لفظه ، والتعليق لأنك عممت بالاستفهام الموجودِ لفظُه في الجزء الثاني ،وهو في الأصل خبر المبتدأ ، الجملةَ بأسرها ، فكأنه داخل على المفعول الأول ، فعلقتَ الفعل لذلك ، وجعلت المفعولين ابتداء وخبراً .

والفرق بين المسألتين ، أعني التعليق والإعمال ، أن الجزء الثاني ، وهو قولك أبو من هو ، وإن كان مرفوعاً فيهما ، إذا عَلقْتَ ،كان مرفوع الموضع بكونه خبراً للمبتدأ ، فإذا أعملتَ كان منصوب الموضع لكونه مفعولاً ثانياً .

وربما أوهم رفع الأول في هذا الكلام الإلغاء لا التعليق،وهو تعليق لا إلغاء، لأن الفعل متصدر، لم يتوسط ولم يتأخر ، فكيف يلغى متقدماً ، أو أن يتوسط بين المفعولين ، فتكون مخيّراً بين إعمال الفعل فيهما كقولك: زيداً ظننتُ قائماً،

---

(١) ما بين قوسين ساقط من (آ) و (ب) .

لأن هذه الأفعال أفعال متصرفة ، والفعل المتصرف يعمل في معموله [1] متقدماً عليه ومتأخراً عنه .

ومفعولا هذه الأفعال كالمفعول الواحد ، وتأخر المفعول الثاني عنها كتأخر المفعولين ، وهي عاملة فيهما إذا تأخرا ، كما بينا .

وبين أن تبني الكلام على الابتداء والخبر ، فتُغَلِّب حكم الابتداء على الفعل فتلغيَه فيرتفعان جميعاً ، ويكون الفعل على هذا غير عامل في اللفظ ، ولا في الموضع ، وإنما يكون داخلاً لمعناه ـ فقط ـ من يقينٍ أو شكٍ كقولك : زيدٌ ظننتُ قائمٌ ، أو أن يتأخرَ عنهما ، فتكون أيضاً مخيراً بين الإلغاء والإعمال ، والإلغاء أجودُ ، لتراخي الفعل عن أقوى أماكنه ، وهو الصدر ، وضعفِه لوقوعه آخراً كالزيادة والنيّف ، واقتضاء الأول من المفعولين الثانيَ اقتضاء المبتدأ خبرَه ، فضَعُف معنى الفعلية في الجملة وقوي معنى الابتداء ، فكان [1] الإلغاء أقوى .

وإن شئت أعملت الفعل مع تأخره عنهما كما تعمل غيره من الأفعال المتصرفة في معموله وإن كان الفعل متأخراً عنه ، فقلت : زيداً قائماً ظننت كما تقول بكراً أكرمتُ وعمراً ضربتُ .

فهذا حكمُ هذه الأفعال في إعمالها وتعليقها وإلغائها في وجهيها من توسط وتأخر .

والقسم الثاني من المتعدي إلى مفعولين ، هو كل فعل يتعدى إلى اثنين ، الثاني منهما غيرُ الأول ، كقولك : أعطيتُ زيداً درهماً ، وكسوتُ عمراً ثوباً ، أنت في هذا الفعل بالخيار ، إن شئت ذكرت معه مفعولاً واحداً ولم تذكر الآخر ، أيهما ذكرت دون الآخر كان لك ذاك ، كقولك : أعطيت زيداً ولا تذكر ما

(١) في (آ) و (ب) : وكان .

أعطيته ، وأعطيت درهماً ولا تذكر من أعطيت .

وإن شئت ذكرت المفعولين مع الفعل ، فيكونَ أتمَّ للفائدة ، كقولك : أعطيتُ زيداً درهماً ، وكسوتُ بِشْراً ثوباً .

ولك عكس هذا الوجه وهو أن تذكر الفعل وحده دونهما ، فتقول : أعطيتُ ، كل هذه الوجوه جائزة ، والفائدة مع ذاك بحسب المذكور في استيفاء الفائدة ، وترك الاستيفاء مع أغراضٍ تعرض للمتكلم إذا أخبر .

وعلى ذاك فالكلام تام إذا قلت : أعطيت واقتصرت على الفعل وفاعله ، لأن الكلام قد تم باستيفاء الفعل فاعلَه ، وقد أخبرت بأنك قد كان منك إعطاء .

وغير خاف أن في ذا أيضاً مع تمامه فائدة ، وذكر واحدٍ من المفعولين أكثر فائدة من طي ذكره ، وذكرهما معاً أتم .

ولك في هذا الفعل تقديم أحد المفعولين على الآخر ، إلا أن يقع َلبْسٌ ، فيلزم الكلامُ الترتيبَ الذي يؤمن معه اللبسُ ، تقول : كسوتُ عمراً جُبّةً ، وإن شئت : كسوت جبة عمراً ، لأن المعنى مفهوم مع التقديم والتأخير .

فإن كان كل واحدٍ من المفعولين يصلح أن يكون آخذاً ، وأن يكون مأخوذاً ألزمتَ الآخذَ التقديمَ لئلا يلتبس بالمأخوذ ، كقولك : أعطيتُ عمراً زيداً ، ولا يكون في هذه المسألة الآخذُ إلا عمراً ، فإن كان زيدٌ الآخذَ لم تجزِ المسألةُ إلا بتقديمه خشيةَ اللبس ، وجرى الأول من الثاني في هذا مجرى الفاعل من المفعول في المعنى .

والفاعل يلزم تقديمه على المفعول متى دخل الكلام بالتقديم والتأخير لبسٌ ، كقولك : ضربت الحبلى السكرى ، فإن ارتفع اللبسُ في مثل هذا جاز التقديم والتأخير ، كقولك : أكلت الحبلى الحلوى وأسرّت النجوى ليلى .

وهذا القسم أعني المتعدي إلى مفعولين ، ولك الاقتصار على أحدهما ، لا يدخله الإلغاء ولا التعليق كما دخل القسم الأول .

أو أن يكون [١] متعدياً إلى ثلاثة مفعولين ، وذلك غاية ما تتعدّى إليه

---

(١) في (ج) و (د) : القسم الثالث من المتعدي بنفسه ، وهو المتعدي الى ثلاثة .

الأفعال المتعدية .

والمسموع من هذا الضرب أربعةُ أفعال . اثنـــان منقولان من القسم الأول المتعدي إلى مفعولين ، وهما أعلمتُ وأريت ، فأعلمت منقول بالهمزة من علمتُ ، وأريتُ منقول من رأيتُ التي بمعنى علمت ، زاد فيهما النقلُ بالهـمزة مفعولاً ثالثاً ، وذلك المفعول الزائد هو الفاعل في المتعدي إلى مفعولين ، والمثالُ قولـُك : أعلمَ اللهُ زيداً عمراً عاقلاً ، وأرى الله أباك أخاك ذا مالٍ .

واثنان موضوعان ، وهما أنبأتُ ونَبّأتُ ، والأصل في هذين الفعلـين أن يتعديا إلى مفعولين ، الثاني منهما بحرف الجر ، كقولك : أنبأت زيداً عن عمروٍ وأنبأت بكراً بكذا ، قال الله تعالى « يا آدم أنبئهم بأسمائهم » [1] وقال « أنا أنبِئـُكـُم بتأويله » [2] ، ثم يُتـَّسع بحذف الحرف الثاني ، فيقال : أنبأتك كذا ، قال الله تعالى « قالت من أنبأك هذا [3] » ، وأول الآية على الأصل ، وهو قوله تعالى «فلما نَبـَّأتْ به » [4] .

وهذا الاستعمال في هذين الفعلين [5] استعمالُ أخبرتُ ، وخبـَّرتُ ، ولكنهما تُوسـِّعَ فيهما في تعدّيهما [6] إلى مفاعيل ثلاثة ، بأن أجريا مُجرى أعلمتُ ، لأنهما إنباء ، والإنباء إخبار ، والإخبار إعلام ، فعُديا إلى ثلاثةٍ تعديةَ أعلمــتُ ، فقلتَ : أنبأ الله بِشراً بكراً كريمـــاً ، ونَبـّأ أبوك أخاك عمراً ذا مالٍ ، والمعنى :أنبأ الله بِشراً أن بكراً كريمٌ .

وحكمُ المفعول الثالث في هذا الباب حكم المفعول الثـاني في الأفعال التي نـُقلتْ هذه منها وشبهت بها ، فحملت عليها ، كلُّ ما جاز في ذاك جاز في هذا.

---

(١) البقرة ١ : ٣٣ « قال يا آدم أنبئهم بأسمائهم ، فلما أنبأهم بأسمائهم قال ألم أقل لكم إني أعلم غيب السموات والأرض ... » .

(٢) يوسف ٢ : ٤٥ « وقال الذي نجا منهما وادكر بعد أمة ، أنا أنبئكم بتأويله فارسلون» .

(٣-٤) التحريم ٦٦ : ٣ « وإذا أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثاً ... فلما نبأت بـــه قالت من أنبأك هذا ، قال : نبأني العليم الخبير » .

(٥) في (ج) و (د) : الأصلين .

(٦) في (ب) : تعديتهما .

واحتلف الناس في هذه الأفعال الأربعة ، فقصرها بعضهم على السماع ، ولم يُجز القياس عليها ، فلا تقول على قول هؤلاء ، وهم الأكثرون ، أظننتُ بكراً زيداً قائماً ولا أوجدتُ ولا أحسبتُ ، وأجاز بعضهم القياس عليها في الأفعال الباقية ؛ فيقول مثلاً : أزعمتُ محمداً الحرَّ شديداً ، وأَخَلْتُ قاسماً السحابَ ممطراً ، وممنْ منع ذاك أبو عثمان المازني [1] فيما رَوَوا .

فصل

وأمّا الخبر والتمييز فخاصان لا يعمان كل الأفعال ، ألا ترى أنه لا يلزم في كل فعل أن يكون له خبر ككان ، وعسى وكاد ، اللواتي لهن أخبار ، وكذلك التمييزُ لا يكون في كل فعل ؛ والمثال فيه : طابَ زيدٌ نفساً ، وتصببَّ عمرو عرقاً وقررت به عيناً .

وجملة التمييز أنه كلام [2] مُفتَقَر إلى مميِّز وممَّيز ، فالممَّيز لفظ مبهم يحتمل أجناساً كثيرة ، فتبينهُ بأحدها ، والمُبَيَّنُ [3] به هو المميِّز ويكون اسماًمفرداً نكرة منصوباً كقولك : عندي عشرون درهماً ، ولك مثله رجلاً ، وزيدٌ أفضل منك أباً ، وطبتُ به نفساً وله خمسة عشر درهماً .

ألا ترى أن قولك « عشرون » ـ يحتمل لإبهامه ـ ما لم تبنيه أن يكون من أجناسٍ كثيرة كالدراهم والدنانير والثياب والغلمان ، فإذا قلت درهماً أزلت ذلك الاحتمال ورفعت الاشتراك وأخلصت العشرين لما هي منه ، وكذلك بقيةُ الأمثلة .

ولا يخلو المميِّز من أن يكون منتصباً عن اسمٍ فيه نون كعشرين ، أو تنوين ظاهرٍ كقولك : حسنٌ وجها ، وفارهٌ عبداً ، أو مقدَّرٌ كقولك : هو أحسن

---

(١) انظر الخصائص ١ : ٢٧١ .

(٢) في (ج) و (د) : كلام يفتقر فيه .

(٣) في (ج) و (د) : والمبين هو اسم مفرد نكرة منصوب كقولك :

منك وجهاً ، أو اسمٌ مضاف كقولك : ويحَه رجلاً ، ويلُ أمه فارساً ،أوفعلٌ قد استوفى فاعله كقولك : طبت به نفساً .

وإنما انتصب التمييز لأنه اشبه المفعول في كونه َفضْلة ، إلا أن العامل فيه في الأكثر غير مُتصرف ، فلم يجز فيه التقديم كاجاز في المشبه به ـ وهوالمفعول، التقديمُ والتأخير ، قالوا : وقولك [1] : عشرون درهماً مشبَّه في اللفظ لا في[2] المعنى بقولك ضاربون زيداً ، كما أن قولك : إن زيداً قائم ُمشبْه في اللفظ لقولك : كان قائماً زيدٌ ، فعشرون فرع على قولك ضاربون ، كما كان « إنَّ » فرعاً على كان .

وقسم الحذاق من النحويين[3] : فقالوا : لا يخلو درهماً من قولك : عشرون درهماً من أن ُيرفع أو ُيجر أو ُينصب ، فلا يكون فيه الرفع لأنه ليس بنعت للاسم المميز وهوعشرون ولاخبر عنه ، ولا ُيجر لأن النون قد حجزت بينه وبين المميّز فمنعته الإضافة إليه ، فبقي أن ُينصب ، وناصبُه الممّيزُ ، ونصبُه إياه نصب ضعيف ، فلم يجز تقديمه عليه ، ولا الفصلُ بينه وبينه في حال السعة والاختيار على أنه قد جاء في الشعر مجيئاً قليلاً الفصلُ بينهما ، فمن ذلك قوله :

على أنـَّني بعدَ ما قد مضى ثلاثون للهجر حولاً َكمِيلاً [4]

ولزمَ إفرادُ الممّيز وتنكيرُه لحصول الغرض بذاك ، وكون المعنى مفهوماً مع اختصارٍ في اللفظ .

فأمّا قولك طبتُ به نفساً وما أشبهَه من الأفعال ، فالأصل في مميّزِها أن

---

(١) في (ب) : فقولك .

(٢) في : ساقطة من (ب) .

(٣) راجع المقتضب ٣ : ٣٢ .

(٤) الكتاب ١ : ٢٩٢ ، الايضاح العضدي ١ : ٢٢٤ ، الانصاف : ٣٠٨ شرح المفصل ٤ : ١٣٠ ، مغني اللبيب ٢ : ٦٣٣ ، اللسان (كمل) ، والرواية فيه على أنه ... ، المقاصد النحوية ٤ : ٤٨٩ وقد نسبه للعباس بن مرداس ٦٣٩/١٨-٠٠ الخزانة ٣ : ١١٩ قال : هذا البيت من الأبيات الخمسين التي استشهد بها سيبويه ولم يعرف لها قائل .

يكون فاعلاً إذا كان المعنى طابت به نفسي ، ولكنهم توسعوا ، ونقلوا الفعل عن المضاف ، وأسندوه إلى المضاف إليه ، ثم أخرجوا الاسم الذي كان فاعلاً في الأصل مُخرج الفضلات فميّزوا به ليزول الإبهام الذي دخل الكلام ، ولكونه فاعلاً في الأصل ، وجارياً الآن مجرى بقية الأسماء المميّزة لغير الأفعال امتنع[1] أكثر الناس من تقديمه ، فلم يجيزوا شحماً تفقّأت[2] ولا عرقاً تصببت ، وأجازه المازني[3] قياساً ، واعتل بأن العامل متصرّف وهو الفعل ، وأنشد :

أتهجرُ سلمى بالفراق حبيبَها ... وما كان نفساً بالفراق يطيبُ[4]

قال : أراد وما كان يطيب بالفراق نفساً ، قال الزجاج : والرواية :

وما كان نفسي بالفراق تطيبُ[5]

فصل

العام من النصب يكون في خمسة أشياءَ : مصدرُ الفعل وهو الحدث الذي اشتُق الفعل منه في قول البصريين[6] كالقيام والقعود ، وهو المسمّى مفعولاً مطلقاً ، لأنه فعل الفاعل على الحقيقة ، ولأنه[7] لم يقيد بشيء من حروف الجر

---

(١) راجع الانصاف ٢ : ٨٢ .

(٢) تفقأ فلان شحماً : امتلأ شحماً حتى تشقق جلده .

(٣) راجع الانصاف : ٨٢٨ .

(٤) البيت للمخبل السعدي ربيعة بن مالك بن ربيعة اسم كان ضمير شأن محذوف ، وخبرها جملة تطيب ، ونفساً تميز نسبة والعامل فيه تطيب ، وقد تقدم التمييز على عامله ، وهذا غير جائز في سعة الكلام عند البصريين ، وقد أجازه الكوفيون واستدلوا بهذا البيت . وهو في الكتاب ١ : ١٠٨ ، الخصائص ٢ : ٣٨٤ ، الايضاح العضدي ١ : ٢٠٣ أسرار العربية : ١٩٦ ، الانصاف : ٨٢٨ ، شرح المفصل ٢ : ٧٤ ، المقاصد النحوية ٣ : ٢٣٥ .

(٥) راجع أسرار العربية : ١٨٧ ، الانصاف ٢ : ٨٣٧ .

(٦) يرى الكوفيون أن المصدر مشتق من الفعل ، راجع الانصاف ١ : ٢٣٥

(٧) في (ب) : وإنه .

كبقية المفعولات حين قالوا : مفعول فيه وبه وله ومعه .

فالفعل يقتضيه لتضمنه حروفه ودلالته عليه في المعنى ؛ ألا ترى أن قولك: ذهب زيدٌ في معنى قد كان منه ذهابٌ ، فلما قَويت دلالته عليه تعدَّت جميعُ ضروبه ، أعني الفعل ، من لازم ومتعد، إلى جميع ضروب المصدر من مبهم ومختص ومعرف ومنكَّر ، كقولك : قمت قياماً ، وضربتُ ضرباً وذهبت الذهابَ ؛ وسرت سيراً شديداً ، وجلدتُه عشرين سَوْطاً ، والأصلُ في هذا المثال : جلدتُه جلدا ذا عشرين سَوْطاً ، ثم حذفتَ الموصوف وأقمت الصفة مقامه ، وحذفت المضاف وأثبت المضاف إليه منابه ، فاكتسى إعرابه ، إذْ سدمسده .

وكذلك لو لم تذكر العدد لجاز أن تتوسع ، فتنصب الآلة ، وهي السوط الذي به حصل الضرب نصْبَ المصدر كقولك : ضربته سوطاً وسوطين ، والمعنى ضربتُه ضربةً بسوط ، وتقدير اللفظ : ضربتُه ضربةً ذاتَ سوط ، فنُزِّل التنزيل المذكور في المثال المذكور قبلَه ، وكذلك المصدرُ المضافُ ، كقولك : ضربتُه ضربَ زيدٍ عمراً ، والأصلُ ضربته ضرباً مثل ضرب زيدٍ عمراً ، فجرى على الكلام من الحذف ،وإقامة لفظ مقام لفظ ما ذكرنا ،والأصل ضربته ضرباً مثلَ ضربِ زيدٍ عمراً ، ففعل به ما أريناَه في المثال الأول ، قال أبو علي : « لأني قد أفعلُ مثل فعل غيري ولا أفعل فعله » ، يريد الاتساع الذي ذكرنا من الحذف ، قال : ومثلُ ذلك ـ يعني الحذف ـ قولُهم في صريح الطلاق : أنت واحدة ، وتقديره أنتِ ذات تطليقة واحدة ، فحُذف المضاف، وهو ذات ، وأقيمَ المضافُ إليه مقامه فصار اللفظ : أنت تطليقةٌ واحدة ، ثم حُذف الموصوف ، وهو تطليقة ، وأقيمت الصفة مقامه فصار الكلام أنت واحدة .

وكل ذلك ثقةً بأن المعنى مفهوم ، إذ ليس المراد الإخبارَ عن المرأة بأنها واحدة كيف ؟ ولا يجوز أن يُتوهَّمَ أنها سوى ذلك فيُعْلَمَهُ .

والثاني مما تتساوى الأفعال في نصبه ، الظرفُ ، وهو اسم الزمان أو المكان، لأنَّ الفعل لا يصح وقوُعه عارياً منهما ، فدل عليهما بمعناه كما دل على المصدر ، إلا أن دلالته على المصدر أقوى لتضمنه حروفَه مع دلالته عليه من معناه ؛ مع اقتطاعه منه ، ولهذا تعدى إلى جميع ضروبه ، ولم يتعدَّ إلى جميع ضروب أسماء المكان .

وقد كان قياس جميع أسماء الزمان هذا القياسَ ، إلا أن الزمان أشبهَ الأحداث لتقضيه وكونه لا لَبْثَ له كما أن الأحداث كذلك ، فتعدَّى[1] الفعل لذلك إلى جميع أسماء الزمان على العموم ، من مبهم ومختص ومعرفة ونكرة ، ولم يتعدَّ من أسماء المكان إلا إلى ما كان منها مبهماً غير مختص ، مما في الفعل دلالة عليه .

فلهذا تقول في الزمان : سِرْتُ يوماً وساعةً وحيناً ، وصُمتُ شهر رمضان وقدمتُ يومَ الجمعة ، وتقول : انطلقت أمامك ووقفت وراءك ، وكذلك حكمُ بقية الجهات الست من المكان وهي فوقٌ وتحتٌ ويمينٌ وشمالٌ وأمامٌ ووراءٌ وما أشبهها من ظروف المكان كـ « عند » ، وهي أشدُّ إبهاماً منها ، أعني من الجهات الست ، ألا ترى أنه يصح أن تُطلق على كل واحدة من هذه الجهات ، فتقول : الشيء عندي ، وهو إمّا فوقك أو تحتَك أو عن يمينِك أو عن شمالك أو أمامَك أو وراءَك وكذلك « وسطُ » ، لأنه اسم لا يخص مكاناً دون مكان .

وظروف الزمان أشبه بالأفعال ، ولهذا[2] صيغت لها ، وظروف المكان أشبه بالجُثَث لكونها ذاتَ صورٍ وخِلَقٍ ، فمتى كان المكان مختصاً لم يتعد إليه الفعل ، إلا على حد تعديه إلى المفعولين ، فكما لا يصح أن تقول : جلست زيداً ، لا تقول : جلست المسجد وكما يصح أن تقول : جلست إلى زيدٍ ، يصح أن تقول : جلست في المسجد ، فأما قول الشاعر :

---

(١) في (ج) و (د) : فعدي .

(٢) في (آ) : ولهذا بنيت ، وفي (ج) و(د) : ولذلك صيغت وفي (ب) كما أثبتنا .

لدنٌ بهزِّ الكفِّ يَعْسِلُ متنُه ... فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ[1]

فالأصل عسلَ في الطريق ، لأن الطريق مختص ، لكنه حذف حرفَ الجر ضرورةً لإقامة الوزن ، فأفضى الفعل إلى الاسم فنصبه . وكل الظروف مقدر بفي ، كما أن جميع الأسماء المنصوبة على التمييز مقدرةٌ بمن ، وكذلك الأحوال كلُّها تُفسر بفي ، فلهذا شُبهت الحال بالظرف .

فأمّا قوله[2] : وكذا كلُّ زمانٍ وقع فيه فعل ، فإنه احتراز[3] من الظرف إذا لم يُستعمل فَضْلةً ، وأُخبِرَ عنه مثلاً ، كقولك : يومنا طيّبٌ ، وفي المكان : أمامُنا واسع ، وكذلك ما أشبههما .

فصل

والمفعولُ له عذرٌ وعلة لوقوع الفعل ، ويسمَّى غرضَ الفاعل ، ويعتبر بأنه يقع جواباً لمن قال : لِمَ فعلت كذا ؟ ويكون أبداً مصدراً منصوباً ، ناصبُه فعل من غير لفظه ، ويقع معرفةً ونكرةً ، والمثال فيه قولك : جئتك ابتغاءً

---

(١) لدن : لين ، يعسل : يعدو ، والعسلان عدو الذئب . أي يعسل في عدوه، هذه فأضمر لتقدم ذكره كما عسل الطريق : يريد أنه لا كزازة فيه إذا هززته ولا صلابة ولا خشونة . الباء في قوله بهز ، للسببية .

والشاعر لساعد بن جؤية الهذلي يصف رمحاً .

وهو في ديوان الهذليين : ١٩ ، الكتاب ١ : ١٦ ، ١٠٩ ، الكامل : ٣٢١ ، الجمهرة ٣ : ٢ - والرواية فيه : لذ بهز ، شرح الأبيات المشكلة الاعراب: ٦٢ ، اسرار العربية: ١٨٠ ، مغني اللبيب ١ : ٣ ، اللسان (وسط) الخزانة ١ : ٤٧٤ ، والشاهد تعدية الفعل إلى ظرف المكان المختص شذوذاً .

(٢) انظر جمل الجرجاني ورقة ٨ : ١-٢ .

(٣) في (ج) : احتراز من اسم الزمان .

مكرر

لخيرك وقصدتك طمعاً في معروفك وضربته تأديباً له . وإنما كان مصدراً لا عَيْناً لأنه غرضٌ ، والأغراض إنما تكون أحداثاً لا جثثاً .

وكان العامل فيه مِنْ غير لفظه لأن الشيء يُتَوصل به إلى غيره ، ولا يُتَوصل به إلى نفسه ولا يكونُ كل مصدر ، بل أكثر ما يقع من المصادر التي هي من أفعال النفوس كالطمع والرجاء والخِيْفَة والإرادة والابتغاء ، ولو قلت ضربته قتلاً له تريد هذا المعنى لم يصلح . ويُقدرُ أبداً باللام ، ثم تُحذف ، فيفضي الفعل إلى مجرورها فينصِبُه .

فالأصل في قولك : قصدتُكَ ابتغاءَ عُرْفك ، لابتغاء عرفك ، ثم حُذِفت اللامُ فانتصب مجرورها ، وقد يحذفُ المضاف ويقامُ المضافُ إليه مقامَه ، فيلزمُ حينئذٍ ذكرُ اللام ، فتقولُ : جئتك لعُرْفك ؛ ولا يجوز حذف اللام من مثل هذا ، لأنه يكون حذفاً بعد حذفٍ ، فيُنْتهكُ الكلام ، والحذف لايقاس عليه في كل موضع مع أنه لو حذفت اللام ، فانتصب المضاف إليه لالتبس في بعض المواضع بالمفعول به . فأمّا وقوعه معرفة ونكرة فكقول حاتم[1] :

وأغفِرُ عوراءَ الكريمِ ادّخارَه   وأعرض عن شتمِ اللئيم تكرُّما[2]

و« ادخارَه » معرفةٌ ، « وتكرما » نكرة ، وقد جمع البيت شاهدين .

وقد تقع الباء ومجرورها مفعولاً له كقوله تعالى « فبِظُلْمٍ من الذينَ هادُوا حَرّمنَا عليهم طيبات أُحِلّتْ لهم »[3] وكذلك « مِنْ » ومجرورُها كقوله

---

(١) حاتم الطائي ٠٠ـ ٤/٥٨٧ ، أبو عدي ، الفارس الشاعر الجواد ، الشعر والشعراء : ٧٠ ، الخزانه ١ : ٤٩٤ .

(٢) العوراء : الكلمة القبيحة أو الفعلة . ادخاره : إبقاء عليه . الديوان ٢٥ ـ ، الكتاب ١ : ١٨٤ ، ٤٦٤ ، النوادر : ١١٠ ، الكامل : ٢٥٠ شرح الأبيات المشكلة الاعراب : ١٩٣ ، أمالي الشجري ١ : ١٣ ، أسرار العربية : ١٨٧ ، شرح المفصل ٢ : ٥٤ ، اللسان (عور) ، الخزانة ١ : ٤٩١ .

(٣) النساء ٤ : ٥٩ .

سبحانه « من أجلِ ذلك كتبنا على بني إسرائيل » [1] .

وكذلك الكاف ، ومنه مسألة الكتاب « كما أنه لا يعلمُ فغفر الله له » [2] أي لأنه لا يعلم ، وما زائدة بين الكاف ومجرورها .

وأمّا الحال فهي وصف هيئة الفاعل أو المفعول به ، ولفظُها نكرة تأتي بعد معرفة ، قد تمَّ الكلامُ عليها ، أي على المعرفة .

ومعنى وصف هيئة الفاعل أن الفعل متى أسند إلى فاعله ، فلا بدَّ أن يُسند إليه وهو على هيئة من الهيئات ، وصفةٌ من الصفات كقولك : جاء زيدٌ ، لا بد في مجيئه من أن يكون راكباً أو ماشياً ، أو ساعياً ، أو مسحوباً مثلاً ، فتبيِّنُ هيئتُه التي جاء عليها بلفظة منكورة مشتقة ، لأنها صفة في المعنى تسمى حالاً ، كقولك جاء زيدٌ راكباً فـ « راكباً » مشتق من ركب يركب ، فقد تم الكلام على قولك زيدٌ : لأن الفعل والفاعل جملة مستقلة ، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى ، وكذلك حكم المفعول لا بد أن يقع به الفعل وهو على هيئة من الهيئات كقولك : أبصرت زيداً ساعياً وضربت عمراً مشدوداً .

ولما كانت الحال زيادة في الفائدة ، والفائدة متعلقة بالخبر ، وأصل الخبر التنكير جاءت الحال ـ وهي الزيادة فيه ـ على الأصل ، ولزمها ذاك ، فلا تكون إلا نكرة وإن كان الخبر قد [3] يقع معرفة ونكرة .

ولما كانت مفعولاً فيها في المعنى أشبهت الظرف ، فعملت فيها المعاني جوازاً كما يجوز أن تعمل في الظرف . ولما رفعت الاحتمال كما يرفعه التمييز لزمها أيضاً التنكير كما لزمه ، ولما كانت اسماً صحيحاً يأتي بعد

---

(١) المائدة ٥ : ٣٥ « من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفساً ... » .

(٢) راجع مغني اللبيب ١ : ١٧٦ ، ولم أعثر على هذا القول في الكتاب .

(٣) في (ج) و (د) : قد يقع معرفة كما يقع نكرة .

مكرر

استقلال الفعل بفاعله أو استيفائه مفعوله أشبهت المفعول ، ومع شبهها بهذه الضروب من المنصوبات ، فبينها وبين كل واحد منها فرق بل فروق .

فمن الفرق بينها وبين الظرف أن الظرف تعمل فيه المعاني ، ويتقدم عليها ويتأخر عنها كقولك : لك كلَّ يومٍ ثوب ؛ وإن شئت قلت : كلَّ يومٍ لك ثوب .

والعامل في كل وهو ظرف زمان الجار والمجرور وهو لك ، وهو معنى لافعل صريح والحال إذا عملت فيها المعاني لم يجز تقديمها عليها ؛ تقول : زيدٌ في الدار قائما ، ولو قلت زيدٌ قائماً في الدار لم يجز تقدم الحال .

فإن كان العامل فعلاً جاز تقديم الحال عليه ؛ كقولك : جاء زيدٌ راكباً وجاء راكباً زيدٌ وراكباً جاء زيدٌ ، قال الله تعالى « خاشعاً أبصارُهم يخرجون من الأجداث »[1] فـ « خاشعاً » حال ، والعامل فيها « يخرجون » كما قدروه .

وأيضاً فإن الحال هي ذو الحال في المعنى ؛ وهو إما الفاعل أو المفعولُ ، وليس الظرفُ أحدهما . ومن الفرق بينها وبين التمييز أنها تكون في الأغلب بالأسماء المشتقات ؛ والتمييز يكون بالأسماء الجامدات ؛ كقولك في الحال : جاءني زيد ماشياً ؛ فـ « ماشٍ » اسم مشتق ، وفي التمييز عشرون درهماً فـ « درهم » اسم جامد ؛ ولو قلت : عشرون صحيحاً لكان « صحيحاً » نعتاً لاسم جامد محذوف ، كأنك قلت : ديناراً صحيحاً

---

(١) القمر ٥٤ : ٧ « خاشعاً أبصارهم يخرجون من الأجداث كأنهم جراد منتشر » و « خاشعاً » هي قراءة أبي عمرو البصري ، زبان بن قائد وحمزة بن علي الزيات والكسائي انظر زاد المسير ٨ : ٩٠ .

أو درهماً صحيحاً أو غير ذلك مما حذف ، وقد عُلم كلّ العلم ، ولذلك يحذف الموصوف .

وأيضاً فإن الحال تقع بعد تمام الكلام فقط ، هذا هو الأصل فيها ، والتمييز يقع تارة بعد تمام الكلام ، وتارة بعد تمام الاسم ، وهي - أعني الحال - تفسّر بفي ، والتمييز يُفسرُ بمن ، إلى غير ذلك من الفروق التي بينها وبينه .

ومن الفرق بينها وبين المفعول به [1] أنها تعمل فيها الأفعال والمعاني فالأفعال ظاهرة في التمثيل والمعاني كقول النابغة [2] .

كأنّه خارجاً من جنبِ صفحتِهِ سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوه عند مُفْتَأدِ

« خارجاً » حالٌ ، والعامل فيها مافي « كأن » من معنى التشبيه ، فكأنه قال : أشبَهَهُ سفودُ شَرْبٍ خارجاً ، أي في حال خروجه .

والمفعول به لاتعمل فيه المعاني ، وإنما تعمل فيه الأفعال الصريحة المتعدية ، والحال تعمل فيها المتعدية واللازمة ، فالمتعدي كقولك : ضربتُ زيداً قائماً ، واللازم كقولك : انطلق محمد مسرعاً ، والمفعول في الأصل

---

(١) به : ساقطة من بقية النسخ .

(٢) زياد بن معاوية الذبياني (٠٠ — ١٨/٦٠٤)الشاعرالجاهلي المحكم في الشعر في عكاظ. طبقات فحول الشعراء : ٤٣ ، الشعر والشعراء ١ : ١٥٧ ، الأغاني ٩ : ١٦٢ .
وصلة الشاهد قبله :

شك الفريصة بالمدرى فأنفذها شك المبيطر إذ يشفي من العضد

الفريصة : مرجع الكتف إلى الخاصرة ، المدرى :القرن ، العضد : داء يأخذ الإبل في أعضادها من ثقل حمل ، كأنه خارجاً يعني المدرى طعن به وأخرجه . الصفحة : الجانب كله . المفتأد : المشتوى والمطبخ . وكل نار يشوى عليها . شبه قرنه والكلب فيه بسفود فيه شواء .

وهو في الديوان: ١١،مجاز القرآن ٢ : ١٣٢ .الخصائص ٢ : ٢٧٥ ، الخزانة ١ : ٥٢١ .

غير الفاعل في المعنى ، والحال هي ذو الحال في المعنى ، والمفعول يقع معرفة ونكرة ومظهراً ومضمراً ومشتقاً وغير مشتق ، والحال نكرة لاتتعرف .

فأمّا قولُهم أرسلها العراكَ [(١)] ، و « طلبتَهُ جَهْدَك وطاقتَك » والعراكُ والجَهْدُ والطاقة أحوال ، فهي في تقدير النكرات ، وإن كان لفظها لفظَ المعارف ؛ فكأنه قال : أرسلها معتركةً ، وطلبتَه مجتهداً ومطيقاً ؛ وتحقيقُه أن العراكَ في موضع « تعترك » ، و « تعترك » في موضع « معتركةً » ؛ فدل العراكُ على تعترك ، فحُذف ، وأقيم مقامه ؛ وكذلك دل جهدك على تجتهد ، فسدّ مسدّه بعد حذفه . وكل ماجاء من الأحوال ، ظاهرُ [(٢)] لفظه التعريف ، فإلى التنكير يرجع إذا أحسنت التأويل .

وعبرةُ الحال أنها جواب لكيف ، كما أن المفعول له جواب لمَ .

وتَسْأل في الحال عن أشياء وهي الحال وذو الحال والعامل في الحال. فالحال قد بُينت ، وربما قيل : أيّ حال هي ؟ فينبغي أن تعلم أن أقسام [(٣)] الحال الأغلب فيها المتنقلة ، كقولك : جاء زيدٌ ماشياً ، فقولك [(٤)] « ماشياً » حال متنقلة ، لأنه لايلزمه أن يجيء ، كلما جاء ،

---

(١) ورد هذا في بيت للبيد بن ربيعة العامري (٠٠ ـ٤١ / ٦٦١)،والبيت بتمامه:
فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال
الضمير في أرسلها يعود الى الاتن.العراك:الجماعة، يذودها،يحبسها ،النغص : التحرك وامالة الرأس ، الدخال : أن تشرب بعض الأتن ثم تعود لتزاحم التي لم تشرب بعد .
الديوان : ٨٦ ، الكتاب ١ : ١٨٧، المقتضب ٣ : ٢٧٣ ، اللسان(نغص)

(٢) انظر الكتاب ١ : ١٨٧ ، اللسان (جهد) .

(٣) أقسام : ساقطة من (ج) .

(٤) في (ج) و (د) : فـ « ماش » حال متنقلة .

ماشياً بل قد يجيء راكباً وعلى غير الركوب والمشي من الأحوال .

وتجيء الحال مؤكّدةً ، كقوله :

كفى بالنأي من أسماء كافي . . . .[1]

أي كافياً ، فهذا مما أسكن فيه منصوب المنقوص ضرورة .

وقوله « كافي » حال مؤكّدة ، إذْ كان قولُه : « كفى » قد أغنى عنها ، وكفى منها لدلالته على مادلت عليه ، وفي التنزيل « وهو الحقُّ مصدّقاً »[2] ، فقوله « مصدّقاً » توكيد لما قبله ، لأنه لاينتقل عن تصديقه وقوله « وهو الحق » قد أبان عن التصديق .

وتجيء الحال مقدرةً ، ومنه مسألة الكتاب ، وهي قوله « مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً »[3] ، أي مقدّراً الصيدَ به غداً ، كذلك فسره النحوي .

وربما قالوا : من ضروب الحال الموطئة ، وهي مثل قوله تعالى :

---

(١) الشاهد من قصيدة لبشر بن أبي خازم (. . – ٩٢ / ٥٣٣) وعجزه .

وليس لحبها إذ طال شاف

إذ : تعليلية ، متعلقة بشاف ، والمعنى : يكفيني بعدها بلاء ، فلا حاجة بي الى بلاء آخر ، إذ هو الغاية ، ولا شفاء لي من مرض بعدها مع طوله ، ويجوز أن تكون الواو حالية ، ويستفاد من كلام صاحب الخزانة انه يستشهد بقوله « كافي » من وجهين ، الأول وقوع اسم الفاعل مصدراً ، فإنه هنا مفعول مطلق مؤكد لقوله « كفى » فهي بمنزلة كفاية ، والثاني الوقف عليه بالسكون ، والمنصوب حقه أن يبدل تنوينه ألفاً .

وهو في الديوان : ١٤٢ ، المقتضب ٤ : ٢٢ المنصف ٢ : ١١٥ ، شرح المفصل ٦ : ٥١ ، اللسان (كفي) ، الخزانة ٢ : ٢٦١ .

(٢) البقرة ١ : ٩١ « وإذا قيل لهم : آمنوا بما أنزل الله . قالوا : نؤمن بما أنزل علينا ويكفرون بما وراءه ، وهو الحق مصدقاً لما معهم .. » .

(٣) انظر الكتاب ١ : ٢٤٣ ، المقتضب ٣ : ٢٦١ .

« قرآناً عربياً »[١] فقوله : « عربيّاً » هو الحال ، وموصوفها موطّىء لها ولا عليك أن لاتذكر هذا القسم في ضروب الحال ، لأنه إلى الأول من أقسامها يرجع .

فهذا هو مايجاب به عن السؤال عن الحال ماهي .

وأما ذو الحال فهو الاسم الذي الحال صفة له في المعنى ؛ والأصل فيه أن يقع معرفة كما أن الأصل في الحال أن تكون نكرة ؛ فإن وقعت الحال من نكرةٍ فعلى ضعف ، كقولك : جاءني رجل راكباً .

والمعتبر في مثل هذا حصول الفائدة ، فإن نعتّ المنكور قربَ من المعرفة بتخصيصه بالصفة ، فحَسُن وقوع الحال منه شيئاً ؛ كما جاء في الحديث « سبّقَ رسول الله ﷺ ، بين الخيل ، فجاء فرسٌ له سابقاً »[٢] فقوله « سابقاً » حال من قوله « فرس » ، وهو نكرة لكنه قد خصصه وصفه بقوله : « له » وهو الجار والمجرور ، على أنه لو أجرى هذه الحال وصفاً ، فقال : فرسٌ له سابقٌ لم يُعْطِ المعنى الذي أعطته الحال ، ولا تمحّض له ، ولجاز أن يفهم من الرفع أنه فرسٌ سابقٌ من قبلُ ، وإن كانت الحال لاتمنع ذاك ، ولكن ظاهر الأمر مع الرفع نعته بالسبق الذي يجوز أن يكون سبق له الوصف به لا الآن .

والعامل في الحال ، إمّا فعل وإما معنى ، فالعامل فيها في قولك جاء زيدٌ راكباً « جاء » وهو فعل ، والعامل فيها في قولك : في الدار زيدٌ قائماً قولك « في الدار » وهو معنى لا فعل .

---

(١) الزمر ٣٩ : ٢٨ « قرآناً عربياً غير ذي عوج » .

(٢) أخرجه أبوداود من حديث ابن عمر رقم « ٢٥٧٧ » بلفظ أن النبي (ص) سبق بين الخيل وفضل القرح في الغاية .

وقوله : وإن أردت أن تنصب الحال عن النكـرة فقدّمْها عليها كقولك : جاءني راكباً رجلٌ .

وأكثر مايجيء مثلُ هذا في الشعر ، واستعماله في الكلام يقل ، فمن ذلك قول الشاعر :

لعزةَ مُوْحِشـــاً طللُ . . . . . . (١)

وقول الآخر :

. . . . . والصالحاتُ عليها مغلقاً بابُ (٢)

يريد الأول : لعزةَ طلل موحش ، ويريد الثاني : عليها باب مغلق .

وعلة انتصاب هذه الحال عن النكرة المحضة التي لم تقرب من المعرفة بصفة ما ، أن الوصف لا يتقدم على الموصوف ؛ فإذا قُدم ما يجوز أن يكون وصفاً للنكرة لو أخر بطل أن يكون وصفاً ، فاذا بطل أن

---

(١) الشاهد لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة (٠٠ – ١٠٥/٧٢٣ ،) وينسب لذي الرمة (٧٧ / ٦٩٦ – ١١٧ – ٧٣٥) وعجزه : يلوح كأنه خلل .
وروى جماعة بيتاً آخر ، هذا الشاهد قطعة منه ، وهو بتمامه :
لمية موحشاً طلل قديم عفاه كل أسحم مستديم
وهو في الأبيات المنسوبة لكثير في ديوانه ، بهذه الرواية ص ٥٣٦ .
وفي ديوانه ص ٥٠٦ :
لمية موحشــاً طلل . . . .
ومية اسم محبوبة ذي الرمة .
الخلل جمع خلة : جفن السيف المغشى بالأدم .
انظر الكتاب ١ : ٢٧٦ ، معاني القرآن ١ : ١٦٧ ، أسرار العربيـــة : ١٤٧ اللسان (خلل) ، الخزانة ١ : ٥٣١ .
(٢) لم أعثر على صلة هذا الشاهد ولا على قائله ، وهو في أسرار العربية : ١٤٧ .

يكون وصفاً أخرج مخرج الحال ، لقرب الحال من الصفة ، وجواز التقديم فيها .

ولا يجوز هذا في كل نكرة في قول سيبويه [1] ، ألا ترى أن النكرة لو كانت مجرورة لم يستقم هذا فيها ، لو قلت : مررتُ راكباً برجلٍ ، والحالُ لرجلٍ لم يجز عنده ، لأن حال المجرور لا يتقدم عليه في مذهبه ، وأجاز تقديمها عليه ابن كيسان [2] وأبو علي وغيرهما ، لأن العامل عندهم الفعل الذي يعلق به الجار .

وإذا كان العامل الفعل ـ هو متصرف ـ ، فالحال جائز تقديمها [3] على ما عمل فيها من العوامل المتصرفة ؛ فأقلُّ أحوالها حينئذ أن تتقدم على صاحبها ، لأنها معمول لعاملها ، فجاز تقديمها عليه كما يتقدم أحد معمولي العامل على صاحبه .

فهذه المنصوبات الخمسةُ ما من فعلٍ إلا ويعمل فيها ، لازماً كان أو متعدياً ؛ إلاّ أن يكون غير متصرف فله حكمٌ ، وهي : المصدر لدلالة الفعل عليه بلفظه ، إذا كان مشتقاً منه ، وظرفُ الزمان والمكان لاضطرار الفعل إليها ، والمفعول له لأنّ الفعل لا يقع من مميز إلا لغرضٍ ، والحال لأن الفعل لا يقع من فاعلٍ ولا يقع بمفعول [4] إلا على هيئة ما .

---

(١) الكتاب : ١/٢٧٧ .

(٢) أبو الحسن، محمد بن إبراهيم (٠٠ – ٢٩٩/٩١٢) عالم نحوي أديب، كان يحفظ المذهبين البصري والكوفي. طبقات النحويين واللغويين : ١٧٠ ، نزهة الألبا : ٣٠١ . وتجد رأي ابن كيسان هذا في أمالي ابن الشجري ١/٢٨٠ .

(٣) في (ب) : تقدمها .

(٤) في (ب) : من فاعل أو بمفعول .

الفصل الثالث

في العوامل من الحروف

وهي أربعة أضرب : ضربٌ يرفع وينصب ، الفصل .

الحروف موضوعة في الأصل للاختصار ، ومعانيها التي تدل عليها معاني أفعال هي نائبة عنها ، فـ « هل » ، تنوب عن قولك « أستفهم » ، و « ما » ، تنوب عن قولك « أنفي » ، و « إنّ » تنوب عن قولك « أؤكد » .

وتنقسم بعد إلى قسمين : عاملٍ وغير عامل ، وغير العامل منها يسمى مهملًا ، والعاملُ منها كلّ حرفٍ اختص بأحد القبيلين الاسم أو الفعل ، فإن اشتركا في دخوله عليهما بطل أن يكون عاملًا ؛ ولهذا كانت لغة تميم ومن تابعهم من العرب في « ما » النافية من ترك إعمالها وإجرائها في الاهمال مجرى « هل » أقيسَ عند النحويين من لغة أهل الحجاز [1] الذين شبهوها بليس ، فأعملوها مع كونها مشتركة مترددة في الدخول على الاسم تارة وعلى الفعل أخرى تردد « هل » فاعرفه .

---

(١) انظر الكتاب ١ : ٥٨ ، الخصائص ١ : ١٢٥ ، أمالي ابن الشجري ٢ : ٣٢٨ .

والعوامل من الحروف أربعةُ أضرب : ضربٌ يرفع وينصبُ ، وهذا الضرب ثمانية أحرف ، ستةٌ منها منصوبها متقدم على مرفوعها ، وهي : إنّ ، وأن ، ولكن ، وكأن ، وليت ، ولعل .

فهذه الستة تدخل على المبتدأ والخبر ، فينتصب المبتدأ بها ويسمى اسماً لها ، ويرتفع الخبر بها أيضاً ويسمى خبراً لها ، هـذا هو القول المعمول عليه ؛ وليس قول من قال : إن الخبر معها باق على ما كان عليه من الرفع – بعد دخولها – بشيء .

وإنما عملت هذه الحروف هذا العمل دون غيرها من حروف المعاني إلا الأقلّ ، لأنها أشبهت الأفعال شبهاً قوياً ، لأن معانيها معاني الأفعال ، وألفاظها مقاربةٌ لألفاظها ، فـ « إنّ » و « أنّ » بمعنى أؤكد ، و « لكن » بمعنى أستدرك و « كأن » بمعنى أشبه ، وهي مركبة من كاف التشبيه و « أن » التي للتوكيد ، ولتركيبها معها حكم في المبالغة صحيح ، و « ليت » بمعنى أتمنى ؛ و« لعلّ » بمعنى أترجى وأتوقع .

ولا يتقدم مرفوع هذه الحروف على منصوبها لأنها فيما علل النحويون [1] مشبهة بأفعال قد [2] اتسع فيها بتقديم منصوبها على مرفوعها ، فهي فروع على تلك الأفعال المشبهة بها ، والفروع تلزم طريقة واحدة ، فلا تتصرف تصرف الأصول .

فإن كان الخبر مما لا يظهر فيه الرفع كالجار والمجرور والظرف ساغ تقديمه كقولك : إن في الدار زيداً وإن أمامك عمراً ، لأن الظروف وما جرى

---

(١) انظر الكتاب ١ : ٢٨٠ ، المقتضب ٣ : ٦٢ .

(٢) في (ج) و (د) قد تقدم منصوبها على مرفوعها .

مجراها من الجار والمجرور متسع فيها . فإن دخلت « ما » على هـــذه الحروف كفتها عن العمل ، فوقع الاسمان بعدها مرفوعين بالابتداء والخبر ووقع بعدها الفعل أيضاً ؛ كقولك : إنما زيد قائم وإنما قام عمرو وليتما زيد منطلق ، ولعلما عمرو منطلق ، قال الله تعالى « إنما الله إله واحد » (١) وقال سبحانه « إنما أنتَ منذرٌ » (٢) ، وقال عز من قائل « إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ » (٣) وقال الشاعر :

أعد نظراً يا عبدَ قيسٍ لعلما   أضاءَتْ لك النارُ الحمارَ المقيدا (٤)

فأما « ليت » خاصة فإنها إذا دخلت عليها « ما » جاز أن تكون كافة فيرتفعَ الاسمان بعدها بالابتداء والخبر ، ويقـــعَ الفعل أيضاً بعدها قياساً ، وهو قليل في الاستعمال ؛ فتقول : ليتما عمرو قائم .

وجاز ان تكون ما مزيدة ملغاة دخولها كخروجها ، فتبقى ليت على عملها في الاسمين النصبَ والرفع ؛ وعلى الوجهين انشدوا بيت النابغة وهو :

---

(١) النساء ٤ : ١٧٠ « يا أهل الكتاب لاتغلوا في دينكم ... إنما الله إله واحد ، سبحانه أن يكون له ولد ... » .

(٢) الرعد ١٣ : ٨ « ويقول الذين كفروا لولا أنزل عليه آية من ربه ، إنما أنت منذر ولكل قوم هاد » .

(٣) فاطر ٣٥ : ٢٨ « ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه كذلك ، إنما يخشى الله من عباده العلماء ، إن الله عزيز غفور » .

(٤) البيت للفرزدق (٠٠ – ١١٠/٧٢٨) وقد أنشده شاهداً على أن مـــا إذا لحقت لعل كفتها عن العمل وأزالت اختصاصها بالأسماء ، فجاز أن يليها الفعل والفاعل. أضاءت الحمار : معناه لعل النار قد كشفت لك الحمار وبينته . وهو في الديوان ١ :١٨٠ الايضاح العضدي ١ : ١٢٧ ، الأزهية : ٨٧ ، أمـــالي الشجري ٢ : ٢٤١ ، شرح المفصل ٨ : ٥٤٠ ، شذور الذهب : ٢٧٩ ، مغني اللبيب ١ : ٣١٨ .

قالتْ الا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتنا او نصفهُ فقَـدِ[1]

بنصب الحمام ورفعه ، وكذلك قوله : او نصفه .

ومن النحويين [2] من اجاز هـذا الحكم في بقية الحروف - اعني اخوات ليت - قياساً ، فأجاز إنما زيداً قائمٌ على ان تكون « ما » ملغاة ، وإنما زيدٌ قائمٌ على ان تكون « ما » كافة والسماع غير ما قاسه هؤلاء .

فأما الفرق بين مواضع « إنّ » و « أنّ » مع اتفاقها في معنى التأكيد ، وكون لفظها وعملها واحداً ، لولا ما اختلفا فيه من كسر الهمزة من إحداهما ، وفتحها من الأخرى فهو آنّ « إنّ » المكسورة الهمزة تقع في الموضع الذي يتعاقب عليـه الابتداء والفعل ، كقولك مبتدئاً : إن زيداً قائم . فأنت إن اخترت ان تبتدىء بكلام اوله اسم ، كقولك : زيد قائم كان لك ذاك ، وتكونُ على هذا قد ابتدأت اول كلامك بالاسم .

وإن شئت بدأت بكلام اوله فعل فقلت : قام زيدٌ ، فقد بدأت على هذا بفعل ، فحصل من هذا ان الابتداء بالجمل - وهي اول كلام يلفظ به اللافظ - موضع يصلح للاسم والفعل ، فلا جرَمَ انك تبتدىء بـ « إن »

---

(١) الشاهد من معلقة النابغة الذبياني . الضمير في «قالت» يعود إلى زرقاء اليمامة ، قوله : فقد أي فحسب . الديوان : ١٦ ، وروايته فيه :

قالت فياليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه فقـد

الكتاب ١ : ٢٨٢ ، الاقتضاب : ٣٤ ، الأزهية : ٨٨ ، مجمع الأمثـال ١ : ٢٢٢ ، أمالي الشجري ٢ : ١٤٢ ، الانصاف ٢ : ٤٧٩ ، شرح المفصل ٨ : ٥٨ ، شذور الذهب : ٢٨٠ ، المقاصد النحوية ٢ : ٢٥٤ ، الخزانة ٤ : ٢٩٧ .

(٢) انظر شرح ابن عقيل ١ : ٣١٩ .

المكسورةِ الهمزة لا المفتوحتها ، فتقول : إن زيـــداً قائم ولاتفتح الهمزة هنا .

ولذلك كُسرت بعد القول أيضاً ؛ كقولك : قال زيدٌ إن عمراً منطلق ؛ قال الله سبحانه : « قالوا ياذا القرْنين ، إنّ يَأجُوجَ وَمَأجُوجَ مفسدون في الأرض »[1] ، وذلك أن القول يقع بعده الكلام محكياً على ما وضع عليه ، فيقع بعده لهذا جملةٌ أولها اسم ؛ وهي الابتدائية كقولك قال زيد : عمرو منطلق ، وتقع بعده جملة فاعلية[2] ؛ أولها فعل كقولك : قال عمرو : قام بكر ؛ فهذا أيضاً موضع يتعاقب عليه الابتداء والفعل .

وكذلك حكمها إذا وقعت صلة للأسماء الموصولة ؛ كقولك : يعجبني الذي إنه صالحٌ ؛ فهذا كقولك : يعجبني الذي هو صالح ، وقال تعالى : « وآتيناه من الكنوز ما إنّ مفاتحه لتنوءُ بالعُصْبة »[3] أي : الذي إنّ مفاتحه ، لأن الموصول أيضاً لاتختص صلته بجملة دون جملة ؛ بل إن شئتَ وَصلتَه وأوضحته بالجملة من الابتداء والخبر ، كقولك : الذي أبوه قائم ، وبالجملة من الفعل والفاعل ؛ كقولك : الذي قام أبوه . فالصلة حينئذ من المواضع التي لاتختص بالاسم دون الفعل ، ولا بالفعل دون الاسم .

---

(١) يأجوج ومأجوج : قبيلتان همجيتان ، يقال إن الأولى التتر والثانية المغول، خرجاً : مقداراً من المال . الكهف ١٨ : ٩٥ « قالوا ياذا القرنين إن يأجوج ومأجوج مفسدون في الأرض فهل نجعل لك خرجاً .. » .

(٢) في الأصل : فعلية ، وفي (ب) (ج) (د) كما أثبتنا .

(٣) القصص ٢٨ : ٧٦ « إن قارون كان من قوم موسى ، فبغى عليهم ، وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولي القوة ... ».

وكذا إذا أجبت بها عن اليمين ؛ كقولك : والله إن زيداً قائم فهي مكسورة لأن القسم يجاب بالابتداء والخبر ؛ كقولك : والله لزيد قائم ، وبالفعل والفاعل كقولك : والله ليقومنّ زيد ؛ ووالله لقد قام زيد ؛ فجواب القسم - كما ترى - من المواضع غير المختصة بأحد القبيلين .

وكذلك إن دخلت خبرَها اللام كانت مكسورة لأن اللام في نية التقدم ، إذ كانت لامَ الابتداء ، ولامُ الابتداء تختّص بالدخول على جملة تامة ، و « أنّ » المفتوحةُ ليست مع اسمها وخبرها في تقدير جملةٍ ، بل في تقدير مفرد ، و « إنّ » المكسورةُ مع معمولها جملةٌ ، فلذا إذا دخلت اللام خبرَها كُسرت ولم تفتح ، فإن اختصَ الموضع بالاسم أو بالفعل وقعت فيه المفتوحةُ لا المكسورة ، وكان ذلك من مواضعها لا من مواضع تلك ، لأن العبرة سبقتْ بتعريف مواضع المكسورة ، وأنّها لا تقع إلا في موضع مشترَك بين الاسم والفعل ، فمن ذلك وقوعُها بعد حرف الجر كقولك : عجبتُ من أنك تقول كذا ، فذا موضع مختص بالاسم ، إذ حرفُ الجر من خواصه .

ووقوعُها في الموضع المختص بالفعل كقولك : لو أنه قام لقمت ، لأنك تقول : لو قام زيد قمت ولا تقول : لو زيدٌ قائمٌ ، ولا ما أشبهه ، فذا موضعٌ كما ترى مختص بالفعل دون الاسم ، لما في « لو » من معنى الشرط ، فإن وقع بعد « لو » اسمٌ كان محمولاً على فعلٍ مضمر ، وهو مع ذلك قليل ، ومنه المثل « لوذاتُ سوار لطمتني[1] » والأصلُ : لو لطمتني ذاتُ سوارٍ .

---

(١) جمهرة الأمثال ٢ : ١٩٣ ، فرائد اللآل ٢ : ١٤٣ .

مجمع الأمثال ٢ : ٢٠٢ ، وروايته فيه « لو غير ذات سوار لطمتني » يعني أني لا أقتص من النساء . يضرب للكريم يظلمه دنيء .

وكذا تفتحها بعد لولا ، لأن الفعل لايقع بعدها كما يقع الاسم ، بل هي من مواضع الاسم دونه ، تقول : لولا زيدٌ لكان كذا ، ولاتقول لولا يقوم[1] ، فلهذا جاء قوله عزّ وجلّ « فلولا أنّه كان من المسبِّحين[2] » مفتوحاً فيه « انّ » لا مكسوراً .

وبالجملة ، فإن المكسورة مع اسمها وخبرها جملة ، والمفتوحةُ مع اسمها وخبرها في تقدير مفرد محكومٍ له بوجوه الإعراب التي تتناول المفردات ، ولهذا اعتبرت بأن يحسن في موضعها ، إذا حُذفت مع معمولها « ذاك » ، أي هذه اللفظةُ ، إذا قلت : علمت أنك منطلق ؛ تضع مكان « أن » ومعمولها « ذاك » ، فتقول في قولك بلغني أنك منطلق إذا حذفتها مع معمولها : بلغني ذاك ، فيكونُ كلاماً صحيحاً .

وكشفُ هذا التعليل وهذه العبرة بوضع « ذاك » موضعَها أنها مع اسمها وخبرها في تقدير مصدر ، والمصدرُ اسم مفرد ، ولهذا وقعت فاعلةً ومفعولةً ومجرورة كقولك[3] : بلغني أنك منطلق ، أي بلغني انطلاقُك وعرفتُ أنك منطلق ، أي عرفت انطلاقَك وعجبت من أنك منطلق ؛ أي عجبت من انطلاقك .

فإذا دخلت اللام في خبرها عادت مكسورة ، وعلّقَتْ عنها اللامُ الأفعال التي من شأنها أن تُلْغى ، فعملت في موضعها ؛ كقولك : علمت إنك لمنطلق . لأن هذه اللام وإن كانت متأخرة فأصلها التقديم على « إن » ،

---

(١) يلي ذلك في (ج) و (د) : في هذا المعنى .

(٢) الصافات ٣٧ : ١٤٣ .

(٣) في (ج) و (د): تقول .

وما في خبرها ، ولهذا قال سيبويه[1] : فزحلفوها[2] إلى الخبر ، أي دحرجوها إليه وكان موضعُها الاسمَ ، لأنه المبتدأ في الأصل ، وهذه اللام مخصوصة بالدخول عليه ؛ ولكن لما « ولِيَتْ » إنّ بدخولها عليها لتأكيد الجملة كرهوا الجمع بينهما لاشتراكهما في التأكيد ، فأخروا اللام إلى الخبر ، فذلك التأخير هو الزحلفة التي عبّر بها سيبويه ، فكان الأصل في قولك : إن زيداً لمنطلق ؛ لأنّ زيداً منطلق ؛ إلا أنهم كرهوا الجمع بينهما لِما ذكرنا ، فأخروها إلى الخبر ، إذ لو أدخلوها على الاسم لوقعوا فيما هربوا منه ، والخبر هو الاسم في المعنى ، فكان دخولها إياه دخولها المبتدأ وهو اسم « إنّ » ، إلا أن هذا مع حصول الغرض ؛ وهو أن لايدخل حرفُ معنى على مثله في الدلالة .

وأمّا الاثنان الباقيان من الثمانية ، فواحد يُقدّم مرفوعُه على منصوبه ويلزمه التقديم وهو « ما » النافية في لغة أهل الحجاز كقولك : ما زيدٌ قائماً فـ « ما » هذه مشبهة بـ « ليس » في هذه اللغة ، وهي لغة التنزيل ، ووجهُ شبهها بـ « ليس » أنها تنفي مافي الحال كما تنفيه ليس ، وتحسُنُ في خبرها الباء كما تحسُنُ في خبر ليس ، فتقول : مازيدٌ بقائم كما تقول ليس عمرو بمنطلقٍ ، وأنها تنفي الأسماء كما تنفيها ليس ، فمن ذلك قوله تعالى « ماهُنّ أمهاتِهم »[4] قرأت القراء قاطبةً أمهاتِهم بالنصب إلا ماروي

---

(١) انظر بحث « إن « في الكتاب ١ : ٤٧٣ ، المقتضب ٢ : ٤٤٨ .

(٢) زحلف بمعنى زحلق .

(٣) المجادلة ٥٨ : ٢ « الذين يظاهرون منكم من نسائهم ،ماهن أمهاتهم ... » .

عن عاصمٍ[1] بن أبي النَجود من طريـــق المُفَضّل[2] أنه قرأ برفعِها « أمهاتُهمُ » فأما بنـو تميم وغيرُهم من العرب ماخلا أهل الحِجاز ومن تكلّمَ بلغتهم ، فـ « ما » غير مُعملة عندهم ، إذ كانت لاتختص بالاسم دون الفعل ، ولا بالفعل دون الاسم ، لأنك كما تقول : مازيدٌ قائم ، تقول : ماقام زيد ، وما يقوم زيـد ، فجرت عندهم مجرى « هل » ، ولم يراعوا شبهها بـ « ليس » في النفي .

والذين أعملوها عمل « ليس » لشبهها بها يعملونها عملَها في حـــالةٍ مخصوصة ؛ وهي بقاء النفي عليها ، ولزوم الترتيب في تقديم الاسم على الخبر ، فإن انتقض النفي بحرف موجب ، أو قُدم الخبر على الاسم أبطلوا عملها ، وعادوا إلى لغة التميميين فصار حكمها عند الجميـع واحـــداً في كونها حرفاً غيرَ عامل ،دخل لمعناه فقط ؛ وذلك حكم « هَلْ » فتقول : ما قائمٌ زيد وما زيدٌ إلا قائمٌ .

وانتقاض النفي ينبغي أن يكون أشدَّ[3] في إبطال العمل من تقديم الخبر ؛ ولهذا روي عن بعض العرب نصبُ الخبر مقدَّماً ، فحكوا : « ما مسيئاً من أعتبَ »[4] ، والأكثر الأعرف غير ذلك .

---

(١) عاصم بن بهدلة بن أبي النجود الأسدي (٠٠ - ١٢٧ / ٧٤٥) ، حجـة في القراءة ، وحديثه في الصحيحين . طبقات القراء ١ : ٣٤٦ .

(٢) المفضل هو المفضل بن صدقة أو حماد الكوفي ، ذكره الأهوازي فيمن قـرأ على عاصم توفي سنة (١٦١/٧٨٢) . غاية النهاية في طبقات القراء ٢ : ٣٠٦ .

(٣) في (ج) و (د) : أشد تأثيراً من إبطال العمل .

(٤) روايته في الكتاب ١ / ٢٩ ، والمقتضب ٤ : ١٩٠ « مامسيءمن أعتب » . وفي مجمـــع الأمثال ٢ : ٢٨٨ « ما أساء من أعتب » يضرب لمن يعتذر إلى صاحبه ويخبر أنه سيعتب .

والآخرُ من الاثنين الباقين حرف يرفع وينصب ، إلا أنه يشبّه بـ « إنّ » تارة لكونه نقيضاً[1] له ، فيلزم تقديم منصوبه على مرفوعه ، ويشبّه تارة بـ « ليس » فيلزم تقديم مرفوعه على منصوبه ؛ وحملُه على « ليس » حمل نظير على نظيره في المعنى ؛ وذلك الحرف هو « لا » النافية .

والمثال في عملها عمل « إن » قولُك: لا رجلَ أفضلُ منك ، وفي عملها عمل ليسَ قولُك : لا رجلٌ قائماً .

وقد قلنا إن حملها على « إنّ » حمل النقيض على نقيضه ؛ وهو كحمل النظير على نظيره ، فـ « إنّ » للايجاب و « لا » للنفي ، فهما - كما ترى - نقيضان ، فشُبهتْ بها فأعملتْ عملَها من نصب الأول ورفع خبره وهو الثاني .

ونظير هذا الحمل على النقيض إعرابهم « أياً » وهي متضمنة معنى الحرف ؛ وهو همزة الاستفهام مثلاً في قولهم : أيُّهم في الدار ؟ والاسم إذا تضمن معنى الحرف استحق البناء لتعدي حكم الحرف إليه ، إلا أنهم أعربوا « أياً » من بين أسماء الاستفهام لأن لها نقيضاً ونظيراً معربين ، فالنقيض « كلٌّ » والنظير « بعضٌ » .

وكذا حمل بعضهم بناء « كم » الخبرية على أنه حمل لها على « رُبَّ » ، إذ كانت كم للتكثير و « ربَّ » للتقليل . وكذا حملوا النقائض في الأبنية والصيغ بعضَها على بعض ، فاشتركت فيها ، ولهذا قالوا : رجلٌ أرسحُ كما قالوا أستة[2] ، وقالوا أفرع ، للتـام الشعر كما قالوا أقرع ، وقالوا

---

(١) في (ب) : نقضاً .

(٢) الأرسح : قليل لحم العجز والفخذين ، الأسته : عظيم الاست .

جوعان وغرثان كما قالوا شبعان وملآن ، وعطشان وصديان كما قالوا : ريان. والشواهد في هذه الأمثلة كثيرة جداً .

وحملها على « ليس » لأنها تنفي كما أن « ليس » تنفي ، وحملها عليها حمل الشيء على ماهو في معناه أي على نظيره . إلا أنها إذا أُعملت عمل « إنّ » لم تعمل إلا في نكرة جنس شائع بشرط أن تليها ، فإن فُصل بينها وبين الاسم الذي من شأنها أن تعمل فيه بطل عملها ، وصارت حرفاً يقع بعده الكلام الذي قد عمل بعضه في بعض ، فمثال العمل قولك : لاغلامَ رجلٍ عندك ولاخيراً من زيدٍ في الدار ، ومثال إبطال العمل قولك : لا في الدار خيرٌ من زيدٍ ولا عندك غلام رجل ؛ فلا يكون مع الفصل إلا الإبطال للعمل . ولو قلت : لاغلامَ زيدٍ عندك لم يجز الإعمال ، وإن كنت لم تفصل لأنْ « غلامَ زيدٍ » معرفةٌ ولايجوز أن تعمل « لا » في معرفة لانحطاطها عن رتبة ماشُبهت به في العمل ، ووضعِها لنفي الجنس إذا عملت . ومثلُ « غلام زيدٍ » لايعد جنساً كما أن ما أضفته إليه ؛ وهو الاسم العلم لايعد جنساً .

فـ « لا » ، إذ فَصّلتَ معمولاتها ، وعدّدتها لم تخرج عن أن تعمل في نكرة ، إما مفردةٍ كقولك : لارجلَ في الدار ، وإما مضافةٍ إلى نكرة كقولك : لا غلامَ رجلٍ في الدار ، وإما مشبهةٍ للمضاف ، وهي التي يقال لها : المطولةُ ، كقولك : لاخيراً من زيدٍ عندَك ، ويقال لهذا القسم أيضاً : إنه المشابه للمضاف لطوله وانتصابه . وانتصاب المضاف بـ « لا » انتصاب صحيح .

وشبه هذا بالمضاف أن الأول عاملٌ في الثاني كما أن المضاف عاملٌ في

المضاف إليه والثاني من تمام الأول كما ان المضاف إليه من تمام المضاف ، ومخصّص له .

وإذا دخلت « لا » على اسم جنسٍ مفردٍ نكرة بنيت معه ورُكّبا فكانا كالكلمة الواحدة ، وفتح آخرُه للتركيب فجريا لذلك مجرى الجزء الواحد ، ويُحْذف منه التنوين للبناء ، فيصير ، بعد أن كان أمكنَ الأسماء ، غيرَ متمكن ، وذلك كقولك : لارجلَ في الدار ولا جاريةَ لك ، فهذا كما تقول : خمسةَ عشرَ في الدار وثلاثَ عشرةَ عندي.

وإن أعملتها عمل « ليسَ » رفعت مابعدها رفعاً صحيحاً كما ترفعه « ليس » ونصبت خبرها . إلا أن حكمها في العمل في النكرة خاصةً وتركِ عملها مع[1] الفصل بينها وبين الاسم هو الحكم الأول ، لنقصها أيضاً وانحطاطها عن رتبة « ليس » في العمل ، وذلك كقولك : لارجلَ قائماً في الدار ، ولو قلتَ : لا في الدار رجلٌ قائماً لم يجز إلا أن ترفع قائماً أو تنصبه على الحال . وقولك « في الدار » خبر للمبتدأ ــ الذي هو رجل ــ مقدمٌ عليه .

وقد يحذف خبر « لا » في كثير من الأمر للعلم به وكونه محذوفاً في حكم النطق به ، كقولك : لا إله إلا الله ، والمعنى لنا أو في الوجود أو غيرُ ذلك من الأخبار التي إذا قُدرتْ بعد الحذف كان المعنى صحيحاً بها ، ولا يحذف مثلُ هذا الخبر المقدّر إلا إذا كان المعنى مفهوماً عند السامع كلَّ الفهم ، وكذا كلُّ محذوف إنما يحذف بعد العلم به والثقة ــ مع الاختصار ــ بفهم المعنى ؛ وإلا كان المتكلم مكلفاً السامع علمَ الغيب ، إذ المحذوف معلوم عند الناطق لا المخاطَب .

---

(١) في (آ) : في .

فإن وصفتَ اسم لا المبنيّ معهـــا كنت مخيّراً في نصب الصفة وتنوينها على الأصل مع بناء موصوفها ، وهذا هو الوجه ؛ كقولك : لارجلَ ظريفاً عندك ، وفي بناء الصفة مع الموصوف على الفتح وجعلها كالكلمة الواحده ، لأنها في المعنى كذلك ، إذ كانت اسمين مسمّاهما واحد ، وذلك قولك : لارجلَ ظريفَ عندك . و « لا » في هذا الوجه غيرُ مركبة مع الاسم كما كانت في الوجه الذي قبله لأن الاسم قد رُكب مع صفته ، فلا تجعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً ، لأن جعل شيئين شيئاً واحداً ضعيف في القياس ، لولا استحسان[1] اللغة له ، فاتبعَتْ فيه ولم يُمْكِنْ خلافُها فكيف إذا جعلت ثلاثة أشياء شيئاً واحداً ، فذلك ممتنـع قياساً وسماعاً .

(ومن ركب هـذا — أعني بناء لامع الصفة والموصوفِ — قال : همـــا كالشيء الواحد ، فبنيت « لا » معها والوجه عندنا هو الأول اعتباراً لِلـفّظ)[2] .

ولك أن ترفع الصفة حملاً على موضع « لا » واسمها إذا[3] كانا في موضع ابتداء ، فتنونَ لا غير فتقول : لارجلَ ظريفٌ عندك .

وإن عطفت على اسمها في هذا الوجه نصبت المعطوف ، وإن شئت رفعته ، ولم يكن مع ذلك إلا منوّناً كقولك : لارجلَ وغلاماً في الدار ولارجلَ وغلامٌ ؛ هـــذا إذا لم يكن مع المعطوف « لا » مذكورة مكررة .

---

(١) الاستحسان عند النحويين ما كانت علته ضعيفة غير مستحكمة ، إلا أن فيها ضرباً من الاتساع والتجوز ، فمن ذلك تركك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة . انظر الخصائص ١٣٣/١ .

(٢) ما بين قوسين ساقط من (آ) و (ب) .

(٣) في (ب) : إذ .

فإن جئت بها قبل المعطوف كما جئت بهـــا قبل المعطوف عليه – وهي الأولى – ركبتها – إن شئت – مع المعطوف ، وكان مفتوح الآخر بغير تنوين كما أن الأول كذلك ، وذلك قولك : لا رجلَ ولا امرأةَ عندك ، ونصبتَه نصباً صريحاً – إن شئت – عطفاً على اسم « لا » الأولى ، وكانت « لا » الثانيةَ مزيدة لتأكيد النفي ، كقولك : لارجلَ ولا امرأةً في الدار ، وإن شئت رفعت المعطوف بالتنوين لاغيرُ وقدرت « لا » الثانيةَ مزيدةً في هذا الوجه أيضاً ، وحملت المعطوف على موضع « لا » الأولى واسمها ، وهو موضع ابتـداء ، والمسائل في ذلك كثيرة الأمثلة .

فإن وقع بعد « لا » المعرفةُ لم تكن إلا مرفوعة بالابتداء ؛ كقولك: لازيدٌ في الدارِ ولا عمرو ، وبطلَ عمل « لا » إذ كانت مقصورة على العمل في النكرة الشائعة ، ويلزم – في هذا – التكرير ، وكذا إذا بطل عملها في النكرة بالفصل بينها وبينها كقوله تعالى « لا فيها غَوْلٌ ولا هُمْ عنها يُنْزَفُون »[1] وعلة ذلك أن « لا » هذه جوابٌ لكلام تكرر فيه هذه الأسماء التي لزم تكريرها بعد « لا » .

والجواب[2] يكون أبـداً على وِفق السؤال ومطابقاً له ، فلم تقل : لازيدٌ في الدار حتى أتبعته بقولك : ولا عمروٌ ، لأنه جواب لمن قال : أزيدٌ في الدار أم عمرو[3] ؛ وكذا لا في الدار رجلٌ ولا امرأة ، جوابٌ لمن قال : أفي الدار رجلٌ أم امرأة فاعرف ذلك .

---

(١) الصافات ٣٧ : ٤٧ . غول : ضرر ما . ينزفون : يسكرون .

(٢) في (ج) و (د) : والجواب أبـــداً يكون على لفق السؤال . اللفق : الموازي .

(٣) يلي ذلك في (ج) : وكذا إذا بطل عملها في النكرة بالفصل بينها وبينها كقوله تعالى « لا فيها غول ... » .

فصل

ومما عللوا به امتناعَ تقديم خبر « إنّ » على اسمها ؛ وكذا بقيةُ أخواتها ؛ أن المرفوع إذا وليَ رافعه وأُضْمر استتر فيه وتضمنه الرافع ؛ كقولك : زيدٌ قام ، والأصل قام هو . فلو ولي « إنّ » مرفوعُها وكان مضمراً لَلَزِمَ - لما ذكرنا من تضمن الرافع مرفوعَه المضمرَ - أن يتضمنه فيكون[1] مضمراً فيها ؛ والحروف لايضمر فيها إنما يضمر في الأفعال والأسماء الجارية مجراها .

وقُسِّم ذلك تقسيماً فقيل : لو وليها الخبر المرفوع وهو مضمرٌ لم يخلُ من أن يستتر فيها ويُضْمر أو يَظْهر معها ، فإن أُضمرَ فيها لم يجز ، إذ الحروفُ لايضمر فيها ، إنما ذلك حكم اختصت به الأفعال لقوة دلالتها على الفاعلين ؛ وكذا ما أجري مجرى الأفعال من الأسماء ؛ وإن أُظهر معها كان مخالفةً لأصل الوضع ، وهو امتناع ظهور ضمير المرفوع مع الرافع إذا وليه ؛ فلما كان تقديم الخبر على الاسم في هذه الحروف يؤدي إلى هذا ، أُلزمت تقديمَ منصوبها إلا أن يكون خبرها ظرفاً ، أو ما جرى مجراه كما سبق ، فذاكَ مما اتُّسِع فيه .

وشُبِّه قولُهم إن زيداً قائمٌ بقولهم : كان منطلقاً زيدٌ لأن « إنّ » وأخواتِها فروع في العمل على « كان » .

---

(١) في (ج) و (د) : يكون مضمراً فيه .

الضرب الثاني من الحروف ما ينصب فقط

وهي[1] سبعة كما ذكر :

الأول الواو في باب المفعول معه ، وذلك قولك : استوى[2] الماءُ وشفيرَ الوادي ، وجاء البردُ والطيالسةَ ، وقوله تعالى « فأجمِعُوا أمرَكُم وشُركاءَكم »[3] في أحد القولين ، وقولُ الشاعر :

ومــا أنا والسيرَ في مَهْمَهٍ   يبرِّحُ بالذَّكَرِ الضابط[4]

هذه الواو في الأصل للجمع ؛ ومعنى الكلام الذي دخلته معنى « مع » ، فقولك : استوى الماء وشفيرَ الوادي تقديره مع شفير الوادي ، فمعَ ظرف يدل على المصاحبة ، ثم حُذف ؛ والفعل الذي في الجملة لازم ؛ وهو[5] « كان » العــاملُ في « مَعَ » المحذوفة في الأصل ؛ واللازم لاينصب

---

(١) انظر الجمل ، ٩ : ٢ ، ١٠ : ١ .

(٢) في (آ) و (ب) : استوى الماء والخشبة وشفير الوادي .

(٣) يونس ١٠ : ٧١ « واتل عليهم نبأ نوح ، إذ قال لقومه ... فأجمعوا أمركم وشركاءكم ... » . القول الآخر هو أن تكون معطوفة على أمركم ولها وجه ثالث وهو أنها منصوبة بفعل محذوف . المحتسب ١/٣١٤ ، النشر ٢ : ٢٧٥ .

(٤) الضابط : البعير العظيم .الشاهد لأسامة بن حبيب الهذلي (?) ديوان الهذليين ٢ : ١٩٥ ، الكتاب ١ : ١٥٣ ، المفصل : ٥٩ ، وروايته فيها :

ومـا أنا والسير في متلف   . . . .

(٥) سقطت من (آ) كلمة « كان » .

مفعولاً صريحاً ، ولا يتعدى إليه بنفسه ، وإنما يتعدى بقوٍ ، فأقيمت الواو مقام « مع » لتقاربها في الدلالة ، لأن معنى الجمع قريب من معنى المصاحبة إذ لا مصاحبةَ إلا باجتماع ، فقُوِّي الفعل بالواو ، فنُصب الاسم الذي كانت « مع » مضافةً إليه ، وكان مجروراً بـ « مع » فصار منصوباً بالفعل ، كما قوت « إلا » في الاستثناء الفِعل اللازم ، فعدته إلى المستثنى فنصبه[1] ، وذلك قولك : قام القومُ إلا زيداً ، و « قام » لايتعدى .

وتنزلت الواو من جهة التعدية تنزل الباء من[2] مررت بزيدٍ ، إلا أن الباء عاملة والواو غير عاملة ، وليست الواوُ الآنَ بالعاطفة ، لأن العاطفة تُشرك ما بعدها في إعراب ما قبلها ، ولا معنى للعطف هاهنا لأنه ليس الغرضُ الإخبارَ عن استواء الماء واستواء شفير الوادي في قولك : استوى الماء وشفيرَ الوادي ؛ وإنما الغرض الاخبار عن مساواة الماء شفيرَ الوادي .

وكذلك الغرض في قولك : قمت وزيداً بالنصبِ غيرُ الغرض في قولك قمتُ وزيدٌ بالرفع ، لأن النصب المرادُ به الاصطحاب ، والرفع المراد به وقوعُ الفعل من كلٍّ واحد من الاسمين مطلقاً ، مصطحبَيْن كانا أو غير مصطحبَيْن .

والأجود في هذا المثال إذا أردت الرفع أن تؤكِّد الضمير المرتفع بالفعل ثم تعطف عليه فتقول : قمت أنا وزيد ؛ فإذا نصبت لم تحتج إلى

---

(١) في (ج) فنصبته .

(٢) في (ج) و (د) وحاشية الأصل في نسخة : في .

ذلك ، لأن الثاني ليس بمعطوف على الأول ، فإن لم تذكر فعلا كقولك : ما أنتَ وزيدٌ عطفت إن شئت على الاسم المضمر فرفعت، ونصبت إن شئت على تقدير المفعول معه ، وأضمرت للأول فعلا يكون مرتفعاً به في الأصل ، كأنك قلت : ما تكون وزيداً ؛ وكيف تكون وزيداً ؛ أي مع زيدٍ ، وليس المراد بهذا الكلام مجردَ الاستفهام عن ذاتيَ الاسمين وكونها (١) ، بل المرادُ به الاستفهام عن المعنى الجامع بينهما ؛ نَعَمْ وزيادةٌ أخرى ، وهي أن الكلام يتضمن إنكاراً إذا قلت : ما أنتَ وزيداً ، فهو استفهامٌ على سبيل الانكار .

وقد أجروا « كان » في هذا الباب مجرى الأفعال الحقيقية ، فنصبوا بها المفعول معه ، فمن ذلك قول الشاعر :

فكونوا أنتمُ وبَني أبيكُمْ مكانَ الكُلْيَتَيْن من الطحال (٣)

أي مع بني أبيكم ، فـ « بني » منصوبٌ على المفعول معه ، و « مكان الكُلْيَتَيْن » خبرُ كان .

---

(١) في (ب) : وتكونها .

(٢) في (آ) : وهو .

(٣) يحضهم على الائتلاف والتقارب في المذهب . وهو في الكتاب ١ : ١٥٠ مجالس ثعلب ١ : ١٠٣ ، شرح المفصل ٢ : ٤٨ ، أوضح المسالك ٢ : ٥٤ ، قطر الندى : ٢٣٣ ، المقاصد النحوية ٣ : ١٠٢ . ولم أجد من ينسب هذا البيت لقائل .

الحرف الثاني مما ينصب فقط الا في الاستثناء

والاستثناء إخراجُ بعضٍ من كل ، ولا يخلو من أن يكون موجباً ، فيكونَ إخراجاً للمستثنى مما حُكم به للمستثنى منــــه ، أو منفياً [٤] فيكونَ إدخالاً للمستثنى في حكمٍ قد سلب عن المستثنى منه ؛ فالايجاب كقولك : قام القوم إلا زيداً ، وانطلقوا إلا إخوتَـك . فمذهب سيبويه ومن تابعه [١] أن المستثنى منصوب بالفعل المذكور قبل « إلا » ، لازماً كان أو متعدياً ، فالمتعدي واللازم في هذا الحكم سواء ، لأن المتعـدي إذا استوفى معموله الذي يتعدى إليه بنفسه لم يتعد إلى غيره إلا بواسطة و « إلا » قوت الفعل حتى تعدى ، كما أن الواو في المفعول معه كذلك .

ومذهب غيره أن المستثنى منصوبٌ « بإلا » نفسها ، إذا كان معناها أستثني ؛ وممـــن قال بهذا القول أبو العباس المـــبرد [٢] ، وهو قول ضعيف يظهر فساده بأدنى تأمل .

---

(٤) في (ب) و (ج) : نفياً .

(١) عبارة سيبويه في كتابه « فعمل فيه ما قبله » فهو لم يصرح بأن العامل هو الفعل . انظر الكتاب ٣٦٩/١ ، شرح المفصل ٧٦/٣ .

(٢) انظر المقتضب ٤ : ٣٩٠ .

وللكوفيين في نصب المستثنى مذهبٌ غير هذين (١) مرغوبٌ عنه.

وليس في الايجاب إلا النصبُ ، فأما غير الايجاب كالنفي والاستفهام والنهي ، فلك إبدال المستثنى من المستثنى منه وإجراؤه على إعرابه ؛ وهذا يكون في الكلام التام قبل « إلا » ، كقولك : ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ وما رأيت أحداً إلا زيداً ، على البدل لا الاستثناء ، وما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ .

وهذا البدل مخالف لحكم المبدل منه في المعنى ، وكقولك في الاستفهام : هل في الدار أحدٌ إلا زيدٌ ؛ وفي النهي : لايقومَنَّ أحد إلا زيد . ومنه قوله تعالى في إحدى القراءتين « ولا يلتفتْ منكم أحدٌ إلا امرأتُكَ » (٢) .

وإن شئتَ نصبت في هذا القسم المستثنى على كل حال ، كما نصبت في الإيجاب ، لِشَبَه الكلام في تمامه قبل المستثنى بالايجاب ، إذ كان كل واحدٍ من القسمين جملة تامة ، وعلى هذا الوجه القراءة الأخرى « ولا يلتفت منكم أحدٌ إلا امرأتَك » .

فإن كان الفعل قبل إلا مفرّغاً لما بعدها كان لما بعدها من الحكم ما له لو لم تذكر « إلا » ، كقولك : ما قام إلا زيدٌ ، ترفعُ « زيداً »

---

(١) للكوفيين ثلاثة آراء في « إلا » ، فبعضهم يقول : إن العامل فيه « إلا » ويقول الفراء : « إلا » مركبة من « إن » و « لا » ، ويقول الكسائي : تأويل « إلا » ، إلا أن . انظر الإنصاف ٤ : ٣٩٠ .

(٢) هود ١١ : ٨١ « قالوا يا لوط إنا رسل ربك لن يصلوا ، فاسر بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك ... » .
قرأها جميع القراء بالنصب عدا ابن كثير وأبي عمرو . انظر النشر : ٢٧٩ .

لأنه فاعل لا غيرُ ، وكذلك «ما ضربتُ إلا زيداً » تنصبه لأنه مفعول لا غير ، وكذلك ما مررت إلا بزيد .

وقد أجريت مجرى إلا كلِمٌ من الأسماء والأفعال والحروف ، فاستُثني بها كما استثني بـ « إلا » والأصلُ في الباب إلا ، وما عداها فرع لها ومحمول عليها .

فمن الأفعال « ليس » و « لا يكون » و « خلا » و « عدا » و « حاشا » في أضعف القولين [1] .

تقول : جاني القوم ليس زيداً ، وكذلك لا يكون عمراً . ففي هـذين الفعلين ضمير لا يظهر ، ومُظْهِر ذلك الضميرِ قولك : بعضُهُم فالأصل : لا يكون بعضهم عمراً وليس بعضُهم زيداً ، والاسمُ المنصوب خبر لأحد هذين الفعلين إما « ليس » ، أو « لا يكون » ، ثم أجريت ليس واسمُها وخبرها مُجرى « إلا » والاسم المستثنى فأقيمت مُقامَها [2] . ولهذه العلة يلزم إضمار الاسم لئلا يكون الفرع أوسع من الأصل .

فأمّا « خلا » و « عدا » ففعلان حقيقيان غيرُ مفتقرين إلى خبر ، فـ « عدا » فعلٌ متعد ، تقول : عداكَ هذا الأمر أي تجاوزك ؛ وقد استعمل « خلا » وإن كان في الأصل لازماً استعمالَ المتعدي ، فقالوا : افعلْ كذا وكذا وخلاك ذمٌّ أي وتجاوزك ، فإذا استعملا في الاستثناء ، كان فيهما ضمير مستتر مرتفع بأنه فاعل ؛ والمنصوبُ بعدهما مفعولها » ومعنى الكلام معنى الاستثناء .

---

(1) القول القوي يجعل « حاشا » حرفاً . انظر الإنصاف ١/٢٧٨ ، شرح المفصل ٢/٨٤ .

(2) في (د) : مقامها .

وربما أجروا « عدا » و « خلا » مجرى حروف الجر ، فجروا بها ، فقالوا : جاءني القوم خلا زيد وعدا عمرو . فإن أدخلت عليها « ما » تمحضتا[1] فعلًا ، وكان النصب بها لاغيرُ ، لأن « ما » مصدرية في هذا الوجه ، والمصدريةُ لاتُوصل بحرف الجر إنما توصل بالفعل المحض .

وأجاز أبو الحسن الأخفش[2] الجرَّ بها[3] مع « ما » على أن تكون ما زائدة .

فأمّا حاشا[4] فالأجود في الاستعمال أن تكون جارة ، وقد نُصب بها ، واحتجوا لفعليتها باستعمال المضارع منها في قوله :

وما أُحاشي من الأقوام من أحد[5]

وقال من ضعّف الفعلية فيها : لاحجة في هذا البيت ، ولافي هذا الاستعمال لأنه فعل مشتق من الحرف لامن فعلٍ ماضٍ ، وقولنا « لامن فعلٍ ماضٍ تجوزٌ وتسامح في اللفظ وتسهيل على المبتدىء ، إذ الأفعال

---

(١) في (ج) و (د) : تمحضا .

(٢) انظر المقتضب ٣ : ٢٠٠ .

(٣) في النسخ جميعها « بها » وصوابها « بهما » لأن الضمير عائد إلى « عدا وخلا » .

(٤) انظر الكتاب ١/٣٧٧ ، الإنصاف ١/٢٧٨ .

(٥) صدر البيت : ولا أرى فاعلًا في الناس يشبهه

أحاشي : أستثني .

وهو من قصيدة للنابغة الذبياني يمدح بها النعمان بن المنذر (·· — ٥٩٥/٢٨) الديوان : ١٣ ، أسرار العربية : ٢٠٨ ، الإنصاف : ٢٧٨ ، شرح المفصل ٢ : ٨٥ ، اللسان (حشا) الخزانة ٢ : ٤٥ .

كلها مأخوذة على اختلاف صيغها من المصدر في أصح القولين [١] .

ومن الأسماء التي عدت في باب الاستثناء فكانت استثناء في المعنى «سيّما» إذا قلت : أكرمُ الناس قومُك ولا سيّما بنُو عمك ؛ وهذا كلام موضوع موضع الاستثناء ومحمولٌ على معناه ، وما بمعنى الذى ، والتقدير الذين هم ؛ وإن شئت جررت فقلت : ولاسيما بني عمك ، لأنّ السيّ المثلُ فتجعل ما مزيدة كأنك (إذا قلت ولاسيما رجلٍ صالح قد)[٢] قلت : ولامثل رجلٍ صالحٍ فيهم .

والأصل في « سيّ » التشديد ، ثم قد تخفف هاهنا .

ومن ذلك « سوى » وهي ظرف مكان تلزمه الظرفية ولايظهر فيه الإعرابُ لكونه مقصوراً ، ويحُكم[٣] عليه بالنصب على الظرفية أبداً ، ويكون الاسم الذي بعده مجروراً بإضافته إليه ومعناهما معنى الاستثناء .

فأمّا « غيرُ » فاسم صريح مبهَمٌ ، يجري[٤] عليه من الاعراب مايجري على الاسم المذكور بعد « إلا » في الإيجاب والنفي ، ويكون الثاني مجروراً بإضافته إليه على كل حال ، تقول : جاءني القومُ غيرَ زيدٍ كما تقول : إلا زيداً ، وماجاءني أحدٌ غيرُ زيدٍ كما تقول : ماجاءني أحد إلا زيدٌ ، وكذلك بقية الأمثلة .

فإن قلت : فبأي شيء تنصب غيراً في قولك : قام القومُ غيرَ

---

(١) هذا رأي البصريين ، أما الكوفيون فيرون أن المصدر مشتق من الفعل . الإنصاف ١ : ٢٣٥ .

(٢) ما بين قوسين ساقط من (آ) و (ب) .

(٣) في (ب) : وتحكم .

(٤) في (ب) : فجرى .

زيدٍ ، وليس معك حرفٌ مقوٍ للفعلِ اللازم ، فينتصِبَ به كما كان في قولك : قام القومُ إلا زيداً . فالجواب أن غيراً لابهامها أشبهت الظروف في هذا المعنى ، إذ كان أصل الظروف الابهام ؛ والظروف تتعدى إليهـا روائح الفعل فضلًا عن الأفعال الصريحة ، فتنتصبُ بها ، فلما أشبهتها « غير » انتصبت بالفعل المذكور قبلها لازماً كان أو معتدياً ، ولم يفتقر الفعل معها إلى حرف معدٍّ[1] .

الثالث حرف النداء

النداء أحد أركان معاني الكلام ، وهو رفع الصوت بالمنادى بإحدى أداوته ، وأدواتُه : « يا » وهي الأصل ، تكون للقريب والبعيـد ، و « أَيَا » لما بَعُد ، و « هَيَا » لما هو أبعدُ من المنادى بـ « أيا » ، والهاء فيها بدل من الهمزة كما أبدلت منها في « إيّاكَ » فقيل « هيّاكَ » ، و « أيْ » للقريب ، و « الهمزة » لما هو أقرب .

فهذه الحروف التي ينبّه بها المدعوُّ وينادى ، ولا يخلو المنادى من ان يكون مفرداً أو مضافاً أو مضارعاً[2] للمضاف لطوله ، ويسمّى «المطول» .

والمفرد لايخلو من أن يكون معرفة أو نكرة ، فالنكرة الباقية على أصلها منصوبة بحرف النداء ، لأن المنادى مفعول ، وحرفُ النداء نائبٌ عن الفعل ، إلا أنه فعل لايصح إظهارُه ، لأنه لو ظهر لـكان

---

(١) في (ب) وحاشية (آ) في نسخة : يقويه .

(٢) في (ج) أو مضارعاً له ، ويسمى المطول .

خبراً ، والنداءُ ليس بخبر لأنه أصل من أصول الكلام لايحتمل الصدق ولا الكذب ، ولهذا عُدَّ ركناً من أركان الكلام ، كما عُدّ الخبرُ ركناً والاستفهامُ ركناً وغيرُهما[1] .

ولأن هذا الفعل لايمكن تمثيله ، وهو باقٍ على معناه ، شبّهه بعضهم بجذرِ عشرة ، إذ كان جذرها لايمكن النطق به ، ولأن حرف النداء لمّا قام مقام الفعل[2] نفسه لا العبارةِ عنه قوي وتمكّن فتنزل منزلة الفعل الصريح ، وذاك أدون أحواله ، ولهذا ضمنه بعضهم ضميراً مرفوعاً هو ضمير المنادى ، وأمِيلَ ، فقيل : يا زيد كما تمالُ الأفعال .

وأمّا المعرفة فتنقسم قسمين . أحدهما أن تكون معرفة قبل النداء ، والآخر أن يكون متعرّفاً في النداء خاصة بدخول الحرف عليه ، فيُجري حرفُ النداء منه مجرى لام التعريف ، وإن كانت جهتا التعريف مختلفتين لأن النداء يُعرّف المنكور بإقبال المنادى عليه ، وتخصيصه له دون غيره ، وكلا الضربين مبني على الضم ، فالأول كقولك : يا زيدُ ويا حَكَمُ والثاني كقولك : يا رجلُ ويا غلامُ .

والفرق بين هذا القسم الثاني وبين النكرة المنصوبة أن النكرة المنصوبة لاتخُصُّ بندائك إياها واحداً من جنسها دون آخر ، بل أيُّ شخصٍ أجابك فقد حصل الغرضُ به كما يقول الأعمى : يا رجلاً خذ بيدي ؛ ويا غلاماً إجْرِ بيْ ، وهو لايريد شخصاً دون شخص ، فإن كان له قائد مخصوص فأقبلَ عليه ، وقال : يا رجل خُذْ بيدي ، فذلك هو القسم المتعرف من النكرات في النداء .

---

(١) وغيرهما : ساقطة من (ج) و (د) .
(٢) في (ب) : العمل .

وحمل[1] بعضهم المعارف من الأسماء كزيدٍ وعمرو على هذا القسم، فجعل تعريفها في النداء كتعريف النكرات المخصوصة بالنداء، وهذا بعد أن قدَّرها معراةً من تعريف العلمية، لأن الاسم لايصح تعريفه من جهتين في حالٍ واحدة، وقد أسلفنا علة بناء هذا الضرب فلم نكرره ها هنا.

فأما المضاف فمنصوب أبداً على أصل النداء، كقولك: ياغلامَ زيدٍ ويارا كبَ فرسٍ، قالوا: لأن المضاف لم يقع الموقع الذي أوجبَ للمفرد المعرفة البناءَ، وذلك أنه[2] إما متعرّفٌ بالمضاف إليه أومتخصِّص به، فلم يقع لهذا موقع المضمر فيبنى.

وأما المضارع للمضاف لطوله فمنصوب أيضاً، وقد بيَّنّا صفتَه في باب «لا»، ومثالُه: ياخيراً من زيدٍ وياضارباً رجلًا، ويا «ثلاثةً وثلاثين» إذا سميت بهذين العددين شخصاً، فإن ناديت جماعة هذه العدة عدتها، فان كانت مطلقة غير معينة نصبتَ كما تنصبُ النكراتِ المفردات الباقيات على أصولها من التنكير، فقلت ياثلاثةً وثلاثين، وإن ناديت جماعةِ عدَّتها هذه العدة إلا أنها معينة قلت: ياثلاثةُ والثلاثونَ فيمن قال: يازيدُ والحارثَ وياثلاثةُ والثلاثين فيمن قال يازيدُ والحارثَ[3].

فإن وصفتَ المفرد المعرفة أجريتَ صفته على لفظه إن شئت، فرفعتها رفعاً صحيحاً وكانت معربةً دونه كقولك: يازيدُ العاقلُ،

---

(١) انظر شرح المفصل ١/١٢٩.

(٢) في (ج) و (د) : لأنه.

(٣) انظر المقتضب ٢ : ٢٢٤، شرح المفصل ١ : ١٢٨.

وإن شئتَ نصبتها حملاً على موضعه فقلت : يازيدُ العاقلَ ، وإنما أجريتَ إعرابَها على لفظه وإن كانت ضمته ضمة بناء لأنها أعني الضمة استمرت في كل منادى بهذه الصفة واطّردت فيه ، فأشبهت الرفع في الفاعل فلذلك جاز الإجراء عليها ولم يجز الإجراء على غيرها من حركات البناء .

فإن نعتّه بصفة مضافة لم تكن إلا منصوبة كما لو ناديتها ، فتقول: يازيدُ صاحبَ الفرس فلا يكون في « صاحب » إلا النصبُ ، كما أنه لو نودي لم يكن فيه غير ذلك .

فأمّا المضاف وما ضارعه فلا تكون صفته إلا منصوبة ، بمضافٍ نعته أو بمفرد ، لأنه لايخالف موضعَه إعرابُه .

فأمّا قولهم : ياأيُّها الرجل ، فإنّ « أياً » في هذا منادى معرفةٌ و « ها » بعدها مقحمة للتنبيه إقحاماً لازماً ، ومعنى إقحامها أنها دخلت بين الموصوف وصفته ، إذ كان الرجل وما أشبهه من الأسماء المُعَرّفة باللام نعتاً لـ « أي » ، وهذا النعت هو المقصود بالنداء دون منعوته ، ولهذا لزم ذكرُه ولم يَصِحّ المعنى إلا به .

والصفات لم توضع لازمةً ، بل يُجاء بها زيادةً في الفائدة ، وبعد استقلال الكلام دونها ، ولهذا المعنى لم يَجُز فيه ، أعني وصف « أيّ » ماجاز في صفات المنادى المفرد المعرفة من الحمل على الموضع تارة وعلى اللفظ أخرى ، فلم يجز فيه نصب في قول الجمهور (١) ، وأجازه المازني(٢) قياساً على مارووه عنه ، وكلام العرب يخالف قياسه .

و « أيّ » وصلةٌ في هذا اللفظ إلى نداء مافيه اللام ، إذ كانت

---

(١) انظر الكتاب ١ : ٣٠٨ .

(٢) انظر أمالي ابن الشجري ٢/٢٩٩ .

« يا » لاتباشر « اللام » ، فلا تقول : يا الرجلُ ، فلما لم يكن من أصول كلامهم هذا وآثروا نداء مافيه اللام توصلوا إليه بأي ، فأوقعوا النداء عليها وجعلوا المقصود بالنداء وصفاً لها ، ولهذا ألزم [1] الكلامُ حرفَ التنبيه لينبّهوا على هذا الغرض .

واختصوا بهذا التوصل « أياً » لأنها في الأصل بعض من كل ،فهي اسم مبهم ، والغرضُ وصفُها ، والمبهم يقتضي الوصف كل الاقتضاء .

ومثل هذا التوصل توصلهم إلى وصف المعارف بالجمل بالأسماء الموصولة كالذي والتي ، وتوصّلهم إلى الوصف بأسماء الأجناس غيرِ المشتقة بـ « ذي» التي بمعنى صاحبٍ ، وتوصلُهم إلى تعيين زمن المصدر بوضعٍ « أن » والفعل موضعه، وتوصلُهم إلى الجزاء بالجملة من المبتدأ والخبر بالفاء، والوصل في كلامهم كثيرة .

وأيٌّ اسم مبهم ، وقد أجري هاهنا كما رأيتَ وُصْلَةً .

فأما قولُهم يا ألله ، فإنما جاز نداءُ هذا الاسم وفيه الألف واللام لأنهما لزمتاه ، إذ كانتا عوضاً من همزة إله في الأصل ، فلما [2] جاز أن تقول يا إله جاز أن تقول يا ألله ، ولأنّ هذا القسم قد اختص بأحكام لاتكون لغيره ، لأنّ مسماه -تعالى وتقدست أسماؤه- لايشبهه شيء ، تعالى عن ذلك عُلواً كبيراً ، فمن ذلك تفخيم اللام فيه مع لزومها له ، وذلك إذا كان قبلها فتحة أو ضمة ، فان انكسر ماقبلها رُقِّقَتْ في جيد اللغة كما ترقق اللامات في غير هذا الاسم ، كقولك : اللحم واللبنُ ، فأنت تقول : قال الله

---

(١) في (ب) : لزم .

(٢) في (د) : فكما .

ويقول الله ، فالاسم مفخم في هذين الموضعين وشِبْهِهما ، وتقول : بالله ، فتُرَقِّق في جيد اللغة ، والترقيق في هذا منحوٌّ به نحو الإمالة ؛ والتفخيمُ كالتغليظ ، فافهمه تعليلًا حسناً .

ومن ذلك قطع همزته وفيه وصلها أيضاً ، فتقول : يا الله بوصلها ويا ألله بقطعها .

فان عطفت على المضموم [1] من الأسماء المناداة اسماً فيه لام التعريف أجريته مجرى وصفه في الاعراب ، فرفعت إن شئت على اللفظ ،ونصبت إن شئت على الموضع ، فقلت : يازيدُ والغلامُ وإن شئت : والغلامَ .

ومن النحويين من يفرّقُ ، فيختار فيما فيه الألف واللام للتعريف المخلّص النصبَ على الرفع لأنه يتنزل عنده منزلة المضاف ، إذ كانت الألف واللام فيه للتعريف كما المضافُ إليه معرِّف للمضاف أو مخصِّص له ،وفيما الألف واللام فيه لغير مجرّد [2] التعريف ، الرفعُ ، لأنه يتنزل عنده منزلة العلم ، وذلك قولك في الأول : يازيدُ والرجلَ وفي الثاني : يازيدُ والحارثُ ، لأن الحارث يكون معرفة بغير اللام ، كقولك : حارثٌ، وكذلك عباسٌ والعبّاسُ ، وحسينٌ والحسينُ ، وعليه قوله :

أترجو أمةٌ قتلت حُسَيْناً شفاعةَ جدِّه يومَ الحسابِ [3]

وقول الآخر :

---

(١) انظر المقتضب ٤ : ٢٠٧ .
(٢) مجرد : ساقطة من (ج) و (د) .
(٣) لم أجده في المصادر التي اعتمدتها .

إنكَ ياحارثُ نعمَ الحارثُ [1] .

فأمّا قوله سبحانه « ياجبالُ أوِّبي معه والطيرَ » [2] فيمن قرأ بالنصب ، فيكون من هذا الباب في أحد الأقوال ، ويكون مفعولاً معه .

فان وصفتَ المضموم بابن ، والابن بين علمين فتحت إن شئت ، وأتبعته حركةَ نون ابن ياَزيدَ فقلتَ : بنَ عمروٍ ، والكنيةُ في هذا الباب كالعلم كقولك : يابكرَ بنَ أبي القاسم ، وإنما غيّرتَه عمّا ثبت له في الأصل لأن الأعلام تُغيَّرُ كثيراً ، هذا مع اجراء الصفة والموصوف مُجرى الاسم الواحد ، فأتبعتَه حركتها ، كما تتبع حركة حرفٍ من كلمةٍ حركة حرفٍ آخرَ منها ، وذلك قولك في « مُنْتِن » مُنْتُن ، فتضمُّ التاء لضمة الميم ؛ أو مِنْتِن ، فتكسر الميم لكسرة التاء ، وكقولهم : أنا أجوؤكَ وهم يريدون أجيئك .

وأتْبَعْتَ حركةَ الموصوف حركةَ الصفة ولم تعكِس فتُتْبِعَ حركة الصفة حركة الموصوف لأن حركة الموصوف حركةُ بناء ، وحركة الصفة حركةُ إعراب ؛ وحركةُ الاعراب في الأصل لمعنىً وحركة البناء لغير معنى أي غيرُ دالة على معنى في المبني كدلالة حركة الاعراب على معنى في المعرب ؛ فحركة الاعراب حينئذٍ ذاتُ فائدة ، وحركة [3] البناء غيرُ

---

(١) نسبة صاحب الجمهرة لرؤبة بن العجاج (٠٠ – ١٤٥/٧٦٢) يمدح الحارث ابن سليم الهجيمي (؟) الديوان : ٢٩ ، مقدمة الجمهرة : ٢٠١ .

(٢) أوبي : رجعي الحديث ورددیه . سبأ ٣٤ : ١٠ « ولقد أتينا داود منا فضلا ، ياجبال أوبي معه والطير ، وألنا له الحديد » . انظر النشر في القراءات العشر : ٣٣٥ .

(٣) في (ج) و (د) : وحركة البناء بخلافها .

ذات فائدة ، فكانت بأن تكون تابعة ، أعني حركة البناء ، أولى من أن تكون متبوعة .

فإن كان الابن مضافاً إلى اسمٍ ليس بعلمٍ ولا كنيةٍ لم تتبع الموصوف صفته ، بل أقررت كلًا على ما له في أصل الباب ، فبنيت الموصوف على الضم وأثرته عليه ، وأجريت الصفة التي هي « ابنَ » على ما لها من الإعراب بالنصب ، فقلت : يا زيدُ ابنَ أخينا ويا عمرو ابنَ صاحب المال[1] ليس في هذا إلا ذا .

وأنت في الأول بالخيار ، إن شئت أجريته على هذا الحكم من ضم الموصوف ، ونصب صفته وإن شئت أتبعته حركة صفته على ما بينا من الاتباع ، والتغييرُ[2] بالاتباع أكثر في كلامهم وإن كان الأصلُ غيرَه .

فصل في الترخيم

معنى الترخيم القطعُ ، من قولهم : رخّمتِ الدّجاجة إذا انقطع بيضها ، كما تقول : أصفت ، ومنه صوت رخيمٌ ، إذا لم يكن جهيراً ، وفي الصوت إذا ضَعُفَ تقطيعٌ .

وهو – أعني الترخيمَ – خاصة من خواص النداء جائزةٌ لا واجبة ،

---

(٢) في (آ) : الحال .

(٣) في (ج) و (د) . والاتباع أكثر في كلامهم وإن كان الأصل غيره .

ولا يكون في كل منادى[1] بل في ضربٍ من الأسماء مخصوص ، وذلك كلُّ اسمٍ مفرد علمٍ زائدٍ على ثلاثة أحرف . هذا ما لا خلاف بينهم فيه ؛ وما عداه ففيه خلاف . وربما زادوا في شرط الاسم المرخّم أن يكون موشّىً بالبناء . ومعلوم أنك إذا ناديت اسماً علماً مفرداً بنيتَه على الضم ، فهو متوشّحٌ بالبناء[2] على كل حال . والعلةُ هي أن الترخيم حذفٌ ، والحذفُ يراد للتخفيف ، والتخفيف في كل اسم زائد على الثلاثة كالرباعي مثلا أن يُردّ إلى الثلاثي ، والثلاثي أصل في الأسماء يُردُّ غيرُه إليه ، ما لم يعرضْ دون ذاك عارض ، فلو رُخّم الثلاثي لم يرجع إلى أصل ، وكذلك ترخيمُ الخماسيّ ردُّه إلى الرباعي ، والرباعي أصل في الأسماء ، فقد ردَّ الاسم المرخم مع الترخيم إلى أصلٍ يوجد مثلُه في الأسماء . وقد أصّلوا[3] أن الثلاثي أعدل الأسماء بأن قالوا : لابدّ للاسم من حرفٍ يُبْتَدأ به ، وحرفٍ يوقَفُ عليه ؛ وهذا لازمٌ ، وحرفٍ يُحشّى به يفصل بين الحرف المبدوء به وبين الحرف الموقوف عليه ، وهـــذا من طريق الأولى لا اللازم ؛ فلهذا قيل : أعدلُ الأسماء الثلاثيُّ منها ، ولهذا كثرت أمثلتُه في الكلام ، وكثر استعماله ، وكان أخفّ من غيره ؛ والأخفُّ غير محتاج إلى تخفيف .

ولَزِمَ في شرط المرخم أن يكون علماً لأن الأعلام يتطرق عليها من التغيير ما لايكون مثله في غيرها ولايتطرق على سواهـا ، ألا ترى أنك

---

(1) انظر الكتاب ١/٣٢٩ ، شرح المفصل ٢/٢٠ .

(2) في (ب) : النداء .

(3) انظر الخصائص ١ : ٥٥

تميل الحجّاجَ (١) والعجّاجَ (٢) ماداما علمين ، فان خرجا الى الوصف فقلتَ مررتُ برجلٍ حجّاج أي كثيرِ الحجّ وببحرٍ عجّاجٍ أي له عجيج ، لشدة تلاطم موجهِ لم (٣) تجز الامالة ، وإنما يمال الحجّاج إذا كان ابنَ يُوسفَ مثلاً والعجّاجُ إذا كان الراجز أبا رؤبةَ مثلاً ؛ فهذا من التغيير المختص بالأعلام كما اختص بها الترخيم ؛ ومن ذلك قولك في اسم الرجل : مَحْبَب بفك الإدغام ، فإن لم تستعمله علماً لم يجز أن تفك الإدغام بل تُدْغمَ ، فتقولَ مَحَبّ كقولك : مهبٌ ومَصَبٌ لمهب الريح ومصب الماء . وكذلك قالوا في الاسم العلم موهَبٌ بفتح الهاء ، ولو بنيتَ من وعدَ ووردَ — وهما نظير « وَهَبَ » — مفعلاً اسماً على عِدَّة « مَوْهَب » لم تَقُل فيه : موعَدْ ، إنما تبنيه على مفعِل بكسر العين فتقول : موعِد وموردِ .

---

(١) الحجاج بن يوسف الثقفي (٤٠/٦٦٠ - ٩٥/٧١٤) أبو محمد ، ولد ونشأ في الطائف بالحجاز ، ولاه عبد الملك ٢٦/٦٤٦ - ٨٦/٧٠٥ مكة والمدينة والطائف ثم أضاف اليها العراق والثورة قائمة فيها ، فقمع الثورة وثبتت له الإمارة عشرين سنة ، مات بواسط ، وأجري على قبره الماء فاندرس .

البدء والتاريخ ٦ : ٢٨ ، معجم البلدان ٨ : ٣٨٢ ، وفيات الأعيان ١ : ١٢٣ .

(٢) راجز إسلامي اسمه عبد الله بن رؤبة التميمي (٠٠ - ٩٠/٧٠٨) ، لقب بذلك لقوله :

حتى يعج ثخناً من عجعجا

« ثخناً » من أثخن إذا أثقل وأجهد ، عجعج : صوت واستغاث ومضاعفته دليل على تكراره .

الشعر والشعراء : ٥٧٢ - ٥٧٤ ، لطائف المعارف : ٣١

(٣) في (ج) و (د) : لم تمل لفقد الداعي لى إمالتها .

فأمّا مَوْحَدُ فلأنه معدول ، وقد خرج عن باب متمكن الأسماء كما خرج أيضاً في البنـــاء والصيغة عن معهود صيـغ المتمكنات في هذا الباب .

وقيل في شرط الاسم المرخم ما كان متوهّناً بالبنـــاء في النداء، لأن توهينه بالبناء ، وإخراجَه عن أصله في التمكُّن تغييرٌ ، فطـرّق عليه التغييرُ التغييرَ ، وليس ذاك بانتهاكٍ له لأن أحد التغييرين مخالف للآخر ، إذ كان البناء يُثْقِلهُ والترخيم يخفّفُه ، ولأن حركة البنائية وهي الضمةُ غيرُ دالة على معنى دلالةَ الاعراب ، فلم تقع المحافظةُ عليها.
ومن الحروف المختصة ، ممـا[1] يعمل النصب فقط « أن » الخفيفةُ ، وهي الناصبة للفعل المستقبل ؛ وتكون معه في تأويل المصدر ، وفائدتهـا أنها مع الفعل مصدر معيّن الزمان ، فيقع بعدهـا الماضي كقولك : عجبتُ من أن قام زيدٌ ، فلا تعملُ فيه ، ويقع بعدها المستقبل فتعمل فيه النصب كقولك : أريد أن يقوم ، ولا تدخل على فعلِ حالٍ .
وليس الماضي هنا بواقع موقعالمستقبل فيُحْكَمَ عليه بأنه في موضع نصبٍ ، لأنها لتخليص[2] زمن هذا كما هي لتخليص[2] زمن الآخر ، بخلاف الحال التي لـ « إن » الشرطية ، لأن الشرط لايكون إلا بالمستقبل[3] ، فالماضى في موضعه ، فحُكِم له بإعرابه . و « إنْ » لتخليص[2] الزمانين لاتخص أحدهما ؛ ولو حكم على الماضي أنه في موضع نصب بـ « أن »

---

(١) في « د » : بما .
(٢) في « ج » و « د » وحاشية الأصل في نسخة : لتلخيص .
(٣) في بقية النسخ : للمستقبل .

ولم يظهر الاعراب في انظه لأجل البناء لما[1] كان بعيداً في القياس .

واعلمْ أنَّ « أنْ » تقتضي الفعل اقتضاءين ؛ أحدهما اقتضاءُ العاملِ المعمولَ ، إذ كانت ناصبة له ، والآخرُ اقتضاءُ الموصول الصلة ، إذ كان معها مصدراً مقدراً .

و « لن » ، وهي نافية للفعل المستقبل أيضاً وعاملة فيه ، وليست معه مصدراً كما كانت « أنْ » معه ، ولهذا صحَّ تقديم بعض معمول الفعل عليها ، كقولك : زيداً لن أضرب ، والمصدرُ لايتقدم عليه شيء من صلته .

وقال الخليل[2] : هي مركبة من لا وأن ، أمّا من « لا » فلأنه رآها نافيةً ، وأمّا من « أن » فلأنها ناصبة للمستقبل كما تنصبه « أنْ » .

وعورض بتقديم بعض المعمولات عليها ، أعني معمول منصوبها ، وليس ذلك في المصدر . وله أن التركيب يغيِّر كثيراً من أحكام المفردات على انفرادها ، وكذا يجب في القياس لأجل التمزيج ؛ إلا أن الأصل في الحروف أن لا يُحكم عليها بالتركيب لأن التركيب وغيرَه من ضروب التغيير تصرُّف ، وبابُ التصرف الأفعال ؛ والأسماء محمولة عليها فيه .

ومتى أمكن حملُ الكلمة — على الإطلاق ، اسماً كانت أو فعلاً أو حرفاً — على الافراد الذي هو الأصلُ لم نُحْمل على التركيب الذي هو فرع وثانٍ فاعرفه .

---

(١) في « ج » و « د »: لكان قولاً ، والأول الوجه .

(٢) انظر المقتضب ٢ : ٨ .

ومنها « كي » وهي للغرض ، وتخص الأفعال ؛ وربما استُعْملت استعمال حروف الجر وهي محمولة في ذلك على اللام الجارة ؛ والمثال في ذلك قولك في الاستفهام لمن قال : فعلتُ كذا وكذا ، فتقولُ أنتَ : كيمَهْ؟ تريد كيمَ كما تقول في لمَ لِمَهْ ، فإذا دخلت عليها اللام تمحضت حرفاً ناصباً للفعل ؛ وذاك هو الأصل فيها ، كقولك : جئت لكي تكرمَني ، وفي التنزيل « كيلا يكون دُوْلةً »[1] ، « لكيلا تأسَوا على ما فاتكم »[2] ، وإنما تمحّضَتْ في هذا الاستعمال حرفاً ناصباً لأنَّ حرف الجر لايدخل على مثله ، بل قياسُ كل حرف ألا يدخل على حرفٍ في معناه .

ومنها « إذن » ، ومعناها الجواب والجزاء ؛ وتنصب الفعل المستقبل بشروطٍ : منها أن تكون جواباً في أول الكلام ، وألا يعتمدَ ما بعدها على ما قبلَها ، ويكونَ الفعل مستقبلًا ، ولا يُفْصَلَ بينها وبينه بغير القسم ، فإن أخلّتْ بشرط من هذه الشروط بطل عملها .

مثال ذلك ، يقول القائل : أنا أكرمك ، فتقول أنتَ مجيباً له : إذن أشكرَك ، فهي هاهنا في أول الكلام كما ترى ، وقد وقعت جواباً لكلام المخبِر عن نفسه بالاكرام لك وجزاءً لفعله ؛ والفعلُ الذي دخلت عليه وهو الجزاء المستقبل[3] ، لأنه لم يقع بعدُ ولم يوجد ولم يُفْصل بينها وبينه بشيء ، ولم تعتمد على شيءٍ قبلها .

---

(١) « ماأفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربي ... كي لايكون دولة بين الأغنياء منكم .. » الحشر ٥٩ : ٧

(٢) « لكيلا تأسوا على مافاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم .» الحديد ٥٧ : ٢٣

(٣) في « ب » وهو الفعل المستقبل .

ولو فصلتَ في هذا الكلام بالقَسَمِ ، فقلتَ : إذن — والله — أشكرَكَ كان العمل باقياً بحاله ، لأن القسم يقع معترضاً في الكلام لتأكيده ، فَفَصْلُه كلا فصل ؛ وهـذا كفصله في الكلام في مواضعَ كثيرة ، دخُوله فيها كخروجه ، كقولك في المبتدأ وخبره : زيدٌ - والله - قائمٌ ، وفي الفعل وفاعله : قامَ - والله زيدٌ ، وفي الصفة والموصوف : مررت برجلٍ — والله — كريمٍ ، إلى غير ذلك من مواضع ، فُصِلَ فيها بالقسم ، فكان فصلُه غير معتدٍّ به كما اعتد بفصل غيره .

ومثال الاعتماد المبطل لعملها قولك : أنا إذن أشكُرُك ، ترْفَعُ الفعل وتُلْغِي « إذن » لاعتماد الفعل على المبتدأ الذي هو قولك : أنا ، فوقعت « إذن » على هذا متوسطةً لامبتدأ بها ، وتوسطُها يلغيها ؛ وهي في عوامل الأفعال كـ « ظننتُ » وبابِها في عوامل الأسماء ، تعملُ إذا تمكنت من المعمول ، وتُلغى إذا عرض لها عارضٌ يُضْعفها ؛ ومعلومٌ أن عوامل الأسماء أقوى ، وعوامل الأفعال أضعفُ ، وتلك تُلْغى ويَبْطل عملها إذا توسطت أو تأخرت ؛ فما ظنك بهذه ؟ فلهذا ألغيت « إذن » إذا[1] اعتمد ما بعدها على ما قبلها ، لتوسطها بين ما هو بأن يعنى به دونها أولى ، وذلك هو المبتدأ الذي وقع صدراً فاقتضى خبراً ، إذ لابدَّ له[2] منه .

ومثال إبطال عملها ، إذا وقع بعدها فعلُ الحال ، أن يتحدث متحدث بحديث ، فتقولَ أنتَ : إذن أظنُّك كاذباً ، وأنت مخبرٌ أنك

---

(١) في « آ » : إذا اعتمدت على ماقبلها .
(٢) في « آ » : لابد دونها منه .

في حالة ظن لامستقبل لها ؛ وإنما لم تعمل في فعل الحال لأن أخواتها من نواصب الفعل لايعملن في الحال .

وما عدا هذه الحروفَ الأربعة مما ينتصب بعده الفعل ، فبتقديرها يعمل وعليها يُحْمل ، وكله منصوب بإضمار « أنْ » خاصةً ، وذلك كحتى في قولك : حتى يقوم زيدٌ ، فـ « أن » بعد « حتى » مضمرةٌ ، وهي الناصبةُ ، لأنَّ « حتى » في الأصل ، حرف جر كـ « إلى » ؛ وحروف الجر لاتنصب الأفعال وإنما عملها الجر في الأسماء ؛ فلزم أن يكون للفعل ناصب غيرُها وليس بمُظْهر فكان مضمراً ، وكان « أن » خاصة دون غيرها من نواصب الأفعال ؛ وهي « لن » و « كي » و « إذن » ، لأنَّ « أنْ » مع الفعل في تقدير اسم ، ولهذا صح دخول حرف الجر غيرِ حتى عليها ؛ كقولك : عجبت من أن قام زيدٌ ؛ وأفعلُ كذا إلى أن ينطلق عمرو ، فدخول « حتى » عليها كدخول « من » و « إلى » وغيرِهما من حروف الجر .

ولو رمتَ إدخال شيء من هذه الحروف الجارة التي دخلت على « أن » ، على بقية أخواتها لم يصحَّ ، فكانت[1] لهذا هي المضمرةَ دون أخواتها .

ولكون هذا المعنى مستحيلاً في بقية أخواتها ، أعني دخول حروف الجر عليها ، لزم إضمارها بعد « حتى » وغيرِها من المواضع التي لزم إضمارها فيها ، حتى لو أنك أظهرتها كنت لاحناً لأنه أصل مرفوض ؛ وذلك لأنه تخفيف مع أمن اللبس ، وظهور العمل الذي أثَّرته في الفعل وهو نصبها إياه ، كظهورها معه .

---

(١) في (ب) فكانت هي لهذا مضمرة دون أخواتها .

فكل مايُنْصب بعده الفعلُ ــ خلا المذكورة[1] مع « أنْ » من أخواتها ــ فبأن هذه المضمرةِ يُنْصب ، غيرَ أن منها مايجوز إظهار «أنْ» معه ومنها مايلزمها[2] معه الإضمارُ فمما يلزمها إضمارها معه كـ « حتى » لامُ الجحد في قولك : ماكان زيد ليفعل كذا ، اللام فيه هي اللام في قولك : جئتك لتكرمني ، وكلاهما لام الجر ، إلا أن المستعملة في الايجاب لك إظهار « أن» معها والمستعملةَ في الجحود يلزمها الاضمار لطول الكلام مع العلم كلَّ العلم بأنها الجارة و « أنْ » بعدها مقدرةٌ ، فهي العاملة دونها ،والكلام إذا طال لزم فيه من الحذف مالا يلزم غيره ؛ على أنهم قد عللوا بغير هذا .

ومثال إظهارها في الواجب : جئت لتكرمَني ، إن شئت قلت : لأن تكرمني ؛ وقد يعترض الكلام نفيٌ فيلزم إظهارُها مع اللام ، ولولا ذلك النفي كنت مخيراً في إضمارها وإظهارها على مامثلناه ، وذلك في مثل قوله تعالى « لئلا يعلمَ أهلُ الكتابِ »[3] ولو أضمرت « أن » هاهنا لم يجز ، لأن إضمارها يؤدي إلى مباشرة حرف الجر حرفَ النفي، وذلك غير جائز .

ومن ذلك واو الجمع[4] في مثل قولك : لاتأكل السمك وتشربَ اللبن ، يلزم مع هذه الواو إضمار « أن » وهي الناصبة للفعل لامحالة ، لا الواو ، ولايجوز إظهارها مراعاة للمشاكلة في ظاهر اللفظ بين المعطوف

---

(١) في (ب) : خلا الموضع المذكور .

(٢) في (ب) : يلزم .

(٣) الحديد ٥٧ : ٢٩ « لئلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون على شيء من فضل الله ... » .

(٤) انظر المقتضب ٢ : ٢٥ ، الإنصاف ٢ : ٥٥٥ .

والمعطوف عليه ، إذ كانت الواو ، وإن كانت للجمع ؛ فهي راجعة في المعنى إلى العطف .

ألا ترى أن معنى الكلام : لاتجمعْ بين أكل السمك وشُرب اللبن ، فلما كان ماقبلها فعلاً وليس باسم لم يُظْهِروا « أن » بعدها ،ليكون ظاهرُ اللفظ عطف فعلٍ على فعلٍ وجمعه إليه .

ويسمي الكوفيون [1] هذه الواوَ واوَ الصرف لأنها تصرف ، في المعنى ، الفعل الثاني عن حكم الفعل الأول ، إذ كان لم يجامعه في النهي مطلقاً بل جامعه في النهي عن الجمع بينهما فقط .

وعلةُ لزوم الإضمار بعد « أو » إذا قلتَ لأهيننَّه أو يقلعَ عن هذا الفعل ولأنتظرنَّه أو يقدُمَ ؛ وقولُ الشاعر :

وكنتُ إذا غمزتُ قناةَ قومٍ كسرتُ كعوبَها أو تستقيما [2]

والمعنى إلى أن تستقيم أو إلاّ أن تستقيم .

هذه العلة المذكورة في الواو من ترك إظهارها معها لأنها حرف عطف كما أن تلك حرف عطف ، وحروف العطف في الأصل تعطف الأسماء على الأسماء والأفعال على الأفعال ، وبالجملة الشيءَ على ماهو من جنسه ؛ فلا يقع بعدها فعل معطوف على اسم ولا اسمٌ معطوف على

---

(١) انظر الإنصاف ٢ : ٥٥٥ .

(٢) الشاهد لزياد الأعجم (٠٠ – ١٠٠ / ٧١٨) ، كعوب: ج كعب وهو مابين كل عقدتين من عقد الرمح ، غمزت : لينت . والمعنى : إذا اشتد علي جانب قوم رمت تليينهم حتى يستقيموا . وهو في الكتاب ١ : ٤٢٨ ، الايضاح العضدي ١ : ٣١٥ . أمالي الشجري ٢ : ٣١٩ ، شرح المفصل ٥ : ١١٥ ، مغني اللبيب ١ : ٦٩ ، شذور الذهب : ٢٦٩ . الصحاح ، اللسان (غمز) . وقد علق عليه الصحاح بقوله : ابن بري ينشده بالرفع لأن القوافي مرفوعة .

فعلٍ ، فألزموها ؛ أعني أنْ ، الإضمار بعدَ «أو» أيضاً لتباشر لفظ الفعل ، فتكونَ في ظاهر اللفظ كأنها قد عطفتْ فعلا على فعل .

وفي البيت المستشهد به شيء يُحتاج إلى معرفته ؛ وذلك أن الأفعال المعطوفة في الأصل ، إذا كان الأول ماضياً فالمعطوفُ عليه ينبغي أن يكون ماضياً مثلَهُ، وإذا كان مضارعاً فكذلك أيضاً ، ولهذا أصَّلوا في باب العطف أنك تعطف الاسم على الاسم إذا اتفقا في الحال ، والفعلَ على الفعل إذا اتفقا في الزمان فتقولُ : قام زيد وقعد ولا تقول : يقوم زيد وقعد ، ولا عكسَهُ ، فينبغي على هذا الأصل أن يُراعى تشابهُ الفعلين في الزمان ، فيقع قبل « أو » مستقبلٌ كما وقع بعدها مستقبل ،فتقول : لأنتظرنَّه أو يقدم ، ولا تقول : انتظرته أو يقدُمَ . وفي البيت قبل أو « كسرتُ » وهو ماضٍ في اللفظ ، وبعدها « تستقيم » ، وهو مستقبل .

وإنما جاز ذلك وحسَّنه كونه جواباً لـ « إذا » و « إذا » فيها معنى الشرط ؛ والماضي إذا وقع شرطاً انقلب إلى معنى المستقبل ؛ فهو على هذا في معنى إذا أغمزْ أكسِرْ أو تستقيمَ ، فاعرفه .

وكذا علةُ لزوم إضمار « أنّ » بعد الفاء إذا وقعت جواباً للأشياء(٢) السبعة التي هي : الأمرُ والنهي والاستفهام والدعاء والنفي والتمني والعرض كقولك : إئتني فأحسنَ إليك ، ولا تعصِ الله فيعذبك ،وأتأتيني فأنتظركَ وما أنتَ بصادقٍ فأسمعَ منك ، وألا تنزلُ فنقضيَ حق ضيافتك ،وليت

---

(١) في (ج) و(د) : والشرط إذا وقع فيه الماضي انقلب .

(٢) في (آ) و (ب) :للأشياء الستة التي هي الأمر والنهي والاستفهام والنفي والعرض والتمني .

لي مالاً فأبذلــه (واللهمّ ارزقني بعيراً فأحجَّ عليه)[1] فـ « أن » بعد الفاء في هـذه المواضع هي الناصبة للأفعال التي وقعت بعدها ، وإضمارها لازم كالواو وأو .

والفرق بين الفاء إذا وقعت جواباً ، كما مثّلنا في هذه الأشياء ، وبينها إذا وقعت غير جواب أنها لاتكون جواباً إلا في المواضع التي يصح أن يقدّر الكلام فيها تقدير الشرط ؛ فإن عَرِيَ الكلام من معنى الشرط بطل الجواب ، وكانت عاطفة للثـــاني على الأول ومشرِّكةً بينهما في الاعراب ، وذلك هو أصلها في العطف ، وإنما هي في الجواب والنصب لما بعدها من الأفعال بإضمار « أن » مُخْرَجة عما وضعت له من العطف ، ومتأوّل فيها الردّ إلى أصلها ، وإنما كان ذاك لأن الشرط يقتضي الجواب ، فلا يصح عطف الجواب على الشرط فيَشْرَكه في الاعراب بحق العطف[3] ، ولو كان ذاك لكان الجواب شرطاً ، وذاك محال ، فخالفه حينئذٍ في حكم العطف . فإذا وقعت الفاء هذا الموقع خالف ما بعدها حكم ما قبلها (فانتصب الفعل بعدها ولم تنسُقْه على ما قبلها)[3] فيشارِكَهُ في الاعراب .

ومثال تأول الشرط في هذه الأشيـــاء قولك في الأمر : ائتني فأحسنَ إليك ، والمعنى : ائتني ، إن تأتني ، أحسنْ إليك ، ولهذا إذا حذفت الفاء من جواب هذه الأشياء انجزمت الأفعال التي وقعت بعدهـا منصوبة ما خلا جواب الجحود ، وكذا بقية الأمثلة .

---

(١) مابين قوسين ساقط من (آ) و (ب) . ويلاحظ الاضطراب في ترتيب الأمثلة .

(٢) في (ب) . الأصل .

(٣) ما بين قوسين ساقط من (ج) .

ومثال العاري من فعل الشرط قولك : اذهبْ إلى فلانٍ فانظُرْ ما حالُه ؟ وليذهبْ زيد إلى عمرو فينظرْ ما حاله ؟ والنهيُ : لاتغضبْ فتَشْتُمْ بكراً ، إذ لم تجعلِ الغضب علةً للشتم ، بل نهيتَ عن هذا كما تنهى عن هذا ؛ وكذا كل ما لم تكن الفاء فيه جواباً لما قبله ، بل عاطفة ما بعدها على ما قبلها عطفاً صريحاً حكمُه الحكم الذي ذكرناه .

الضرب الثالث من الحروف ما يجزم

والجازم يعمل الجزم فقط ، كما أن الجار عمله الجر فقط . وأصل الجزم في اللغة القطع ؛ فلمّا كانت هذه الحروف إذا دخلت الفعل قطعت عنه الحركة أو ما جرى مجرى الحركة سميت جوازمَ ، لان عملها يسمى جزماً ؛ والجزمُ إسكان أو حذف يجري مجرى الاسكان .

وهذه الحروف أضعف الأدوات عملاً ، لأنّ معمولها أصله أن يكون غيرَ معمول . وهي خمسة ؛ منها « لم » ومعناها النفيُ وتختص بأنها تنقل المضارع إلى المضي بعد نفيه ، وتقلب معناه إليه ، كقولك : لم يقمْ زيد .

ويدلك على صحة هذا المعنى فيه ، وأنه قد قلب المضارع إلى معنى المضي كما تقلب « إن » الشرطية الماضي إلى معنى الاستقبال صحةُ وقوع الفعل معها في الزمن الماضي كقولك : لم يقمْ زيد أمسِ ، ولو كان باقياً على معناه من حالٍ أو استقبال لم يصحّ وقُوعُه إلا في الزمن الذي صِيْغ له .

ألا ترى أنك لو قلت : يقوم زيد أمسِ كان محالاً كما كان محالاً قولُك قام زيد غداً ؛ ولو قلت : إن قام زيدٌ غداً قام عمرو كان كلاماً حسناً ،

لقلب « إن » معنى الماضي إلى المستقبل كما يصـــح لم يقمْ أمسِ لقلب « لم » مع نفيها إياه معناه من غير المضي إلى المضي، فهيَ على ماترىِ في هذا الحكم من القلب عكسُ « إن » الشرطية ، لقلبها الماضي إلى المستقبل .

وتتصل « لم » بما دخلت عليه من الأفعال اتصالاً يجعلها معـــه كالجزء الواحـــد ، فلهذا لايجوز في الكلام المنثور ، وهو حال السّعة والاختيار، الفصلُ بينها وبينه ، أعني « لم » وما نفته ، وإن جـاء شيء من الفصل بينها وبينه فإنمـا يجيء مجيئاً نزراً في بعض المنظوم وضرورة لإصلاح الوزن ، وذلك مما لا يُعْمَل عليه و كما أنشدوا :

فأضحتْ مغانيها قفاراً رسومُها كأن لَمْ سوى أهلٍ من الوحش تؤهل[١]

أراد : كأن لم تؤهل سوى أهلٍ من الوحش ، ففصل كما ترى .

والفصل في الكلام نظمِه ونثره كثير ، منه الحسن ومنه القبيح وهذا منه ؛ وكلما كثر الفصل ، لاسيما بين شديدي الاتصال كان أقبح . وقد يقع الفصل بين أشياءَ بأشياءَ وقع فيهـــا التقديم والتأخير . ومن طريف الفصل والمقدَّمِ والمؤخّرِ إمّا أنشدنيه بعض أهل الأدب قديماً من قول الشاعر :

فأصبحتْ بعدَ خَطَّ بَهْجَتِها كأنَّ قفراً رسومَها قَلَما[٢]

---

(١) الشاهد لذي الرمة . الديوان : ٥٩١ الخصائص ٢ : ٤١٠ ، مغني اللبيب ١ : ٣٠٨ ، الخزانة ٣ : ٢٦ .

(٢) في البيت فساد من وجهين : أحدهما تقديم خبر كأن عليها ، وهو لا يقدم على اسمها فكيف على نفسها لأنها حرف ، فليس لها تصرف الفعل في التقديم ـــ

أراد ، أصبحت بعد بهجتها قفراً كأن قلما خط رسومها ، وذا قبيح جداً وهو مصنوع بغير شك .

ولاتصال « لم » بما تنفيه وكونها معه كالشيء الواحد وقعت معه شرطاً وجزاء كما يقع الفعل المفرد من حرف يدخل عليه شرطاً وجزاء ؛ وذلك حين تقول : إن لم تقم لم أقم ؛ فالأولى مع فعلها شرط ، والثانيةُ مع فعلها جزاء . وكلا الحرفين مع منفيه في موضع جزمٍ بـ « إن » ، فهذا كما تقول : إن تقمْ أقمْ .

وهي للنفي عاماً ، مترقَّباً كان الفعل أو غير مترقب ، فغيرُ المترقب لم يقم زيد مثلاً والمترقب : خرجت ولم يخرج الأمير بعد .

و « لمّا » فرعٌ عليها ، لأنها « لَمْ » في الأصل ، زيدت عليها « ما » فصارت في أكثر الأمر لنفي الأفعال المترقبة كقولك : جئت ولمّا يركب الأمير ، وبكرت ولما تطلعِ الشمس ، قال :

فقمنا ولمّا يَصِحْ ديكُنا .... (١)

أي ولم يركبْ الأمير ولم يصحْ ديكنا .

ـ والتأخير ، والثاني أنه فصل بين كأن واسمها بما ليس ظرفاً ، ولا يفصل بينها بشيء من الكلام إلا بالظروف وحروف الجر نحو قولك: كأن فيها زيداً قائم. والشاهد في شرح الأبيات المشكلة الإعراب : ٢٥٤ ، الانصاف : ٤٣١ ، اللسان « خطط » ولم يعز فيها .

(١) الشاهد للاعشى الأكبر . وعجزه : إلى جونة عند حدادها

جونة : سوداء ، يعني بها خابية الخمر ، لأنها كانت تطلى بالقار . حدادها صاحبها وهو في الديوان :٦٩ ، الجمهرة ، الصحاح ، مقاييس اللغة ، اللسان (حد) الخزانة ٣ : ٤٨ ، شعراء النصرانية ١ : ٣٧٢ .

وقد تَنفي بها غير المترقب ؛ كقولك : لمّا يذهبْ زيد، بمعنى لم يذهب، تنفي ذهابه من غير أن يكون مترقّباً كترقب ركوب الأمير ودخول الشتاء إذا قلت : قدمت ولما يدخل الشتاء .

وكل هذه المعاني مما تحملها الألفاظ كاحتمالها[1] إياها ، وغيرُها ، إنما هي بحسب قصد المتكلم ومراده لما يُخْبِر به .

ومن الفروق بين « لم » و « لمّا » ، وإن اشتركا في الأصلِ والمعنى ، وهو النفيُ ، والعملِ — وهو الجزم — أنّ « لم » لايجوز الوقوف عليها دون ماتنفيه ، فلا تقول : جئت ولم ، وذلك إذا قال لك قائل مثلاً : هل ركبَ الأمير ؟ فلا يجوز أن تقول : جئت ولم ، وأنت تريد يركبِ الأميرُ ؛ ويجوز ذلك في لمّا ؛ فتقولُ : جئت ولمّا ؛ تريد : يركبِ الأمير ؛ لانها بدخول ماعليها قَوِيَتْ فأشبهت صيغَ الاسماء ، فجاز لذلك الوقوف عليها دون ذِكْر معمولها ، وذلك على كل حال للعلم بالمعنى ، ولولا العلم به لم يجز أن يُحْذف ، لان حذف غيرِ المعلوم بعد حذفه تكليفُ السامع أن يعلم الغيب و « لم » ليس لها هذا الحكمُ ، ولو كان المعنى مفهوماً ، ولهذا تقع « لم » في مواضعَ يقع فيها الفعل مفرداً من غير ذكر حرفٍ معه ، ولا تقع « لمّا » ذلك الموقعَ ، وذلك كالشرط ، وقد مثّلْنا عليه . ومدار هذا التعليل على شدة اتصال « لم » بما دخلت عليه دون « لمّا » .

فأمّا « لا » الناهيةُ و « لامُ الأمر » فيشتركان في جزم الفعل

---

(١) في (ج) و (د) وحاشية (آ) : لاحتمالها .

المستقبل أيضاً ، والفرقُ بينهما من طريق المعنى ظـاهرٌ ، ومن طريق الاستعمال أنّ[1] « لا » ، لا يَعْرى منهيٌّ عنه من دخولها عليه إذا كان فعلاً ، ولامُ الأمر تدخل بعض الأفعال المأمورِ بها دون بعضٍ ، ألا تراها يطّرد دخولُها في فعل الغائب إذا قلت : ليقمْ زيدٌ ، ويقلُّ استعمالها في فعل المواجَه إلا على جهة الندور ، فهي عند البصريين[2] مختصة بفعل الغائب ، وعند الكوفيين عامٌ دخولُها في الجميع ، لكنْ حُذِف مع الحاضر تخفيفاً واستغناء بالمواجَه ، ولهذا استعملت مع المواجه في بعض الكلام تنبيهاً على الأصل المطّرَح ، وكلا القولين قوي في القياس ، ومنزلة الأمر من النهي منزلةُ الايجاب من النفي ، لأن الامر للايقاع والنهيَ لترك الايقاع ، وبتركه ينتفي كما بفعله يقع ويجب .

وأمّا « إنْ » الشرطية فإنها وإن كانت حرفاً جازماً فإنها مخالفة في الحكم بقيةَ الجوازم ، وذلك أنها تعمل في فعلين هما الشرط وجزاؤه في قول كثير[3] من الناس ، وذلك إذا كانا مستقبلي اللفظ ، فانه يظهر جزمها لهما ، فهي عاملة فيهما عند هؤلاء .

وعند الأكثرين أنها تجزم الأول بنفسها ، وترفده أي تقويه ، أعني فعلَ الشرط ، فينجزم الثاني وهو الجزاء بها وبه ، فمجموعها العاملُ في الثاني كما كان مجموعُ الابتداء والمبتدأ هو الرافع للخبر عندهم أيضاً ، والذي دعاهم إلى القول بهذا

---

(١) في (ب) : ألا .

(٢) انظر الإنصاف ٢ : ٥٢٤ .

(٣) الخصائص ٢ : ٣٨٨ .

والعدول عن اعتقاد الأولين من أنّ « إنْ » هي الجازمة للثاني بنفسها كما جزمت الأول كونها حرفاً جازماً ، والجازمُ أضعف العوامل عندهم ، فلم يكن ليجزمَ فعلين بغير مقو أو وسيط ، كما رأوا في الابتداء أنه عامل معنوي ضعيف ، فلم يعملوه في الاسمين .

وعلى كل حال فلم تعرَ « إنْ » من أن تكون عاملةً في الفعلين ، الأولِ بنفسها والثاني بمعينٍ ومقوٍ ، فقد عملت فيما زاد على الفعل الواحد .

والأصحُّ من الأقوال فيها أنها عاملةٌ الجزمَ عملًا إعرابياً .

وقولُ من ذهب إلى أن سكون الفعلين بعدها سكونُ بنـــاء لا إعراب غيرُ صحيـح ، وقد عزوا هذا القول إلى أبي عثمان المازني ، وهو كما تراه[1] .

واعلم أن أصل جوابها أن يكون فعلًا ، كما أن الشرط الذي هو علة له فعل ، فالأصل إن تقمْ أقمْ ، فهـذا ، كما تراه ، أحدُ الفعلين وهو الأول سببٌ للثاني ، والثاني مسبَّبٌ عنه ، وما سواه من الاجوبة المذكورة ـ غير الفعل ـ محمول على الفعل ، ولذلك يُحكم على موضعـه بالجزم للفعل . فمن الأجوبة غيرِ الفعل ، الفاءُ في مثل قولك : إن تطعِ الله فأنت سعيد ؛ وقوله تعالى : « إن تكونوا صالحين فانه كان للأوّابين غفوراً »[2] وقوله تعالى : « ومَنْ يقلْ منهم إني إله من دونه فذلك نجزيه جهنّم »[3] .

---

(١) انظر الإنصاف ٢ : ٦٠٢ .

(٢) الإسراء : ١٧ : ٢٥ « ربكم أعلم بما في نفوسكم ، إن تكونوا صالحين فإنه كان للأوابين غفوراً » . الأوابون : من الذنوب ، الراجعون إلى الطاعات .

(٣) الأنبياء ٢١ : ٢٩ « ومن يقـــل منهم إني إله من دونه ، فذلك نجزيه جهنم كذلك نجزي الظالمين » .

والمراد بدخول الفاء هاهنا هو التوصل إلى المجازاة بالابتداء ، والخبر لأنهم لما جازوا بالفعل الذي هو الأصل ، والفعل يلزم فاعله ، فلا ينفرد عنه ، وهو مع فاعله جملة من فعلٍ وفاعل . والجملة من الابتداء والخبر نظيرةُ التي من الفعل والفاعل وأختُها ، فآثروا المجازاة بها كما جازوا بتلك ، فلم يوقعوها موقعها مفاجأة ، إذ كانت لايتعيَّنُ منها معنى استقبالٍ كما يتعين من الفعل ؛ فلم يقولوا : إن يقمْ زيدٌ منطلقٌ ، بل توصلوا إلى إيقاعها ، أعني الجملة من الابتداء والخبر ،موقع الجملة من الفعل والفاعل بأن أولَتوهَا حرفاً عاطفاً في الأصل يشارك الواو وغيرها من العواطف في العطف ، وينفرد عنها بمعنى يخصُّه وهو التعقيب ، وهو كون الثاني عقيبَ الأول أي بعده بلا مُهلة ، وذلك الحرف هو الفاء ، فتجردت من العطف هنا ، إذ كان الجزاء لايصح عطفه على شرطه فأخلصت للمعنى المختصِّ بها ؛ وهو التعقيب ، لأن الجزاء هذا حكمه مع الشرط ، إذ كان يليه إذا وقع بلا مهلة ولا فُسْحة في الزمان ولا مُتَنَفَّس ، فقالوا : إن تذهب فإني ذاهب ، وإن أطعت فلك الثواب .

ولهذا التجريد للحرف وإفراده بالمعنى الخاص به في بعض المواضع ، لئلا تَنْتَقِضَ الأوضاعُ ويَفْسُدَ المعنى مع الاتساع ، نظائرُ كثيرة في كلامهم تُبْسط في المبسوطات من كتب الصناعة لضيق المختصرات عنها .

ولهذا التوصل أيضاً نظائرُ واسعة كثيرة جداً ، منها « الذي » وأخواته من الكلِم الموصولة ، علَّلت النحاةُ المجيءَ بها في الكلام أنها وُصْلة إلى وصف المعارف بالجمل ، إذ كانت الجمل نكراتٍ ، والوصفُ بها إنما يصحُّ في نكرات الأسماء دون معارفها ، إذ كانت الصفة وَفْق الموصوف في التعريف والتنكير ، وقد آثروا وصف المعرفة بالجملة كما وصفوها بالمفرد

وأن يجمعوا لها ماجمعوا للنكرة من الوصف بالمفرد والجملة ، فصدّهم مايعرض من التناقض عن أن يقولوا : مررت بزيدٍ أبوه منطلق ، فتوصلوا إلى ذلك بالمجيء بالموصولات التي وُصِف بها ، وجعلوا الجمل صلاتٍ لها وأجروها على المعارف أوصافاً فقالوا : مررت بزيدٍ الذي قام أبوه وببكر الذي أبوه قائم وبمحمدٍ الذي في الدار وبعمرو الذي إن أكرمتَه أكرمَك، وكذا سائرُ الجمل التي وقعت أوصافاً للنكرات بغير وُصْلَة ، توصفُ بها المعارف بالوصلة التي هي الاسم الموصول .

وكذا توصلهم إلى نداء مافيه الألف واللام بـ« أي » في قولك : يا أيُّها الرجلُ.

والوصلُ كثيرة ، وموضعُ الفاء وما بعدها من الابتداء والخبر جزمٌ لأنها وقعت موقع مجزوم ؛ ويدلك على ذلك أنهم إن عطفوا عليها فعلًا مستقبلًا ظهرَ الجزمُ فيه كقولهم : إن تقمْ «زيدٌ قائمٌ ويقمْ عمرو، وعليه [1] قراءة من قرأ « من يُضْلل اللهُ فلا هاديَ له ويَذَرْهم » [2] بجزمِ « يَذَرْهم » ومن ذلك إذا في نحو قوله تعالى « وإن تُصِبْهمْ سيئة بما قدمت أيديهم إذا هُمْ يقنطون » [3] فإذا ومابعدها جواب قوله : « تُصِبْهُمْ » وتقديره يقنطوا ، وقال النحويون [4] معناه قَنِطوا ؛والتحقيق

---

(١) في (ج) : وعلى هذا .

(٢) الأعراف ٧ : ١٨٥ « من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم يعمهون» يعمهون:يتحيرون.قرأ بهذهالقراءة حمزة والكسائي . التيسير في القراءات السبع : ١١٥ الموسوعة القرآنية ٤ : ٥٠٩ .

(٣) الروم ٣٠ : ٣٦ وإذا أذقنا الناس رحمة فرحوا بها ، وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون » .

(٤) انظر الكتاب ١ : ٤٣٥ .

أن يقدر بمستقبلٍ ، لأن الشرط وجزاءَه مستقبلانِ ، فإن لم يظهر فيهما لفظُ الاستقبالِ قُدِّرا به .

وإنما وقعت « إذا » جواباً للشرط لما فيها من معنى المفاجأة ، كما وقعتِ الفاء وما بعدها جواباً للتعقيب الذي فيها ، ولأن « إذا » وما بعدها كأنها واقعة موقع الفاء وما بعدها ، فكان قوله تعالى : « إذا هم يقنطون » في موضع « فهم يقنطون » ، وقوله : « فهم يقنطون » في موضع يقنَطُوا أو قَنِطُوا ، على ما فسَّروه ، وهو تفسير من طريق المعنى .

والجواب بـ « إذا » أقلُّ في استعمالهم من الجواب بـ « الفاء » ؛ ولهذا لم يذكره كثير من النحويين في أجوبة الشرط كما ذكروا الفاء في الجواب .

وعلى الجملة فالشرط وجوابه لايخلوان من طريق الأفعال وقِسْمتها من أن يكونا فعلين مستقبلين ؛ وذلك هو الأصل في الباب ، لأن المعنى الذي وُضِعَ الشرط ، عليه لايكون إلا بالاستقبال ، ولا يصحُّ إلا به ، وإذا كانا كذلك كانا مجزومي اللفظ ، أو يكونا ماضيي اللفظ ؛ فيُحْكم على معناهما بأنه مخالف للفظهما ، وأنهما مستقبلان من طريق المعنى ، ويُحْكم على موضعهما بالجزم وأنهما متوسَّعٌ بإيقاعهما بلفظ المضيِّ موضعَ المستقبل لغرضٍ صحيح ولفهم المعنى وعدم التباس الأفعال بعضِها ببعض إذا قلت : إنْ قمتَ قمتُ ، يدلك على أن المعنى إن تقم أقمْ ، وأنَّ الماضي هاهنا غير باقٍ على أصله ، وأنّه خارج[1] إلى معنى المستقبل بوقوعه موقعَه أنك لو قرنتَ به زمناً ماضياً - أعني ظرفاً معناه المضيُّ ، وأعملتَهُ فيه - كان

(١) في (ج) : خارج به .

مستحيلاً ؛ كقولك : إنْ قام زيدٌ أمسِ قام عمرو أوّلَ من أمس ، أو قام عمرو غداً ؛ وإن قام عمرو غداً قام محمدٌ أمسِ ؛ كل ذلك مُحَالٌ لإقرار الماضي من الفعلين على أصله . بل إذا أعملتَهُما في ظرفين مستقبليْنِ ، كان الكلام مستقيماً حسناً ؛ كقولك : إن قام زيدٌ غداً قام عمرو بعد غدٍ .

وهكذا ينبغي أن تكون أزمنة الشرط وجزاؤه مستقبلاتٍ ، ويكون [1] الجزاءُ أقعد في الاستقبال من شرطه ، لأنه يتجدد بعده ، وهو علة وسبب والجزاء معلٌ ومسبَّبٌ ، ولا مِرْيَة في تقديم السبب على مسبَّبه زماناً ورتبة .

أو يكونَ الأول ماضياً في اللفظ والثاني مستقبلاً ، وذلك جائزٌ حَسَنٌ مستعملٌ في الاختيار وحال السعة كثيراً كقولك :إنْ ذهبَ محمدٌ يذهبْ بكرٌ ، وعكسُه غير جائز عند الأكثرين[2] منهم في الاختيار والسعة لأن الجزاء أقعدُ[3] في الاستقبال من الشرط ، فاستقبحوا أن يجيء الشرط على الأصل الذي يستحقه من لفظ الاستقبال ومعناه ، ويجيءَ الجزاء على لفظ المضيِّ ، وهو أحقُّ بالاستقبال لفظاً ومعنى[4] كقولك إن يقم عمرو قام زيدٌ ؛ ومجيئه أيضاً في الشعر عزيزٌ كقوله :

إن يَنَلْ رمحيَ الغداةَ حَبيباً نالَ رُمْحَ الحُصَيْنِ كبشاً سميْناً[5]

---

(١) (ج) : وتكون أزمنه الجزاء أقعد ، وفي (آ) : أبعد .

(٢) أجازه المبرد ، انظر المقتضب ٢:٥٩ .

(٣) حاشية (آ) في نسخة : أبعد .

(٤) في (ب) : أو معنى .

(٥) لم أعثر على هذا الشاهد في المصادر التي بين يدي .

والشرطُ أبداً لايكون إلا بالفعل ، ولا يقومُ مقامَه غيرُه ، كما قامَ مقام الجزاءِ غيره من الفاء وما بعدَها وإذا وما بعدها .

ولأن الشرط متحقق بالفعل حُمِل الاسمُ إذا وقع بعــد حرف الشرط عليه أي على الفعل فرُفِـعَ به مضمراً ، مفسراً بما بعدَ الاسم ، ولم يُرْفَعِ الاسمُ بالابتداء في محقق الأقوال(١) وذلك في نحوِ : إنْ زيدٌ جاء فأكرمْهُ وهو مرفوع بـ«جاء» أخرى مضمرةٌ يفسّرها مابعد الاسم وعليه حملوا قوله تعالى « إن امرؤٌ هَلَكَ »(٢) أي إنْ هلك امرؤ ، وكذا « إذا السماءُ انشَقّتْ »(٣) أي إذا انشقت السماء .

وربما حُذف الشرط لدلالة غيره عليه كقوله :

فطلقهـا فلستَ لهـــا بأهلٍ وإلاّ يعلُ مَفْرِقَكَ الحسامُ(٤)

أي وإلاّ تطلّقْها يعلُ .

---

(١) يرتفع عند الكوفيين بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل ويجوز أبو الحسن الأخفش الرفع بعد « إذا » الزمانية بالابتـداء . انظر الكتاب ١ : ٤٥٨ ، الإنصاف ٢ : ٦١٥ .

(٢) « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالةِ، إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت ، فلها نصف ماترك ... » النساء ٤ : ١٧٥ الكلالة : الميت ليس له ولدولا والد .

(٣) الانشقاق ٨٤ : ١ .

(٤) الشاهـــد للأحوص الانصاري (٠٠ – ١٠٥ / ٧٢٣) كان يهوى أخت امرأته ويكتم حبه وينسب بها ولا يفصح باسمها إلى أن تزوجها مطر وبلغـه ذلك ، فقال يهجوه أبياتاً هـــذا منها . طبقات فحول الشعراء : ٥٤٢ ، أمالي ابن الشجري ١ / ٣٤١ ، اللسان (حرف الألف اللينة ، مالا) أوضح المسالك ٢ : ١٩٦ ، الخزانة ٢ : ١٦ . والرواية فيها كلها : فلست لها بكفء .

وكذا يحذفُ الجزاء لدلالة غيره عليه ، كقولك : أقوم إن قمتَ وأنا ظالمٌ إن فعلتُ ،والتقدير : إن فعلتُ فأنا ظالم ؛ ولا يكون هذا إلا والشرطُ ماضي اللفظ ولا يكون وقد ظهر الجزم فيه ، وهو أن يكون مستقبلًا ، قال بعض المتأخرين لأنك أرهفت عامل الشرط غاية الإرهاف فلم يجز ألا تعمله في الجزاء .

فهذه أصول الشرط وأكثر فروعه قد أثبتت فاعرفها .

فصل

الضرب الرابع من الحروف مايجر فقط

هذه الحروف أقوى عملاً من حروف الجزم وإن كانت في الأسماء نظيرةَ تلك في الأفعال ، وهي سبعةَ عشر حرفاً ، قد عدّدها وبيّنَ معانيها جملة [1] .

قوله : وتضمر « رُبَّ » بعد الواو كقول رؤبة [2] :

وقاتمِ الأعماق خاوي المُخْتَرَقْ [3]

(١) انظر الجمل ١٢/١-٢ ، ١٣/١ .

(٢) رؤبة بن العجاج راجز من الفصحاء المشهورين ، أكثر مقامه في البصرة ، وكان أهل العلم يأخذون عنه اللغة ويحتجون بشعره . وفيات الأعيان ١ : ١٨٧ ، خزانة الأدب ١ : ٤٣

(٣) القاتم : المغبر ، صفة لبلد . الأعماق : النواحي القصية . الخاوي : الخالي ، المخترق : المتسع ، يعني جوف الفلاة .

وصلته بعده : مشتبة الاعلام لماع الخفق .

الديوان : ١٠٤ الكتاب٢ : ٣٠١ مجاز القرآن ٣٨٠/١ ، الشعر والشعراء ١ : ٦١ ،الجمهرة (تقو)، المنصف٢ : ٣ ، الصحاح ، اللسان (عمق) الخزانة ٤: ٢٠١.

إضمار رب بعد الواو هو مذهب سيبويه ، وخالفه في ذلك المبرد . قال : —

التحقيقُ أن « ربَّ » مضمرةٌ بعد الواو كما ذَكَرَ ، فالجرُّ بها لا بالواو ، إذ العاطفُ لايختَصُّ بعملٍ لكونه غيرَ مختصٍّ بمعمول ، فالواو في قوله : وقاتم الأعماق

وبلدٍ عـاميةٍ أعماؤه [1]

هي الواو في جاءني زيدٌ وعمرو ؛ والعاطف يشتركُ مـا بعده في إعراب ما قبله ، ويدلُّ على صحة هذا من كونها [2] مقدراً بعدها الجار وهو ربَّ ، وقوعُ غيرِها من حروف العطف التي لايُمْتَرى في أنها عاطفة لاجـارة هذا الموقع .

فمن ذلك الفاءُ في مثل قول الهذليّ [3] :

ـــ سيبويه : إن « رب » حذفت وجعلت الواو عوضاً منها فجرت مابعدها على تأويل « رب » كما كانت عوضاً من باء القسم ، واستدل على ذلك بهذا الشعر وقال : لأن الواو للعطف ،وواو العطف لاتكون إلا بعد كلام يعطف عليه ، فدل هذا على أنها بدل من « رب » الكتاب ٢ : ٣٠١

(١) عامية أعماؤه : مظلمة ظلماته ، وهو من باب المبالغة مثل قولهم ليل لائل . الأعماء : ج . عمى بوزن فتى .

قائله رؤبة ، ونسبه بعضهم لأبيه العجاج(٠٠ - ٩٠/٧٠٨) وصلته بعده :

كأن لون أرضه سماؤه

وهو في الديوان : ٣ ، الصحاح ، المحكم ، اللسان ، مقاييس اللغـــة (عمي) . أوضح المسالك ٣ : ٢٨٦ .

(٢) في (ج) : كونه .

(٣) المتنخل الهذلي ، مالك بن عويمر بن عثمان ، شاعر جاهلي (؟) . الشعر والشعراء ٢ : ٦٥٩ ، الأغاني ٢٠ : ١٤٥ ، معجم الشعراء : ٢٥٧ .

المروط :جمع مرط ، وهو الثوب من الخز . الرياط : جمع ريطه ، وهو ضرب من الثياب .

والشاهد في ديوان الهذليين ٢ : ١٩ ، وروايته فيه « بهن وحدي». أمالي ابن الشجري ١/٣٦٦ ، الإنصاف ١/٣٨٠ ، شرح المفصل ٢ :١١٨ .

فحورٍ قد لهوتُ بهنَّ عِيـنٍ   نواعمَ في المُروط وفي الرِّياط

والفاء لايُشَكُّ في أنها لا تَجرُّ .

ومن ذلك « بل » في قول الآخر :

بل بلدٍ أطرافُه في أبْلادَ(١)

فـ « ربَّ » بعد هذين الحرفين مضمرةٌ لا مَحالَة ، وهما حرفا عطفٍ ، وكذلك هي مضمرة بعد الواو ؛ فإن قلت : فنراها تقع كثيراً في أوائل القصائد ، وحيث لا كلام قبلها ، فتُعْطَف عليه ، فعلى أي شيء عُطِفت الواو والفاءُ وبل لِرُبَّ المقدرةِ بعدها ، وما انجرَّ بها ؟ فالجواب أن الشاعر يبتدىء بالواو مثلاً مقدراً العطف بها على شيء منويٍّ مقدّر يكون كالمنطوق به ، كما يبتدىء بـ « الفاء » وكذا بـ « بل » مقدّراً الإضراب عن شيء مقدّر منويٍّ به التقديمُ ؛ وحقيقة ذلك الشيء أنه سِوَى ما أخذ فيه .

وشبيه بهذا قولهم في أثناء القصائد حين يخرجون من نسيب إلى غيره ، أو من نعت إلى نعت ، فدع ذا ، وَعَدِّ عمّا ترى ، قال :

فدعْ ذا ولكن هتُّعينُ متيّماً   . . . . (٢)

يريد هل تعين ، فأدغم ، وقال النابغة :

فعدِّ عما ترى إذ لا ارتجاعَ له   وانمِ القُتُودَ على عيرانةٍ أُجُدِ(٢)

---

(١) لم أعثر عليه في المصادر التي بين يدي .

(٢) ناصب : متعب والشاهد فيه أن الشاعر يبتدىء غرضاً جديداً بالفـاء ، دون أن يعطف مابعدهـا على ماقبلها وقد جاز الادغام لان اللام والتاء من حروف طرف اللسان .

انم : ارفع ، القتود : عيدان الرحل ، الأجد : الموثقة الخلق من النوق . العيرانة : المشبهة بالعير .

الشاهد لمزاحم بن عمرو بن مرة العقيلي (٠٠ — ١٢٠/٧٣٨) وعجزه .

....   على ضوء برق آخر الليل ناصب

الديوان ٢٤ ، وروايته فيه :   فذر ذا ولكن هل تعين متيمـاً

(٢) الديوان : ٥ ، الصحاح (نمي) ، اللسان (قتد) .

فصل

اعلم أن الحروف تنقسم قسمين : عاملٌ وغيرُ عامل ، وربما سموا غير العامل هاملاً [1] فالعوامل قد ذكرتُ ، وهي ماينصبُ أو يجرُّ أو يجزمُ أو مايعمل نصباً ورفعاً . فالناصبُ منها قد يقارن عملُهُ النصبَ عملَهُ الرفعَ أيضاً ، فأمّا الجار والجازم فلا يعملان إلا عملاً واحداً ، إذ كان للناصب الرافعِ أصلٌ يحملُ عليه في ذاكَ ؛ وهو الفعل المتعدّي ، فإنه يرفع الفاعل وينصبُ المفعول ، فحُمِل عليه الحرفُ المُشَبَّهُ به في هذا العمل ، فنصب ورفع ولم يكن هناك عامل يعملُ مع الجرّ أو الجزم غيره [2] فيجتمع [3] معهما غيرُهما في الحمل عليه .

واعلم أن من شرط العامل أن يختص بأحد القبيلين الاسم أوالفعل فإن [4] اختصّ الحرف بأحدهما عمل فيه ؛ وغيرُ العوامل هي كلُّ حرف اشترك الاسم والفعلُ في دخوله عليها ، فلا يعمل حينئذٍ في واحد منها ، لأنه ليس بأن يعمل في ذا بأحقّ من أن يعمل في ذا ، فكان غيرَ

(١) في (ج) : مهملاً .

(٢) في (ج) : غيرهما .

(٣) في (ج) و (د) : فيجمع بينهما غيرهما .

(٤) في (ج) و (د) : فإذا .

عامل ؛ وذلك كالحروف العاطفة ، وكأدوات الاستفهام مثل هل والهمزة لمّا لم تختصّ لم تعملْ .

ألا تراك تعطِف بالعاطف من الحروف الاسم على الاسم كقولك: جاء زيد وعمرو ؛ فقد دخل كما ترى على الاسم ، والفعلَ على الفعل في قولك : قامَ وقعدَ زيدٌ ؛ فقد دخل على الفعل كما دخل على الاسم ، وتقول : هل زيدٌ منطلق كما تقول : هل انطلق زيدٌ ؛ فتباشر هل - في دخولها عليهما - هذا تارةً وذاك أخرى ، فلم تختَصّ على هذا ، فكانت غير عاملة . وقد ترد حروف مختصة بالاسم ، وحروف مختصة بالفعل ؛ وكلا القسمين غيرُ عامل ، وعلة ماجاء من هذا الضرب في امتناعه من العمل مع أنه مختصٌّ أن يتصل بما اختصّ به اتصالاً شديداً ، حتى يتنزل لشدة اتصاله به منزلة الجزء منه ، فيبطل عملُه فيه ، إذ كان الجزء من الكلمة لايعمل فيها ، وإنما عاملُها غيرُها .

فمن المختصة التي لم تعمل لامُ التعريف لما اتصلت بالاسم مع اختصاصها به دون الفعل ، فجرت مجرى الجزء منه بأدلة كثيرة ؛ منها أنها تُغيِّرُ طبيعة الاسم ، فكأنها باتصالها به قد جعلته شيئاً آخر ، إذ كانت قد نقلته من العموم إلى الخصوص ، لأنه كان قبل دخولها نكرة شائعة ، فصار بها معرفة مختصّة مقصورةً على شخصٍ بعينه ؛ ومنها أنه عُدِل عنه وهي فيه كما يُعْدَل عن الاسم الذي ليست فيه ، فهم يقولون : جاءنا سحرُ ياهذا ، يريدون سحراً بعينه ، فيمنعونه الصرفَ لكونه معرفةً معدولاً عن السَّحَرِ المستعمل بالألف واللام ، فذا يدل على تنزلها منزلة بعض [1] الاسم إذا عُدِل عنه ، وهي فيه إلى غيره مما ليست فيه كما

(١) بعض : ساقطة من (ب) و (ج) .

عُدِلت صيغهُ إلى صيغه في قولك : عُمَرُ المعدولُ عن عامرٍ ، فتنزلت الألف واللام لهذا الحكم في قولك : جئت السَّحَرَ ؛ للعدل عما هي فيه ، وعنها إلى قولك : جئتُ سحرَ منزلةَ بعض الكلمة من بعضٍ ، وهذا الدليلُ حسن قويٌّ في الاستنباط .

وكذا السين وسوف في العمل ؛ هما غيرُ عاملتين في الفعل مع اختصاصها به ، لجريها فيه مجرى لام التعريف من الاسم ، إذ كانتا تخُصِّصانه كما تُخصِّص تلك الاسم .

وكذا « قد » في الفعل تفيد في الماضي معنى شبيهاً بالتخصيص لتقريبها إياه من زمن الوجود ؛ والماضي مع ذلك غيرُ معرب ، فلم تعمل في لفظه ولا [1] موضعه . وكذا إذا دخلت على المضارع جرت في دخولها عليه في الإهمال مجراها في الدخول على الماضي ، ولهذا أُجريت مجرى حروف التعويض ، وإن كان في تلك العاملُ وغيرُ العامل إذا قلت : علمتْ أن سيقومُ زيد ، وعلمت أن لنْ يقومَ زيد ، وعلمت أن لايقومُ وعلمت أن قد قام ، ومنه قوله تعالى « علم أن لن تُحصُوه » [2] ، « وأن ليس للانسان إلا ماسعى » [3] . « أفلا يرون أن لايرجع إليهم قولاً » [4] ، « وحسبوا أن لاتكونُ فتنةٌ » [5] في قراءة من رفع « تكونُ » .

---

(١) في (آ) و (ج) : ولا في موضعه .

(٢) المزمل ٧٣ : ٢٠ « إن ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل . . . . علم أن لن تحصوه فتاب عليكم . . » .

(٣) النجم ٥٣ : ٣٩ ، ويلي هذه الآية في (ج) : « علم أن سيكون منكم مرضى » وهي من المزمل : ٢٠ .

(٤) طه ٢٠ : ٨٩ « أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولاً ولا يملك لهم ضراً ولانفعاً » .

(٥) المائدة ٥ : ٧٤ « وحسبوا ألا تكون فتنة فعموا وصموا ثم تاب الله عليهم . . . » .

كل هذه الحروف تعاويضُ من تخفيف أنّ وحذفِ اسمها ، وهو ضمير الشأن والحديثَ مع إحدى نونيها التي وقع التخفيف بحذفها ، فاعرفه.

واعلم أن من الحروف ما أصله في كلامهم أن يكون عاملًا ، وعلى ذلك استعملوه حين أعملوه ، ثم يدخل عليه أحرفٌ يسمّي عندهم كافّاً لكفّه ما دخل عليه من العوامل عن عمله . فمن هذه العوامل المكفوفة « إنّ » وأخواتُها ، هي عاملة في المبتدأ وخبره كما قد علمت تنصب المبتدأ بأنه اسمها وترفع الخبر بأنه خبرُها إذا قلت : إنّ زيداً قائمٌ ، فإذا دخلتْ عليها « ما » وهي الحرف الكافُّ هيأتها بدخولها لوقوع الفعل بعدها ، فبطل مع دخولها عملُها ، لأنها تخرج بدخول « ما » عليها عن وضعها مختصة بالاسم دون الفعل وتصير مشتركةً بينهما ، ومن شرط العمل الاختصاصُ ومن شرط إبطاله الاشتراك . ويدلك على إبطال عملها وقوعُ الاسمين بعدها ، إذا كفتها « ما » ، مرفوعين فتقول : إنما زيدٌ قائم ، والجملة من الفعل والفاعل ، إنما يخرج زيدٌ غداً ، قال الله تعالى : « إنما اللهُ إلهٌ واحد » (١) و « إنما أنتَ منذرٌ » (٢) فهذا ابتداءٌ وخبرٌ ، وقال في الفعل والفاعل « إنما أنذركم بالوحي » (٣) و « إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ » (٤) وقال الشاعر :

---

(١) النساء ٤ : ٤ « يا أهل الكتاب لاتغلوا في دينكم .. إنما الله إله واحد..».

(٢) الرعد ١٣ : ٨ « ويقول الذين كفروا لولا أنزل عليه آية من ربه ، إنما أنت منذر ولكل قوم هاد » .

(٣) الأنبياء ٢١ : ٤٥ « قل إنما أنذركم بالوحي ، ولا يسمع الصم الدعاء إذا ماينذرون » .

(٤) فاطر ٣٥ : ٢٨ « ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه كذلك ، إنما يخشى الله من عباده العلماء .. » .

إنما نحنُ كشيءٍ فاسدٍ فإذا أصلَحَهُ الله صلَحْ[1]

وقال الآخر في وقوع الفعل بعدها :

أنما تقتلُ النيامَ ولا تقـ ـتل يقظانَ ذا سلاحٍ كميّا[2]

وقال تعالى في كأنما « كأنما يُساقون إلى الموت »[3]

وقال عنترة[4] :

وكأنما أقِصُ الأكامَ عشيّةً بقريبِ بين المنسِمَينِ مُصلّمِ

---

(١) الشاهد للأعشى الأكبر من قصيدة يمدح بها إياس بن قبيصة الطائي (٠٠–٤/٦١٨) الديوان : ٣٧ .

(٢) صلة الشاهد قبله :

أبلغ الحارث بن ظالم المو عد والناذر النذور عليا

والبيتان لعمرو بن الإطنابة الأنصاري جاهلي (؟) يقولها للحارث بن ظالم المرى (٠٠ – ٢٢ / ٦٠٠) وكان قد توعده بالقتل ونذر دمه إن ظفر به ، وأنما تقتل النيام ، لأن الحارث كان قد قتل خالد بن كلاب (؟) غيلة وهو نائم في قبته . الكتاب ١ : ٤٦٥ ، شرح المفصل ٨ : ٥٦ .

(٣) الأنفال ٨ : ٦ « يجادلونك في الحق بعدما تبين ، كأنما يساقون إلى الموت وهم ينظرون » .

(٤) عنترة بن عمرو بن شداد العبسي (٠٠ – ٢٢ / ٦٠٠) من هو من أهل نجد . أشهر فرسان العرب في الجاهلية وفي الطبقة الأولى من فحول شعرائها . الشعر والشعراء ١ : ٢٥ ، الأغاني ٧ : ١٤٨ . الخزانة ١ : ٦٢ .

أقص : أكسر ، تطس : تكسر ، الأكام : جمع أكمة : ما ارتفع من الأرض ، المصلم من أوصاف الظليم لأنه لا أذن له ، والصلم : الاستئصال ، كأن أذنه استؤصلت . يقول : كأنما تكسر الأكام لشدة وطئها عشية بعد سرى الليل وسرى النهار كظليم قرب ما بين منسميه ولا أذن له شبهها في سرعة سيرها بعد سرى ليلة ووصل سير يوم به بسرعة سير الظليم ، وروايته في الديوان . ٢٠ : وكأنما تطس الأكام عشية .

وقال الآخر في لعلّما :

أعدْ نظراً يا عبدَ قيسٍ لعلّما أضاءَتْ لكَ النارُ الحمارَ المقيّدا

وفي « ليتما » بيتُ النابغة حين أنشدوه بالرفع على أن « ما » فيه كافة معتدبها لمنعها العامل عن عمله ؛ والنصبِ على الوجهين :

قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتنا أو نصفُـه فقـدِ

والوجهان هما رفعُ الحمام ونصبُه ، فالرفع على أن « ما » فيه كافةٌ معتدٌ بها لمنعها العاملَ عمله ، والنصبُ على أنها زائدة مؤكِّدةٌ ما دخلت عليه ، مكثرةٌ لفظَه ، ملغاةٌ ، دخولها كخروجها .

وفائدة هذا الكفِّ قد عللوه ، فقالوا في « إنَّ » ، إذا قلت إنما زيدٌ قائمٌ ، معنى الكلام : ما زيدٌ إلا قائمٌ ، وحرَّروا العبارة ، فقالوا في « إنما » : هي لإثبـات الشيء للشيء ونفي ماعداه .

وقد كُـفَّ بـ « ما » هذه الفعلُ وحرفُ الجر ، وهما عاملان قويان دخلت عليها « ما » فأبطلت عملها وهيأتها لوقوع شيء بعدهما ، لولاها[1] لم يكن ليقع ، فخرجا بها عن أصل وضعها في كونها عاملين وصلَحَا بها لما لم يَصْلُحا له قبلها .

فأمّا الفعل فقولك قـلَّ وكثُرَ ، تدخل عليها « ما » كافة ، فيبطل عملها حتى لايحتاجا إلى فاعل ويقع بعدهما الفعل وكان لايقـع ، تقول : قلّما يقولُ زيدٌ كذا .

ويحمل على هذا الفعـل نقيضه وهو « كَثُرَ »، فيقال : كَثُرَ ما يقولنَّ[2] كذا .

(١) في (ج) . لولا هي .
(٢) في (ب) و (ج) . يقلن .

ومثال حرف الجرّ المكفوف « ربّ » ، تدخل عليها « ما » فتكفّها عن العمل ويليها الفعل ، وحروف الجرّ في الأصل لاتدخل إلا على الأسماء ، ومثالُ دخولها على الفعل مكفوفةً بما قوله تعالى « ربّما يودُّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين »[1] ، ومن شواهده قول الأبرش[2]

رُبّما أوفيتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثوبي شَمالاتُ[3]

والنحويون[4] يجعلون « ما » كافة لـ«رُبّ» في هذا البيت وفي الآية التي قبله، ولكنْ يجعلون استعمالها في البيت هو الأصلُ ، قالوا : لأنها لما كان معناها لما مضى ، وذلك قبل أن تُكَفّ كانت بعد الكفّ لما مضى أيضاً ، وأنشدوا البيت لأن فيه بعد « ربما » قولَه : أوفيتُ ؛ وهو فعلٌ ماضٍ ، والآية عندهم لوقوع المضارع بعدها على غير قياس بابها في الأصل ، بل متأوّلةٌ على حكاية الحال التي ستكون ، قالوا : وهو كما جاء في الأخرى « فوجدَ فيها رجلين يقتتلان ، هذا من شيعته

---

(١) الحجر ١٥ : ٢٠ .

(٢) جذيمة بن فهم بن تيم الله التنوخي (٠٠ — ٣٦٦/٢١٨) ثالث ملوك الدولة التنوخية في العراق.كان يقال له « الوضاح » و « الأبرش » لبرص فيه . الأغاني ١٤/٧٢ الخزانة ٩ : ٥٦٩ .

(٣) : أوفيت أشرفت ، العلم : الجبل ، الشمالات : جمع الشمال من الرياح، ومعنى البيت عند الشنتمري أنه يحفظ أصحابه في رأس جبل إذا خافوا من عدو ، وعند غيره أنه يصعد الجبل بنفسه ليستطلع أعداءه ولا يعتمد في ذلك على غيره . والشاهد في الكتاب ٢ : ١٥٣ النوادر : ٢١٠ ، العمدة ٢ ، ٢٧٦ أمال الشجري ٢ :٢٥٣. شرح المفصل ٩ : ٤٠ ، اللسان (شمل ، شيخ) الخزانة ٤ : ٥٦٧ .

(٤) انظر الكتاب ٦ : ٤٥٨ ، أمالي ابن الشجري ٢٤٣/٢ .

وهذا من عدوّه » [1] حكى عندهم المستقبلَ بقوله (ربّما يودُّ) كما حكى الماضي في قوله : (هذا من شيعته وهذا من عدوه) ووجه الحكاية أنَّ هذا اسمُ إشارة ، والإشارةُ إنما تقع إلى الحاضر [2] والقِصّةُ حين الإخبار بها ماضية .

وقد كفُّوا كاف التشبيه بـ « ما » في بعض الوجوه ، وذلك في قولهم « كنْ كما أنت » [3] ، يجوز أن تكون « ما » بمعنى الذي كأنه قال : كن كالذي أنت . أي كالذي هو أنتَ ، فحذفَ العائدَ وهو المبتدأ للطول ولا يقاس على هذا الحذف .

ويجوز أن تكون « ما » كافةً للكاف ، وهي حرف جر فوقع بعدها الضميرُ المرفوع المنفصل بعد أن كان لو وَلِيَتْهُ لوقع بعدها الضمير المجرور وهو مُتّصِلٌ ، لأنها تجرُّ ما دخلت عليه بالإضافة إن كانت اسماً كالجرّه « مثل » ، وبالحرفية إن كانت حرف جرّ ، وتُكَف بما كَفَّ غيرها ، كقولك أنت صاحبي كما زيدٌ صاحبي ، فيقعُ بعدها ، كما ترى المبتدأ وخبره ، وبالجملة يقع بعدها المرفوع ؛ ويدلك على أن الكاف حرفُ جرٍ ، وصلُهم بها الذي في قولك : الذي كزيدٍ منطلقٌ ، فالكاف في صلة الذي متعلّقةٌ بمحذوف كما تتعلق به « في » وغيرُها من حروف الجر إذا وقعتْ هذا الموقعَ ، إذا قلت : الذي في الدار ؛ والذي من الكرام ، وكونُها اسماً هو في مثل قوله :

---

(١) القصص ٢٨ : ١٥ « ودخل المدينة على غفلة من أهلها فوجد فيها رجلين يقتتلان ... »

(٢) في (ج) : إلى حاضر .

(٣) انظر المغني ١/١٨٧ .

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ (١)

لأن الحرف لايدخل على حرف مثله .

وأمّا حروف العطف فمن القسم غير العامل أصلاً لأنها لا تختصّ بعملٍ دون عمل ، ولأنها مشتركةٌ بين القبيلين ، والاشتراك يدفع الإعمال .

---

(١) صاليات : أثافي القدر ، لأنها صليت النار أي وليتها وباشرتها ، ككما يؤثفين : أي تمثل حالها إذا كانت أثافي مستعملة ، وكان القياس أن يقول : يثفين ، ولكنه تركها على أصلها اضطراراً . والمعنى أن الأحجار لاتزال تحتفظ بسوادها كما كانت وهي أثاف مستعملة .

والشطر من رجز مشهور لخطام بن نصر المجاشعي(؟) وهو يصف دياراً خلت من أهلها .

مجالس ثعلب ١ : ٣٩ ، المنصف ١ : ١٩٢ ، شرح المفصل ٨ : ٤٢ ، مغني اللبيب ١ : ١٩٧ ، اللسان (عصف ، ثفا ، غرا) ، الخزانة ١ : ٣٦٧ ، والشاهد فيه أن الكاف بمعنى مثل فيه .

فصل من العوامل في الأسماء

أصل الأسماء أن تكون معربة معمولة[1] كما أن أصل الأفعال أن تكون مبنية عاملة ؛ فما عمل من الأسماء فمحمولٌ على الأفعال لشَبَهِه[2] لفظاً أو وقوعاً بالأفعال ؛ كما أن المعرب من الأفعال محمولٌ على الأسماء لمضارعته إيّاها ، وقد يعمل الاسم عمل الحرف إذا تضمّن معناه ودلّ على ما يدلّ الحرفُ عليه ، فعلى هذا التقدير تنقسم الأسماء العاملة إلى قسمين : عاملٍ عملَ الفعلِ ، وعاملٍ عملَ الحرف

فالعامل عمل الفعل أقوى في العمل من العامل عملَ الحرف ، لأن الفعل أقوى من الحرف في العمل ، والحرفُ إنما عمل نيابةً عن الفعل واختصاراً ؛ ولهذا جيء به ؛ فالمشبَّه به من الأسماء في العمل أضعفُ كما أن المشبّه بالفعل أقوى ، فالمشبّهان في القوة والضعف على حسب اللذين[3] شُبِّهَ المشبّهُ بهما ، فعلى هذا ينبغي أن يُقدَّمَ العاملُ عملَ الفعل على العامل عمل الحرف .

ثم اعلم أن الأسماء العاملة عمل الفعل ، منها ماهو أصل في ذلك ،

---

(١) معمولة : ساقطة من (آ) .
(٢) في (ج : لشبهه لفظاً بالأفعال أو وقوعاً موقعها .
(٣) في (ب) : اللذين شبها بها .

وهو المجرى مُجرى الفعل إجراءً حقيقياً ، فيعمل عملَه الصريح ، وهو رفع الفاعل ونصب المفعول إن كان هناك مفعول ، ومنها ما هو مُشْبه لذلك القسم في العمل ، فينصب نصباً غير صريحٍ بل على التشبيه بالمفعول ،وسيُذكر بعد هذا .

فمِمّا عَمِل عملَ الفعل الصريح اسم الفاعل ؛ وهو الصفةُ الجارية على الفعل المضارع في حركاته وسكناته كضارب وداخل ومكرم ومعطٍ ، كل هذه الأسماء تعمل عملَ أفعالها فضاربٌ يعملُ عمل « يضربُ » و « داخل » عملَ « يدخل » ومُكْرِمٌ عمل «يُكْرِم » ومعطٍ عملَ يعطي ؛ تقول : زيدٌ ضاربٌ أبوه عمراً كما تقول يضربُ أبوه عمراً ، وزيدٌ معطٍ أبوه بكراً ثوباً كما تقول يعطي أبوه بكراً ثوباً .

ومعنى جري هذا الاسم على الفعل في حركاته وسكناته أنّ عدد حروف ضارب كعدد حروف « يضرب » ، وضاد[1] ضارب مفتوحةٌ ، كياء « يضرب » مفتوحة والألف ثانية وهي ساكنة كما ثاني يضرب ساكنٌ وهي الضاد ، والراء فيهما ثالثة مكسورة ، والباء فيهما حرف إعراب ؛ وكذلك مُكْرِمٌ كيُكْرِم ، لأن الأصل في الفعل يؤكرم ، فالأصل أيضاً في صفة الفاعل « مؤكرم » .

ولمّا كان الفعل أصلاً للاسم في الإعمال ، والاسم أصلاً للفعل في الإعراب ، أعمل من أسماء الفاعلين ما أشبَهَ الأفعالَ المحمولة على الأسماء في الإعراب ، وذلك ما كان للحاضر أو المستقبل ، فان كان اسمُ الفعل

---

(١) في (آ) : والضاد من ضارب متحركة كما ان الياء من يضرب كذلك.

لما مضى لم يعمل عمل الفعل في قول الجمهور[1] ؛ لما ذكرنا ، وأجاز بعض الكوفيين إعماله عمل الفعل حملاً له على جنسيّة الأفعال لا لخصوصها ، وراعى اللفظَ وقوةَ شبهه[2] ونظر إلى أحد الطرفين ولم يلتزم النظرَ إلى الطرف الآخر ، وهو الإعراب ، فيراعيَ المحمول على المعرب من الأفعال بل نظر إلى الحمل على الأفعال في الجملة ، وكلّها عامل ، فكل ماحمل على ضروبها عاملٌ عملَها ، واحتجّ بظاهر المسموع ولم يلتفت إلى تأوّله[3] فلو قلتَ : زيدٌ ضاربٌ عمراً أمسِ ، لم يجز عند الجمهور ، كما جاز : زيدٌ ضاربٌ عمراً الآن أو غداً .

وإنما بابُ الماضي عندهم الإضافةُ الحقيقية ، كقولك : زيدٌ ضاربُ عمروٍ أمسِ فيكونُ ضاربٌ عند سيبويه[4] ومن تابعَه ، وهم الأكثرون ، في هذه المسألة وإن كان مُشْتَقاً جارياً في إبطال عمله لمُضِيِّه مَجْرى الأسماء الصريحة الأوّل ، وهي الجوامد غيرُ المشتقة كغلام وفرسٍ إذا قلت : غلامُ زيدٍ وفرسُ عمرو ، ولهذا لايجوز عندهم أن تَصِف به نكرةً وأنتَ تريد به حذف تنوينه تخفيفاً كما أردت ذاك في اسم الفاعل إذا كان للحال أو الاستقبال ، فلا تقول عندهم : مررت برجلٍ ضاربِ عمرو أمسِ وأنت تريدُ ضاربٍ عمراً أمسِ كما تقول : مررت برجلٍ ضاربِ عمروٍ غداً أي ضاربٍ عمراً ، وكما جاء في التنزيل : « قالوا هذا عارضٌ مُمْطِرُنا »[5] أي ممطرٌ إيانا ، فوصفَ به النكرة مع

---

(١) انظر الكتاب ١/٨٧ .

(٢) في (آ) شبهه به .

(٣) في (ج) : تأويله .

(٤) انظر الكتاب ١/٨٧ ، المقتضب ٤ : ١٤٨ .

(٥) الأحقاف ٢٦ : ٢٤ « فلما رأوه عارضاً مستقبل أوديتهم قالوا : هذا عارض ممطرنا ، بل ...»

إضافته إلى الضمير وهو معرفةٌ ، فإضافته على هذا غير حقيقية ، وهي منويٌّ بها الانفصالُ .

وعلى ذلك أيضاً جاء « ثانيَ عِطْفِه »[1] ، فنصبَه على الحال ؛ والحال من شرطها أن تكون نكرة ، فلولا أنّ إضافته في نيّة الانفصال والتنوينُ مرادٌ كالمنطوق به لما جاز نصبُهُ على الحال . ولو أردت مثل هذا في الماضي لم يجز عندهم .

على أن بينَ اسمِ الفاعل إذا كان لما مضى وبين الأسماء الصريحة الجامدة فرقاً ما ، وهو أنه يعمل في الظرف ببقية مافيه من شبه الفعل لفظاً إذ[2] كانت حروفه كحروفه ؛ وهو مشتق على كل حال ؛ فجاز عمله في الظرف عندهم وهو أمسِ من قولك : ضاربٌ عمراً[3] أمس . ومنهم من يتشدد في ذلك فلا يعمله بتةً في ظرفٍ ولا غيره ، وينتصب هذا الظرف بإضمارِ فعلٍ دلّ عليه اسم الفاعل وإن كان لما مضى ، فتقول: التقديرُ في هذه المسألة ضاربُ عمرو ضَرَبه أمس وعلته[4] في هذا القول أن الفعل هنا إنما أضمر في قوله لدلالة اسم الفاعل عليه ؛ فلولا أنه غيرُ جارٍ مجرى الجامد من الأسماء في كلِّ حال لما دلّ على الفعل ، إذ كانت الجوامد لاتدلّ على الأفعال ، فتُضْمرُ وتعملُ لدلالتها عليها .

واحتجّ من أعمل اسمَ الفاعل إذا كان بمعنى المضيِّ عملَ فعلِه الذي هو

---

(١) الحج ٢٢ : ٩ « ثاني عطفه ليضل عن سبيل الله ، له في الدنيا خزي ونذيقه يوم القيامة عذاب الحريق » .

(٢) في (ج) : إذ كان يعطي لفظه ومعناه . ألا ترى أن حروفه الأصول هي حروف الفعل وأن معناه معناه .

(٣) في (ب) : ضارب عمرو .

(٤) في (ب) و (ج) : وعليه .

في [1] معناه من الكوفيين بظاهر الآية ، وهي قوله تعـالى « وكلبهُم باسطٌ ذراعيه بالوصيد » [2] فأعمل « باسطاً » ، وهو لما مضى ، في ذراعيه فنصبها به ، وهذا عملٌ ظاهر .

وقال من لم يجز ذلك : هذه الآية لادلالة فيها على جواز إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضى ، لأنه حكاية حالٍ ، والحكاية تتناول الماضي كما تتناول المستقبل ، وقد مضى نُبَذٌ من القول في ذلك .

واسم المفعول في هذا الحكم من العمل يجري مجرى اسم الفاعل، وإن لم يجرِ مجرى الفعـل في الحركات والسكنات والعِدّةِ ، تقـول : زيدٌ مضروبٌ أبوهُ كما تقول : يُضْرَبُ أبوه فترفع به كما ترفـع باسم الفاعل ، وكذلك تنصِب به إن كان فعله متعدياً ، كقولك : زيـدٌ معطىً أبوه درهماً كما تقولُ : يعطى أبوه درهمـاً ، لأنَّ « مُعْطَـى » بمنزلة « يُعْطَـى » ومضروبٌ بمنزلة يُضْربُ ، كما أن « معطياً »بمنزلة يعطي و « ضارباً » بمنزلة « يضرِب » .

ومما يعملُ عمل الفعل من الاسماء الصفاتُ المشبهة بأسمـاء الفاعلين ، وإن لم تكن مثلهـا في القوه في شبه الأفعال ، بـل مُنْحطّةٌ عن رتبتها ، فتعمْلُ لذلك الرفعَ خاصة ، ولا تنصِبُ مفعولاً ، فإن نصبتَ شيئاً فعلى التشبيه ، بالمفعول لاعلى المفعول الصريـح ؛ تقـول : زيدٌ حسنٌ وجهاً ، وشديدٌ ساعداً ، وكريمٌ أباً ، فالمنصوب بها منصوب على التمييز ، ولهذا لم يسغ تقديمُه عليها ، والمرفوعات [1] بها فاعلة .

«١» في : ساقطة من « ب » .

«٢» الكهف ١٨ : ١٨ « وتحسبهم أيقاظاً وهم رقود . . . وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد . . . » .

ووجهُ شبهها باسم الفاعل أنها يوصف بها كما يوصف بـــه وتثنّى تثنيته وتجمع جمعَه ، وتؤنّث تأنيثَه ، فكما تقولُ : ضارب وضاربان وضاربون وضاربةٌ وضاربتانِ وضارباتٌ تقول : حسنٌ وحسنانِ وحسنون وحسنةٌ وحسنتانِ وحسناتٌ .

وتنقصُ عن اسم الفاعل أيضاً بخاصّةٍ من خواصه وهي أنها أكثر ماتكون وصفاً بما هو موجودٌ في الحال ، واسم الفاعل يكون وصفاً ، وهو تارةً للحال وتارةً للاستقبال [٢] وهذا مما يوهنها ويقصّر بها عن اللحاق بأسماء الفاعلين ؛ إلا أنها أشبه مع ذاك بأسماء الفاعلين من المصادر بها ، فلذلك قُدّمت في الترتيب عليها ، لأنها تتضمنُ الضميرَ ،وتلــك خاصة للفعل ، والمصادر لاتتضمن الضمائر .

وأما المصادر المعملة عملَ الأفعال فهي كل مصدرٍ قُدِّرَ بـ « أن » والفعل ، وهو يعملَ عملَ فعله الذي أخِذ منه ، والمصدرُ أصلٌ للفعل في الاشتقاق في أصح القولين ؛ والفعلُ أصلٌ للمصدر في الإعمال .

وللمصدر في أعماله أحوالٌ وخواصٌ ، فأحواله [٣] أنه لايخلو من أن يعمل منكراً منوناً [٤] أو مضافاً أو معرفاً باللام ، فإذا كان منوناً وذلك أقوى أحواله في العمل ارتفع به الفاعل وانتصب به المفعول ، إن كان لفعله مفعولٌ ، تقول : يعجبني قيامٌ زيدٌ تريد أن يقومَ زيدٌ ، فيرتفع زيدٌ بالمصدر ارتفاع الفاعل بفعله ، وتقول : عجبتُ من ضربٍ

«١» في « ج » . والمرفوع بها يرتفع بأنه فاعل .

«٢» يلي ذلك في « ج » : وبالماضي وإن لم يعمل كغيره عند الجمهور .

«٣» في « ج » . فمن أحواله .

«٤» في « ب » . منكراً أو منوناً .

زيدٌ عمراً كما تقول : من أن ضرب زيدٌ عمراً ؛ ترفعُ به الفاعل وتنصب به المفعـول كما تفعل ذلك بالفعل، حكمُه في ذلك حكمهُ ؛ إلا أن المصدر لايتقدم عليه المفعول ، والفعل يصح تقدُّم مفعوله عليه .

وبالجملة لايتقدم شيء من معمولات المصدر عليه ، لأنهـــا في صلته ، ولايتقدمُ كما علمتَ شيء من الصلة على الموصول ، على أنه قـد جاء في الشعر ما ظاهرُه تقدُّمُ شيء من فضلات المصدر المتعلقة به عليـه كقول حنظلةَ بنِ شرقيٍّ[1] :

فما يرجو ابن عمي عنه دفعي[2]

والمعنى دفعي عنه ، والمصدرُ مضافٌ إلى الياء ، وهي فاعلة .

والمحررون[3] من المحققين منهم يجعلون مثل هذا تبييناً ، فلا يعلقونه بنفس المصدر[4] المذكور فراراً من تقديم شيء من صلة المصدر عليـه . وقد ينوّنُ المصدر ويعمل بتقدير أن فعَل[5] فيرتفعُ الاسم به على أنـه فاعل كقولك : يعجبني إكرامُ زيدٌ عمراً أي أن أكرمَ زيـدٌ عمراً ، وقد يعمل بتقدير أن فُعل[6] فيرتفع بـــه الاسم ارتفاع مالم يسمَّ فاعله كقولك : يعجبني إكرامُ عمروٌ أي أن أكْرِمَ عمروٌ .

---

(١) أبو الطمحان القيني (...-٣٠/٥٩١) شاعر فارس معمر ، وأحـد بني القين من قضاعة عاش في الجاهليـــة وأدرك الإسلام . الشعر والشعراء : ١٤٥ ، الأغاني ١١ : ١٢٥ الخزانة ٣ : ٢٤٦ .

(٢) لم أعثر عليه فيما بين يدي من مصادر .

(٣) في (آ) : والمجوزون ، وهو تصحيف .

(٤) قدم التأكيد « نفس » على المؤكد « المصدر » وهو خطأ .

(٥) يلي ذلك في (ج) : أو يفعل .

(٦) يلي ذلك في (ج) : أو يفعل فيرتفع الاسم به .

ويختصُّ المصدر بأنه يجوز حذف الفاعل معـــه ، ولايجوز ذلك مع الفعل ؛ بل يُضْمرُ فيه البتة لأنه لابد للفعل من فاعل ، ولايصحُّ تركُ إسناده إليه أو إلى ماقام مقامه .

فأمّـا المصدرُ فحُذفَ الفاعل معه حذفاً ، ولم يَصِـحَّ أن يضمرَ فيه ، والعلةُ في الحكمين واحدة أعني حذف الفاعل معه وامتناعَ إضماره فيه ، وهي أنه اسمٌ على كل حال ؛ وليس بفعلٍ ولا صفة جارية على فعـــل ولامشبّه بذلك ، فنبهوا بذلكِ أي حذفِ الفاعل على استغنائه عن الفاعل بكونه اسماً صريحاً ؛ والأسماء في الأصل مكتفيه بأنفسها ، مستغنيةٌ عن غيرها ، والأفعال ليست كذلك ، ومثال حذف الفاعلِ معه قولُـه تعـالى « أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسبغةٍ يتيماً »[1] التقدير ، أو إطعام أنتمُ ، فحذف أنتمُ وهو فاعل المصدر في هذه الآية وكذا الفاعلُ في قوله :

بضربٍ بالسيوفِ رؤوسَ قومٍ   أزلنا هامَهُنَّ عن المقيـل[2]

---

(١) المسغبة : المجاعة ، المقربة : القرابة . البلد ٩٠ : ١٤ « أو إطعام في يوم ذي مسغبة » ١٥ : « يتيماً ذا مقربة » .

(٢) المقيل أراد به الأعناق ، وأصله من قال يقيل قيلولة وقيلا ومقيلاً وهو النوم في الظهيرة . قوله بضرب يتعلق بأزلنا : ومحل الاستشهاد فيه قوله « رؤوس قوم » حيث نصب بالمصدر المنكر المنون وفاعل المصدر ضرب محذوف ، وإعمال المصدر مضافا أكثر ومنوناً أقيس .

والشاهد للمرار بن منقذ التميمي (٠٠ – ١٠٠/٧٢٠) ، وإنما أضاف الهام إلى ضمير جماعة الإناث العائد على الرؤوس لأن إضافة الشيء إلى نفسه إنما تمتنع إذا لم يختلف لفظ المضاف والمضاف إليه .

الكتاب ١ : ٦٠ ، ٩٧ ، شرح المفصل ٦ : ٧١ ، شرح ابن عقيـــل ٣ : ٩٤ ، فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل : ١٥٦ .

أي بضربٍ نحن ، فالفاعل محذوف مع المصدر لا مضمر [١] ، هذا نصٌّ العلماء من أهل العربية ، والقول على ما أصّلوا ، لأن المصدر جنسٌ كسائر الأجناس ، وتلك لا يضمر فيها ، إذ [٢] لا تعمل لولا أن المصدر باينها بأنّ حروفَهُ حروفُ ما أصلهُ العمل وهو الفعل .

فإن استعملت المصدر مضافاً ، فإن كان لازماً أضفته إلى فاعله ، فقلت : عجبتُ من قيام زيد ، فزيدٌ مجرورُ اللفظِ بالإضافة مرفوع في الأصل بأنه فاعل ، وكذلك [٣] تنعتُه إن شئت بالمجرور حملًا على لفظه ، وبالمرفوع حملًا على معناه ، فتقول : عجبتُ من قيام زيدٍ العاقلِ ، والعاقلُ إن شئت ، وعلى ذلك أنشدوا :

. . . . . . طلبَ المعقّبِ حقَّهُ المظلومُ [٤]

برفع المظلومِ صفةً للمعقّب .

وإن كان متعدياً وذكرت مفعوله أضفته إلى أي الاسمين شئت ،

---

(١) في (ب) : مضمن .

(٢) في (ج) : ولا تعمل .

(٣) في (ج) : ولذلك تتبعه .

(٤) التهجر : السير في الهاجرة ، الرواح : مابعد الظهر إلى الليل . هاجه : أزعجه . المعقب : الذي يطلب حقه مرة بعد مرة . والمعنى : أن هذا الحمار الوحشي الذي يصفه هاج أتانه لطلب الماء حثيثاً كما يطلب المعقب حقه . الشاهد فيه وصف المعقب على الموضع بقوله المظلوم ، لما كان المعقب في المعنى فاعلًا .

والشاهد للبيد بن ربيعة العامري وصدره :

حتى تهجر فى الرواح وهاجه

ويروى أيضاً : وهاجها .

الديوان : ١٢٨ مقدمة الجمهرة : ١١٣ ، معاني القرآن ٢ : ٦٦ ، شرح الأبيات مشكلة الاعراب ٢٤٧ ، اللسان (عقب) الخزانة ٢ : ٣٢٩ .

وأخرجت الآخر على أصله وأعربته بما يستحقه من الإعراب ؛ تقول : عجبت من ضربِ زيدٍ عمراً ، إذا كان زيدٌ فاعلاً ، ومن ضرب عمروٍ زيــدٌ فتضيفه إلى المفعول إن شئت ، إلا أن إضافته - إلى أيِّ الاسمين أضفته - إضافة حقيقية إذ كان اسمَ جنسٍ كغيره من الأجناس، وإضافةُ اسم الفاعل المُعْمل إلى معموله إضافةٌ غيرُ حقيقية لأنهـــا في تقدير الانفصال ، والمصدر يتخصّص بالإضافة أو يتعرّفُ إن كان مضافاً إلى معرفةٍ ، واسم الفاعل ليس كذلك ، والمصدر يضاف إلى مرفوعه ومنصوبه ، أيّ ذلك أردت صحّ فيه ، واسـم الفاعل إنما يضاف إلى منصوبه لا إلى مرفوعه ، لأنّ مرفوعه هو هو في المعنى ومسّماه مسّماه .

والشيء لايضاف إلى نفسـه ، والمصدر ليس كذلك ، لأنه ليس هو مرفوعَه ، إذ كان مرفوعُه ، إما جثةٌ - والجثـةُ لا تكون حدثاً - أو حدثاً هو غيرُه فاعرفه .

وتقول على ذاك : عجبتُ من أكلِ زيدٍ الخبزَ ومن دقِّ القصّارِ الثوبَ ، ومن أكل الخبزِ زيدٌ ودقِّ الثوبِ القصّارُ ، وتقول في اسم الفاعل : زيدٌ ضاربٌ أبوهُ عمراً ، فهذا الأصلُ ، ثم تضيفُه - إن شـئت - تخفيفاً [1] إلى المفعول - وهو المنصوبُ به - فتقولُ : زيدٌ ضاربُ عمروٍ أبوهُ ، ولا تقولُ : ضاربُ أبيـه عمراً - على ما قلناه ، لأن ضارباً هو الأب ، والأب هو ضاربٌ في المعنى ، والشيء لايضاف إلى نفسـه لأنه لا يتخصّصُ بنفســـه ولا يتعرّف ، وإنما يكون ذلك بغيره .

---

(١) في (ب) و (ج) وحاشية الأصل في نسخة : تحقيقاً ، وهو تصحيف.

واعلم أن هذين القسمين من أحوال المصدر قد استعملا في التنزيل. فمن استعماله منوّناً قولُه سبحانه : « أو اطعـــامٌ في يومٍ ذي مسغبةٍ يتيماً »[(١)] ، ومن استعماله مضافاً إلى المفعول قولُه عز وجل « قال : لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه »[(٢)] .

وأمّا القسم الثالث من أحواله ، وهو استعماله بالألف واللام فقليل التردد في كلامهم ، وقد مثّل النحويون[(٣)] بقولهم : الضربُ زيدٌ خالداً قبيحٌ ، وأنشدوا عليه :

لقد عَلِمَتْ أولى المُغيرةِ أنّني كَرَرْتُ فلم أنكُلْ عنِ الضربِ مِسْمَعا[(٤)]

قالوا : أرادَ ، عن أن ضربتُ مِسْمَعا ، وجعلوا هذا التقدير أوْلى من تقدير نصبه على حذف الجار وإفضاء الفعل ، الذي هو كررتُ ،

---

(١) البلد ٩٠ : ١٤ «أو إطعام في يوم ذي مسغبة » ١٥ : « يتيماً ذا مقربة».

(٢) ص ٣٨ : ٢٤ « قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه ، وإن كثيراً من الخلطاء ليبغي بعضهم على بعض ... »

(٣) انظر الكتاب ٩٩/١ المقتضب ١٤/١ .

(٤) الشاهد فيه نصب مسمع بالضرب وفيـــه الألف واللام وهو سائغ جائز . أولى المغيرة : أول الخيل تخرج للغارة والمراد فرسانها . النكول : النكوص والرجوع جبناً وخوفاً . مسمع هو مسمع بن شيبان (؟) أحد بني قيس بن ثعلبة . يقول : قد علم أول من لقيت من المغيرين أني صرفتهم عن وجوههم هازماً لهم ولحقت عميـــدهم فلم أنكل عن ضربه بسيفي .

وهو للمرار بن سعيد الأسدي إسلامي (... - ...) ونسب في الخزانـــة وابن يعيش إلى مالك بن زغبة الباهلي (؟) .

الكتـــاب ١ : ٩٩ ، الإيضاح العضدي ١ : ١١٦ ، شرح المفصل ٦ : ٦٤ ، المقاصد النحوية ٣ : ٥٠١ ، الخزانة ٣ : ٤٣٩ .

كأنه في هذا التقدير : كررتُ على مِسْمَع فلم أنكُلْ عن الضرب ، قالوا : وهذا لا يُحْمل الكلام عليه ماوُجد عنه مندوحة .

فأما التنزيل فلم يجيء في ظاهره شيء من هذا القسم ، أعني إعمال المصدر معرّفاً باللام ، وأظنهم قد استنبطوا آية في القرآن حملوها على هذا القسم ، والله أعلم بكتابه ، وبالجملة ، فهو معدوم في الفصيح من الكلام أو كالمعدوم ، وعلةُ قلّة هذا القسم في الاستعمال أنّهُ يَبْعد مِنْ شَبَه الفعل في الحكم ، إذ كان الفعل لايتعرّف البتة ، وتقديره بأن والفعل - اللذين لايعمل المصدر إلا بتقديرهما مع الألف واللام فيه تعسّف .

فأما اسم الفاعل إذا كان بالألف واللام فإعماله حسنٌ بالغ ، لأنك إذا قلت : يعجبني القائمُ أبوه كانت الألف واللام بمعنى الذي ، فكأنك قد قلت الذي قام أبوه والذي يقوم أبوه ، ولهذا أعمل إذا كان للماضي بلا خلاف بينهم ، لأن الألف واللام اللتين فيه بمنزلة الذي ، فهماحرفٌ موصولٌ أو اسمٌ موصول ، واسمُ الفاعل معهما بمنزلة الفعل المحض ، فكأنه قد لفظ بـ « قام » حين لفظ بالقائم ، ولا محالةَ أن الفعل يعمل لأي زمن كان مِنْ ماضٍ وحاضرٍ ومستقبلٍ ، ولو تجردَ منهما وكان ماضياً لم يعمل عمل الفعل في قول الجمهور كما تقدم .

وقد ذكرنا أنه يحمل عليه وصفُه أعني فاعلَ المصدر ، إذا أضفت المصدر إليه ، فتجرُّ على اللفظ وترفعُ على الموضع ، وكذلك حكمُ المفعول ، وكذا العطف ، تحملُه على اللفظ فتجرُّ وعلى الموضع فتُجْرِيه على الاعراب الذي يستحقه الاسم المجرور في الأصل إن فاعلاً وإن مفعولاً فتقول : يعجبني قيامُ زيدٍ وعمروٍ ، وإن شئت : وعمروٌ ، وعجبتُ من أكلِ الخبزِ والتمرِ زيدٌ ، وإن شئت : والتمرَ ، قال :

قد كنتُ داينتُ بها حسّانا مخافة الافلاس والليّانا [1]

لأن الافلاسَ ، وإن كان مجروراً بالاضافة ، فهو [2] في موضع نصب لأنه في المعنى مفعول لمخافة .

ومن لوازم المصدر أنه لايُفصل بينه وبين معموله بأجنبي ، لكونه عندهم موصولاً بمعموله ، وأنه يعمل على كل حال ماقُدِّرَ بـأن والفعل سواءٌ كان للمضي أو للحضور أو للاستقبال ، وكونُه للحضور بعيدٌ في التقدير لأنه يُقَدَّرُ بأن والفعل إذا أعمل ، و « أنْ » لاتدخلُ على حاضرٍ وإنما تعمل في المستقبل ، ولكنك يمكنُك أن تشير إلى ضربٍ موجود مُتوقَّعٍ في حال إشارتك فتقولُ لضاربٍ رجلاً في حال إيقاعه الضربَ به : هذا الضربُ زيداً قاتلُه ، فاعرف ذلك .

---

(١) داينت : من المداينة وهي البيع بالدين ، بها : أي بالإبل ، حسان : اسم الرجل ، الليان : مصدر لويته بالدين ليا وليانا إذا مطلته وهو مصدر نادر لم يسمع نظيره على فعلان إلاشنآن في لغة إسكان النون . يقول : داين بالإبل حسان لأنــه رجل مليء لايماطل ، مخافة أن يداين غير حسان ممن ليس بمليء فيماطل ، لإفلاسه والشاهد فيه نصب الليان باضمار فاعل تقديره « وأن خفت » وقيل : يجوز أن يكون معطوفاً على « مخافة » والتقدير مخافة الإفلاس ومخافة الليان ، ثم حذف المضاف وهو « مخافة » الثانية ، وأقام المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه .

نسبة سيبويه إلى رؤبة ، ونسبة ابن يعيش إلى زياد العنبري (؟) ، وذكر العيني في المقاصد النحوية أنه ينسب إليه .

الكتاب ١: ٩٨ ، الإيضاح العضدي ١: ١٥٩ ، شرح المفصل ٦: ٦٥ ، مغني اللبيب ٢: ٢٨ ، المقاصد النحوية ٣: ٥٢ ، الخزانة ٢: ٣٢٨ ، ولم أعثر عليه في ديوان رؤبة .

(٢) في (آ) و (ب) و (ج) : فهو في معنى مفعول لمخافة .

ومما أعمل عمل الأفعال ألفاظ سميت بها الافعال أي قامت مقامها ودلت عليها بعملها [1] عملَها ، وذلك اختصارٌ منهم ، فسميت أسماءَ الافعال بهذا تعرف في الصناعة لانها ، كما قلنا ، شُبهت في دلالتها [2] عليها بدلالة الاسم على مسماه .

والفرق بينها وبين مُسَمَّياتها من الأفعال أنها وإن عملت عملها فإنها ليست بصريح أفعال لعدمها [3] التصرفَ الذي هو خاصٌ بالفعل ، ولذلك نقصَ تصرُّفُها في معمولها عن تصرف الفعل وانحطت في ذلك عن رتبته ، وألفاظُ الأفعالِ دوالٌّ على المعاني التي وُضعت لها ، وهذه دوالٌّ على تلك الألفاظ ، فهي أسماءٌ لألفاظها ؛ ألا ترى أن لفظ « بَعُدَ » دالٌ على المعنى الذي تحته ، وهو خلاف القرب ، وقولك هيهاتَ اسم للفظ « بَعُدَ » أي دالٌ عليه ، وفيه مع ذلك زيادة [4] هي المبالغة والاختصار . أمّا المبالغة فلأنه يدل على شدة البعد ، فكأنه قال [5] في قوله :

هَيْهاتَ خرقاءُ . . . . [6]

(١) في (ج) : فعملت عملها .
(٢) في (ج) : في دلالتها على الأفعال إذا عملت عملها بدلالة .
(٣) في (ج) : بعدمها .
(٤) في (ج) : زيادة معنى .
(٥) في (ج) : فكأنه قد قال .
(٦) هيهات خرقاء إلا أن يقربها ذو العرش والشعشعانات المراجيب
الشعشعانات : الطوال ويعني الإبل ، المراجيب جمع مرجاب وهي الناقة الطويلة .
والشاهد لذي الرمة .
وهو في الديوان ٥٠ ، الخزانة ١٢٣/١

بعدت جداً أو بعدت كلَّ البعد خرقاءُ ،ولعله [١] يخرج بتبعيده الشيءَ والمبالغةِ [٢] في ذلك في كثير من الأمر إلى أن يُؤيِّسَ منه .

وأما الاختصار فإن اسم الفعل – وهو اللفظة التي قامت مقامه – تكون مع الواحد المذكر والمؤنث وتثنيتها وجمعها على صورة واحدةٍ ، تقول في الأمر للواحد : صَهْ يا زيدُ ، وفي الاثنين : صَهْ يا زيدان ؛ وفي الجماعة : صه يا زيدون ، وفي الواحدة : صه يا هندُ ، وصه ياهندان ، وصه يا هندات .

ولو جئت بمُسَمى هذه اللفظة – وهو اسكتْ – لقلتَ : اسكت ، واسكتا ، واسكتوا ، واسكتي ، واسكتا ، واسكتن ؛ فاعرفه

واعلم أن هذه الأسماء [٣] المسمّى بها الفعل بابُها الأمر ، لأنه الموضع الذي يُجتَزأ فيه بالإشارة في أكثر الأحوال عن النطق بلفظة الأمر ، واستعمالُها في الخبر قليل ؛ وقد بيّنا المرادَ بها وأنها جيء بها للاختصار .

إلا أن الاسم أو اللفظة المستعملة اسماً للفعل يتضمنُ ضمير الاسم المسند إلى فعلها بحسب كميته كما يتضمنه فعلها [٤] وإن لم يظهر له لفظ كما يظهر [٥] مع الفعل في كثير من أحواله ؛ فإن كان الاسم واحداً كان ضميرُه الذي تضمنهُ اسم الفعل واحداً ، وإن كان اثنين كان ضميرَ اثنين ، وإن كان لجماعةٍ ، كان الضميرُ لجماعة ، وكذا حكم البواقي .

---

(١) في «ج» : وكأنه .

(٢) في « ج » : للمبالغة و « د » : أو المبالغة .

(٣) في « ج » : الكلم .

(٤) يلي ذلك في « ج » الذي هو مسماها .

(٥) في « ج » و « د » : يظهر له .

فأما كونُها في الأغلب للأمر ، فإن المراد بها ـ مع ما فيها من مبالغةِ الاختصارُ ، والاختصار يقتضي حذفاً ، والحذفُ يكون مع قوة العلم بالمحذوف ، وهذا حكم مختص بالأمر ، لأن الأمر يستغنى فيه في كثير من الأمر عن ذكر ألفاظ أفعاله بشواهد الحال [١] ، كقولك لمن رأيته قد أشرع رمحاً أو سدّد سهماً أو أشال [٢] سوطاً أو شهر سيفاً ؛ زيداً أو عمراً ، وتستغني بشاهد الحال عن أن تقول : اطعنْ ، أو ارمِ ، أو اضرب ، ويكفي من ذلك الإشارةُ أو غيرها مما ليس بلفظ بل يقوم مقامه ، والخبر ليس كالأمر في ذلك ، فلذلك قل استعمال هذه الأسماء في الخبر وكَثُرَ استعمالُها في الأمر ، فكان معظم بابها عليه ، لأنه إذا حذف اللفظُ الدال على الأمر من صريح الأفعال اكتفاءً بالحال منه ، فلأنْ يكْتفَى بلفظٍ لغرضٍ آخرَ صحيحٍ من فعل [٣] الأمر أولى ؛ وذلك الغرض هو ما أسلفناه من المبالغة في هذه الأسماء المسمّى بها الأفعالُ ، إلا أنه لما كان الحذف أيضاً قد يقع في بعض الأخبار لدلالة الحال على المعنى المراد ووضوح الأمر فيه ، وكونه محذوفاً كمنطوق به لقوة الدلالة عليه استُعْمِلت أسماء من أسماء الأفعال في الخبر فجاءت فيه كما جاءت في الأمر ، (إلا أنها قليلة بالإضافة إلى تلك ، أعني التي جاءت في الأمر .

فمنَ التي جاءت في الأمر ؛ صَهْ ومعناها اسكت ومَهْ ومعناها اكفُفْ ، وإيهٍ ومعناها حَدّث وإيهاً ومعناها اقطعِ الحديثَ ، ورُوَيدَكَ

---

(١) في « آ » و « د » الأفعال .

(٢) أشال : رفع .

(٣) في « ج » من لفظ .

وتكون بمعنى اتّئد ، وعلى رِسْلِكَ فتكون لازمةً أي اسماً لفعلٍ لازم ، ورويدَكَ زيداً ؛ أي أمهلْ زيداً (فتكونُ اسماً لفعل متعدٍ ، وعليك زيداً) بمعنى خذه والزمه ، ودونك عمراً أي تناولْه من قربٍ)[1] ، ووراءك بمعنى تأخرْ وأمامك بمعنى تقدّمْ ، وإليكَ بمعنى تنحَّ ؛ فهذه أمثلة جاءت في فعل الأمر أسماءً له ، منها اللازم نحو اليك وصه ومه وما جرى مجراهما مما يفسَّرُ باللازم ومنها المتعدي نحو عليك زيداً ، ودونك عمراً ونحوهما مما يفسَّرُ بالمتعدّي ، ومنها ما استعمل تارةً لازماً وتارةً متعدياً ، كرُويدَ في قسمين من أقسام استعمالها .

ونظيرُ الاسم من هذه الأسماء مما استعمل تارةً لازماً وتارة متعدياً في الأفعال الصريحة ماجاء على صيغة واحدةٍ ، وذلك نحوُ : شحا زيدٌ[2] فاه وشحافُوه ، وفَغَرفاه وفَغَرفوه ؛ ورجعَ زيدٌ ورجعتُه ، ولذلك اختلف مصدراهما فقلت في المتعدّي : رجعتُهُ رَجْعاً ، قال الله تعالى « إنّهُ على رَجعِهِ لقادرٌ »[3] وفي اللازم رجع رجوعاً ، قال :

. . . . أنْ لا إلينَا رُجُوعُهَا[4]

وفي هذه الكلم المسمى بها الأفعال أحكامٌ كثيرةٌ من أحكام

---

(١) مابين قوسين ساقط من « ب » .

(٢) شحا : فتح .

(٣) الطارق ٨٦ : ٨ .

() لم أجد من ينسبه ، وهو بتمامه :

(٤) بكت جزعاً واسترجعت ثم آذنت ركائبها أن لا إلينا رجوعها

وهو في الكتاب ١/٣٥٥ ، المقتضب ٤/٣٦١ ، أمالي ابن الشجري ٢/٢٢٥ ، شرح المفصل ٢/١١٢ ، الخزانة ٢/٨٨ .

الأفعال [١] منها أن فيها الموضوع والمنقول والمشتق كما في الأفعال ، فالموضوع كصَهْ ومَهْ ، والمنقول كعليك وإليك ودونك ، والمشتق كتَراكِ ونَزالِ ، وحَذارِ ، وبَدادِ ، إذا أردتَ ، اتْرُكْ وانْزِلْ واحذَرْ وبدِّدْ .

وللناس خلافٌ في هذا القسم ، وهو المسمى معدولاً عن فعل الأمر وهو المعدول من لفظ الفعل الثلاثي ؛ فمنهم من يطَّرِدُه في كل ثلاثي من الأفعال لكثرة ما ورد منه فيمدُّه قياساً ؛ فهذا يقول في الأكل : أكالِ وفي الكتابة : كتابِ وفي العلم : علامِ ، يريد : كُلْ واكتُبْ واعلَمْ ؛ وهذا غيرُ مسموع منهم .

ومنهم من يقف عند ما جاء عن العرب منه ، ولا يقيس عليه ، وهو [٢] القول عندي ، كما أن الأكثرين يقفون [٣] على [٤] الجار والمجرور المنقول إلى باب أسماء الأفعال نحوُ إليكَ وعليكَ وعنكَ في مثل قول الأفوه [٥] :

---

(١) في « ج » : الأسماء .

(٢) في « ج » : وهو أعجب إلي .

(٣) يلي ذلك في « ج » : فيما نقل الى هذا الباب من الجار .

(٤) في « ب » و « د » وحاشية الأصل في نسخه : في .

(٥) صلاءة بن عمرو بن مالك من بني أود ، من مذحج : شاعر يماني جاهلي (٠٠ — ٥٠/٥٧٠) قالوا : لقب بالأفوه لأنه كان غليظ الشفتين ، ظاهر الأسنان ، وقيل لأنه كان ناطق اللسان متفوهاً . الشعر والشعراء : ٥٩ ، شعراء النصرانية : ٧٠ .

مذحج . قبيلة الشاعر . الشاهد فيه أن « عنك » اسم فعل أمر .

وعجز الشاهد : ورويداً يفضح الليل النهار .

وهو في ديوانه من الطرائف الأدبية ١٣ ، الصاحبي ٦٨ .

عَنْكُمْ في الأرضِ إنّا مَذْحِجٌ . . . .

وقول عليّ [1] عليه السلام :

. . . . عنّي وعنهم أخِّروا أصحابي

أي أبْعِدُوا ، إلى ماسمع من العرب من ذلك .

وأجاز الكسائي الإغراءَ بجميع حروف الصفات على ماروي عنه، ويريد أهل الكوفة بالصفات إذا قالوا : حروفَ الصفات حروفَ الجر والظروفَ ، لاجراء الجارّ مُجْرى الظرف ، وليس الأمر على ماقال في قياسه هذا ، بل هذا الباب أضيق من الأول الذي وقفناه قبل هذا على السماع دون القياس ، وأمّا المستعمل من أسماء الأفعال في الخبر ، فكقولهم : شَتّانَ زيدٌ وعمرو ؛ وهو اسمٌ لتفرّق أي تفرّق مابينهما ،أيمابين حاليهاقال:

شتّانَ هذا والعناقُ والنومْ . . . . [2]

---

(١) علي بن أبي طالب بن عبد المطلب (٢٣/٦٠٠ — ٤٠/٦٦١) ، ولد بمكة وأقام بالكوفة الى أن قتله عبد الرحمن بن ملجمفي مؤامرة رمضان(٠٠-٤٠/٦٦٠) تاريخ الطبري ٦ : ٨٣ .

والشاهد مطلع قصيدة قالها يوم الخندق في قتل عمرو بن عبدود (؟) وصدره :

أعلي تقتحم الفوارس هكذا

الديوان : ١٢ .

(٢)المعنى : افترق الذي أنا فيه من التعب والمشقة ، فليس يشبه المعانقة والراحة والنوم والماء العذب والظل الدائم . وهو في مجاز القرآن ١ : ٤٠٤ البيان والتبيين ٣ : ٢٢٠ ، الجمهرة ٢ : ٨٧ ، التشبيهات : ٨٥ ، شرح المفصل ٤ : ٣٧ ، شذور الذهب : ٤٠٣ ، اللسان (دوم) ، الخزانة ٣ : ٤٩ .

والشاهد للقيط بن زرارة بن عدس بن تميم ويكنىأبا نهشل (٠٠-٥٣/٥٧١) وصلته بعده والمشرب البارد والظل الدوم .

وهذا على من فتحَ النون منها ، وذاك هو الأشهر الاعرفُ دون كسرها ، وكذا قولُهم : سرعانَ ذي إهـالةً ، أي سَرُعَتْ ، وفي أمثالهم « سرعانَ ذي إهالةً وحَقْنَا » (١) أيما أسرعها ، والاهالةُ الشحمُ المذاب .

وكذا قولهم في التبعيد والمبالغة فيه : هيهاتَ ، وهو اسمٌ لبَعُدَ قال تعالى « هيهاتَ هيهاتَ لما توعدون » (٢) ، وقال الشاعر :

فهيهاتَ هيهاتَ العقيقُ وأهلُهُ | وهيهاتَ خِلٌ بالعقيقِ نواصِلُهْ (٣)

(١) سرعان بمعنى سرع ، نقلت فتحة العين إلى النون فبني عليها ، وكذلك وشكان وعجلان وشتان . وأصل المثل أن رجلا كانت له نعجة عجفاء ، وكان رغامها يسيل من منخريها لهزالها ، فقال سرعان ذا إهالة . أي سرع هذا الرغام حال كونه إهالة ويجوز أن يحمل على التمييز تقدير نقل الفعل مثل قولهم : تصبب زيد عرقاً .
وفي رواية أخرى ، وشكان ذا إذابة وحقنا ، أي ما أسرع ما أذيب هذا السمن وحقن ، ونصب إذابة وحقنا على الحال كما يقال : سرع هذا مذاباً ومحقوناً ، يضرب في سرعة وقوع الأمر ، ولمن يخبر بالشيء قبل أوانه . جمهرة الأمثال ١ : ٥١٩ مجمع الأمثال ١ : ٣٣٦ ، ٢ : ٣٦٧ .

(٢) المؤمنون ٢٣ : ٣٦ .

(٣) العقيق : هو في الأصل كل مسيل ماء شقة السيل في الأرض فأنهره ووسعه ، وسمي به اماكن كثيرة في بلاد العرب ، والبيت لجرير ، والشاهد فيه مجيء هيهات بمعنى بعد ورفع العقيق وخل على الفاعلية .

الديوان : ٤٧٩ ، معاني القرآن ٢ : ٢٣٥ الصحاح « هيه » شرح المفصل ٤ : ٣٥ اللسان « هيه » ، أوضح المسالك ٣ : ١١٩ ، شذور الذهب : ٤٠٢ مع اختلاف في الرواية .

وفي « هيهاتَ » لغاتٌ واستعمالات كثيرةٌ ، ككسر تائها ، وفتحها وتنوينها وترك تنوينها ، وإبدال هائها الأولى همزةً مع ماذكرنا ، إلى غير ذلك مما حكَوْه من [1] فاشٍ فيها ، وغير فاش .

وتقصُرُ هذه الألفاظ المستعملةُ أسماءً للأفعال بأنّ معمولاتها — من الفضلات التي يسوغ مع الأفعال تقديمُها — لايجوز تقديمُها معها عند البصريين [2] ومن نحا نحوهم فلا يجيزون : زيداً عليك في قولهم عليك زيداً ، وإن كان ذلك سائغاً [3] في قولك : زيداً خذاً والزم لعدم تصرفها وخروجها بذلك عن سنَنِ الأفعال التي قامت مقامها ، إذ كان للأصول ما ليس للفروع من التمكن في الأحكام والاتساع فيها ، وأجاز ذلك البغداديون ، واحتجوا بظاهر مسموعات حملها أهل البصرة على التأويل منها قوله تعالى « كتابَ الله عليكم » [4] قالوا التقدير عليكم كتابَ الله ، فهو — أعني كتابَ الله — منصوبٌ عندهم بقوله : عليكُمْ ، على الإغراء ، وقد تقدمه [5] .

وقال من لم يُجِزِ التقديم في معمولات هذه الكلم ، قولُه :

«١» في « ج » : من قياس فيها وغير قياس .

«٢» يجوز تقديمها عند الكوفيين . الانصاف ١ / ٢٢٨ .

«٣» في « ب » و « د » : شائعاً .

«٤» المحصنات : ذوات الأزواج ، النساء ٤ : ٢٣ « والمحصنات من النساء إلا ماملكت أيمانكم ، كتاب الله عليكم ، وأحل لكم ماوراء ذلكم . . » .
انظر المحتسب ١ / ٨٥ .

«٥» في « ج » : تقدمها .

« كتابَ الله » ليس بمنصوبٍ على الإغراء وليس باسم المكتوب ، بل هو مصدر بمنزلة الكَتْبِ والكتابة وناصبُه فعلٌ مضمرٌ دلَّ عليه ماتقدَّم من الآية ، وهو قوله تعالى « حُرِّمَتْ عليكم أمهاتُكم » [٣] إلى قوله « كِتابَ الله عليكم » لأن قوله « حُرِّمَتْ » يدل على أن ذلك مكتوب عليهم ، فانتصب بالفعل الذي دلَّ عليه «حُرِّمت» فكأنه قال : كُتِبَ ذلك كتاباً عليكم ، أي كتابةً ، أو كتبه الله كتاباً عليكم ، وهذا معناه عندهم ، فالكتابُ على هذا كالخَلْقِ ، يكون المصدرَ ويكون المخلوق ؛ وجمعوا في هذا الاستدلال بين هذه الآية وبين قول الشاعر :

ما إنْ يَمسُّ الأرضَ إلا مَنكِبٌ مِنهُ وحرفُ الساقِ طيَّ المِحمَلِ [١]

فنصب « طَيَّ المِحْمَل » بما دلَّ عليه ما تقدَّمه من البيت ؛ كأنه قال : طُوِيَ طَيَّ المِحْمَل . واحتجَّ من أجاز التقديم في معمول هذه الكلم بقول الآخر أيضاً :

«١» النساء ٤ : ٢٢ « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم . . »

نعته بالضمور فشبهه في طي كشحه وإرهاف خلقه بالمحمل وهو حمالة السيف، ويقول : انه اذا اضطجع لم يمس الأرض إلا منكبه وحرف ساقه ، لأنه خميص البطن فلا ينال بطنه الأرض ، والمنكب كمجلس : مجتمع رأس العضد والكتف .

والبيت لأبي كبير الهزلي عامر بن الحليس « ? » يقوله في تأبط شراً (٠٠ — ٨٠ / ٥٤٠) وكان أبو كبير عامر بن الحليس زوج امه .

ديوان الهزليين ٢ / ٩٣ الكتاب ١ : ١٨ ، حماسة ابي تمام ١ : ٨٧ شرح الحماسة للمرزوقي : ٩٠ ، الانصاف : ٢٢٠ ، المقاصد النحوية ٣ : ٥٤ الخزانة ٣ : ٤٦٧ .

يا أيُّها المائح دلوي دونكا[1]
إني رأيتُ الناسَ يحمدونكا

قالوا : أراد : دونك دلوي ، فقولُه : دلوي في موضع نصب ـ على هذا ـ بقوله : دونك . وتأوّلَه الآخرون على أنه إخْبارٌ معناه الأمر ، فجعلوا « دلوي » في موضع مبتدأ و « دونَكَ » خبرُه فكأنه نبّهَه[2] عليها بالإخبار عنها بالقرب منه ؛ قالوا : ويجوز أن يكون في موضع نصبٍ بفعل مضمرٍ دلّ عليه « دونك » ، كأنه قال : خذ دلوي ؛ والقياس مع هؤلاء لضعف هذه الكلم وقصورها عن قوّة الأفعال.

وكلُّ هذه الكَلِم مبنيّةٌ ، لأنها إما مَحْكيّةٌ كالجار والمجرور ، والظرف المضاف ، إذا قلت عليكَ وإليكَ ودونَك ووراءك ، قال

(١) المائح : الرجل يكون في جوف البئر يملأ الدلاء ، فإن كان وقوفه على شفير البئر ينزع الدلاء ويجذبها فهو ماتح . دونكا : خذ ، دلوي : مفعول به مقدم لدونك ، وبهذا الظاهر أخذ الكسائي وجماعة من الكوفيين ، وبنوا عليها قاعدة حاصلها أنه يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه ، ولم يرتض البصريون ذلك .

والشاهد من كلام راجز جاهلي من بني أُسيد بن عمرو بن تميم .

حماسة أبي تمام ٢ : ١١٢ ، الجمهرة ٢ : ١٩٧ ، أسرار العربية : ١٦٥ ، الإنصاف ٢٢٨ ، شرح المفصل ١ : ١١٧ ، شذور الذهب : ٤٠٧ ، أوضح المسالك ٣ : ١٢٠ ، مغني اللبيب ٢ : ٦٧٤ .

(٢) في (د) : نبه عليه .

الفرزدق [1] يخاطب نفسه :

وراءَكِ واستحيي بياضَ اللّهازم [2]

وربّما جعلوا الظرف غيرَ محكيّ ، فلا تكون الفتحةُ فيه الفتحةَ التي كانت له في حال إعرابه . وإمّا مبنيةٌ لوقوعها موقع فعل الأمر ؛ وذاك مبنيٌ ، بل لو وقعَ موقعَ فعلٍ على الإطلاق ، وجرى مجراه في الدلالة لكان [2] ذلك علة في بنائه ، فكيفَ والفعلُ الذي أجْرِيَتْ هذه الكلم ، في الغالب ، مُجراه مبنيٌّ عند المحققين [3] ، بل لاخلاف عند الجميع في أن أصل ماوقعت هذه الكلم موقعَه البناءُ ؛ وهو الفعل على الإطلاق [4] .

---

(١) همام بن غالب التميمي الدارمي (٠٠ — ١١٠ / ٧٢٨) الشاعر الأموي . توفي في بادية البصرة وقد قارب المئة . الأغاني ٩ : ٣٢٤ ، وفيات الأعيان ٢ : ١٩٦ .

والبيت من قصيدته في مقتل قتيبة بن مسلم (٤٩/٦٩٩ — ٩٦/٧١٥) ، وصدره :

إذا جشأت نفسي أقول لها ارجعي

الديوان : ٨٥١ .

(٢) في (ج) : لكان ذلك كافياً في علة بنائه .

(٣) انظر الكتاب ١٢٢/١ .

(٤) يرى ابن الخشاب أن فعل الأمر مبني ، وقد سبق له أن تبنى رأي الكوفيين في إعرابه .

والأمر بغير اللام كقولك : قم وانطلق ، مبني على السكون ، وهو الأصل في قول البصريين .

ولو قيل فيما كان منها غيرَ منقولٍ ولامحكيٍّ ولا متنزِّلٍ منزلةَ الصوت إنه بني لأنه خرجَ عن منهاج بابه ـ وهو الأسماء ـ لقيل : قول قويٌّ .

وربما قالوا فيما كان منها غيرَ أمرٍ : إنه بني حملاً على الأمر ، وذلك ما كان منها خبراً فاستحقَّ الجميعُ البناء .

والأصلُ فيها أن تبنى على السكون كصَهْ ومَهْ ، وما خرج عن ذلك فلأسبابٍ أكثرُها ظاهر الأمر ، كعليك وإليكَ ، لأنك لاتمتري في أن كاف الخطاب مبنيّةٌ على الفتح إن كانت لمذكر وعلى الكسر إن كانت لمؤنث ، وعلى هذا فتصفَّحِ البواقي .

القسم الثاني من الأسماء العاملة

وهو مايعمل عمل الحرف

وهو إمّا جارٌ ، وإمّا جازمٌ ؛ فعملُ الجرّ في الأسماء يكون بالاضافة ؛ وأصل الإضافة إمالةُ الشيء إلى الشيء ونسبتُه اليه ؛ وهي في الكلام على ضربين ، إضافة محضة وإضافة غير محضة ، فالمحضة على ضربين: إضافة بمعنى اللام وإضافة بمعنى من ، فالتي بمعنى اللام تسمى إضافة الملك أو الاستحقاق كقولك غلامُ زيدٍ أي هو مالكه ، وسَرْجُ الدابة ، ومسجدُ عمرو ، أي هما مستحقا هما ، إذ الدابة تستحق السرج ولا تملكه ، وكذا المسجدُ يستحق عمروٌ أن ينسب إليه إن كان بانيه مثلًا ، ولا يملكه ، إذ كانت المساجد لاتملك أو يستحقه للصلاة فيه إذا[1] كان مسلماً ، ولا يستحقه من ليس بمسلم .

والاستحقاق أعمُّ من الملك ، لأنك تقول : كلُّ مالكٍ مستحقٌ لملكه و وليس كلُّ مستحقٍ مالكا ، والمثال فيهما ظاهر .

فعلى هذا معنى « غلامُ زيدٍ » غلامٌ لزيدٍ ، ومعنى سرجُ الدابة : سَرْجٌ للدابة ، فلهذا كانت هذه الإضافة — على انقسامها إلى نوعين — إضافةٌ بمعنى اللام .

---

(١) في (آ) : إن .

وأما الإضافة بمعنى « من » فكقولك خاتمُ فضةٍ ، وبابُ ساجٍ[1] وثوبُ خَزٍ والمراد بهذه الإضافة تبيينُ جنس المضاف بإضافته إليه ، فالمعنى ثوبٌ من خزٍّ وبابٌ من ساج وخاتم من فضة ، فلهذا قيل : إضافةٌ بمعنى « مِنْ » كما قيل في الأولى إضافةٌ بمعنى اللام .

فالأول من الاسمين المضافِ أحدُهما إلى الآخر عاملٌ في الثاني الجرَّ، إذ[2] كانت الإضافة محضة[3] بحكم النيابة عن أحد هذين الحرفين ،لا[4] أنّه تضمَّنَه أي تضمَّن الحرف ، لأن الاسم إذا تضمن الحرف ـ على ما أصَّلوا ـ يكون مبنياً ، إذ كان أحدُ علل بناء الأسماء تضمنَ معاني الحروف .

ولمّا كانت الإضافة المحضة ، على ماترى ، منقسمة إلى هذين القسمين ظهر الفرقُ بينها في كثير من المواضع بالمعنى ، وذاك مفهومٌ بأول نظرٍ ، كقولك : غلامُ زيدٍ ، وثوبُ خزّ .

ووردت إضافات لا تبين[5] بأول نظرٍ من أيّ القسمين هي ، أمن الإضافة بمعنى اللام أم من الاضافة بمعنى « مِنْ » ، فوجبَ أن تُرْسم كلٌّ واحدةٍ من الإضافتين برسمٍ تنفصِل به عن الأخرى ، ويتضح التمييز بها فيما أشكل من الإضافتين كلَّ الوضوح لأنك إذا سبرتَ الإضافةَ

---

(١) الساج : شجر ينتج أحد أجود الأخشاب الصلبة .

(٢) في (ب) : إذا .

(٣) في (د) : مختصه .

(٤) في (آ) : لأنه ، تحريف .

(٥) في (ج) و (د) : تتبين .

بأحد الرسمين ووجدته صحيحاً فيها حملتها عليه وإن لم يصحّ فيها فهي من القسم الآخر لامحالةَ ، فنقول : إن من شرط الإضافة بمعنى « مِنْ » أن يكون الثاني وهو المضاف إليه ممـــا يصِـحُّ أن يقَعَ ـ إذا فككتَ الإضافة ونونتَ الأول ـ صفةً للأول ، أو خبراً عنـه ، والمثال فيـه قولك : ثوبُ خزّ ؛ ألا ترى أنه يصِـحُّ فيه ـ إن شئت ـ وصفُ المضاف بالمضاف إليه ؛ فتقولُ : عندي ثوبٌ خزٌ ، وبابٌ ساجٌ ، وخاتمٌ فضةٌ .

ويقع المضاف إليه أيضاً في صورة أخرى ، خبراً عن الأول ، إذا قلتَ : الثوب خزٌ والباب ساجٌ والخاتَمُ فضةٌ . والمعنى لم يستحل ، وهو على ما كان عليه في الإضافـــة وإن تغيَّرَ نضَدُ الكلام ، ولو أردت مثل هـــذا في الإضافه بمعنى اللام لم تستطع إذ كان الثـــاني ليس بجنس للأول ، فلو قلت في قولك : غلامُ زيدٍ غلامٌ زيـدٌ ، فوصفت الغلامَ بزيدٍ بعد فكّ الإضافة لم يجزْ ، لأن زيداً ليس مما يوصف به .

وإذا كانت الإضافة بمعنى « من » إذا فككتَها ووصفتَ الأول بالثاني ، لم يكن الوصف بالجنس إلا على التأويل ؛ وكانت الصفة مقدّرةً تقدير المشتق ، فالوصف بالجوامد مستحيل [1] ، فكذا لو أخبرت به فقلت الغلامُ زيدٌ [2] وهو غيره كان محالاً ، إلا أن تنزّله تنزيلَه ، وليس ذلك بالمقصود هنا ، فتدبر ذلكَ واعتبر [3] به الإضافتين ، فإنك تعرف به الفرق بينهما إن شاء الله .

---

(١) في (ب) و (ج) : غيره مستحيل وفي (د) : غير مستحيل.

(٢) في (د) : ولم يكن اسمه زيداً كان محالاً ..

(٣) في (ج) : واسبر به الإضافتين واعتبرهما .

فمن الإضافة بمعنى اللام إضافة الظروف إلى أربابها ، كقولك : خلفَك وقُدّامَك وفوقَك وتحتَك ويمينَك وشمالَك ، أي خلفٌ لك وقُدّام لك وكذلك البواقي .

والأمر في ذلك ظاهر ؛ إذ ليس المكان بعضاً للشخص الذي أضيف إليه وكذا إضافةُ « كُلّ » كقولك كلُّ القوم وكلُّ الناس هي إضافة بمعنى اللام ، لأن الأول - وهو كلّ - ليس ببعض الثاني ، إذ « كلٌّ » اسم لمجموع أجزاء الشيء ، فالأمر في المعنى بالعكس من الإضافة التي بمعنى « من » وكذا لايكون الثاني وصفاً للأول عند فك الإضافة ولا خبراً عنه إن قُدِّر خبراً .

وكذا قولك : رأسُ زيدٍ ، ويدُ عمرو ؛ إضافةٌ بمعنى اللام أيضاً ، وإن أوْهمتَ أن الأول بعض الثاني ، يدلك على ذلك وأنها ليست بمعنى مِنْ أنك لو وصفت الأول بالثاني أو أخبرتَ[1] به لم يَصِحَّ ، وكذا بقيّةُ أجزاء الشخص كالرجل والبطن وغيرهما .

ومن الإضافة بمعنى « من » إضافة الأعداد إلى مايميِّزها ويبيِّنُ من أي شيء هي . وإضافتها لاتخلو من أن تكون إلى جمع أو مفرد ، فالجمع تضاف إليه جموع القلة ؛ وهي العشرة فما دون ذلك[2] كقولك : ثلاثةُ أبوابٍ ؛ وخمسةُ رجال وعشرُ نسوةٍ ، ولو أضفت هذا الضربَ إلى مفردٍ لم يستقمْ ؛ لو قلتَ : تسعةُ رجلٍ أو خمسةُ ثوبٍ لم يجزْ ، فإن كان المضاف إليه لفظُ العدد مفرداً في اللفظ مجموعاً في المعنى جازت

---

(١) في (ج) : وأخبرت عنه به .

(٢) في (ب) : فما دونها .

الإضافة إليه كرَهْطٍ ونفَرٍ هما مفردان في اللفظ ؛ ومعناهما الجمعُ قال الله تعالى « وكان في المدينة تسعةُ رهط »[1] .

فإذا تجاوزت العشرة بَطَلَت الإضافةُ ، ولَزِمَ التمييزُ بواحدٍ منصوبٍ ، كقولك : أحدَ عشرَ رجلًا وثلاثَ عشرةَ امرأة ، وكذلك إلى تسعة وتسعين . فأمّا نصبُ أسماء العقود من العشرين إلى التسعين لمّا مُيِّزَتْ به فعلى التشبيه بأسماء الفاعلين على ما علّل النحويون[2] ؛ فقولُك : عندي عشرون رجلًا مُشبَّهٌ عندهم بقولك : ضاربون رجلًا ، ووجهُ الشبه بينهما أن قولك : عشرونَ - جمعٌ ، وإن شئت قلت : عددٌ ، وإن شئتَ ، قلت : كثرةٌ ؛ كما أن قولَك : ضاربون كذلك ، وهو[3] ممنوع بالنون عن[4] الإضافة إلى مابعده ، كما أن المشبَّه به ممنوع بها من الإضافة إلى مابعده ، وأنّ المنصوب مُبَيِّنٌ للأول وهو عشرونَ كما أن مفعول ضاربين مُبَيِّنٌ لزيادته[5] في الفائدة ؛ و « عشرون » بما فيه من إبهامٍ يشبه الفعل لما فيه من تنكيرٍ .

ولمّا كان الشبه لفظياً فقط لم يتنزل « عشرون » وبابُه منزلة

(١) النمل ٢٧ : ٤٨ « وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون في الأرض ولا يصلحون » .

(٢) انظر المقتضب ٣ : ٣٤ .

(٣) في (ب) و (ج) : وهذا .

(٤) في (ج) : من .

(٥) في (ج) و (د) : لزيادة .

« ضاربين » في جميع أحواله بل قَصَّرَ عنه إذ[1] كان عملُه حملاً عليه ، فلذلك عَمِلَ في مخصوصٍ ؛ وذلك هو المفرد النكرة فقط ؛ وضاربون يعمل في المعرفة والنكرة والمفردِ ومازاد على المفرد ، كقولك هؤلاءِ قومٌ ضاربون رجلًا أو ضاربون زيداً أو ضاربون رجالاً ، أو الزيدَين أو الزيودَ .

ويجوزُ تقدمُ منصوبه عليه لجريه في ذلك مجرى فعله الذي يجري عليه فأنت تقول : زيدٌ عمراً ضاربٌ كما تقول عمراً يضربُ ، ثم تقول : الزيدون العَمْرِين ضاربون كما تقول : العَمْرِين يضربون ، والعشرون ليس بها تصرّفٌ فيتقدمَ منصوبها عليها ، فلا تقول : عندي رجلًا عشرون وكذا لا تفصل بينها وبينه في الاختيار والسَّعة ، فلا تقول : عندي عشرون في الدار رجلًا ؛ تريد : عندي عشرون رجلًا في الدار ، وذاك تَفصلُ بينه وبين منصوبه في الاختيار وحال السَّعة إن شئت ، فتقولُ : القومُ ضاربون في الدار عمراً ، وهذا الضرب[2] المفصول بـه معمولٌ أيضاً لضاربين ؛ لكنّه على كل حال قد فُصِلَ بينه وبين منصوبه[3] المشبَّهِ به المميِّز ؛ وهو « رجلًا » في قولك : عشرون رجلًا .

وإذا بلغتَ المائة عُدْت في تبيينها إلى الإضافة فأضفتَها إلى مفردٍ لاجمعٍ ، فقلتَ : مائة ـ رجلٍ ومائةُ امرأة ؛ وكذلك المئتان ، ومازاد عليها من العقود الباقية إلى الألف ، تقول : عندي مائتا درهم وثلاثمائة درهمٍ ، وكذلك الألف تقول : ألفُ درهم وألفُ غلام .

(١) في (ج) : إذ كان في عمله محمولاً عليه .

(٢) في (آ) و (د) : الظرف .

(٣) يلي ذلك في (ج) : وهو مفعول به صحيح ، وهو المشبه به .

واعلم أن في إضافة المائة إلى المفرد لطيفةً ، وذلك أنها أخذَتْ شَبَهاً من العشرة وشبهاً من التسعين ، فكان مبيّنُها وهو الاسم الذي أضيفت إليه مركّباً حكمه من حكمي مبنيٍّ العشرة والتسعين .

أما شبهُها بالعشرة ، فلأنها أولُ عقد من جنسها كما أن العشره أول عقد من جنسها ؛ وذلك أنها عشرُ عشرات كما أن العشرة عشرةُ آحاد ، فستحقّ مُبَيِّنُها أن تكون مضافة إليه كما كان ذلك في العشرة . وإن شئت قلت : فاستحقّت أن تكون مضافةً إلى مُبّينها ، كما كان ذلك في العشرة .

وأمّا شبهُها بالتسعين فلأنها أول عقد يليها ، فأخذت منها بحكم شبهها بها بيانَها بالمفرد كما تُبيَّنُ التسعون به ، إلا أنْ مبيّن التسعين مفردٌ مخصوص بالتنكير مقصور عليه ، ومبيّنُ المائة ـ وإن كان مفرداً ـ فليس بمقصورٍ على النكرة ، بل يكون نكرةً تارة كقولك : مائة درهم ؛ ومعرفةً أخرى ، وذلك إذا قُصِدَ تعريفُ المائة لتتعرَّفَ بإضافتها إليه ، إذ كان المضاف إلى المعرفة إضافة محضة متعرّفاً بإضافته إليها فتقولُ في هذا الوجه : أخذتُ مائة الدينار ، وقبضت مائة الدينار .

وإضافةُ المائة عند المدققين إضافةٌ بمعنى اللام ، وإضافةُ ثلاثمائةٍ وما بعدها من العقود إلى تسعمائة إضافةٌ بمعنى « مِنْ » ، وذلك أن المائة عدد عندَهُم كما تعلمُ ، وما أضيفتْ إليه معدودٌ ، والعدد ليس ببعضٍ للمعدود ولا هو منه ، بل له فكانت إضافة مائةٍ ومائتين لذلك إضافةً بمعنى اللام ، وثلاثٌ وأربعٌ من قولك : ثلاثُمائة وأربعُمائة عددٌ والمائة التي تقع الاضافةُ إليها عددٌ أيضاً ، فهى إضافةُ عددٍ إلى عدد ،

والعَددُ من العدد ، فكانت هذه الاضافة – على ماحرّر هؤلاء – إضافةٌ بمعنى « من » .

فعلى هذا ينبغي أن يكون في قولهم : ثلاثُمائة درهم وبابُهُ إضافتان الأولى بمعنى « من » والأخرى بمعنى اللام ، وعلى هـذا التعليل كلامٌ يدِقُّ عن هذا المختصر فلا نطيل به ، بل قد نبّهنَا عليه .

وكان القياس عندهم على [١] ما استقرَّ من إضافة العدد القليل إلى جمعٍ لامفردٍ ، حين قلتَ : ثلاثةُ رجال ، وخمسُ نساء أن يقال في ثلاثمائةٍ وأخواتِها : ثلاثُ مئاتٍ أو مئين حتى تقع إضافة العدد القليل إلى الجمع لا إلى المفرد ، لكن هذا من المواضع التي غلبَ فيها الاستعمالُ القياس ، واستُغْني فيها بالمفرد عن الجمع . على أنه قد جاء في الشعر :

. . . . . . وخمسُ مِئيٍ منها قَسِيٌّ وزائف[٢]

وكذا جاء فيه « ثلاثُ مئينَ » ، وذلك أصل في القياس مرفوض ، راجعه الشاعر ، وللشاعر مراجعة الأصول المرفوضة في كثير من ضروراته .

ومنزلةُ الألْفِ مما قبلَه منزلةُ المائة في التشبيه والحمل ، حتى

---

(١) على : ساقطة من (آ) و (ج) .

(٢) القسي : الزائف من الدراهم ، سمي بذلك لقسوته وصلابته وشدته . الزائف : الرديء . والشاهد لمزرد (٠٠ – ١٠ / ٦٣٣) وصدره في الجمهرة ٣ : ١٤

فكانت سراويل وسحق عمامة

إصلاح المنطق ١/٢٠٠ وفي اللسان (قسي) و (مأي) :

وما زودوني غير سحق عمامة .

أضيفت إلى المفرد ، ولك إضافته إلى النكرة والمعرفة كما لك ذلك في المائة ، والألفُ مذكرٌ ، فلهذا قالوا : ألفٌ أقرعُ ولم يقولوا : قرعاءُ وأتوا في عدده بالهاء حين قالوا : ثلاثةُ آلاف وأربعةُ آلاف كما قالوا : خمسةُ رجال وستةُ أثواب ؛ إلا أنه جاء عدده على الأصل في إضافته إلى الجمع لا إلى المفرد ، فلم يندُرْ كما نَدَرَ في المائة ، قال تعالى « إذ تقول للمؤمنينَ ألَنْ يكفيَكُمْ أن يمدَّكم ربُّكم بثلاثة آلاف من الملائكة منزَّلين »[1] وفي الأخرى « بخمسة آلاف من الملائكة مسوِّمين[2] » وهذه الكلمة جمع على أفعالٍ ، وإن كتبت في المصحف بصورة الواحد منه ، وإنما فُعِلَ ذلك اختصاراً وعلماً بأن المعنى والاستعمال معلوم ، وكثيراً مايستغنى في الخط بصورة الواحد عن صورة الجمع للعلم بالمعنى ، كما يستغنى في اللفظ الذي الخطُّ ظلٌّ له ودالٌّ عليه بالواحد عن الجمع ، لأنه أخفُّ منه ، ولأنه يُغْني عنه ، إذا كان المعنى معلوماً غير ملتَبِسٍ وذلك كما تكتب خمسةُ دراهم خمسةُ درهم .

وتحقيق الخطِّ في خمسة آلاف بهمزة بعدها ألف ، لأن الألف بعدها همزة[3] هي فاء أفعالٍ قلبت ألفاً لاجتماع الهمزتين وصورت الهمزة الأولى المزيدة ألفاً . وقد يقتصر الكتاب وكثير من الناس على صورة ألف واحدة عليها مدَّة ، ويثبتون الألف بعد اللام فاعرف ذلك . فهذا عمل الجرّ الذي تعمله الأسماء .

---

(١) آل عمران ٣ : ١٢٤ .

(٢) آل عمران ٣ : ١٢٥ « بلى إن تصبروا .... يمددكم بخمسة آلاف من الملائكة مسومين » مسومين : معلمين .

(٣) همزة : ساقطة من (د) .

وأما الجزمُ بها فلتضمنها معنى الحرف الجازم ، وذلك الحرف إن الشرطيةُ خاصةً ، فلا يُجزَمُ اسمُ إلا بتضمن معناها ، لكنّ الأسماء التي عملت عمل « إن » وإن اتفق عملها مختلفةُ المعاني ، فمن ذلكَ « مَنْ » تكون اسما لمن يعقل مع تضمنها معنى الجزاء ، تقول: من تكرمْ أكرمْ ، فتكون شرطاً في العقلاء خاصة كما كانت استفهاماً عنهم ؛ وهي مبنيّة لتضمنها معنى حرف الشرط كما سبق ، وجازمةٌ بتقديره ولها موضع من الإعراب بحسب المعنى ، وتختلف باختلاف التقدير ،فإذا قلت من تكرمْ أكرمْ كانت « من » في موضع نصب بالشرط الذي هو تكرمْ ، وهو مجزوم بها نيابة عن الحرف ، والجزاءُ ـ وهو أكرمْ ـ مجزومٌ بما كان ينجزم به مع « إنْ » ، على الخلاف الذي بينهم فيه ، وقدسبق ،وكأنه في التقدير أيَّ الناس تكرمْ أكرمْ وإذا قلتَ : من يقمْ أقمْ معه كانت « مَنْ » في هذه المسألة في موضع رفع بالابتداء، والشرط، مجزوم بها ؛ وفيه ضميرُ « مَنْ » ، وهو مرفوع بأنه فاعلٌ ، والجزاءُ ــ وهو أقُمْ معه ــ مجزوم كما تقدم .

وقدّروا لها إذا كانت مبتدأةً كما في هذه المسألة خبراً ـوهو الجزاء ـ لأن المبتدأ يقتضي خبراً ، والفعل مجزومٌ ــ كما تراه ــ شرطاً كان أو جزاءً ؛ والقياسُ أن يكونُ الخبرُ الشرط ، وإن كانت الفائدة إنما تتمُّ بالجزاء ، لأن الشرط وهو الذي يتسلط على هذا المبتدأ [١] تارة فيكون

---

(١) يلي ذلك في (ج) : إذ كان غير مشغول بضميره فينصبه ، وإن شغل بضميره ارتفع بأنه مبتدأ .

منصوباً به ، وتارةً يُشْغَل بضميره فيرفع بالابتداء . ويكون ضميرُه المفعول [١] ، وهذه صُورُهُ : زيداً ضربتُ وزيدٌ ضربتُهُ ، وإن قلت إنه في موضع نصبٍ مع اشتغال الفعل بضميره بإضمار فعل يفسّره هذا الظاهرُ — جاز ، وكان الفعل المقدّر بين « مَنْ » والفعلِ الظاهر لا قبلَها على حدّ : زيداً ضربتُه ، والتقدير : ضربتُ زيداً ضربتُه ، بل تقدِّر في قولك : من تكرِمْهُ أكرِمْه ، إذا جعلتَ « منْ » في موضع نصب من تكرمْ تكرِمْه أكرِمْهُ ، لأن [٢] الشرط والاسم الذي يتضمنُ معناه لهما صدرُ الكلام كالاستفهام ، فلا يعمل فيه ماقبله وإنما يعمل فيه مابعده ، ولو قيل إنه مبتدأ لاخبرَ له ، لقيامه مقام مالايحتاج إلى خبر ، بل مابعده مُغْنٍ عن خبره لكان قولاً ، ولا يكسر هذا القول ، ويدخلُ عليه الاسم المتضمّنُ معنى الاستفهام في كونه ذا خبرٍ مع [٣] ماتضمنه من معنى الحرف المستغني عن الخبر في قولك : من يقوم ، لأن الشرط لايكون إلا بالفعل ، فلا يصحُّ أن يكون بغيره فجملته لاتَعْرى عن [٤] أن تكون فعلية ، والاستفهامُ [٥] لايلزمُ فيه ذاك ، فاعرفه فرقاً بينهما .

---

(١) يلي ذاك في (ج) : وهو العائد إلى المبتدأ .

(٢) في (ج) : لأن حرف الشرط له صدر الكلام ، وكذا الاسم الذي يتضمن معناه له الصدر ، فلا يعمل فيه ما قبله كالاستفهام .

(٣) في (ج) : مع تضمنه معنى ما لا يحتاج إلى خبر ، وهو حرف الاستفهام ، وذلك في قولك .

(٤) في (ج) : من .

(٥) في (ج) : والاستفهام ليس كذلك ، فلا يلزم فيه ما يلزم في الشرط .

وبعد، فالاتباع أولى ، وما قال[1] به المتقدمون في تقدير الخبر حسنٌ قويٌ .

ومن أسماء الشرط « ما » ، ويشرط بها فيما لايعقلُ ، تقول : ماتركَبْ أركبْ ، وكذا حكمها في الاستفهام أن تكون لما لايعقل ؛ ويستفهم بها عن صفات ما[2] يعقل ، وقال تعالى في الشرط بـ « ما » « وما تَفْعَلُوا من خيرٍ يَعْلَمْهُ الله »[3] ، وقال عزّ من قائل « ما يفتح الله للناس من رحمةٍ فلا ممسك لها »[4] .

وأما « أي » فتصلح للعاقلين وغيرهم كما كانت في الاستفهام لهما ، لأنها ، بعضٌ من كلٍّ ، وهذا معنى يوجد[5] فيمن يعقل كما يوجد فيما لايعقل ، تقول : أيَّ الناس تضربْ أضربْ كما تقول أي الناس تضربُ؟ إذا استفهمت ، وأيَّ الخيل تركبْ أركبْ فتجزي[6] بها فيما لايَعْقِل كما تستفهم بها عنه فتقول : أيَّ الخيل تركبُ ؟ قال تعالى في المجازاة

---

(١) في (ج) : وما ذهب إليه المتقدمون من فرض الخبر لأن اسم الشرط مبتدأ والمبتدأ يقتضي خبراً فحسن جميل .

(٢) حاشية (آ) في نسخة : صوابه : من يعقل .

(٣) البقرة ١ : ١٩٧ « الحج أشهر معلومات ... وما تفعلوا من خير يعلمه الله ... » .

(٤) فاطر ٣٥ : ٢ « ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها ، وما يمسك فلا مرسل له من بعده .. » .

(٥) في (ج) : يوجد ممن يعقل كما يوجد مما لايعقل .

(٦) في (ج) فتجازي .

بـ « أيّ » « أياً ماتدْعُوا فلهُ الأسماءُ الحُسْنَى »[3] وهي معربة من بين الأسماء المجازى بها كما كانت كذلك في الاستفهام ، لعلة واحدة هي الحمل على النظير ، أو النقيض أو عليها . والنظيرُ لها « بعضٌ » والنقيض لها « كلّ » ، وهما معربان فأعربت حملاً عليها أو على أحدهما .

ونظراً إلى أن الأصل في الأسماء الاعرابُ ؛ إلا أنها في الموضعين أعني الجزاء والاستفهام ، يعمل فيها مابعدها لا ماقبلها ، لأن المعنيين اللذين تضمنت[4] كل واحد منها في موضعه لهما صدر الكلام ، فلا يتقدم شيء مما بعدهما عليها ولا يعمل ما قبلها فيما بعدهما بحال ، فجرت « أيّ » في الحكم على ذاك .

و « أينَ » ظرفُ مكان ؛ و « متى » ظرفُ زمان ؛ و « حيثُ » ظرف مكان في غالب الاستعمال ، وفي مشهور الأقوال ، ويُجازى بها إذا ضُمّتْ إليها « ما » ، كما أنّ « إذْ » في قولك « إذْ ما » فيمن لم يرها موضوعة بل رآها مركبةً ظرفُ زمان ، وتلزم « حيثُ » و « إذْ » إذا جوزي بها « ما » و « أين » و « متى » يجازى بها في الأكثر مع « ما » تقولُ : أينَ تذهبْ أذهبْ ومتى تقمْ أقمْ وأينما تذهبْ أذهبْ ومتى ماتقم أقمْ ، قال الله تعالى « أينما تكونوا يُدْرِكْكُمُ الموتُ »[1] .

---

(٣) الإسراء ١٧ : ١٠ « قل ادعو الله أو ادعوا الرحمن ، أياً ماتدعوا فله الأسماء الحسنى .. » .

(٤) في ب « تضمنت معنى كل واحد منها موضعه صدر الكلام .

(١) النساء ٤ / ٧٨ « أينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة ... » .

وقال الشاعر :

متى مايَرَ الناسُ الفقيرَ وجارُهُ غَنيٌ يقولوا : عاجزٌ وجليدُ[1]

فأما « حيثما » فقولك : حيثما تكن أكُنْ ، و « إذ ما » قولك: إذ ما تنطلقْ أنْطَلقْ . وعلة لزوم « ما » هذين الظرفين [2] – لمَّا أرادوا أن يجازوا بها – أنها ظرفان يضافان إلى الجمل بعدهما ؛ فتكونُ تلك الجمل في موضع جرٍّ بها ؛ كقولك في « حيثُ » : حيثُ تكونُ أكونُ وفي « إذ » نحوُ قوله تعالى « وإذ تقولِ للذي أنعمَ الله عليه » [3]، والجزاءُ بها يقتضي الانجزامَ بعدها ؛ والإضافة تمنع ذاك لأنها توضحها وتخصصها والجزاءُ يقتضي الإبهام ؛ فإذا دخلتْ « ما » عليها رُكِّبَتْ معها في الجزاءِ فأبْطَلَتِ الإضافةَ ؛ وفصلَتْها عن[4] الجملتين بعدها ،

---

(١) الجليد : الصبور على المكاره ، الحمال للأعباء ، يروى هذا البيت للمعلوط بن بدل القريعي (?) ، وينسب أيضاً لعبد الرحمن بن حسان (٦/٦٢٧ – ١٠٤ / ٧٢٢) ، ونسب أيضاً لرجل من بني قريع ، والاستشهاد بالبيت لمجازاته بمتى ، وليست ما هذه كافة ، ولكنها زائدة للتأكيد ، وة
متى ككلمة واحدة .

وهو في حماسة البحت
المفصل ٤ : ١٠٥ ، اللسا

(٢) إذ ما عند سيبويه و
المقتضب ٢/٤٦ .

(٣) الأحزاب ٣٣ : ٣٧
أمسك عليك زوجك ... » .

(٤) في (آ) و (د) : مز

الدهر : ٤٣ ، اللسان (أذ)
والمبرد « ما »

لأن المضاف شديد الاتصال بما أضيف إليه ، وذاك يقتضي ألا يحولَ بينه وبينه شيءٌ . فـ « ما » إذا دخلت عليها فصلتها ، وأبطلتِ الإضافةَ كما ترى وأبهمتها وهيأتها لأن يُشْترَط بها فجاز معها استعمالـُها في الكَلِمِ المشروط بهـا ، بلزومها إياهما ، وهما من قبلِ الجزاء بها مبنيان أيضاً على ما كانا عليه ، واستشهدوا على المجازاة بـ « إذ ما » بقوله :

إذْ مَا مَرَرْتَ على الرسول فقل له . . . . . (1)

وقد حكوا ذلك ، إلا أنهـا قليلةُ التردد ، ناقصةٌ عن استعمال غيرها من الأدواتِ المذكورةِ معها في كثرة الاستعمال .

وأما « أينَ » و « متى » فقد بيّنـا أنك مخير في (2) إلحاقها ، إذا جازيت بها « ما » ، وإن لم تتساويا في كثرة الاستعمال ، وعلة ذلك أنهما لاتضافان إلى الجملة بعدهما ، فلم تَلـْزَمها « ما » ، بل إنْ لحِقَتـْها فزائدةٌ تأكيداً ، وربما كانت تأنيساً بالفصل بينهما ، إذا استعملتا في الاستفهام ، وبينها إذا جوزي بها ، وإن كان إعراب الفعل إذا وقع بعدهما في الموضعين مختلفاً . ويُؤنـِّسك بهذا التعليل أنّ « مـا » لا تزاد عليها إذا استفهم بها ، فلا تقول : أينما انطلقتَ وأنت تريـد : أينَ انطلقتَ ؟ ولا متى ما تقول كذا تريد متى تقولُ كذا ؟ فاعرفه .

---

(1) الشاهد للعباس بن مرداس في مدح النبي (ص) ، وعجزه :

. . . . حقاً عليك إذا اطمأن المجلس

الديوان : ٧٢ ، الكتاب ١ : ٤٢٣ ، الكامل : ٤٢٩ ، شرح المفصل ٤ : ٩٧ اللسان (أذذ) ، الخزانة ٣ : ٦٣٦ ، على اختلاف في الرواية .

(2) في (د) في حذفها وإلحاقها .

وأنّى بمعنى أينَ ظرفٌ يستفهم به تارة كقوله تعالى « أنـّى لكِ هذا »[1] ، ويُجازى بها أخرى كقولك : أنـّى تقم أقم ، قال :

فأصبحْتَ أنـّى تأتِها تلتبسْ بها ‌ ‌ كِلا مَرْكَبيها تحتَ رجلِكَ شاجِر[2]

ومن الأسماء المجازى بها « مهما » في نحو قوله عزّ وجلّ : « مهما تأتِنا بهِ من آيةٍ لتَسْحَرَنا به فما نحن لك بمؤمنينَ »[3] وقول امرىء القيس[4] :

. . . . ‌ ‌ وأنك مهما تأمري القلبَ يفعلِ

وقولُكَ : مهما تصنع أصنعْ ، معناهْ : أيَّ شيء صنعتَ صنعتُ .

وللناس فيها أقوال[5] ، منها أنها « مَهْ » ضُمّتْ إليها « ما »

---

(١) آل عمران ٣ : ٣٧ « فتقبلها ربها بقبول حسن ، وكفلها زكريا ...... قال : يامريم أنى لك هذا » .

(٢) وصف داهية شنيعة وقضية عويصة دقيقة من أتاها ورام ركوبها التبس بها ونشب ، واستعار لها مركبين ، وإنما يريد ناحيتيها اللتين ترام منها . الشاجر المختلف والمضطرب وشجرت بين الشيئين فرقت بينهما . البيت من قصيدة للبيد يخاطب بها عمه أبا مالك .

الديوان ٥٢٠ ، الكتاب ١ : ٤٣٢ ، شرح المفصل ٧ : ٤٥ ، اللسان (فجر) شرح قطر الندى : ٩٠ ، الخزانة ٣ : ١٩٠ ، ٤ : ٢١٠ .

(٣) الأعراف ٧ : ١٣١ .

(٤) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي (١٣٠/٤٩٧ — ٨٠/٥٤٥) يعرف بالملك الضليل لاضطراب أمر حياته وذي القروح لما أصابه من مرض موته. الأغاني ٩ : ٧٧ وصدر البيت : أغرك مني أن حبك قاتلي .

وهو من معلقته . الديوان : ١٣ الكتاب ٢ : ٣٠٣ ، شرح المفصل ٧ : ٤٣ ، شرح قطر الندى : ٨٥ .

(٥) هي عند سيبوية « مه » ضمت إليها « ما » ، وعند الخليل والمبرد « ما » ضمت إليها « ما » . الكتاب ١/٤٣٣ ، المقتضب ٢/٤٨ .

الشرطية ، كأنه ردٌّ الكلام منطوق به أو في تقدير منطوق به ؛ فكأنه على هذا التقدير إذا قال : مهما تقل أقلْ قد قال اكفُفْ ، فردّه عن شيءٍ ثمّ قالَ : ما تقلْ أقلْ ، ومنها أن أصلها « ما » الشرطية زيدت عليها « ما » لتأكيد الشرط كما تزادُ مع غيرها من أدواته لتأكيده ، فتكرّر لفظان بصيغةٍ واحدة ، إأحدُهما « ما » الشرطية وهي الأولى وهي اسمٌ ؛ والآخرُ « ما » الزائدةُ وهي الثانية ؛ وهي حرفٌ ، فصار اللفظ ماما تَقُلْ أقلْ ، فكرهوا هذا التكرير ، فحرّفوه بتغيير أحدهما ، فأبدلوا من ألف [١] الأولى هاء لتقارب الحرفين ، فصار اللفظ مهما على ما ترى ، وهذا القول عندهم أقوى من الأول وأجرى على المقاييس وإن كان محتاجاً إلى صناعةٍ وأشبهَ بالمراد ؛ وكان التغييرُ فيه أولى بالأولى من الثانية ، لأن الأولى اسم والأخرى حرفٌ ، والتغيير بالأسماء أجدرُ منه بالحروف ، إذ كان التغييرُ تصريفاً ، وليست الحروف مما يُصَرَّف ولا يتَصَرَّفُ [٢] ، وإنما البابُ في ذلك للأفعال والأسماءُ تليها في شيء منه .

ومنها أنها اسمٌ موضوعٌ على هذه الصيغة غيرُ مركّبٍ ولا مُغَيَّرٍ من شيء ، وهذا أيضاً قول حسنٌ لأن التركيب ليس بأصلٍ في الكَلِم والحملُ على غيره أولى ما وجد عنه مندوحةٌ .

---

(١) في (آ) و (د) : الألف .

(٢) في (د) : ينصرف .

فصل في أشياء منفردة

وهي خمسة أبواب منها باب المعرفة والنكرة

المعرفة هي كل اسم خصَّ الواحد من جنسه ، والنكرة كل اسم صلح لكل واحد من جنسه على حد[1] البدل ، أي يصلح لذا ثم يصلح لذا إن أطلق عليه ؛ والنكرة هي الأصل في الأسماء عند أهل العربية وغيرهم ، والمعرفةُ ثانيةٌ لها وفرعٌ عليها . فالنكرة كقولك : رجل وامرأة وفرسٌ وثوب ؛ ألا ترى أن رجلًا يصلح لكل ذكر من المميِّزين من الحيوان[2] ؛ وامرأة لكل أنثى منهم ، وفرساً لكل ذي أربعٍ صهّالٍ ، وثوباً لكل مايصلح أن يلبس ويُتَسَرْبَل .

وهذه النكرات هي الأجناس عند النحويين ، وهي الأُوَل عندهم ؛ ولا فرق بين أن تكون أجساماً أو معانيَ جواهرَ أو أعراضاً جُثَثاً في في عبارة القوم[3] أو غيرَ جُثث ؛ الكثرةُ تَشْمَلها والجنسيةُ تَنْطَلق عليها كقولك : رجلٌ ومَلَكٌ وجني وفرس وأسدٌ وطائر وحية وعقربٌ

---

(١) في (ج) : سبيل .
(٢) في (د) : الحيوان الناطق .
(٣) في (ج) : النحويين .

وشجرة وبقلة ٌ وأكلٌ وشربٌ وسكون ، وحركة ونوم ويقظة وموت وحياة وقائم وساكن ومتحرك وحيٌ وميّتٌ ؛ الجامد والمشتق والمفرد والمركب في هذا الاعتبار سواءٌ ، فاعرفه .

وأمّا المعرفة — وهي كما قلنا التي تخصُّ الواحد من جنسه في أصل وضعها — فتنقسم أقساماً خمسة : منها المضمر نحو : أنا ، وأنت ، وهو والكافِ في رأيتك وبك ، فهذه الكلم وماجرى مجراها — قلّتْ حروفُها أو كثُرَتْ — أسماءٌ مضمرةٌ ، وسميت مضمرةً ، هي وما جرى مجراها لأنها في الأمر العام إنما تأتي بعد مذكور ظاهر كقولك : زيد مررت به ، أو ما يقوم مقامَ لفظ الاسم الظاهر الذي يعود الضمير إليه كالمتكلم إذا قال ، أنا فعلتُ ، فناب المتكلم هاهنا مناب اسمه ؛ وكذا المخاطَبُ على اختلاف ضروبه ، ثم يُختَصر اللفظ الظاهر ، فلا يعادُ المذكور بصورته [١] كراهةً للتكرير وخشيةَ اللبس في بعض الأحوال ، أو في جميعها أو اختصاراً أيضاً ، فإن الاختصار مع العلم مطلوب عندهم .

فمجموع ماذكرنا أو بعضُه علةٌ [٢] في وجود الأسماء المضمرة في اللغة والمثال في ذلك زيدٌ مررت به لو نطقت بالأصل في إظهار الاسم المتقدم وتكريرِه مع الباء ، فقلتَ : زيدٌ مررت بزيدٍ لكان التكرار غيرَ مستحسن عند من له ذوقٌ في البلاغة ، ولَتُوُهِّمَ مَا يُلْبِسُ ،

---

(١) يلي ذلك في (ج) : لأن الأصل كان إعادة الظاهر بلفظة لكنهم كرهوا التكرير وخشوا اللبس في كثير من المواضع واختصروا ، والاختصار مع العلم مطلوب عندم .

(٢) في (ج) : موجب وجود الأسماء .

لأن الشركةَ قد تقع في الاسم المُظْهَرِ ؛ بل القليلُ من المظهرات هو غير ذي الشركة ؛ فكان السامع ربما توهَّمَه زيداً غير الأول ؛ ولهذا احتجت إلى وصفه إذا قلت : مررتُ بزيدٍ العاقلِ لإزالة شركةٍ واقعةٍ فيه وقوعها في النكرات ، وإن اختلفت جهتا الشركة في قولك : زيدٌ ، وقولك : رجلٌ .

ويتبين لك قبح التكرار وخوف اللبس في إعادة الظاهر في احتياجك إلى ذكر الظاهر أكثر من مرة إذا قلت : زيدٌ مررتُ به ، فأكرمتُه ورأيتُ أباه فأحسنتُ إليه ؛ وعلى هذا النهج من الإطالة إذا احتيج إليها ، فوقع التكرار .

فلو قلت في هذه المسألة وهذا المثال : زيدٌ مررتُ بزيدٍ ، فأكرمتُ زيداً ورأيت أبا زيدٍ فأحسنتُ إلى أبي زيدٍ لوقع اللَّبْسُ عند السامع لإخفائه ، ولسَمُجَ التكرار وبان أنَّ الإضمارَ أخصرُ وأبلغُ .

فأمّا ماجاء من مثل قوله تعالى «الحاقةُ ، ما الحاقة ، وما أدراك ما الحاقة»[1] و «القارعةُ ، ما القارعةُ ، وما أدراك ما القارعة »[2] وما أشبه هذا مما كُرِّرَ فيه الظاهرُ ، وهو لعينٍ واحدة ، ولم يُضْمَر على المعهود من من استعمالهم ، فله حكمٌ زائدٌ انفرد به هو التعظيم والتفخيم في تكرير الاسم بلفظه لا عائده ، ولو كان مستعملاً بالعائد لما مَنَعَتْهُ اللغةُ ، ولكنَّ هذا أبلغ في التفخيم ، أعني إعادة مثلِ هذا بلفظه الأول ؛ إلى غير ذلك من فوائد في هذا الاستعمال لاتكون في غيره وإن كان جائزاً لايحتمل هذا المختصرُ ذكرَها .

«١» الحاقة ٦٩ : ١ ، ٢ ، ٣ .

«٢» القارعة ١٠١ : ١ ، ٢ ، ٣ .

فلمّا استطالوا الاعادة والتكرار أتوا بهذه الضمائر بحسب المضمرات عدداً وتذكيراً وتأنيثاً وإعراباً ، وأمنوا معها اللبس مع اختصارها .

فأما اختصاصها بالحروف (١) الموضوعة لها فشيء يطول بتعليله هذا المختصر مع ارتفاعه عنه لدقته .

والإضمارُ في اللغة الإخفاء ، قال الشاعر يصف ثوراً وحشياً :

يبدو وتضمِرُهُ البلادُ كأنهُ　　　سيفٌ على شَرَفٍ يُسَلُّ ويُغْمَدُ (٢)

وقال الأعشى (٣) :

أرانا إذا أضمرَتْكَ البلا　　　دُ نُجْفَى وتقطعُ منّا الرَحِمْ

أي إذا أخفتك ، وسترتك ، فكأن الاسم المظهر إذا لم يُعَدْ ذكرُهُ قد ستر وأُخْفِي وجُعِل مُكنّاً في النية ، وهذا الضمير الموضوعُ دليل عليه .

والإضمار في اللغة الإخفاء ، ولأن (٤) كثيراً من الضمائر من الأسماء

«١» في (ج) : بهذه الحروف الموضوعة لها دون غيرها فشيء يطول بذكره هذا المختصر .

«٢» الشاهد للطرماح بن حكيم « ٠٠ – ١٢٥ / ٧٤٣ » الديوان : ١٤٦ ، زهر الآداب ٣ : ١٢٣ ، العمدة ١ : ٢٩١ و ٢ : ١٩ ، الحماسة الشجرية : ٩٢٦.

(٣) ميمون بن قيس بن جندل (٠٠–٧/٦٢٩) أبو بصير المعروف بأعشى قيس والأعشى الكبير من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية ، وأحد أصحاب المعلقات . الأغاني ٩ : ١٠٨ ، الخزانة ١ : ٨٤ – ٨٦ .

الديوان : ٤١ ، الكامل : ١٠٧١ ، اللسان (ضمر) ، الخزانة ١ : ٣٠٩ و ٢ : ٢٦٥ ، وهو من قصيدة يمدح بها قيس بن معدي كرب (؟) ، وروايته في بعض المصادر : تخفى .

(٤) في (ج) وحاشية الأصل في نسخه : أو لأن .

لالفظ له ظاهراً كضمير الغائب والغائبة في قولك : زيدٌ قامَ ، وهندٌ قامت ، وعمرو يقوم ، وضميرِ المواجَه في قولك : أنت تقوم ؛ وقم يازيدُ ، وفي المتكلم إذا قال : أنا أقومُ ، فالاسم في هذه الأمثلة وما مجرى مجراها مُكَنّنٌ في هذه الأفعال مُلْزَمٌ ذاك ، ألزمتْهُ اللغة الاستتار ، ولم تجعل له لفظاً إذا كان مفرداً ، ثقة بعلمه ، إذ كان الفعل لابدّ له من فاعل .

فهذا الحكم الموجود في هذه الضمائر المستترة هو حقيقة الإضمار والإخفاء ، ثم حُمل ماظهر له لفظٌ من هذا الضرب ، متصلاً كان أو منفصلاً ، على هذا القسم في التلقيب فقيل في كلّه : مُضْمَر ، وذلك كالتاء في قمت ، وهذا متصل ، وكقولك : أنتَ وهذا منفصلٌ ، وهذا يشهد بأن المضمرات المتصلاتِ أصول للمنفصلات منها ، ولهذا إذا قَدَرْتَ على الضمير المتصل لم تأتِ بالمنفصل إلا في ضرورة شعر ، كما قال :

. . . . إليك حتى بلغت إياكا (١)

يريد حتى بلغتك ، وكذا قولُ الآخر :

---

(١) العنس : الناقة الشديدة القوية على السير . تقطع الأراك : تقطع الأرضين التي هي منبت الأراك ، والأراك : العود الذي يستاك به .

والشاهد لحميد الأرقط (؟) وصدره :

أتتك عنس تقطع الأراك . . . .

الكتاب ١ : ٣٨٣ ، الخصائص ١ : ٣١٧ ، الإنصاف : ٦٩٩ ، شرح المفصل ٢ : ١٠٢ .

. . . . قدْ ضَمِنَتْ إيّاهُمُ الأرضُ في دهرِ الدهارير (١)

يريد: قد ضَمِنَتْهُم ، فوضع المنفصل موضع المتصل اضطراراً .

وينقسم المضمر ثلاثةَ أقسام كما (٢) المظهرُ له ثلاثة أحوال في الإعراب ، وهي الرفع والنصب والجر ، فضمير المرفوع يكون متصلاً ومنفصلاً ، فمتصلة كتاء المتكلم والمخاطَب من المذكر والمؤنث ، كقولك قمتُ ، وقمتَ ، وقمتِ ، وضمائرُ المثنى والمجموع من ذاك ، كقولك في المتكلم : قمنا ، وفي المخاطب : قمتما وقمتُنَّ ، ومنفصل كضمير المتكلم أيضاً إذا قال : أنا . والمخاطَبِ والمخاطبَةِ إذا قلتَ : أنتَ وأنتِ ، ومثنى ذلك ومجموعِه إذا قلت : نحن وأنتما وأنتم وأنتنَّ .

وفي الغائبَ والغائبة : هوَ وهيَ ، والمثنى والمجموع : هما وهُم وهُنَّ .

---

(١) ضمنت : اشتملت الدهارير : أول الدهر في الزمن الماضي أو الشدائد ، وهو جمع لا واحد له من لفظه .

والشاهد من قصيدة للفرزدق يفتخر فيها ويمدح بني مروان ، وصلته قبلة :

إني حلفت ولم أحلف على فنَد فناء بيت من الساعين معمور

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت . . . .

الأموات بالجر مضافاً إلى الباعث والوارث على مثال قوله « بين ذراعي وجبهة الأسد » أو منصوب تنازعه الوصفان فأعمل فيه الثاني وحذف ضميره من الأول لكونه فضلة .

الديوان : ٢٦٤ الإنصاف : ٦٩٨ ، أوضح المسالك ١ : ٦٦ ، المقاصد النحوية ١ : ٢٧٤ ، الخزانة ٢ : ٤٠٩ .

(٢) في (آ) : كما أن المظهر .

وضمير المنصوب يكون ايضاً متصلاً ومنفصلاً ، فالمتصل للمتكلم الياءُ في نحو : ضربني ، والنون وقاية قبلها في عُرْفِ البصريين [١] وعماد في عرف الكوفيين .

وللمخاطَبِ الكافُ إذا قلت : أكرمُكَ وأكرمكِ ، ومثنى ذلك ومجموعِه : ضرَبنَا وضربَكُمَا وضَربَكُمْ وضربَكُنَّ ، وهاءُ الغائبِ المذكّرِ في قولك : ضربَهُ ، وهاءٌ وألِفٌ للمؤنث في قولك : ضربَهَا ومثنى ذلك ومجموعه في قولك : ضربَهُما وضربَهُم وضربهنَّ .

والمنفصلُ إيايَ للمتكلم ، ومثناهُ ومجموعُهُ مذكراً كان او مؤنثاً إيانا ، وللمخاطَبِ إياكَ وإياكِ وإكُمَا وإياكُمْ وإياكُنَّ ، والغائبُ : إياهُ ، والغائبةُ إيّاها ، وتثنيتها : إياهما ، وضميرُ جمع المذكر : إياهم وجمعُ المؤنث : إياهن .

والثالثُ ضميرُ المجرور ، ولا يكون منفصلاً البتة ، ولا يكونُ إلا متصلاً ، نظراً إلى ظاهرِهِ ، وحكمُهُ [٢] في شدة اتصاله بعامله الجار من حرفٍ هو الأصلُ في الجرّ او اسم جارٍ بالاضافة بمعنى الحرف ؛

وكلا القسمين يتصل بالظاهر إذا عَمِلَ فيه أشدَّ الاتصال ، حتى أنه يَقبُحُ [٣] الفصل بينَه وبينَه في الضرورة الشعرية التي هي مَظِنّةُ الاتساع والتجوز وركوبَ المحظور في حال النثر أشدَّ القبح ، فلايجوز لشاعر محدث ركوبُ تلك الضرورة الواردة عنهم في الشعر من ذلك كما

«١» انظر الكتاب ١ : ٣٨٦ ، المقتضب ١ : ٢٤٨ .

«٢» وحكمه : ساقطة من « ج » .

«٣» في (آ) : لايصح الفصل .

جاز له ركوبُ غيرها من الضرورات التي كَثُرَتْ عنهم ، وإن رَكبَها لم يُحْمَد ، فكان ضميرُ المجرور متصلا البتةَ لا منفصلًا لذلك ، وهو الكاف في بكَ وبكِ وبكما وبكم وبكُنَّ ، والياء في : بي وفروعه مثلُ[1] بنا وهاءُ الغائب مثلُ به والغائبة بها ، ومثناهما ومجموعها مثل بهما وبهم وبهنّ .

واعلم أن الأصل في جميع ضمائر الجموع المذكرة المذكورة مما فيه الميم أن تأتي بعدها واو ، وتكونُ الميم عندهم لمجاوزة الواحد ، والواوُ لتعيين أن المجاوزة إلى جمعٍ لا تثنية ؛ كقولك في أنتم : أنتمو ، وفي هُمْ : هُمُو ، وفي قُمْتُم قمتمو ، وكذا في المنصوب والمجرور ، ما اتصل ، وما انفصل ؛ كقولك رأيتكمو ، ورأيتهمو وبكمو ومنهمو إلا أنهم حذفوا الواو تخفيفاً وسكّنُوا الميم قبلها بحذف ضمتها علماً بأنه غيرُ مُلتَبِسٍ مع التخفيف بواحدٍ ولا تثنيةٍ ؛ أما الواحد فلتعرّيه من العلامة البتةَ ، وأمّا التثنية فللزوم الألف لها إذا قلت : هما وإياكما وبكما ؛ وإن استعمل الأصل ، ورُدّ المحذوف فجيّدٌ كثيرٌ في استعمالهم الفصيح ، يُقرأ به القرآنُ ، ويتكلّمُ به الفصحاءُ في النثر والنظم .

واعلم أن الأسماء المضمرةَ من قبيل المعارف التي لا يصحُّ تنكيرُها هذا على الإبهام الذي فيها وذاك أن الاسم لا يضمر إلا بعد أن يُعْرف كلَّ العرفان ، فظاهرُه قد أغنى في[2] البيان . فأما قولهم : رُبّه رجلًا ، فإنما جاز دخول « رُبّ » على هذا الضمير ، وهي — أعني

---

(١) في (ج) : وفروعه في مثل بناوهاء الغائب في مثل به ، وللغائبة بها .

(٢) في (ب) : عن .

«ربّ» — من خواص النكرات، لأنه لمّا لم يعد إلى مذكورٍ مع الإبهام الذي يقع في المضمرات أشبه النكرات، فجاز دخول «ربّ» عليه كما تدخل على أقرب النكرات من المعارف، ولذلك لزمَ تفسيره بالنكرة لمّا أضمِرَ قبل الذكر، وهو مع ذاك قليل نادر، إنما ورد في ضمير الغائب لاغير، ولا يجوز أن يقاسَ عليه ضميرُ مخاطبٍ ولا[1] مخاطَب، لأنه[2] لا إبهام فيهما كما في الغائب، وهذا يشهد لمن رتّبَ الضمائرَ في التعريف، فجعل بعضَها مع شمول التعريف إياها[3] أمكنَ من بعضٍ فيه وأفضل؛ كمن[4] قدّم ضمير المتكلم في ذلك، ثم سائقها من بعده السياقةَ المذكورة في كتبهم.

وقد جاء هذا الضميرُ اللاحقه[5] «ربّ» مؤنثاً، وذاك بحسب المعنى المستعمل في ذلك.

قال الشاعر:

ماويّ بَلْ رُبّتَها غـارةٍ شعواءَ كاللّـذعةِ بالميسم[6]

(١) ولا مخاطب: ساقطة من (ج).

(٢) في (د): لأنها.

(٣) في (ج): لها.

(٤) في (ج): كمن رتب فقدم، انظر هـذه المسألة في الكتاب ٢٢٠/١، شرح المفصل ٥٦/٣.

(٥) في (ب): اللاحقته.

(٦) ماوي: مرخم ماوية وهو اسم امرأة. الشعواء: الغارة المتفرقة المنتشرة. اللذعة: من لذعته النار إذا أحرقته. الغارة: من أغار القوم إذا أسرعوا في الد
والشاهد لضمرة بن أبي ضمرة النهشلي (؟)
النوادر -: ٥٥، حماسة أبي تمـام ٢: ١٦٢، الأزهية: ١٠٥، شرح المفصل ٨: ٣١، اللسان (هيه، شعا، موا)
وهي في هذه المصادر: ماوي ياربتا، وفي بعضها الآخر: ماو

وتختَصُّ المضمرات بأنها لا توصفُ ولا يُوصَفُ بها ، وبهذا يُستدلُّ على أنها أعرف المعارف ، إذ كان غيرها من المعارف لا يمتنع من أن يُوصفَ أو يوصفَ به ، أو يجتمعَ له الأمران : الوصفُ به وأن يوصف ؛ وكل ذلك مما يُوهِّنُ تعريف الاسم ويُشْرِبُهُ ضرباً من التنكير .

فإذا مرَّ في كتب النحويين (١) وصفُ المضمر أو الوصفُ به ، فالمراد بذلك تأكيدُه أو التأكيد به لا حقيقةُ الوصفِ ، على حدِّ قولك: مررتُ بزيدٍ القائمِ ، ومثالُ ذلك مررت بك أنت وقمتَ أنت ؛ فأنت تأكيدٌ للضمير قبله .

وقولهم فيه : إنه وصفٌ له تَجوُّزٌ على ما بَيَّنْتُ ومَثَّلْتُ .

والمضمراتُ على اختلافها مبنيّات كلُّها ، متصلُها ومنفصِلُها ، لأنها لمّا لم تَقُمْ بأنفسها في الدلالة ، بل افتقرت إلى مذكور ترجعُ إليه أشبَهَتِ الحروف التي لابدَّ من أن تكون وُصْلَةً لغيرها ممَّا مَعنَاها فيه ، والحروف كلها مبنيّةٌ ؛ فوجبَ بناءُ المضمرات لشبهها في هذا الحكم ، وهذه هي علة بناء الأسماء الموصولة ، لافتقارها إلى الصلة كما يفتقر الحرف إلى ما يتصل به . وإن شئت عللت بناء الاسم الموصول بأنه لما كانت الصلة تتمةً له ، وهو لا يُغْني في الدلالة على ما تحته دونها ، كان كبعض الاسم ، فتنزَّلَ منزلةَ « جَعْ » من جَعْفَرٍ أو « عَمْ » من عمروٍ ؛ وبعضُ الاسم لا يستحقُّ الإعرابَ ، وإذا لم يستحقَّ الإعرابَ كان مبنياً .

---

(٢) انظر الكتاب ١/٢٢٣ ، المقتضب ٤/٢٨١ .

ومثالُ الموصول قولُكَ : مررت بالذي قام أبوه ، فالذي اسم موصول ، ومابعده مما يتمّ به معناه صلتُهُ ، وكذلك مؤنّثه وتثنيتُهما وجمعُهُما وما جرى مجراهما مما هو في معناهما كمَنْ و ما و أي إذا استعملت موصولة .

ومنها الأعلامُ ، والاسم العلمُ كلُّ لفظ عَلّقْتَه على مُسمّى ، فجُعل ذلك اللفظ علامة له ينفرد بها عن جنسه ؛ فلا يَشْرَكُهُ فيه غيرُهُ ؛ هذا أصل وضع العلم ، فمتى كان بهذه الصفة لم يحتج إلى الوصف ؛ وإنما يُوصف إذا دخلته الشركةُ ، أي شوركَ في ذلك اللفظ [1] فكان مطلقاً على غيره علماً أيضاً .

وتلك الشركة إنما تقع مواردةً ، فليس الاشتراك الواقع في لفظ « زيد » في انطلاقه على زيد الخيل [2] مثلاً وعلى زيد بن حارثة [3]

---

(١) في « ج » : في ذلك اللفظ الذي علق عليه فكان مطلقاً على غيره أيضاً كما أطلق عليه .

(٢) زيد بن مهلهل بن منهب (٠٠-٩/٦٣٠) لقب زيد الخيل لكثرة خيله أو لكثرة طرده بها وفد على النبي سنة ٦٣٠/٩ فأسلم وسماه رسول الله زيد الخير . الخزانة ٢ : ٤٤٨ .

(٣) زيد بن حارثة بن شراحيل (٠٠ - ٦٢٩/٨ صحابي ، وهبته خديجة إلى النبي «ص» حين تزوجها فتبناه النبي وأعتقه وجعل له الإمارة في غزوة مؤتة فاستشهد فيها . الإصابة ١ : ٥٦٣ .

وزيدِ بن ثابت [1] وزيد مناة [2] وغيرِ هؤلاء مِمّنْ اسمهُ زيد ، هو الاشتراكَ الواقعَ في رجل وفرس وغيرهما من النكرات الصالحة لكل واحد من جنسها [3] ، لأن اشتراكَ النكرةِ المُمَثَّلِ بها وبما أشبهها مقصودٌ في أول الوضع ، والاشتراكُ الواقع في الأعلام غيرُ مقصودٍ ، فاعرفه فرقاً واضحاً بينهما .

وعلى كل حال ، فما وُصفَ العلمُ فقيل مررتُ بزيدٍ الظريف كما توصف النكرة ، فيقال برجلٍ ظريفٍ إلا لرفع اللبس بالاشتراك الواقع فيهما .

وقال النحويون في الاسم العلم : هو مجموع صفاتٍ ، يريدون بذلك أنكَ إذا سمّيْتَ شخصاً من الآدميين زيداً أو عمراً استغنيت بهذه السمة عن قولك : الكريمُ العاقلُ الشجاعُ الطويلُ ، وغيرُ ذلك من صفاته التي يفرّقُ بذكرها بينه وبين مشاركه [4] في جنسه حين كان نكرة ، فقام لفظ زيد وما أشبهه من الأعلام مقام هذه الصفات [5] الفارقة وأغنى

---

(١) زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري الخزرجي « ٦١١/١١ - ٤٥/٦٦٥ » صحابي ، كان كاتب الوحي وأحد الذين جمعوا القرآن في عهد النبي « ص » الإصابة ٢٢/٣ .

(٢) زيد مناة بن تميم بن مر بن أد ، جد جاهلي « ؟ » من العدنانية . جمهرة الأنساب : ٢١٣ .

(٣) في (د) جنسها .

(٤) في (ج) : مشاركيه من جنسه .

(٥) يلي ذلك في (ج) : وغيرها مما يكثر أو يقل .

عنها ، وعن الإطالة بها ، فلهذا قالوا فيه : إنه ـ أعني العلم ـ مجموعُها ، وكذا تقول فيما علقته علماً في غير العاقلين كباقي الحيوان والجماد من بلدٍ وغيره ، وكالمعاني[1] التي ليست بجُثثٍ فاعرفه .

واعلم أن معنى المواردة[2] في الاسم العلم هي أن يسميَ الرجل ابنَه عمراً ، كعمرو بن تميم[3] ، وهذا على أنه[4] علم له يُعَرَّفُ به لا يَشْرَكُه فيه عنده غيرهُ ، ويسمي آخرُ ابنه عمراً وقصدُه به ذاكَ القصدُ كعمروِ ابن مالك[5] وكذا عمرو بن معديكرب[6] وعمرو بن العاص[7] وعمرو

---

(١) في (ج) : وكذا المعاني .

(٢) يلي ذلك في (ج) : التي ذكرناها .

(٣) عمرو بن تميم بن مر ، من العدنانية (؟) جد جاهلي . جمهرة الأنساب : ٢٠٧ .

(٤) في (آ) : وعلى هذا أنه .

(٥) عمرو بن مالك بن ضبيعة (؟) ، من قيس بن ثعلبة ، شاعر جاهلي قديم . معجم الشعراء للمرزباني : ٢١١ .

(٦) فارس اليمن وصاحب الغارات المذكورة (٠٠ — ٢١ /٦٤٢) وفد على المدينة سنة ٩ هـ ، فأسلم ثم ارتد ثم رجع إلى الإسلام ، وذهبت إحدى عينيه في اليرموك : توفي سنة (٢١ / ٦٤٢) معجم الشعراء : ١٥ — ١٧ .

(٧) أبو عبد الله السهمي القرشي (٥٠ / ٥٧٤ — ٤٣ / ٦٦٤) فاتح مصر وأحد عظماء العرب ودهاتهم ، أسلم في هدنة الحديبية ، جمهرة الأنساب : ١٥٤ .

ابن أميه [1] وعمرو لهاشم جدّ أبي النبي ﷺ وهو عمرو العَلي [2].

فكل هذه الشركة الواقعة في هذه الأسماء وما أشبهها من الأعلام مواردة أي اتفاقٌ في الشركة من غير قصدٍ لها كتوارد الشاعرين البيتَ الواحدَ من غير سرقةٍ [3] من أحدهما .

واعلم أن العلم معرفة بالوضع لا بالأداة ، وبابه ان يكون للاعيان ، أي الجثث عند النحويين ، فإن جاء في المعاني فقليل ؛ فالاعيان ظاهرة الأمر ، وذلك كقولك : زيدٌ وعمرو وهنــدٌ ودعْدٌ وشَدْ قَمٌ وجَديْلٌ [4] في اسمي الفحلين الذين تذهب إليهما الإبل في قولهم شَدْ قَميّــةٌ وجدليّةٌ ، وسَبَلٌ ، ولاحقٌ ، والوجيه [5] في أسمـــاء الخيل المشهورة الموصوفة.

---

(١) عمرو بن أمية الضمري (٠٠ — ٥٥ / ٦٧٥ م) اشتهر في الجاهلية. أسلم وشهد وقائع كثيرة ، مات بالمدينة في خلافة معاوية .تاريخ الطبري ٣ :٣ .

(٢) هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة «١٢٧/٠٠٥ – ١٠٢/٥٢٤». من قريش . اسمه عمرو ، وغلب عليه لقب هاشم لأنه أول من هشم الثريد لقومه بمكة في إحدى المجاعات . تاريخ الطبري ٢ : ١٧٩ .

(٣) في « ج » و « د » : من غير سرقة .

(٤) كان هذان الفحلان من الإبل للنعمان بن المنذر .

(٥) في أنساب الخيل : ٢٢ « عن ابن صالح عن ابن عباس أن أعوج كان سيد الخيل المشهورة ، وأنه كان لملك من ملوك كندة ، فغزا بنو سليم ، وأخذوا أعوج فكان أوله لبني هلال ولهم نتجـوا ، وأمه سبل بنت فياض ، كانت لبني جعدة ، أما لاحق والوجيه فلغني بن أعصر (?) .

بالعِتْقِ ، وغَيْثَةُ وبركةُ ، وهما شاتان من شاء النبي ﷺ وكن تسعاً، وكَمكةَ وعُمَان [1] في أسماء البلاد .

فأمّا المعاني فكقولهم في لفظة التنزيه والتبرئة « سبحانَ » ، وذلك في قول الشاعر :

أقولُ لمّـــا جاءني فخرُهُ سبحانَ من علقمةَ الفاخرِ [2]

ذهب المدققون[3] منهم إلى أنّه جعل « سبحانَ » علماً لهذا المعنى ، فلذلك منعه الصرف ؛ ومنهم من يذهب إلى أن هذا الاسمَ باقٍ على حالهِ في أصل استعماله ، وأنّ حذفَ التنوين منه ليس لمنـع الصرف ، وإنما هو باقٍ على إرادة المضاف إليه المحذوفِ ضرورةً ، كأنه قال :

---

(١) عمان : مدينة عربية على ساحل بحر اليمن . انظر معجم البلدان : ٢١٥/٦ .

(٢) الشاهد من قصيدة للأعشى يهجو فيها علقمة بن علاثة (٠٠–٢٠/٦٤٠)، ويمدح عامر بن الطفيل (٧٠/٥٥٠ – ١١/٦٣٢) في المنافرة التي جرت بينهما . فخره : المقصود بها فخر علقمة على عامر ، والشاهد فيه نصب « سبحان » على المصدر ولزومها للنصب لأنها مصدر جامد . ومنعت الصرف لأنها جعلت علمـاً للتسبيح ، فجرت مجرى عثمان . الديوان : ١٣٩ ، الكتاب ١ : ١٦٣ مجالس ثعلب ٥ : ٢٦١ ، أمالي ابن الشجري ١ : ٣٤٧ ، ٢ : ٢٥٠ شرح المفصل ١ : ٣٦ ، الراغب والأساس واللسان والتاج (سبح)، الخزانة ٢ : ٤١ ، ٣ : ٢٥١ .

(٣) انظر الكتاب ١٦٣/١ ، شرح المفصل ٣٧/١ .

سبحانَ اللهِ . والأولُ أشبَهُ بالصناعة والثاني أقربُ مأخذاً ، وذهب أبو علي في قول الفرزدق :

وإنْ قالَ غاوٍ من تنوخَ قصيدةً   بها جَرَبٌ عُدَّتْ عليَّ بزوبرا[١]

إلى أن « زوبرا » اسمٌ علمٌ في هــذا البيت ، علَّقهُ الشاعر على القصيدة فلم يصرِفْهُ للتأنيث والتعريف .

وبالجملة ، فتعليقُ الأعلام على المعاني قليلٌ ضعيفٌ في قياس العربية ، لأن الجثث هي الثابتة اللابثة ، فهي بوضع الأعلام عليها لتختصَّ ، وينفردَ بعضُها من[٢] بعضٍ أحقُّ ؛ فأمّا « محوةُ » في اسم الشَمال من قوله :

---

(١) بها جرب : أي فيها عيب من هجاء ونحوه . قالوا : ترك صرف زوبر ، وهو منصرف ، ومعناه نسبت إلي بكمالها ، من قولهم أخذ الشيء بزوبره إذا أخذه كله ، وقيل بزوبراً ، أي : كذباً وزوراً ، وقال ابن جني سألت أبا على عن ترك صرف زوبر . فقــال : علقه علماً على القصيدة ، فاجتمع فيه التعريف والتأنيث .

نسب ابن منظور (٦٣٠ / ١٢٣٢ — ٧١١ / ١٣١١) هذا الشاهد إلى ابن الأحمر عمرو بن أحمر بن العمرد (٠٠ — ٦٥ / ٦٨٥) كما نسبه ابن يعيش (٥٥٦ / ١١٦١ — ٦٤٣ / ١٢٤٥) في شرح المفصل إلى الطرماح ، وفي ديوان الفرزدق أربعة أبيات ، يقولها لقومه يقع هذا البيت ثانيها .
ديوان الفرزدق : ٣٦٦ ، ديوان ابن الأحمر : ٨٥ ، أمالي ابن الشجري ١ : ٢٤٩ ، شرح المفصل ١ : ٣٨ ، اللسان (زبر ، حقق) الخزانة : ١ : ٧١ ، على اختلاف في الرواية .

(٢) في (آ) : عن .

قد بَكَرَتْ محوةُ بالعَجاج   فدمَّرَت بقيةَ الرَّجاج[1]

فتعلَّمُ عُلِّقَ عليها ، والريح من قبيل الأجسام لا المعاني .

ولا يخلو العلم من أن يكون مرتجلًا أو منقولاً من جنسٍ ، أو[2] وصفٍ يغلبُ عليه .

فالمرتجل نحو فَدَوْكَسٍ[3] وغطفان[4] وعِمْرانَ وعثمان . ومعنى المرتجل أنه وُضِع وضعاً أولياً ولم ينقل من مسمى إلى غيره ؛ والمنقولُ هو الذي يكون موضوعاً في الأصل لجنسٍ ، ثم يُنْقَلُ ، فيُسمَّى به شخصٌ من جنس آخر ، فيصير علماً له ، كرجلٍ سميته

---

(١) في الكامل : العرب تسمى الريح محوة لأنها تمحو السحاب ومحوة معرفة لاتنصرف . الرجاج : حاشية الإبل وضعافها ، واحدتها رجاجة ، والشاهد للراجز القلاخ بن حزن (؟) الكامل : ٧٧٣ ، الجمهرة ٢ : ١٩٦ ، التنبيهات : ٣٢٠ ، اللسان (محا ، رجج) ، والشاهد فيه أن محوة اسم علم لريح الشمال ، ولذا منعت الصرف .

(٢) في (ج) : أو صفة أو غيرهما .

(٣) فدوكس بن عمرو : بطن من جشم من العدنانية . انظر معجم قبائل العرب ٩١١/٣ .

(٤) غطفان : بطن متسع عظيم من قيس عيلان . انظر معجم قبائل العرب ٨٨٨/٣ .

بأسدٍ و كأسد بن خزيمة[1] أو ثور كقوم سفيانَ[2] أو قردٍ[3] كالبطن من هذيل أو حمار كمعقّر بن حمار[4] أو كلبٍ ككلبِ بن وبرة[5] ، أو زيدٍ وهو مصدرُ زاد يزيد زيداً ، أو عمروٍ ، وهو إمّا الواحدُ من عمورِ الأسنان أو البقاءُ ، لأنك تقول أطال الله عُمْرَكَ وعَمْرَكَ .

وربما سمى اللغويون هذا الضربَ من المنقول على وصفنا مُشْتَقاً ، وعلى ذلك وضع كثير منهم كتباً في الاشتقاق ، أكثرها على هذا ، كالأصمعي[6] وغيره ، فإنهم يسمون الكتاب بالاشتقاق ، ويذكرون فيه : أن

---

(١) أسد بن خزيمة بن مدركة بن إلياس ، من مضر ، جد جاهلي ينسب إليه بعض الأسديين ، وكانت بلادهم نجداً ، ثم تفرقوا . جمهرة الأنساب : ١٩٢.

(٢) ثور : قبيلة سفيان الثوري من ثور بن عبد مناة (٩٧/٧١٦ — ١٦١/٧٧٨) المحدث المشهور ، وهي بطن من قريش ، انظر معجم القبائل ١/ ١٥٤ .

(٣) قرد : بطن من هذيل بن مدركة . انظر معجم القبائل ٣/٩٩١ .

(٤) معقر بن أوس بن حمار بن الحارث البارقي الأزدي (٠٠ — ٤٥ / ٥٨٠) شاعر يماني من فرسان قومه في الجاهلية . الخزانة ٢ : ٢٩٠ .

(٥) كلب بن وبرة بن تغلب بن الحاف بن قضاعة . جد جاهلي ، حيثما أطلق لفظ الكلبي فالنسبة إليه .

(٦) أبو سعيد الأصمعي ، عبد الملك بن قريب (١٢٢ / ٧٤٠ — ٢١٦ / ٨٣١) من أئمة اللغة والغريب والأخبار والنحو . ألف كتاب « الاشتقاق » ولكن هذا الكتاب لم يصلنا . أخبار النحويين البصريين : ٥٨ ، إنباه الرواة ٢/١٩٧ .

طلحةٌ[1] واحدةُ الطَّلح ، وثُمامةٌ[2] واحدة الثُّمام ، وسَمُرةٌ[3] واحدة السَّمَر ، وكل ذلك شجر وهي أجناس عندهم عامةٌ لما تحتها[4] .

وبالجملة فكل لفظٍ نُقل عن موضعه في الأصل ، فَعُلِّقَ على مُسمّى[5] فإنه علم للثاني المنقول إليه مفرداً كان أو غير مفرد ، فالمفرد كما مثلنا هو أحد قسمي المنقول من المفرد ، والقسم الآخر الوصف المعلّق علماً ؛ وهو المسمى عندهم غالباً كقولك : الحارثُ والعباسُ والحسنُ ، فهذه الأسماءُ أوصاف في الأصل تجري على موصوفاتها ، كقولك : مررتُ برجل حارثٍ وعباسٍ وحسنٍ ، ثم جرت على المعارف كما جرت على النكراتِ ؛ فتقولُ بالرجل الحارث للكاسب والعبّاس للكثير العبوس ، وبالرجل الحسن ، ثم غلبت هذه الأوصاف بحذف موصوفاتها وقيامها مقامَها ، حتى اطُّرِحَ ذكرها معها فاستُعْمِلَتْ أعلاماً[6] ولكونها في الأصل على مابينا كان للعرب فيها لغتان : إلحاقُ لام التعريف بها ،

---

(١) الطلح : أعظم العضاه ، وأكثره ورقاً وأشده خضرة ، وبمفردها سمي الرجل .

(٢) الثمام : نبت في البادية ضعيف قصير ، بمفردها سمي الرجل .

(٣) السمر : ضرب من الشجر صغار الورق ، بمفردها سمي الرجل .

(٤) يلي ذلك في (ج) : فالتسمية بها نقل لا اشتقاق .

(٥) في (آ) : مسمى غيره .

(٦) يلي ذلك في (ج) : وإن خرج الأمر بها إلى غير ذاك .

وحذفُها منها ، كقولهم : حارثٌ والحارثُ ، وعباسٌ والعباسُ وحسنٌ والحسنُ ،قال الشاعر :

ولا تبكِ ميتاً بعد َميْتٍ أحبَّهُ   عليٌّ وعبَّاسٌ وآلُ أبي بكرِ (١)

يريد بعبّاسٍ العباسَ بن عبد المطلب (٢) ، والميتُ النبي ﷺ .

وقال الآخر :

أترجو أمةٌ قتلت حسيناً   شفاعةَ جَدِّه يومَ الحسابِ (٣)

يريد الحسينَ (٤) بن علي عليهما السلام .

---

(١) نسب في مقدمة جمهرة اللغة : ١٨٩ للحطيئة (٠٠ — ٤٥/٦٦٥) ولم أجده في ديوانه ، وفي الكامل : ٤٢٤ أنه عندما قتل عمرو بن أراكة (؟) جزع عليه عبد الله أخوه جزعاً شديداً ، فقال أبوه من أبيات :

وقلت لعبد الله إذ حن باكياً   تعز وماء العين منهمر يجري

ولا تبك . . .

وهو منسوب لابن أراكة في أمالي المرتضى ٤٦١/١ ، ولأراكة بن عبد الله الثقفي(؟) في المؤتلف والمختلف : ٦٨ ، والعقد الفريد ٣ : ٣٠٦ .

(٢) العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف (٥١ / ٥٧٣ — ٣٢ / ٦٥٣) جد الخلفاء العباسيين ، وكان سديد الرأي محسناً . انظر صفوة الصفوة ١ : ٢٠٣ .

(٣) لم أجد هذا الشاهد في المصادر التي بين يدي :

(٤) الحسين بن علي بن أبي طالب ، السبط الشهيد (٤ / ٦٢٥ — ٦١ / ٦٨٠) ولد في المدينة ، ونشأ في بيت النبوة . قتل في كربلاء في المعركة المشهورة بين جيشه وجيش يزيد .

مقاتل الطالبيين : ٥٤ ، صفة الصفوة ١ : ٣٢١ .

فمن ألحقَ اللامَ هذهِ الصفاتِ المعلّقةَ أعلاماً راعى معنى الوصف في الأصل ، ومن حذفها غلَّبَ النقل إلى العلمية ، ولم يراع للكلمة [1] أصلاً في أول الوضع ، أي قبل النقل ، وقد تغلبُ العلمية في بعض هذه الصفات المنقولة ، فلا تلحقها اللامُ البتّة ، كمحمّدٍ وعليٍّ في اسم النبي ﷺ وابن عمّه علي كرّم الله وجهه ، فلا يقال فيها المحمّدُ ولا العليُّ كما قيل عباسٌ والعباسُ .

والالحاق في هذه الأوصاف المسمَّى بها لامُ التعريف ، وتركُ الإلحاق أمرٌ موقوف على السماع لا يَحْكُمُ فيه القياسُ .

وأما غير المفرد من المُعَلَّق علماً فكالجمل المسمّى بها من نحو : تأبّطَ شراً [2] وبَرَقَ نحرُه ، وذرّى حَبّاً [3] ، وشابَ قَرناها [4] كل هذه

---

(١) في (ج) : الكلمة .

(٢) ثابت بن جابر بن سفيان (٠٠ - ٨٠ / ٥٤٠) شاعر عداء من فتاك العرب في الجاهلية ، وقد لقب بذلك لقوله :

تأبط شراً ثم راح أو اغتدى يطالع غنماً أو يسيف إلى ذحل

وقد ذكروا في تلقيبه أقوالاً أخرى ، منها أنه خرج يحمل جفير سهامه تحت إبطه ، فقالت أمه : لقد تأبط شراً . لطائف المعارف : ٢٦ ، معجم ألقاب الشعراء : ٤١ .

(٣) ذرى حباً : سمي بهذا الاسم من قوله :

إن لهـا لركباً إرزبا كأنه جبهة ذرى حبا

(٤) قرناها : ذؤابتاها ، وهو من قوله :

كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تصر وتحلب

انظر شرح المفصل ١ : ٢٨ .

جملٌ في الأصل توامٌ ، مكتفيةٌ في الإفادة بأنفسها ، نُقلتْ عن بابها ، وعُلّقتْ أعلاماً لأغراضٍ لهم في ذلك وأسبابٍ ، فخرجَتْ إلى باب المفرد وجرت مجراه في أنه لايكتفي في الفائدة التامة بنفسه ، نَعَمْ وصارت معارفَ بعد أن كانت نكراتٍ .

وكذا لو علّقْتَ بيتاً من الشعر علماً على شخصٍ لكان لك ذلك [1] لأنّ تعليق الأعلام لاحَجْرَ فيه ، ولا حَظْرَ على من أراد تسميةً ؛ فكان حكم البيت في أن لا [2] يفيدَ وحده ، وأن يُحكى لفظُه حكمَ الجمل الممثّلِ بها .

وللأعلام انقساماتٌ في الإفراد وغيره ، والنقلِ لمعنى موجود في المنقول إليه [3] وغير ذاك ، يطولُ بذكرها مفصّلةً هذا المختصر .

ومنها التعريفُ باللام ، وهو المسمّى عندهم صناعيّاً ؛ والتعريف بها إمّا أن يكون لاستغراق الجنس واستيفائه ، كقولك : الدينارُ خيرٌ من الدرهم ، ، والرجلُ أفضل من المرأة ، لاتريد بهذا ديناراً بعينه ولا درهماً مخصوصاً ، وكذلك لاتعني بقولك : الرجلُ شخصاً مخصوصاً بالتفضيل ، ولا امرأة مرادة بأنها مفضولةٌ ، بل تريدُ جميعَ الجنس من هذين المثالين وأشباههما .

ويكشف عن المراد بهذا قولُه سبحانَه « إن الإنسان لفي خُسْرٍ

---

(١) في (ج) : لكان كذلك .

(٢) في (ب) و (ج) : وكان .

(٣) إليه : ساقطة من (آ) و (ج) .

إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات » [1] ، فلفظةُ الإنسان هاهنا عامةٌ ، تنطلق على جميع الآدميين بدليل استثناء الجمع منها ، لأنه إنما يُستثنى الأقل من الأكثر ؛ ومحالٌ استثناء كثرة من واحد .

وإمّا أن تكونَ ، أعني لامُ التعريف ، لتعريف العهد ، كقول قائل مثلاً : لقيتُ رجلاً كريماً أو رجلاً من شأنه كذا ، فيقولُ المخاطب إن عناه أمر ذلك الرجل : فما فعلَ الرجل ؟ أي المعهودُ بيني وبينك في الذكر أيها المتكلم ، فلا بد في تعريف العهد من مذكورٍ ومخاطَب ومخاطِب [2] .

ومن هذا الباب كل نكرة تصدرت في أول خطابٍ ثم أعيدت بعينها ، فإنها تُعَرَّف بلام التعريف لئلا [3] توهم بأنها غيرُ تلك المذكورة.

فمثال المنكورة [4] ثم تعادُ معرفةً ، قولُهم في أوائل المراسلات: سلامٌ عليك ، فإني أحمدُ إليك الله ، ثم يختِمُ مكتوبه بقوله ، والسلامُ عليك ، ورحمة الله ؛ أي ذلك السلامُ الذي عهدتَني ذكرتُه في أول كتابي .

ومنه قولُه سبحانَه في سورة مريم حين ذكرَ يحيى بن زكريا

---

(١) العصر : ١٠٣ : ١ - ٢ - ٣ « والعصر ، إن الإنسان لفي خسر ، إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر » .

(٢) ومخاطب : سقطت من (آ) .

(٣) في (ج) : كيلا .

(٤) في بقية النسخ : المذكورة .

عليها السلامُ ، وقَدَّم قصّته : « وسلامٌ عليه يومَ ولدَ ويومَ يموتُ ويومَ يبعثُ حيّا »[1] ، ثم ذكر بعده عيسى عليه السلام فقال حاكياً عنه « والسلامُ عليَّ يومَ ولدتُ ويومَ أموتُ ويومَ أبعثُ حيّا » [2] ، لأن السلام قد سبق ذكرُه في تلك القصة مُنَكَّراً ، فأعاده سبحانه في القصة التي تليها مُعَرَّفاً ، ويكشِفُ عن هـذا القصد أن النكرة إذا أعيدت بلفظها فظاهر الاستعمال يعطي أنها غير الأولى ، كقول القائل : أخذتُ درهماً ، وأعطيت درهماً ، فظاهرُ الأمر أن يكون مرادُه أنني أعطيت مثلَ ما أخذتُ لاهو بعينه ، وإن كان غيرُ ممتنع أن يكون قد أخرجه بعينه . ويشهد لذلك قوله عزَّ وجل « فإنَّ مع العسر يسرا ، إن مع العسر يسرا » [3] حين قيل في معناه « لن يغلبَ عسرٌ يُسْرَيْن » [4] ومعلومٌ أن العسرَ مكرر في الآية مرتين كما أن قولَه يسرا مكرّرٌ مرتين .

فلولا أن المعرَّف باللام إذا كُرِّرَ لفظُه أعطى أنه الأولُ بعينه ،

---

(١) مريم ١٩ : ١٠ .

(٢) مريم ١٩ : ٣٥ .

(٣) الانشراح ٩٤ : ٥ و ٦ .

(٤) حديث ضعيف بسط القول فيه الحافظ السخاوي (٨٣١/١٤٢٧-٩٠٢/١٤٩٧) في المقاصد الحسنة : ٣٣٨ . وفي إعراب ثلاثين سورة القرآن من ١٢٧ أنه لابن عباس وروايته هناك « لايغلب يسرين عسر واحد » .

والمنكَّرُ إذا كُرِّر كان غيرَ الأول لما فسّر بأنه عسر واحد ويسران وهذا واضحٌ جداً .

وللألف واللام[1] انقسامات من طريق الزيادة ، وغير الزيادة ، واللزوم وغير اللزوم يطول ذكرها ، فأضربنا عنها لذلك .

ومنها المبهمُ ، وهو إما اسمُ إشارة كقولك « ذا » في الإشارة إلى كلّ مذكرٍ مفردٍ وذي في المؤنث ، و « تا » و « تي » أيضاً في المؤنث وتثنيتُهُما وجمعُها ، كقولكِ في تثنية المذكر : « ذان » في الرفع وذين في الجر والنصب . وفي جمعه أولاءِ بالمدّ و « ألى » بالقصر وهو لفظٌ موضوعٌ للجمع من غير لفظ الواحد ، فهو في المبهم كقوم في جمع امرىء في الأسماء غيرِ المبهمة[2] ، وفي تثنية المؤنث « تان » و«تين» ويُتَجنّبُ فيها « ذان » ، وإن كان الأصل ، ليقع الفرق بين تثنيتها وتثنية مذكرها ، وكذا فعلوا في تصغيرها فقالوا « تيّا » في جميع لغاتها ولم[3] يقولوا في تصغير « ذي » ذيّا ليُفرّقَ أيضاً في ذايين المذكر والمؤنث ، والفرقُ مطلوبٌ فإذا أمكن كان استعمالُه هو هو القياسَ ، لأن غير الفرقِ يُلْبِسُ واللفظُ إنما وُضِعَ للبيان لا للالباس .

وتقولُ في جمع المؤنثة المبهمة « ألاءِ » و « ألى » بالمد والقصر

---

(١) يلي ذلك في (ج) : في استعمالهم انقسامات .

(٢) يلي ذلك في « ج » : إلا أنه يكون في المبهم المذكر والمؤنث .

(٣) في « آ » و « ب » : وان لم يقوموا .

أيضاً كما قلت في المذكر ، وهذا مما شَرَكُوا فيه بين المذكر والمؤنث ، لأنهم ربما تركوا الفرق لئلا تكثر الأوضاع أو لغير ذلك من الأغراض مما يُطّلع عليه أو لا يُطّلع ، وثقةً بأن المعنى مفهوم بجهةٍ [1] أخرى تقترن باللفظ المشترك ، تقع بها الميزة ، ويتبين المقصود .

و«ها» الملحقة أوائلَها مفردةً ومثنّاة ومجموعة ومصغّرة ومكبّرة في مثل : هذا وهذين وهاتا وهاتين ، وهؤلاء وهؤلى فيها ، وهاذيّا وهاتيا حرفُ تنبيه . والكافُ ، إذا لحقتْ آخراً ، حرفُ خطابٍ في مثل ذاك وهذاك ، وأولئك وذانِك ، قال تعالى « فذانِكَ بُرْهانان من ربك » [2] .

واللامُ في ذلك للبعد ، أي أن الإشارة في هذا إلى بعيدٍ ؛ وكذا ينبغي أن تكون في « تلك » وإن كانت مكسورةً وهذه ساكنةً

وربما فَرَقَ بينها بعضُ النحويين المتقدمين ، لاختلافها في الحركة والسكون ؛ وإذا حُقّق النظر كان الوجهُ غيرَ ذلك ، ويُبَيّنُ أنها للبعد أنها لا تُجْمع في الاستعمال مع « ها » التي للتنبيه لاتفاقها في الدلالة على التراخي والبعد في المشار إليه ؛ فلا يقال : « هذلك » ولا «هاتِلكَ »، وإن جاء شيء من ذلك محكياً من جهةٍ موثوقٍ بهـا فلا شبهةَ في شذوذه .

وهذه الأسماء ينقسم استعمالها من جهة التنبيه والخطاب إلى وجوه ،

---

(١) في « د » : من جهة .

«٢» القصص ٢٨ : ٣٢ « اسلك يدك في جيبك تخرج بيضاء من غير سوء ، واضمم اليك جناحك من الرهب ، فذانك برهانان . . » .

أحدُها أن تستعمل بحرف التنبيه فيقال هذا وهذه ، والهاء[1] في هـذه الأخيرة بدلٌ من ياء « ذي » ، وهي ملحقةٌ بياءٍ بعدَهـا لمَطْلِ الصوتِ وإشباعِه ولخفاء الهاء المبدلة من الياء ، والآخرُ أن تستعمل بحرف الخطاب كقولك : ذاكَ وتيكَ وأولئك وذانِكَ . والثالث أن تستعمل بهما كقولك هذاك وهاتيك .

والأصل فيها تعرّيها من الجميع ، كقولك : ذا زيدٌ وذي هندٌ ، قال عزّ وجلّ « قال : هُمْ أولاءِ على أثري »[2] واعلم أن هذه الأسماء المبهمة كلُّها مبنيّةٌ لتضمُّنها عندهم معنى الاشارة ؛ ولهم في تعليل بنائها غيرُ هذا ؛ وهي معارفُ كلُّها لاتتَنكَّرُ .

وربما نفرت الطباع من جمع هذين الوصفين لهـذه الأسماء ، أعني التعريف والإبهام ، وإذا اعتُبر أمرُها في إطلاق هذين الوصفين عليها عُلِمَ أنه لا تنَاقُضَ في ذلك ولا تدافعَ ، إذ كان الإبهامُ غيرَ التنكير ؛

ألا ترى أنها بالإشارة إليها مخصوصةٌ مقصورةٌ ، فهي لذلك معارفُ أبداً بدليل أنك لو أردت سبرَها بعلامـة النكرات فأدخلتَ عليهـا « رُبَّ » لم تستقِمْ وكذا لو وصفتها بالنكرة لم يجزْ ، فلو قلتَ : رُبَّ ذا ظريفٍ أكرمتُ كان فاسداً .

« ١ » في « ج » : والهاء الأخيرة مبدلة من ياء ذي .

«٢» طه ٢٠ : ٨٤ « قال : هم أولاء على أثري ، وعجلت اليك رب لترضى » .

ولتعريفها وتمكنها فيه[1] ذهب كثير من النحويين[2] إلى أنها أعرف المعارف وقالوا : هي معرفة بجهتين بالقلب[3] والعين .

على أنهم قد انقسموا في القول بأعرف المعارف ماهو بحسب انقسام المعارف كمـــن يقول[4] بهذا ومن يقولُ بالعلم ومن يقول بالمضمر ، وبالباقي منها . وليس ذا موضع ذكر حججهم باستقصاء .

وأمّا كونها مبهمة مع كونها معارفَ فهو أنها لايشار بهـــا إلى شيء ، فيقتصَرُ بها عليه حتى لاتصلحَ لغيره ، ألا ترى أنك كما تقول : ذا زيدٌ ، تقول : ذا عمرو ؛ بل وينتقل هذا الاسم في الإشارة به[5] إلى الأنواع المختلفة والأجناس المتباينة ؛ فتقول ذا فرسي ، وذا رمحي ، وذا ثوبي ، وذا عمَلي ، وذا أكلي ، وذا شربي ، وذي حركتي ، وذا سكوني ، فيقعُ اسم الاشارة كما ترى على هذه المختلفات ولا يختصُّ بواحد منها دون آخرَ ، وهذه حقيقةُ الإبهام ؛ فلذلك قيل لها : مُبهَمةٌ

«١» في « ج » : منه .

«٢» هذا الرأي هو رأي ابن السراج محمد بن السري « ٠٠ – ٣١٦ / ٩٢٩ » والسيرا في الحسن بن عبد الله « ٢٨٤ / ٨٩٧ – ٣٦٨ – ٩٧٩ » ، ونحويي الكوفة. انظر الإنصاف : ٧٠٧ .

«٣» في « ج » : القلب .

«٤» في « ج » قال .

«٥» به : ساقطة من « ج » .

وكذا [1] قيل في المضمرات لتنقُّلِها وأنها لاتكون لمُسَمّى دون مسمّى (وكذا الأسماء الموصولة معارفُ مبهمات) [2] .

وهناك دقيقةٌ [3] في الفرق بين اسم الإشارة وبين المُضْمَر ؛ قالوا : إن مبيِّنَ المضمر يقع في الأصل قبله ، يعنون المُظْهَرَ الذي المضمرُ راجعٌ إليه كقولك : زيدٌ مررتُ به ، ومبيِّن المبهم أي اسم الإشارة يقع بعده ، يعنون اسمَ الجنس الذي يوصفُ بـــه اسم الإشارة كالرجل والفرس والثـــوب إذا قلت مررت بذلك الرجل وركبت ذلك الفرس ولبست ذاك الثوب .

«١» في « ج » : وكذلك قيل في المضمرات انها مبهمة لفعلها . وانها لاتختص بظاهر دون ظاهر ولا تقصر عليه ،

«٢» مابين قوسين ساقط من (ب) و (د) .

«٣» في (ج) : لطيفة في الفرق بين المضمرات وأسماء الاشارة مع اشتراكها في التعريف والبناء وحاجتها الى البيان ، وهي أن بيان المضمر بما قبله وبيان اسم الاشارة بما بعده . ألا ترى أنك تقول زيد مررت به ، فمبين المضمر وهو الهاء في به مظهره وهو زيد ، ويبين اسم الجنس الواقع بعده كالرجل والفرس وما أشبهها اذا قلت مررت بذاك الرجل وركبت تلك الفرس ولبست ذاك الثوب ، فاعرفه .

القسم الثاني من المبهم

وهو الاسم الموصول كالذي والتي ، ومَنْ ومَا وغيرها من الموصولات شأنُها هذا الشأنُ ؛ ألا ترى أن هذه الأسماء لاتخصّ مسمّى دون مسمى ، فهذا إبهامُها ، وأنها معارف بصلاتها بدليل امتناع علامة النكرة من الدخول عليها ، وهي « رُبَّ » ، ووصفِها بالمعارف دون النكرات إذا قلتَ : مررت بالذي في الدار الظريفِ ، فقد استبان أنها مُبْهَمَة وأنها معارفُ ؛ وتعرُّفُها بصلاتها لاغير ؛ وليست الألفُ واللامُ في الذي والتي وفروعها بمعرفةٍ ، بل زائدةٌ زيادةً لازمة عندهم وذاك لإصلاح اللفظ ، إذ كانت أوصافاً في الأصل للمعارف ، ثم غلبتْ[1] كما غلب العَبْدُ والملكُ ؛ أي فصارت تُذكر كثيراً من غير ذكر موصوفٍ بها[2] كما يذكر العبد والملك كذلك ؛ إذ الأصلُ : الرجلُ الملك والرجل العبدُ ، إلا أن هذين الاسمين أقعدُ في هذا الحكم من الذي وماجرى مجراه من الموصولات التي تُوصِّلَ بها إلى وصف المعارف بالجمل .

ويدلك على أن تعرفه[3] بالصلة لا باللام التي فيها تعرّفَ من وما

«١» في « ج » : غلبت فصارت كالعبد .

«٢» في « ج » : ذكر مرصوفها .

«٣» في « ج » : تعرفها .

الموصولتين ، ألا تراهما إذا وُصِلَتا معرفتين ولا لامَ فيهما ، فثبت وتبيّن بذلك أن تعرّفَ الجميع بالصلات ؛ وإنما لم يُحْتَجْ في « من » و « ما » إلى إدخال اللام فيهما وإلزامها إياها كما ألزمت « الذي » و « التي » لأن « من » و « ما » لايوصف بهما فلم يُحْتج إلى إصلاح اللفظ بلحاق لام التعريف بهما ، وقد أسلفنا ذكر بناء الموصولات فلا نكرّره .

واعلم أن « من » في مثل قول الشاعر :

ربّ من أنضجتُ غيظاً صدرَه قد تمنى لي موتاً لم يُطَعْ(1)

ليست بموصولة بل نكرةٌ موصوفةٌ ، مثلُ مافي قوله :

ربّ ماتكرهُ النفوسُ من الأمـ ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كحَلِّ العقال(2)

(1) الشاهد لسويد بن أبي كاهل اليشكري (٠٠ — ٦٠/٦٨٠) . وهو في شرح المفصل ٤ : ١١ ، شذور الذهب : ١٣١ ، مغني اللبيب ١ : ٣٦٤ الخزانة ٢ : ٥٤٦ و ٣ : ١١٩ .

(2) الفرجة : الانفراج في الأمر ، الفرجة : الشق . العقال : حبل تشد به قوائم الإبل . رب ما ، أي رب شيء تكرهه النفوس ، فحذف العائد من الصفة إلى الموصوف . ويجوز أن تكون ما كافة ، والمفعول المحذوف اسماً ظاهراً . أي قد تكره النفوس من الأمر شيئاً أي وصفاً فيه .

والشاهد لأمية بن أبي الصلت (٠٠ — ٥/٦٢٦) وقد وجد في أشعار جماعة غيره ، عددهم صاحب الخزانة .

الديوان : ٣٣ ، الكتاب ١ : ٢٧٠ ، الجمهرة ٢ : ٨٢ ، الأزهية : ٨٠ ، أمالي الشجري ٢ : ٣٨٢ ، شرح المفصل ٤ : ٣ ، اللسان (فرج) شذور الذهب : ١٣٢ ، الخزانة ٢ : ٥٤١ . والرواية في بعضها : رب ما تجزع .

وقولك مررت بما حسنٍ أي بشيء حسن ، إلا أن « مَنْ » لمن يَعْقِل و « ما » لما لا يعقل .

ومن الموصولات « أيُّهُمْ » في قولك : اضربْ أيُّهم أفضلُ ، وقوله تعالى « ثُمَّ لننزِعَنَّ من كلِّ شيعة أيُّهُمْ أشدُّ على الرحمن عتيًّا »[1] .

فمذهب سيبويه[2] في هذا الاسم أنه بمعنى الذي ، يوصَلُ كما يوصَلُ ، وهو مبنيٌّ كما أن الذي مبنيٌّ ؛ لكنّه مبنيٌّ على الضمّ ؛ فالضمةُ فيه بناء .

وهو مع ذاك يفارقُ الذي بحكم لايكون للذي ؛ وذلك أنه إذا أتمَّ صلتَه أعربَهُ ، لأن قوله « أيُّهم أفضلُ » قد حُذِفَ منه مبتدأ إذ كانت الصلة لاتكون جزءاً واحداً ، فالأصل على هذا « أيُّهُمْ هو أفضلُ » فإذا قال : أكرمْ أيَّهم هو أفضلُ نصبَ أيّا لأنها معربةٌ عنده ، والصلةُ تامةٌ ، وإذا حُذِفَ من صلته الجزء الذي لايسوغ حذفُه مع الذي قال : أكرم أيُّهم أفضلُ .

فعلةُ البناء في هذا أنه ساغَ معه حذفٌ لايسوغ مع غيره من الموصولات فخرجَ عن نظائره فبُنِيَ ، وعليه في هذا أنّه إذا خرجَ عن

---

(١) مريم ١٩ : ٦٩ .

(٢) الإنصاف ٢/٧٠٩ .

نظائره ؛ إن أراد بنظائره الموصولاتِ وجبَ على هذا أن يُعْرَبَ ، لأن النظائر التي هي الموصولاتُ مبنياتٌ كلها ،فالخروج عنها يقتضي مفارقتها في حكمها ، ومن حكمها البناءُ ؛ ومفارقة البناء إلى الإعراب تكون .

وانتصر أبو علي لمذهب سيبويه في أنّ « أيّا » في هذا الموضع مبنيةٌ بأن قال : الموصول توضحه صلتُه والصلة إنما هي صلةٌ بالعائد فكان[١] العائد هو الموضح ؛ فإذا حذف المضمرَ ـ وهو العائد إلى أي ـ فقد حذفَ مُوضِحُها أو ماهو بمنزلة مُوضِحِها فأشبهت بذلك[٢] حال « قبلُ وبعدُ » ، وهما إنما يُبْنَيان إذا حذف مبيِّنُهما وهو مايضافان إليه[٣] ، وإذا أتما بذكره أعْرِبا ، فاعرفْ ذلك .

والخليلُ يقول : إن « أيُّهُمْ » مأخوذة من كلام فهي محكية ، كأنه قال : الذي من أجله يقال : « أيُّهم أشدُّ على الرحمن عِتِيّا » ، وشبّهه بقوله :

---

(١) في (ب) و (ج) : فكأن .

(٢) في (ب) : لذلك وفي (ج) : بذاك .

(٣) يلي ذلك في (ب) : وإذا أتما بذكره أعربا ، وفي (ج) : والذي مع ذكره ، فاعرف ذلك .

ولقد أبيتُ من الفتاة بمنزلٍ فأبيتُ لاحَرِجٌ ولامحرومُ[1]

أي الذي يُقال له : لاحَرِجٌ ولامحرومُ ، فهي معربةٌ عنده ، وضمُّها رفعٌ صحيح .

وفيها أقوال أُخَرُ للكوفيين وغيرهم ، منها قول يونسَ بنِ حبيب[2] وهو بصري : أنها مُعلّقٌ عنها[3] قوله تعالى « لننزِعَنَّ من كلِّ شيعةٍ » وقد عورض في قوله هذا بأن التعليق إنما يقع في أفعال الشك واليقين ، لا أفعالِ العلاج كقوله « لننزِعَنَّ » ، واحتجَّ له بما لانطوّل بذكره.

ومنها – أي من المعارف الخمسة التي فصّلها – كلُّ اسمٍ أُضيفَ إلى ضربٍ من هذه الضروب إضافةً حقيقية ، فإنه يتعرّفُ بما أُضيفَ إليه، إذ كان المضاف يكتسي من المضاف إليه كثيراً من خواصه ، من

---

(١) الشاهد للأخطل ، وروايته في الديوان ص ٨٤ : ولقد أكون ..
وهو في الكتاب ١/٢٥٩ ، المخصص ٨ : ٦٩ ، أمالي ابن الشجري ٢/٢٩٧ ، الإنصاف ٢/٧١٠ ، شرح المفصل ٣/١٤٦ ، اللسان (ضمر) .

كان الوجه لولا تقدير الحكاية نصب « حرج » و « محروم » على أنها خبر أبيت أو حال من فاعل أبيت .

(٢) أبو عبد الرحمن ، الضبي بالولاء (٩٤ / ٧١٣ – ١٨٢/٧٩٨) ، أعجمي الأصل ، إمام نحاة البصرة في عصره ، وأستاذ سيبويه والكسائي والفراء .

طبقات النحويين : ٤٨ ، نزهة الألبا : ٥٩ .

(٣) في (آ) و (ب) : عليها .

تعريف وتنكير وإبهام وغير ذلك ؛ والمثال في كلٍّ ذلك ظاهر .

وما عدا ما ذكرناه مما أضربنا[1] عن ذكره ، فهو كما ذكره .

---

(١) أضرب عن ذكر الأبواب الآتية :

١ ـ باب التوابع : التأكيد ، والصفة ، وعطف البيان ، والبدل والعطف .

٢ ـ باب التذكير والتأنيث .

انظر الجمل ورقة ١٥ ـ ١٧ .

فصل

إنما كانت النكرة أصلاً في الأسماء والمعرفةُ فرعاً ، لأنهـــا الأسبق والمتقدمة على المعرفة ، ألا ترى أن الإنسان قبلَ أن يولد يُسمى جنيناً، ثم يولد فيقال له : ذكر أو أنثى ، ويقال له مع ذلك : إنسانٌ ، ثم بعد ولادته وإطلاق هذا الاسم الشائع في جنسه من الذكور والإناث وهو إنسان تطرأ عليه الأعلامُ والكنى والألقاب ؛ فيقال : زيــدٌ أو عمرو ، وأبو علي وأبو الحسن[1] ؛ واسم إنسان مع ذلك لازمٌ له متى جهلَ اسمه العلمُ أو كنيتُه أو لَقَبُهُ ، فيقالُ : إنسان[2] من شأنه كيتَ وكيتَ

---

(١) يلي ذلك في (ج) : وعائد الكلب ومقبل الريح .

وعائد الكلب شاعر عباسي اسمه مصعب بن عبد الله الزبيري (١٥٦/٧٧٣ - ٢٣٦/٨٥١) لقب بذلك لقوله :

مـالي مرضت فلم يعدني عائد ... منـكم ويمرض كلبـكم فأعود

وأما مقبل الريح - لم يذكر له اسم - فقد لقب بذلك لقوله :

هبت شمال فقيــل من بلد ... أنت به ، طاب ذلك البـلد

فقبــل الريـح من صبابته ... ما قبل الريـح قبله أحــد

لطائف المعارف للثعالبي : ٣٢ ، ٣٤ .

(٢) في (ب) : هذا إنسان .

فصل باب الاعراب الأصلي وغير الأصلي

مدارُ الكلام[1] على معانٍ ثلاثة ، وهي معنى الفاعل ومعنى المفعول وما شُبه بهما ، وما ليس بفاعل ولامفعول ، وذلك المضافُ إليـــه ؛ كقولك : ضربَ زيدٌ غلامَ عمرو ، فزيدٌ فاعل ، وغلامَ[2] مفعول، وعمرو ليسَ بفاعل ولا مفعول ، فهذه المعاني هي الموجبة – باعتقابها على الاسم الواحـــد – اختلاف الإعراب على آخره بالحركات أو ماجرى مجراها ؛ لتدلَّ كلٌّ واحدة من الحركات ، أو ماقام مقامهـا على معنى من هذه المعاني ، فتقع بذلك الميزةُ والفرق بينَه وبين المعنيين الآخرين . فكانت هذه المعاني الثلاثة – لهذا الذي ذكرناه – أصولاً في استحقاق الإعراب ، وعلةً (لوجوده في الكلام ؛ وما عداها محمولٌ عليها وفرعٌ لها ، ولكلٍّ معنى منها فرعٌ يختصُّ في إعرابه بالحمل عليه دون غيره .

فالمحمول على الفاعل المبتدأ وخبره ، لأن المبتدأ لم يدخله الرفع دون غيره من ضروب الإعراب للفرق بينه وبين غيره كما دخل الفاعلَ للفرق بينه وبين المفعول ؛ فالرفعُ في الفاعل لموجبٍ أوجبه له ، وهو طلب

---

(١) في (آ) : واعلم أن الكلام مداره .

(٢) في (ب) والغلام .

الفرق ، والرفعُ في المبتدأ لا للفرق ، فبان أنه محمول على غيره ، وليس هناك شيء يشبهُهُ المبتدأ ، فيُحمل عليه سوى الفاعل ، وشَبَهُه به أنه أحد ركني الجملة المبتدئية ، كما أن الفاعل أحد ركني الجملة الفاعلية ، ثم إنه الركن المسندُ إليه غيره كما أن الفاعل أيضاً كذلك ؛ ولما كان الخبر في الأصل هو المبتدأ في المعنى كان أيضاً كذلك فرعاً على الفاعل[1] فلو قلت : إن الخبر محمول على المحمول على الفاعل وهو المبتدأ لما أبعدت .

ومن المحمول على الفاعل في اللفظ اسمُ « كان » وخبرُ « إنّ » ؛ فأما اسم « كان » فظاهرُ الأمرِ لأنه مرتفعٌ بفعل كما أن الفاعل مرتفع بفعل ، وهو الجزء المسندُ إليه غيرهُ كما أن الفاعل كذلك ، إلاّ أن الفاعل يستقلُّ) برافعه لأنه أصل ، واسم « كان » لايستقل بـ « كان » لأنه مبتدأ في الأصل ، فلا بدّ له من خبره ، فهو – وإن كان منصوباً بـ « كان » ، فمنزلته في افتقار اسمها إلى ذكره معه بمنزلته إذا كان مرفوعاً معه بأنه خبره ؛ وحالة خبر « إنّ » في اللفظ تشبهُ[2] حالة الفاعل ، لأنه مع الاسم المنصوب قبله كالفاعل مع المفعول إذا تقدمه ، لكن الفاعل أبداً غير المفعول في الأصل ، والخبرُ هو الاسم في المعنى ، وإن شئت قلت : « إنّ » فرعٌ على « كان » لأنها عاملة عملها ، على فرق بينهما في التقديم والتأخير ، ومعمولاها هما

---

(١) في (د) : فرعاً على الفاعل ومحمولاً عليه .

(٢) مابين قوسين ساقط من (ب) لخطأ في التصوير .

معمولاها في الأصل ؛ وقد ثبت لكان أنَّ مرفوعها مشبّه بالفاعل ؛ فمرفوعُ « إنَّ » — وهو خبرها — مُشَبَّهٌ به أيضاً .

وإذا بان أن مرفوعي « كان » و « إن » مشبهان بالفاعل لفظاً ، فمنصوبا هما في اللفظ مشّبهان بالمنصوبِ مع الفاعل : وذاك هو المفعول . ولهذا قيل في اسم « إنَّ » وخبر « كان » إنهما يشبهان المفعولَ في اللفظ .

ومن المحمول على المفعول الحالُ والتميز ، هما فَضْلتان كما أن المفعول كذلك ، وزيادتان في الفائدة كما أن المفعول زيادةٌ فيها ، ويفارقانه في أشياء ؛ منها أنه لاتعمل فيه المعاني ، إنما تعمل فيه الأفعال الصريحة ، والحال والتمييز ينتصبان تارة بالأفعال وتارة بالمعاني ؛ فانتصابها بالأفعال كقولك (في الحال)[1] : جاء زيدٌ راكباً ، وفي التمييز : طبتُ به نفساً ، وقررتُ به عيناً ، وانتصابها بالمعنى ، أي بالعامل المحمول على الفعل في المعنى ، كقولك في الحال : هذا زيدٌ قائماً فلفظةُ « هذا » عاملة بمعنى أنبه ، أو أشير[2] فـ « أنبّه » هي التي تدل عليها « ها » وأشير هي التي تدلُّ عليها « ذا » ؛ وكقولك في التمييز : عشرونَ درهماً ، المشبّه بقولك : ضاربون زيداً .

---

(١) مابين قوسين ساقط من (آ) .

(٢) يلي ذلك في (ج) : فإن لفظة هذا تدل عليها ، أما أنبه فتدل عليها ها ، وأشير تدل عليها ذا .

ومن الميزة بين المفعول والحال أن الحال هي ذو الحال في المعنى ، والمفعولُ غيرُ الفاعل في المعنى في الأكثر الأعم ، وقولي : « في الأكثرِ الأعمِّ » احترازٌ مما جاء في أفعال القلوبِ خاصةً ، وهي ظننتُ وأخواتُها من قولهم : ظننتُني وحسبتُني ، وظننتَكَ قائماً — بفتح التاء — وحسبتَك ذاهباً ، (أي حسبتَ نفسكَ وظننت نفسي)[1] .

ومما شذَّ من قولهم : فقدتُني وعَدِمتُني ، لأن هـــذا كلام نادرٌ لايقاسُ عليه غيرُهُ ، ، فلا يقالُ : أخذتُني ولا سألتُني .

والتمييز والحال يلزمها التنكير ، والمفعولُ لايلزمه ذاك .

ومن المحمول على المفعولِ منصوبُ « كم » في الاستفهام ، لأنـــه تمييزٌ ، إذ كانت « كَمْ » موضوعة لعدد مبهم ؛ وكذا منصوبهـا في الخبر إذا فُصِلَ بينهـــا وبين ماكانت تضافُ إليه ، أو ينجرُّ بتقدير « مِنْ » في القول الآخر ، وبالجملة فما كان يليها وهو[2] مجرور .

وجملة الأمر في « كم » أنهـــا في حاليها من الاستفهام والخبر اسمٌ لعدد مبهمٍ في قلته وفي كثرتـــه ، وضِعَتْ للاختصار وترك الإطالة ، مغنيةٌ عن ذكر أعدادٍ لانهاية لها ، فهي في الاستفهام مبنيّةٌ لتضمنها معنى حرفه مع دلالتها على العدد ، وفي الخبر مبنيةٌ حملاً عنـد أكثرهم على نقيضها وهو « رُبَّ » ، إذ كانت « كـم » الخبريّة للتكثير ، و

---

(١) مابين قوسين ساقط من (ب) .

(٢) في (د) : فهو .

« رُبّ » للتقليل . والمذكور بعـــد كم في الاستفهام [1] منصوبٌ على التميز إن كان منكوراً ، كقولك : كم رجلاً جاءك ، لأن « كم » نائبةٌ عن عدد [2] يفتقرُ إلى التميز ، مستفهمٍ عنه ، كأنك قلت : أعشرون رجلاً جاءك ؛ أثلاثون ، (أأربعون ، إلى غير ذلك من أعداد غيرِ متناهية في الكثرة ، لو تصدى المستفهمُ لذكرها عدداً بعد عدد لطال عليه ذاكَ ولطال على المستفهم عن ذلك العدد ، ولجاز ألاّ يقعَ بالعـــدد المستفهم عنه مع الاطالة حتى يقولَ له المسؤول : نعم ، فأغنت « كم » عن ذلك كله ، ولهذا المعنى القائم فيها من معنى الجمع جاز ردُّ الراجع إليها مجموعاً ، حملاً على المعنى ؛ كقولك : كم رجلاً جاؤوك .

فأمّا الخبرية ، فمبينُها مجرورٌ بإضافتها إليـه ؛ كقولك : كم رجلٍ عندي ؛ وكم مالٍ أنفقتُه ؛ ومنهم [3] من يقول : هذا الاسم بعـــد « كم » الخبرية مجرور بمن مضمرةً ، كأن الأصل عنده : كم من رجلٍ ثم كثُر ، استعمالُ ذاك فحذفها عِلْماً بها ؛ وهي مع ذاك معملةٌ لأنها عنده كالمنطوق بها ؛ ولولا أنها عنده كذاك لما جاز حذفُها وإبقاءُ عملها ، إذ كانت حروف الجر) [4] لاتضمر ؛ فإن فصلتَ بين « كم » وبينَ

(١) في (ج) : في الاستفهام وهو مبنيها .

(٢) في (ج) : عن عدد مبهم .

(٣) انظر الكتاب ١ : ٢٩٣ ، الإنصاف ١ : ٣٠٣ .

(٤) مابين قوسين ساقط من (ب) لخطأ في التصوير .

الاسم المجرور بعدها بطل الجرّ ، لأن الجارّ لايصحّ إعماله في مجروره مع الفصل بينه وبينه[٣] لضعفه ، فنصبه[٤] على التمييز رداً إلى الأصل في عمل « كم » ولأن المنصوبَ يحتمل أن يفصلَ بينه وبين ناصبه ، والمجرور ليس كذلك ، وذلك قولك : كم في عمري مالاً أتلفتُه ، وعليه أنشدوا :

كم نالني منهمُ فضلاً على عَدَمٍ إذْ لا أكادُ من الإقتارِ أحتَمِلُ[١]

أي كم فَضْلٍ نالني منهم ، فلما فَصَلَ نَصَبَ على ماقلناه ، فهذا حكم النصبِ غير الحقيقي أي المشبّهِ منصوبُه بالمفعول .

وأما الجرّ غير الحقيقي فهو على ضربين ؛ إما أن يكون الجـــار

---

(٣) يلي ذلك في (ج) : لشدة اتصاله به وضعفه عن العمـــل فيما تراخى عنه .

(٤) في (آ) : فنصبته .

(١) الإقتار : الفقر ، أحتمل : أرتحل لطلب الرزق ، يقول : لقد أنعم علي هؤلاء وزادوا في إنعامهم عند فقري وحاجتي التي بلغت إلى حـــد أنني لا أقدر على الارتحال لطلب الرزق ضعفاً و فقراً . والشاهد للقطامي (.. — ٧٤٧/١٣٠) من قصيدته التي يمدح فيها والي المدينة .

والاستشهاد به في قوله « كم نالني منهم فضلاً » حيث نصب تمييز كم الخبرية لما فصـــل بين كم وتمييزها ؛ وسيبويه يوجب ذلك إلا في ضرورة الشعر ، والفراء يجيزه في السعة . الديوان : ٣٠ ، الكتاب ١ : ٢٩٥ ، المقتضب ٣ : ٦٠ ، الإنصاف ١ : ٣٠٦ ، شرح المفصل ٤ : ١٣١ ، الخـــزانة ٣ : ١٢٢ .

مزيداً لايفتقر الكلامُ إليه ، كالجرّ بالباء في قولك : ألقى بيده ، فهذه الباء مزيدة هاهنا ، دخولها كخروجها ؛ لأن قولك : « ألقى » متعد بزياده الهمزة في أوله . فالأصلُ على هذا : ألقى يده ، كما قـال عز وجل : « فألقى موسى عصاه »[1] وقد جـاء التنزيل أيضاً بالأخرى ، قال تعالى « ولا تـُلْقوا بأيديْكمْ إلى التّهْلُكَةِ »[2] ولدخول هـذه الباء في هذا الموضع ، على كونها محكوماً بزيادتها عندهم ، معنى يدِقُ عن ذكره في[3] هذا المختصر ، إلا أن ظاهر الأمر عندهم فيها الزيادة كغيرها من الزيادات التي لايختل بحذفها الكلامُ . وتدخلُ هـذه الباءُ مزيدةً في أربعـة مواضعَ ، فتزاد مع الفاعل كقولك : كفى بزيد فارساً ، وعليه قوله تعالى : « كفى بالله حسيباً »[4] أي كفى اللهُ ؛ ومع المفعول كقوله سبحانه : « ولا تـُلْقُوا بأيديْكُم إلى التّهْلُكَةِ » أي أيديَكُم ، فيمن حمل الكلامَ على ظاهره ، وقوله تعالى : « تنبُتُ

(١) الشعراء ٢٦ : ٤٥ « فألقى موسى عصـاه فاذا هي تلقف ما يأفكون » .

(٢) البقرة ١ : ١٩٥ « وأنفقوا في سبيل الله ، ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ... »

(٣) في : ساقطة من (ج) و (د) .

(٤) الأحزاب ٣٣ : ١٣٩ « الذين يبلغون رسـالات الله ويخشونه ولا يخشون أحداً إلا الله وكفى بالله حسيبا » .

بالدُّهنِ »[1] أي تنبتُ الدُّهنَ في أحد الأقوال ، وقولُ الشاعر :

. . . .   سودُ المحاجرِ لا يقرأن بالسُّوَرِ[2]

أي لايقرأنَ السُّورَ ؛ وقولُ الآخر :

. . . .   نضربُ بالسيف ونرجو بالفرجْ[3]

---

(١) المؤمنون ٢٣ : ٢ « وشجرة تخرج من طور سيناء تنبت بالدهن وصبغ للآكلين » .

(٢) سود : صفة ربات ، جملة لا يقرأن : صفة ثانية . يقول : لسن بإماء سود ذوات خمر لا يتلون القرآن . قال بالسور لما دخله من معنى : لا يتقربن بقراءة السور .

والبيت بتمامه :

هن الحرائر لاربات أحمرة   سود المحاجر لايقرأن بالسور

ونسب إلى الراعي النميري وإلى القتال الكلبي ، ويروى : لا ربات أخمرة .

ديوان الراعي : ٨٧ ، مجاز القرآن ١ : ٤ ، الجمهرة ٣ : ٤١٤ ، الصحاح ، اللسان ، التاج (سور) .

(٣) الفلج : الماء الجاري . وإنما عدى الرجاء بالباء لأنه ضمنه معنى الطمع .

والشاهد للنابغة الجعدي (٠٠ - ٥٠/٦٧٠) ، وصلته قبله :

نحن - بني جعدة - أصحاب الفلج

أي نرجو الفرج ؛ ومع المبتدأ كقولهم : بحسبكَ صنيعُ السوء ، وبحسبِكَ أن تفعلَ كذا ، أي حسبُك ، قال :

بحسبكَ في القوم أن يَعْلَموا . . . .[1]

أي حسبُك .

قالوا : وهذه الباء هي التي عنى صاحب الكتاب، بقوله : « وإنما يدخلُ الرافع والناصبُ سوى الابتداءِ أو الجارّ على المبتدأ »[2] ، ومع الخبر كقولهم : مازيدٌ بقائم ، أي مازيد قائماً ، فهي هاهنا زائدةٌ في الحديث (لا المحدَّث عنه .

فهذه الباء في هذه المواضع الأربعة مقحمة مزيدةٌ في غير موضعها ، لغير ما وُضعتْ له ، لأنها وضعت للتعدية إلى المفعول ، إذا كان الفعل قاصراً عن النفوذ إليه ؛ وليست في هذه المواضع لشيء من ذلك .

---

(١) غني : ذو غناء أي نفع وفائدة . المضر : الذي يروح وعليه ضرة من المال ، والضرة الكثير من المال .

الشاهد من كلام الأشعر الرقبان ، شاعر جاهلي (؟) ، وعجزه : بأنك فيهم غني مضر .

النوادر : ٧٣ : الخصائص ٢ / ٢٨٢ ، مجمع الأمثال ٢ / ٢٨٨ ، شرح المفصل : ١١٥/٢ .

(٢) لم أعثر على هذا القول في الكتاب .

والثاني من فروع الجرّ ما كان بإضافةٍ غيرِ محضة ، والمحضة هي[1] التي ليست في نيّة الانفصال . وغيرُ المحضة هي التي في نيّة الانفصال ؛ ومن شرط المحضة أن يكتسي بها الأول – وهو المضاف – كثيراً من أحكام المضاف إليه ، كالتعريف والتنكير والإبهام والتخصيص والجزاء والاستفهام ، ولا يكون الأول عاملاً في الثاني في اللفظ ولا في التقدير غيرَ الجرّ ؛ والتي ليست بمحضةٍ بخلاف ذلك ؛ فهي إنما يكون اللفظُ فيها على الإضافة فقط ؛ والمعنى على أن الأول عاملٌ في الثاني نصباً أو رفعاً ، فالنصبُ كقوله تعالى « هَدْياً بالغَ الكعبةِ » [2] أي بالغاً الكعبةَ ، والرفع كقوله : مررت برجلٍ حسنِ الوجه ؛ أي حسنٍ وجهُهُ .

ولولا أن هذه الإضافة غير حقيقيّةٍ ، وأن الأول) [3] في حكم الانفصال من الثاني ، بتقدير التنوين فيه ، وأن الأول – بهذا [4] التقدير غيرُ معرّفٍ بالثاني ، لما جاز نصبه على الحال في قوله تعالى : « ثاني

---

(١) هي ساقطة من « ب » و « ج » و « د » .

(٢) المائدة ٥ : ٩٨ « يا أيها الذين آمنوا لاتقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هدياً بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين .. » .

(٣) مابين قوسين ساقط من « ب » لخطأ في التصوير .

(٤) في « ب » : لهذا التقدير غير متعرف بالثاني .

عطفِه »[1] ، وإجراؤه على النكرة وصفاً في قوله « هدْياً بالغَ الكعبةِ » و « هذا عارضٌ ممطرُنا »[2] لكنّ التقدير فيه : ثانياً عطفَه ، وبالغاً الكعبة ، وممطرٌ إيّانا أولنا ، ثم حذفَ التنوينَ تخفيفاً ؛ والأصلُ إثباتُه ، فعاقبته الإضافة ، وعلى هذا يُقدَّرُ كلُّ اسم فاعلٍ أضيفَ إلى المفعول ، وكلُّ صفةٍ أضيفتْ إلى ماهي له في المعنى ؛ فاعرف ذلك .

فهذا حكمُ إعراب الاسم ، حقيقيّة وغيرِ حقيقيّة ، وأما إعرابُ الفعل فليس بأصلٍ فيه ولا حقيقيٍّ كما كان الاسمُ ، لأنه عارٍ من المعاني التي أوجبت الإعرابَ للاسم ، وهي الفاعليّةُ والمفعوليّةُ ، والإضافة ، ولأنه باختلاف صيغِه[3] يدل على الزمان ، وبحروفه يدلُّ على ما يتضمنه من الحدث ، فلم يفتقر إلى إعراب يكشفُ عن معانيه ، فإعرابه على هذا غيرُ حقيقي ، ومعنى « غيرُ حقيقي » أنه لا يستحقه بحكم الأصل ، إنما يستحقه بشبهه[4] بالاسم ، وإنما كان كذلك ، لأن المعاني الموجبة للاعراب لا توجد فيه .

---

(١) الحج ٢٢ : ٩ « ثاني عطفه ليضل عن سبيل الله ، له في الدنيا خزي ، ونذيقه يوم القيامة عذاب الحريق » .

(٢) الأحقاف ٤٦ : ٢٤ « فلما رأوه عارضاً مستقبل أوديتهم قالوا هذا عارض ممطرنا بل هو ما استعجلتم به ريح فيها عذاب أليم » .

(٣) في « ب » : صوره .

(٤) في « د » : لشبهه .

ألا ترى أنه لا يكون فاعلًا ولا مفعولاً ولا مضافاً إليه على حدّ الإضافة إلى الأسماء ، أي لا تكون الإضافةُ إليه أصلًا فيه ، إنما يضافُ إليه ، والمراد بذلك الإضافة إلى مصدره ، كقوله تعالى « يومَ يقومُ الناس لربّ العالمين » [1] أي يومَ قيامِ الناس ؛ ويكشفُ عما قلناه أنه لا تستمر الإضافة إليه ، فلا يضاف إليه (أعني الفعل) [2] غيرُ ظروف الزمان ، كالآية المتلوة ، وكقوله « يومَ يكشَفُ عن ساق » [3] « يومَ لا يغني مولى عن مولى » [4] و « يومَ تشَقَّقُ السماءُ بالغمام » [5] « يومَ ترونها تَذْهَلُ كلُّ مرضعةٍ » [6] إلى غير

---

(١) المطففين ٨٣ : ٦ .

(٢) مابين قوسين ساقط من « آ » و « ب » .

(٣) القلم ٦٨ : ٤٢ « يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون »

(٤) الدخان ٤٤ : ٤١ « يوم لايغني مولى عن مولى شيئاً ولا هم ينصرون » .

(٥) الفرقان ٢٥ : ٢٥ « ويوم تشقق السماء بالغمام ونزل الملائكة تنزيلا » .

(٦) الحج ٢٢ : ٢ « يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت وتضع كل ذات حمل حملها ، وترى الناس سكارى وما هم بسكارى ، ولكن عذاب الله شديد » .

ذلك مما جاءت الإضافة فيه إلى ظاهر لفظ الفعل ، لا يوجد المضافُ فيه إلا ظرفَ زمان ، فلو قلت على هذا : غلامُ يأكلُ ، وصاحبُ يذهبُ ، وأنت تريدُ : غلامُ أكلٍ وصاحبُ ذهابٍ لم يَجز لأن الإضـــافة إلى الأفعال ليست بأصل فتستمرّ ؛ والإضافة إلى الأسماء أصلٌ فاستمرت في كل ما يقبل تعريفاً أو تخصيصاً كقولك : غلامُ زيد وصاحب امرأة . وإنما ســـاغ إضافة الزمان إلى الفعل — فيما عللوا — للمناسـبة بينهما ، والمشابهة في أن الزمان يحدث ويتقضّى ، والفعل كذلك ، فكانت إضافته إليـه لعلقته به ، ولأنه — مع ذاك — دال على مصدره ، فكانت إضافة الزمان إليه كالإضافة إلى المصدر ، وهو اسـم ، وعلى ذاك يُتأوّل .

فقد بان أن إعراب الفعل غير حقيقي ، أي ليس بأصل كما كان إعراب الاسم أصلاً .

قسمة في الاعراب اخرى

الإعراب إما صريح وإما غير صريح ؛ والصريح هو ما كان بحركات او سكون يعتقب على أواخر المعرب، إن كان مما يعرب بالسكون، او بالحركات فقط إن كان مما لا يُعرب بالسكون، هذا[1] هو الأصل في الإعراب، او بحروف تتنزل منزلة الحركات، إما من أصل الكلمة كالأسماء الستة، وإما مزيدةٌ عليها لمعان، وتختلف كاختلاف الأولى، فتدل باختلافها على أقسام الإعراب، كحروف التثنية والجمع ؛ وقد تقدم ذكر كل ذلك، وإنما كان هذا الإعراب صريحاً لأنه زيادة في الكلمة تدل على معـــان زائدة على المعنى الذي تدلُّ عليه حروف الكلمة، فهو إما زيادة لفظ كالحركة او مايجري مجرى زيادةٍ، وهو التغيير اللاحق للحروف .

وغيرُ الصريح أن تكون الكلمة على هيئة مخصوصة، ولا إعرابَ فيها ولا لها، فتدلُّ على ما تدل عليه، وفيها الإعراب، وذلك كالمضمر من الأسماء، فإنَّ هيئته وصورته تدل على الرفع إن كان ضمير مرفوع،

(١) في «آ» وهذا .

وعلى النصب إن كان ضمير منصوب ، وعلى الجر إن كان ضمير مجرور ، وهذا يقتضي أن يكون المضمر من طريق الدلالة على المظهر وإعرابه منقسماً ثلاثة أقسام ، إذ كان للمظهر ثلاثة أحوال ، وهو أن يكون مرفوعاً او منصوباً او مجروراً ، ثم إن من المضمرات ما هو أشبه بالمظهرات ، فينفردُ بلفظه ، ويستغني عن أن يتصل بعامله ، فيُسمى منفصلاً ، ومنها ما لا ينفرد بلفظه ، بل يتصل بعامله ، فلا ينفرد منه ولا يُفصل بينه وبينه ، فيسمى متصلاً ، وهو أبعد من الأول شبهاً بالمظهر وأشبه بالحروف ، وهذا المتصل إما أن يكون له لفظ ، يتصل بالعامل ، فهو عام في الأقسام الثلاثة ، يكون للمرفوع والمنصوب والمجرور ، وإما ألا يكون له لفظٌ ، فيكون مستكناً في العامل ومستتراً فيه .

وهذا القسم يختص بالمرفوع[1] فقط ، وينقسم قسمين : إما مستكن يجوز أن يظهر في بعض المواضع ، ويخلو العامل من تضمنه ، وإما مستكنٌ يلزم استتارُه ، ولا يظهر له لفظ بتة ، فلا يخلو العامل منه بحال .

فالمنفصل من الضمائر المرفوعات « أنا » وهو ضمير المتكلم وحده ، يستوي فيه المذكر والمؤنث ، لأن المتكلم لا يلبسُ في غالب أحواله ،

(١) في « ب » : يخص بضمير المرفوع ، وفي « ج » : يختص بضمير المرفوع .

فيحتاج إلى فُرقان بين مذكر ومؤنث ، والاسم من لفظ هذا الضمير الهمزة والنون ، والألف فيه لبيـان الحركة وللوقف عليها ولذلك تحذف في الوصل في اللغـة المختارة ، وربما أُثْبِتَت فيه [1] ، وعلى ذلك قول الشاعر :

أنا سيفُ العشيرة فاعرِفوني . . . . . . [2]

---

(١) يلي ذلك في « ج » : إجراء للوصل مجرى الوقف ، كما قال .

(٢) تذريت : علوت ، ومنه الذروة بكسر الذال أو ضمها وهو أعلى السنام ، ويريد بقوله : تذريت السناما : علوت السناما . ووجه الاستشهاد بالبيت أن الكوفيين يزعمون أن الضمير هـو أنا برمتها ، إذ لو لم يكن الأمر هكذا لأسقط الألف في حال الوصل ، وإثبات الألف في الوصل لغة بني تميم ، وهو عند غيرهم لايكون إلا في ضرورة شعر . وقوله حميداً بالنصب بدل من الياء في قوله فاعرفوني ، أو هو منصوب على المدح ، وهو في رواية « حميد » بالرفع على أنه بدل من قوله « سيف العشيرة » أو بيان له .

المنصف ١ : ١٠ ، شرح الأبيـات المشكلة الإعراب : ١٨٤ ، شرح المفصل ٣ : ٩٣ الصحاح (أ و ن) اللسان (أنن) ، الخزانة ٢ : ٣٩٠ ،مع اختلاف في الرواية .

الشاهد لحميد بن حريث بن بحدل الكلبي ، شاعر إسلامي (؟) وعجزه :

حميداً قـد تذريت السناما

وقال الآخر :

أنا أبو النجم وشِعري شعري[1]

وقد تبدل هذه الألف هاء في الوقف ، فيقال : أنَـهْ ، ورَووا في كلام حاتم الطائي : « هذا فزدي أنَـهْ »[2] يريد فصدي أنا ، فإذا وصل قال في اللغة الجيدة : أنَ فعلتُ كذا ، بنون مفتوحة لا ألفَ بعدها ، وربما سَكّنت النون فقيل : أنْ فعلت ، يريد : أنا فعلت .

ووردت في هذا الضمير[3] لـُغيَّةٌ زعم الفراء[4] أنها على القلب ، وهي قولهم : آن فعلت كذا ، قال : أراد « أنا » ، فقدم الألف على على النون ، فصارت بينها وبين الهمزة ؛ والذي ذهب إليه بعيد جداً عن مقاييس العربية .

---

(١) المعنى : أنا ذلك المعروف الموصوف بالكمال وشعري هو الموصوف بالفصاحة .

وهذا البيت من مشطور الرجز ، من أرجوزة لأبي النجم للعلي (٠٠–١٣٠ / ٧٤٧) الشاهد فيه هو النطق بألف أنا ممدودة وهي موصولة كما لو كانت موقوفاً بها . المنصف ١ : ١٠ ، حماسة أبي تمام ١ : ١٠٠ ، الكامل : ٤٢ الخصائص ٣ : ٣٣٧ ، شرح الأبيات المشكلة الإعراب : ١٨٤ ، أمالي ابن الشجري ١ : ٢٤٤ ، شرح المفصل ١ : ٩٨ مغني اللبيب ١ : ٢١١ .

(٢) روايته في مجمع الأمثال ٢ : ٣٩٤ « هكذا فزدي أنه » .

(٣) في « ج » : النون .

(٤) تقدمت ترجمته .

والأشبه إذا ثبتت هـذه اللغة على قلتها وضعفها أن تكون الألف بعد الهمزة ناشئةً عن إشباع فتحتها كما قال عنترة :

يَنْباعُ مِن ذِفْرى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ . . . .[1]

أراد ينبُـعُ في بعض الأقوال ، وكما قـال الآخر : بمنتزاح[2] أراد بمنتزح ؛ وكما حكوا في صه : صاه .

---

(١) الذفرى : أصل القفا والأذن ، الموضع الذى يعرق من الإبل خلف الأذن : الجسرة : الماضية في سيرها . الزيافة : المتبخترة المسرعة ، الفنيق : الفحل ، المكدم : الذي لايؤذى ولا يركب لكرامته على أهله .

الديوان : ٢١ ، الخصائص ٣ : ١٢١ ، الانصاف ١ : ١١ ، اللسان (بوع ، دوم ، نبع ، تنف ، زيف ، غضب ، خطا) ،المحكم (نبـع) ، الخزانة ١ : ٥٩ مع الاختلاف في الرواية في هذه المصادر .

عجزه : زيافة مثل الفنيق المكرم .

(٢) الغوائل : المصائب ، منتزح : بعيد .

يشير الى قول إبراهيم بن هرمة (٩٠/٧٠٩ - ١٨٦/٧٩٢) في رثاء ابنه :

وأنت من الغوائل حيث ترمى   ومن ذم الرجـال بمنتزاح

لما اضطر لإقامة وزن البيت أشبع فتحه الزاي ، فنشأت عن هـذا الإشباع ألف .

الديوان : ٨٧ ، الخصائص ٢ : ٣١٦ ، أمـالي ابن الشجري ١ : ١٢٢ ، الإنصاف ١ : ٢٥ أسرار العربية : ٤٥ ، المحـكم ، الصحاح ، اللسان : (نزح) .

وللمخاطب « أنتَ » قلتُ : الهمزةُ والنونُ فيه هي الاسم أيضاً ؛ والتاء للخطاب مفتوحةً للمذكر ومكسورةً للمؤنث ، للفرق .

و « نحن » للاثنين وللجماعة من المذكرين والمؤنثات من المتكلمين ، وهو اسم مبني على الضم ؛ وعلةُ بنائه كونُه مضمراً ، واختصاصُه بالبناء على الحركة لا السكون لأنّ[1] ماقبل آخره ساكن ؛ وكونُ الحركة ضمةً دون غيرها ، لقوةِ هذا الضمير ، وكونه لاينفصل من الدلالة على ما زاد على الواحد من مثنى او مجموع ؛ فأما اشتراك المذكر والمؤنث فيه ، في مثناهما ومجموعهما ، إذا قال الاثنان: نحن فعلنا ، وقالت الثنتان: نحن فعلنا وكذا الجمعان منهما ، فلأن « نحن » ضميرُ المتكلم الزائد على الواحد ؛ وقد بينا أن المتكلم لا يحتاج في ضميره إلى فرق بين مذكر ومؤنث لأمنِ اللبس في غالب الاستعمال وأكثر الأحوال .

واستوى المثنى والمجموع في هذا الاسم ، للتنبيه على أن الارتجال في هذه الضمائر أصلٌ ، فلذلك لم يُحتَج إلى إفراد مجموعها من مثناها بصيغة تخصّ واحداً منها كما كان ذلك في الأسماء الظاهرة ، ولأن بين المثنى والمجموع اشتراكاً في مجاوزة الواحد ، وتقارباً في المعنى فاشتركا[2] في هذه الصيغة .

---

(١) في « آ» و « ب » : أن .

(٢) في « ب » و « ج » : فاشتركا في صيغة واحدة هي هذه ، والأصل أمن اللبس الذي قياسه الفرق .

وتقول في ضمير (المثنى من المخـــاطبَيْن « أنتما » ، فالتاء في الاسم للخطاب ، والميم تدل على مجاوزة الواحد ، والألف بعدها للدلالة على أن الضمير لمثنى ؛ ويستوي فيه المذكران والمؤنثان لأن باب التثنية في الأسماء الظـــاهرة لايختلف فيها ، والضمائر أحق بألا يختلف فيها .

وتقول في ضمير المجموع من المذكرين « أنتم » والأصل « أنتمو » فالميم لمجاوزة الواحد ، والواو للدلالة على أن الاسم ضمير مجموع ، وضمت التاء فيها ، والأصل فيها أن تُضم في الجمع ، لأن الميم – وإن حجزت بين الواو والتاء – فهي حرف يشـــابه حروف اللين لما فيه من الغُنّـة ، فكأنه حرف لين ، فأتبعتِ التاءُ ضمته ، إذ كانت كأنها وليت الواوَ ، لأن حروف اللين لضعفها كلا حاجز ، فكذلك ماجرى مجراها وأشبهها ؛ ثم حُملتِ التـــاء في « أنتما » على التاء في « أنتم » فضُمت كضمتها اشتراكاً بين المثنى والمجموع في هذا الحكم [1] ، ليكون اشتراكُهما في هذا الحكم مشبهاً لاشتراكهما في ضمير المثنى والمجموع في اللفظ ، إذ كان للمخاطب وهو المتكلم ، وذلك قولك : نحن ، ثم يجوز حذف هذه الواو) [2] من ضمير الجمع ، للعلم بأنه بعد حذفها منه لا يُلبَس بضمير المثنى ، إذ كان ذلك لازماً للألف ، فلا تحذف منه لخفتها ولأن الأصـل

(١) في « ج » في هذا الحكم في اللفظ ليكون اشتراكهما فيه .

(٢) مابين قوسين ساقط من « ب » .

الإثبات ، فتقول في « أنتمو » أنتم ، فحذفت [1] الواو وأسكنت الميم تخفيفاً .

وتقول في ضمير جماعة المؤنث « أنتن » ، فتخالفُ بينه وبين [2] صيغة « أنتمو » الذي هو ضمير جمع المذكر ، لأن الجمع فيهما – إذا كانا اسمين ظاهرين – مختلف في الصيغة في جمع الصحة وفي كثير من المكسّرات .

والأصل الفرق في الجمع كما الأصل فيهما في الإفراد الفرقُ ، لتتم الدلالة ، وزيادةُ النون على التاء مشددةً دليل على أن أصل « أنتم » « أنتمو » ، إذ كان الحرف المشدد حرفين ، والحروفُ المزيدة في « أنتمو » و « أنتن » متقاربةٌ ، لأن الواو حرف لين ، والنون تقرب من حروف اللين ، لكونها ذاتَ غنة ، والميم أختها ، ولذلك تُبدل منها في كثير من اللغة وتتعاقبان اللفظة الواحدة ، فكانت النونان في « أنتنّ » بإزاء الميم والواو في « أنتمو » عِدّة وشبهاً في المخارج .

وتقول في ضمير الغائب المرفوع المنفصل إذا كان واحداً مذكراً « هو » فتبنيه على الفتح هرباً من الكسر والضم في الواو ، سيما والهاء قبلها مضمومة ، وفي مؤنثه « هي » واحتجت في هذا إلى الفصل بين صيغتيهما مع تقارب حروفهما ، لأنهما لو اشتركا التبسا ، وفتحت الياءُ لما

---

(١) في « ج » : فتحذف الواو وتسكن الميم تخفيفاً .

(٢) في « ج » : وبين ضمير جماعة المذكر وهو أنتم .

فتحت له الواو [1] ، فإن أسكنتا فقليل في الاستعمال ، وضمير مثناهما واحد ، جرياً على الأصل ، وذلك قولك : « هما » ، ومجموعاهما مختلفان فالمذكر « هم » والأصل « همو » وجرى عليه من حذف الواو وإسكان الميم ، فقيل « هُمْ » ما جرى على « أنتمو » حتى صار « أنتم » ، وللمؤنثات « هن » واسحبه على القياس المتقدم [2] .

وضمير المنصوب المنفصل « إياكَ » والاسم منه في القول المعمول عليه « إيّا » والكاف علامة للخطاب ، وهي مفتـــوحة للمذكر ، ومكسورة للمؤنث ، وفي المتكلم الواحد والواحدة « إيّاي » .

فالياء في آخر هذا الاسم حرف دال على المتكلم ، كما كانت الكاف في « إيّاكَ » حرفاً للخطاب ، وكذلك إذا كان الضمير للغائب ، فقلت : « إياه » ، و « إياها » ؛ وكذلك مثنى هذه العلامات ومجموعها بحسب أصحاب الضمائر من متكلم ومخاطب وغائب ، كقولك في المتكلم والمتكلمة إذا أثنيّا أو جمعا « إيانا » ، وفي المخاطب على تلك العـــدة إياكما وإياكم وإياكن ، والأصل إياكمو على مامضى و (في الغائب) [3] : إياهما وإياهم وإياهن .

---

(1) في (ج) : الواو في « هو » .

(2) في (ج) : المتقدم في التعليل .

(3) في الغائب : ساقطة من (آ) و (ب) .

وذهبَ الخليل[1] إلى أن هذه العلاماتِ اللاحقةَ آخرَ هذا الاسم ، الدالةَ على معنى من هوَ لَـهُ ــ وهي الياء والكاف والهاء ، ومؤنث ذاك ومثناه ومجموعُه ـ أسماء مضمرة ذاتُ مواضع من الاعراب ، وهو الجر ، بإضافة هــذا الاسم إليها ؛ واحتجَّ في ذلك بشيء رواه عن العرب ، وهو قول قائلهم :

« إذا بلغ الرجلُ الستين فإياه وإيّا الشوابِّ »[2] .

فأوقع الاسمَ الظاهر هذا الموقعَ الذي وقعت فيه هـذه العلامات ، وجرَّه بإضافته إليه ، فدلّ ذلك على أنهـا أسماءٌ كما أن « الشوابِّ » اسم ، كأنه لو أضمره قال : وإياهن ، والذي رواه قليل في الاستعمال[3] فلو قلت قياساً عليه : إيّاك وإيّا زيدٍ ، لم يكن عندهم قياساً مَرْضِيّاً لقلة المقيسِ عليه ، ولأنه إن كان « إيّا » ضميراً لم تجز إضافته لأن[4] الضمائر لاتضافُ لكونها مستغنيةً عن الاضافة بمـا فيها من التعريف التام . وليس للمجرور ضمير منفصل ، فيُذكرَ ، لأن المجرور أدْخَلُ في الجار وأشدُّ اتصالاً به والتزاماً من المنصوب بناصبه ، والمرفوع برافعه .

ومتّصِلُ المضمراتِ عامٌّ في الأضرب الثلاثة من المرفوع والمنصوب

---

(١) انظر الكتاب ١ : ٣٨٠ ، المقتضب ٣ : ٢١٢ .

(٢) الكتاب ١ : ١٤١ .

(٣) يلي ذلك في « ج » : لايكاد يتردد في كلامهم ، فلو قاسه قائس فقال : إياك وإيازيد كان عندهم واهياً ضعيفاً ، إذ كان قياساً على النادر القليل .

(٤) في « ج » : لأن الضمائر لاتحتاج إضافتها الى شيء لاستغنائها بما فيها .

والمجرور ، وهو الأصل في الإضمار ؛ أعني المتصل ، فالمتصلُ في المرفوع تاء المتكلم ، ذكراً كان أو أنثى ، كقول الواحد والواحدة : قمتُ ، فالتاء اسم مضمر على حرفٍ واحد ، متصل بالفعل ، مسكّنٌ آخرُهُ له ، مبنيٌّ على الضم لأوليةِ المتكلم[1] ، ولأنه لايكون إلا لفاعل أو[2] أو ماقام مقامه ؛ وهذا الضمير مفتوح مع المخاطب ـ المذكر ، فرقاً بينه وبين المتكم ؛ ولأنه كالمفعول لكونه[3] مخاطباً وإن كان لفاعلٍ ، ومكسورٌ مع المخاطَبة فرقاً بينها وبين المخاطَب ، وهو للاثنين والاثنتين من المتكلمين وجماعتها « نا » في قولك : ذهبنا وقمنا ؛ و « أنتما » اثنان أو اثنتان أو مازاد على ذلك فيها ، وفي المخاطَبَتَين « تما » في قولك : ذهبتما ، فالميم لمجاوزة الواحد كما سبق ، والألف لتخصيص التثنية من الجمع ؛ وفي جمعها : قمتمُ وقمتن ، والأصل : « قمتمو » على ماعرفت ، ويقرأ بالأصل ويُستعمل في فصيح الكلام ، وفي[4] الغائبِ والغائبة ضميرٌ مستتر لا يظهر له لفظٌ للعلم به ، كقولك : زيدٌ قام أي هو ، وهو هذا الملفوظ[5] بيانٌ لذلك المستتر وتفسيرٌ له ؛ وكذا الضمائر في الأفعال المضارعة إذا قلت : « أقوم » وأخواته ،

---

(١) في (آ) الكلام .

(٢) في (آ) : وما .

(٣) في (ب) : بكونه .

(٤) في (ج) : وفي فعل الغائب .

(٥) في (آ) الملفوظ به .

وفي أسماء الفاعلين الجارية على ماهي له ، كقولك : برجلٍ ضاربٍ أي هو ، وكذا المفعول في « برجل مضروب » ، وكذا ضمير المأمور إذا قلتَ : قُم ، وصَهْ ، وعليك زيـــداً ، في هذه الكلم ضمائرُ مستترة مرفوعة منويّةٌ لا لفظ لها عِلماً من اللغة بأنها مفهومه معلومة كلّ العلم ، فاستغنت عن إظهارها ، إذ كلٌ فعل لا بد له من فاعل[1] ، لكن العدة غير معلومـة (إلا بدليل لفظي ، فلذلك أظهرتَ ضمائر المثنى والمجموع مع الأفعال ، فقلتَ في الاثنين : قاما ، وفي الاثنتين قامتا ، لأن فعل الواحدة دخلته تاء التأنيث - وهي حرف عند الجمهور - فرقاً ودلالة على أن المضمر مؤنثٌ لا مذكرٌ ؛ فالتاء حرف ؛ والألف بعدها اسم ؛ وكذا تقول في جمع المذكر : قاموا ؛ فالواو اسمٌ مضمرٌ دال على جمع مذكر غائب ؛ وفي جماعة الغائبات نون في قولك : قُمْنَ ، والفعل مُغيّرٌ مع هذه النون كما غُيّر مع التاء في قمتُ ، وهي حرف واحد كما الواو في قاموا حرف واحد ؛ لكنها مبنية على الفتح ؛ والواو مسكنةٌ ، لأن النون حرف صحيح ، وهي اسم على حرف واحد ، فقَوِيَتْ بالبناء على الحركة ، والواو ساكنة لأنها كالألف في قاما ، وحركة ما قبلها من جنسها ؛ وهي الضمة لفظاً وحكماً كما حركةُ) [2] الألف التي قبلهـا من جنسها على كل حال ؛ فاللفظ بالضمة فيما قبل الواو في مثل ذهبوا

---

(١) يلي ذلك في (ج) : وكذلك ما جرى مجرى الفعل من الأسماء الرافعة .

(٢) ما بين قوسين ساقط من (ب) .

وقاموا ، والحكم كقولك : عَصَوا ورَمَوا ، لأن هناك محذوفاً هو الذي كان يتحمل الضمة لو ظهر ، وهو لامُ الفعل المحذوفة .

وأما ضمير المنصوب المتصلُ ، فالياء للمتكلم - إذا كان ذكراً أو أنثى - مفرداً ، كقولك : ضربني ، يقولها الواحد المذكر والواحدة ، وهذا الضمير هو الياء وحدها ، والنونُ قبله تقي الفعل أن يدخله الكسرُ الذي يلزم ما قبل ياء المتكلم ، وفي تثنيتها وجمعها : « ضربنا » ، وفي المخاطَب والمخاطَبه : ضربَكَ وضربكِ وضربكما وضربكم والأصل ضربكمو وضربكن ، وفي الغائب ضربهو ، والاسم هو الهاء ؛ والواوُ بعدها وصل لها ، إذا وقفتَ عليها سقطت في جيد الاستعمال ، فقلت : « ضربه » ، وفي الغائبة : « ضربها » ، وفي الغائبين « ضربهم » ، والأصل « ضربهمو » وفي الغائبات « ضربهن » .

وأما ضمير المجرور فالياء في لي وغلامي للذكر والأنثى من المتكلمين ، وفي تثنيتها وجمعها : « بنا » و « لنا » ؛ يقول ذاك الاثنان والاثنتان والجماعة المذكرة والمؤنثة ، والكاف للمخاطَب والمخاطَبه في بك وغلامك ، والتثنية « بكما » لا تختلف ، والجمع للمذكر « بكم » والأصل « بكمو » ، وللمؤنث إذا جمعتَ « بكنَّ » [1] ؛ والغائب « بهي » ، والهاء وحدها الضمير ؛ وكذلك « غلامهو » ؛ فالواو صِلَةٌ ، وكذا الياء ؛ والأصل الواو ، إلا أنها أبدلت ياء في « بهي » لخفاء الهاء ، فكأن

(١) في (ج) : بكن ، والتعليل على ذاك .

الكسرة وليتها ، وقد لا تقلب ، بل يؤتى بها مع الكسرة واواً فيقالُ : بِهُو وفِيْهُو ؛ وهي لغة الحجاز ، وعليه القراءة « فخسفنا بِهُو وبدارِ هُو الأرض »[1] ، والمؤنثة بهــا ، وتثنيتها بهما وإن شئت بهُما ، والجمع المذكر بِهِم وبِهُم ، والأصل بِهِمي وبِهُمُو ، والجمع للمؤنث بهِن وبهُن وفيهِن وفيهُن وعليهِن وعليهُن .

وقد أحصاها ـ أعني الضمائر ـ صاحبُ المختصر ، وعددها في كتابه ، فغَنِيْنا عن تكرار ذلك[2] .

(١) القصص ٢٨ : ٨١ « فخسفنا به وبداره الأرض ، فما كان له فئة ينصرونه من دون الله وما كان من المنتصرين » ولم أعثر على القراءة المذكورة فيما رجعت إليه من كتب القراءات .

(٢) انظر « الجمل » ١٨ : ٢ ، ١٩ : ١ .

باب المفرد والجملة

قال صاحب المختصر [١] : اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة ، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو : خرج زيد ، سمي كلاماً ، وسمي جملة .

الفصل : اعلم أن الأمر على ما ذكر ، وقد تبين[١] في أول هذا الكتاب أن الواحد من هذه الأنواع الثلاثة يسمى كلمةً ؛ وهي الجزء الواحد ؛ والائتلاف المفيد منها – إذا أُلِّفَتْ – يسمى كلاماً عند النحويين ، وجملة ؛ والجملة كل لفظ أفاد السامع فائدةً يحسنُ سكوت المتكلم عندها ؛ وإن شئت قلت : كل لفظ يدل جزؤه على الجزء من معناه مع إفادته فائدةً حسنة يحسن الاقتصار عليها ؛ وقد بُيِّن في أول هذا التعليق الائتلافُ وما يفيد منه وما لا يفيد ، وعدة الجميع .

واعلم أن أصل الجملة الاستقلالُ بنفسها ، والمفرد ليس كذلك ؛ إلا أنها قد تقع موقعة في بعض الاستعمال فتكونُ كغير المستقل ، ويُحكَمَ عليها بإعراب في موضعها بحسب إعراب المفرد الذي وقعت موقعه ؛ وتلك المواضع محصورة ، وهي ستة :

خبر المبتدأ كقوله : زيد خرج أبوه ؛ فقولك : خرج أبوه ، في

---

(١) انظر الجمل ١٩ : ٣ .

(١) في (ج) : بين .

موضع « خارجٌ » مثلاً من قولك : زيد خارج ، فتقولُ : هذه الجملة في موضع رفع ، أي المفرد الذي وقعت موقعه يستحق الرفـع ، فهذه الجملة لا تكون إلا مرفوعةَ الموضع ، حسبُ ، لأن خبر المبتدأ لا يكون إلا مرفوعاً .

والثانية خبرُ « كان وأخواتها » إذا قلت : كان زيد أبوه منطلقٌ ، فقولك : « أبوه منطلق » جملة في موضع نصب ، لأنهـا وقعت موقع مفرد ، إعرابُه النصب كأنك قلت : منطلقـاً ، أو منطلق الأب ، أو منطلقاً أبوه ، وهذه لا تكون إلا منصوبة الموضـع ، لأن خبر كان لا يكون إلا منصوباً .

والثالثة الواقعةُ خبراً لـ « إنّ » وأخواتها كقولك : إن عمراً قام أبوه ، فقولك « قام أبوه » جملةٌ في موضع رفـع ، لأن المفرد الذي وقعت موقعه مرفوع ، كأنك قلت : إن زيداً قائم ، أو قائمُ الأب ؛ وهذه أيضاً لا تكون إلا مرفوعة الموضع ، لا غير ، لأن خبر « إنّ » لا يكون إلا مرفوعاً .

الرابعة : الجملة الواقعة في موضـع المفعول الثاني لـ « ظننتُ » وأخواتها ، إذا قلت : ظننتُ زيداً وجهُه حسنٌ ، فقولك : « وجهُه حسن » جملة في موضع نصب ، لأن المفرد الذي وقعت موقعه منصوب وهو الثاني من مفعوليْ « ظننتُ وأخواتهـا » فكأنك قلت : ظننت زيداً حسنَ الوجـه ، أو حسناً وجهُه ؛ وهـذه الجملة أيضـاً لا تكون إلا منصوبة الموضع لا غير ، لأن مفعولي ظننت لا يكونان إلا (منصوبين .

الخامسة : الجملة الواقعة وصفاً للنكرة ، كقولك : ربَّ رجلٍ قام أبوه ، فهذه الجملة إذا وقعت وصفاً لم تُقْصَر على إعراب دون إعراب ، لأن الموصوف بها قد يكون مرفوعاً ، فتكونُ في موضع رفع ؛ كقولك : هذا رجل أبوه منطلق ؛ وقد يكون منصوباً ، فتكونُ في موضع نصب كقولك : رأيت رجلاً أبوه منطلق ، وقد يكون مجروراً كما مُثّل ، فتكون في موضع جر كقولك [1] : مررت برجل أبوه منطلق ؛ وكل ذاك [2] لأن الصفة تابعة للموصوف في إعرابه ؛ فالمفرد الذي وقعت الجملة موقعه في الوصف لا يُقصَرُ [3] على إعراب مخصوص ،فكان حكمُ الجملة حكمَه .

السادس [4] من مواضع الجملة وقوعها موقع الحال ؛ كقولك : جاءني [5] زيد تُقادُ الجنائبُ بين يديه ، فهذه الجملة منصوبةُ الموضع ، مقصورةٌ على النصب (دون غيره من ضروب الإعراب) [6] لأن المفرد الذي وقعت موقعه — وهو الحال —

---

(١) ما بين قوسين ، ساقط من (ب) .

(٢) في (ج) : فكل ذلك .

(٣) في (ج) : لا يقصر على إعراب دون إعراب بل يتبع موصوفه، والجملة الواقعة موقعه حكمها حكمه .

(٤) في (ج) : السادسة : الجملة الواقعة موقع الحال .

(٥) في (ج) : جاء .

(٦) ما بين قوسين ساقط من (ج) .

لا يكون إلا منصوباً ، فكأنك قلت في المثالِ الذي وقعت فيـــه : جاءني [1] زيد مقودةً بين يديه الجنائب ، أو مقودةً الجنائبُ بين يديه ؛ أو كأنك قلت في المعنى : جاءني زيدٌ معظّماً مبجّلاً .

واعلم أن هذه الجمل التي وقعت مواقع المفردات ، فحُكمَ لها بإعرابها في الموضع لا تَعْرى من ذِكْرٍ يرجعُ إلى المذكور الذي كان ذلك [2] المفردَ الذي نابت هـذه الجملة منابهَ تابعاً له وثانياً كخبر [3] المبتدأ مثلاً في قولك : زيـدٌ أبوه خارج ، فالهـاء في قولك : أبوه هي الذكر العائد [4] .

ولو قلت : زيد عمرو منطلق ، لم يجز ، لتعرّي الجملة من الذكر ، وقد بُيّنَ ذلك ، وعلى هذا تجري البواقي .

فأما الجملة الحالية فقد تغني الواو التي تسمى واوَ الحال عن الذِكْرِ الراجـع منها ، وتقوم مقامه ، لربطها ما بعدهـا بما قبلها ، فكان ذلك كالذكر الرابط للجملة ـ التي هو منها ـ بما قبلها ؛ وقد يُجمَع بين الواو وبينَه ، والمثال في المسألتين : خرج زيد وعمرو قائم ، فهذا كلام

(١) في (ج) : وكأنك .

(٢) في (آ) : له ، وفي حاشيته : ذلك .

(٣) في (ج) : كقولك مثلاً في خبر المبتدأ .

(٤) يلي ذلك في (ج) : وبه ارتبطت الجملة بالمبتدأ فكانت خبراً عنه .

أغنتْ الواو – وهي واو الحال – عن ذكرٍ يعود منه إلى الأول[1]، وتقول : خرج زيد وتحتَه فرسٌ جواد ؛ فهذا كلام قد جمعَ الذكر العائد مع الواو ، وهو الهاء في قولك : وتحته .

وهذه الجمل الست ذواتُ المواضع لا خلافَ فيها بينهم[2] . وهناك جملٌ اختلفوا[3] فيها خلافاً لم يَشِيعْ ، وهي الجملة الواقعة بعد « حتى » التي تسمى الابتدائية ، يعنون التي تقع بعدها الجمل مبتدأً بها كقوله :

فما زالتِ القتلى تَمُجُّ دماءَها ... بدِجلةَ حتى ماءُ دجلةَ أشكلُ[4]

ماء دجلة مبتدأ ، وأشكل خبره ، فهذه الجملة وما أشبهها من الجمل التي تقع بعد حتى هذه ، كقولك : سرَّحْتُ القومَ حتى بكرٌ[5].

---

(١) إلى الأول : ساقطة من (آ) و (د) .

(٢) في (ج) : لاخلاف بينهم فيها .

(٣) في (ج) : اختلف .

(٤) الأشكل : البياض تخالطه حمرة .

الشاهد من قصيدة بجرير يهجو فيها الأخطل ويذكر ما أوقعه الجحاف ابن حكيم السلمي (.. – ٩٠/٧٠٩) ببني تغلب . الديوان : ٤٥٧ ، حماسة أبي تمام ١ : ٢٤٦ ، الأزهية : ٢٢٥ ، أسرار العربية : ٢٦٧ ، شرح المفصل ٨ : ١٨ ، اللسان (شكل ، حتت) مغني اللبيب ١ : ١٣٧ الخزانة ٤ : ١٤٣ . والرواية في الديوان : وما زالت القتلى تمور دماؤها .

(٥) في « ج » : زيد .

مسَرّح ؛ أكثر الناس لا يحكُمُ لها بموضع : لأنها [١] عنـده غيرُ الجارة ، بل هي قسم آخرُ من أقسامها كما أنّ العاطفة قسم آخرُ ، إذ [٢] العاطف لا يعمل عملاً مخصوصاً عند من يُعْمِله ؛ ويقول : لم تقع هذه الجملة موقع مفرد فيُحكَم لها بإعرابه كما جرى الحكم في غيرها ؛ وذهب الزجاجُ ابراهيمُ بنُ السَّريّ إلى أن هذه الجملة في موضع جر بحتى ، ورد عليه أبو علي الفارسي قوله هذا في كتابه الذي سماه الإغفال[٣] بكلام [٤] أطال فيه الاحتجاج ، وقال : إن هذا يقتضي تعليق حرف الجر ، وحروف الجر لا تعلق ، يريد لا تُمنَعُ العمل في اللفظ بما يحول بينها وبين التأثير في مجرورها حتى يحكَم لها بالعمل في المواضع .

والتعليق المذكور هاهنا هو التعليق المذكور في باب « ظننت » وأخواتها لا تعليقُ الجار بالفعل ، لأن هذا هو الأصل في المجيء بحروف الجر ووضعها في اللغة ؛ فاعرِفْه واعرف [٥] أن هذا التعليق على هذا لفظٌ مشترك في اصطلاحات النحويين .

---

(١) في (ج) : لأن حتى هذه عنده غير الجارة .

(٢) في (ج) : لأن .

(٣) هذا الكتاب رد على الزجاج في كتابه « إعراب القرآن » وله اسم آخر وهو « المسائل المصححة على الزجاج » .

(٤) تنتهي النسخة (د) عند هذه الكلمة .

(٥) في « ج » واعرف أن التعليق لفظ مشترك .

وممن وافق الزجاج فيما ذهب إليه في [1] هذه المسألة أبو محمد بن دُرُسْتَوَيْه [2] وبخلافهما نقول .

فهذا [3] آخر ما تيسر إملاؤه من التعليق على المختصر الموسوم بالجمل لعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني رحمه الله ورضي عنه وعن والديه وعنا وعن الدنيا وعن جميع المسلمين آمين .

الحمد لله حق حمده ، حمداً يوافي نعمَه ويكافي مزيدَه ، وصلواتُه وسلامه على سيدنا محمد خيرِ خلقه وعلى آله وصحبه .

---

(١) في « ج » : فيما ذهب إليه في هذه الجملة من أنها ذات موضع أبو محمد بن درستويه ، رحمهما الله .

(٢) عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه بن المرزبان (٢٥٨/٨٧١ – ٣٤٧ / ٩٥٨) أبو محمد ، من علماء اللغة ، فارسي الأصل . طبقات النحويين واللغويين : ٨٥ ، نزهة الألبا : ٣٥٦ ، بغية الوعاة ٢ : ٣٦ .

(٣) في « ب » : قال الشيخ – أسعده الله بطاعته – : فهذا آخر ما تيسر إملاؤه من التعليق على المختصر الموسوم بالجمل لعبد القاهر الجرجاني ، رحمة الله عليه تعالى . آخر الكتاب ، والحمد لله رب العالمين .

وفي « ج » : فهذا آخر ما تيسر إملاؤه من هذا التعليق على المختصر الموسوم بالجمل لعبد القاهر الجرجاني ، رحمه الله ، والحمد لله رب العالمين وصلواته على الأكرمين محمد وآله الطاهرين ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية

السورة	رقمها	رقم الآية	صفحة ذكرها
هود	١١	٧١ – ٧٢	١٤٥
هود	١١	٧٣	١٤٥
هود	١١	٨١	١٨٧
يوسف	١٢	٣	٣٦
يوسف	١٢	٤	٦٤
يوسف	١٢	٤٥	١٥٦
يوسف	١٢	٧٦	١٣٤
الرعد	١٣	٨	١٧٠ – ٢٢٩
الرعد	١٣	١٥	٥٩
إبراهيم	١٤	٤٦	١٢٦
الحجر	١٥	٢٠	٢٣٢
الإسراء	١٧	٢٥	٢١٦
الإسراء	١٧	١١٠	٢٧٢
الكهف	١٨	١٨	٢٣٩
الكهف	١٨	٣٣	٧٠
الكهف	١٨	٩٥	١٧٢

السورة	رقمها	رقم الآية	صفحة ذكرها
الفرقان	٢٥	٢٥	٣٢٤
الشعراء	٢٦	٤٥	٣١٩
النمل	٢٧	٩	١٤٠
النمل	٢٧	٤٨	٢٦٤
النمل	٢٧	٨٣	٢٩
النمل	٢٧	٨٧	٧٠
القصص	٢٨	١٥	٢٣٣
القصص	٢٨	٣٢	٣٠٢
القصص	٢٨	٧٦	١٧٢
القصص	٢٨	٨١	٣٣٩
الروم	٣٠	٢ - ٤	١٠٢
الروم	٣٠	٣٦	٢١٨
الأحزاب	٣٣	٣٧	٢٧٣
الأحزاب	٣٣	٣٩	١٤٨
الأحزاب	٣٣	١٣٩	٣١٩
سبأ	٣٤	١٠	١٩٧
فاطر	٣٥	١	٨١
فاطر	٣٥	٢	٢٧١

السورة	رقمها	رقم الآية	صفحة ذكرها
فاطر	٣٥	٢٨	١٧٠ - ٢٢٩
الصافات	٣٧	٤٧	١٨١
الصافات	٣٧	١٤٣	١٧٤
ص	٣٨	٢٤	٢٤٥
ص	٣٨	٤٤	١٤٣
الزمر	٣٩	٢٨	٢٦٥
الدخان	٤٤	٤١	٣٢٤
الأحقاف	٤٦	٢٤	٢٣٧ - ٣٢٣
محمد	٤٧	٢٢	١٢٨
الذاريات	٥١	٢٣	١٠٩
النجم	٥٣	٣٩	٢٢٨
القمر	٥٤	٧	١٦١
الرحمن	٥٥	٣٩	٩
الرحمن	٥٥	٦٨	١٤٠
الرحمن	٥٥	٧٢	٤٥
الحديد	٥٧	٢٣	٢٠٣

السورة	رقمها	رقم الآية	صفحة ذكرها
الحديد	٥٧	٢٩	٢٠٦
المجادلة	٥٨	٢	١٧٥
الحشر	٥٩	٧	٢٠٣
التحريم	٦٦	٣	١٥٦
القلم	٦٨	٤٢	٣٢٤
الحاقة	٦٩	١ - ٣	٢٧٩
الحاقة	٦٩	١٨	٩
المزمل	٧٣	٢٠	٢٢٨
المدثر	٧٤	٣٥	٨٢
المطففين	٨٣	٦	٣٢٤
الانشقاق	٨٤	١	٢٢١
الطارق	٨٦	٨	٢٥١
البلد	٩٠	١٤ - ١٥	٢٤٢
الضحى	٩٣	٥	١٧
الشرح	٩٤	٥ - ٦	٣٠٠
القارعة	١٠١	١ - ٣	٢٧٩
العصر	١٠٣	١ - ٣	٢٩٩

فهرس الحديث

فهرس الشعر والرجز

أول الشاهد	آخره	بحره	قائله	صفحة ذكره
		(الهمزة)		
فكسوت	ورداؤه	الكامل	-	٤٤
وبلدٍ	أعماؤه	الرجز	رؤبة ، العجاج	٢٢٤
		(الباء)		
شربتُ	فتصوبوا	الطويل	النابغة الجعدي	٦٤
أتهجرُ	تطيب	»	المخبل السعدي	١٦٠
والصالحات	باب	البسيط	-	١٦٦
هيهات	الهراجيبُ	»	ذو الرمة	٢٤٨
عسى	قريبُ	الوافر	هدبة بن خشرم	١٣٠
لدْنٌ	الثعلبُ	الكامل	ساعدة بن جؤية	١٥٨ـمكرر
لابارك	مُطَّلَبُ	المنسرح	عبيدالله بن قيس الرقيّات	٤١
أقلّي	أصابا	الوافر	جرير	١١ ، ١٢
قدعْ	ناصبِ	الطويل	مزاحم العقيلي	٢٢٥

أول الشاهد	آخره	بحره	قائله	صفحة ذكره
كلاهما	رابي	البسيط	الفرزدق	٧٠
كأن	الذهب	البسيط	أبو نواس	٨٢
أترجو	الحساب	الوافر	-	١٩٦ - ٢٩٦
أعليّ	أصحابي	الكامل	علي بن أبي طالب	٢٥٣
لم تتلفّع	العلبِ	المنسرح	جرير، ابن قيس الرقيات	٩٢
(التـاء)				
اللهُ	مسلمتْ	الرجز	أبو النجم العجلي	٢٠
ربما	شمالات	المديد	جذيمة الأبرش	٢٣٢
فإنّ	طويت	الوافر	سنان بن الفحل	٥٨
ياأبجرُ	ياأنتا	الرجز	سالم بن دارة	١٠٣
(الثـاء)				
إنك	الحارث	الرجز	رؤبه	١٩٧
(الجـيم)				
نضربُ	بالفرجْ	الرجز	النابغه الجعدي	٣٢٠
قد بكرت	بالعجاج	»	القلاخ بن حزن	٢٩٣
قد مرت	الرجاجِ	»	»	٢٩٣
(الحـاء)				
إنما	صلح	الرمل	الأعشى	٢٣٠

(الدال)

أول الشاهد	آخره	بحره	قائله	صفحه ذكره
		(الواء)		
قالوا	وإغوار	البسيط	الكميت	١٣٠
فإن	الإبرْ	الطويل	طرفة	٢٨
ما أقلّتْ	المبرّ	الرمل	«	١٣٨
بحسبكَ	مُضِرّ	المتقارب	الأشعر الرقبان	٣٢١
فأصبحتَ	شاجرُ	الطويل	لبيد	٢٧٥
حتى اتقوني	الإبَرُ	البسيط	الأخطل	٢٨
ومرّ	وبارُ	مخلّع البسيط	الأعشى	٩٥
عنكم	النهارُ	الرَمل	الأفوه	٢٥٣
وإن قال	بزوبرا	الطويل	ابن الأحمر، الطرماح، الفرزدق	٢٩٢
ولاتبكِ	بكرِ	الطويل	أراكة الثقفي	٢٩٦
هُنَّ	بالسُورَِ	البسيط	الراعي ـ القتال	٣٢٠
صلى	الأخر	البسيط	الراعي ـ القتال	٨٣
بالباعثِ	الدهاريرِ	«	الفرزدق ، أمية بن أبي الصلت	٢٨٢
إنا احتملنا	فجار	الكامل	النابغة الذبياني	٩٧
أنا	شعري	الرجز	أبو النجم	٣٢٩
أقولُ	الفاخرِ	السريع	الأعشى	٢٩١
		(السين)		
إذ ما	المجلس	الكامل	العباس بن مرداس	٢٧٤

أول الشاهد	آخره	بحره	قائله	صفحة ذكره
كأن	القرقْ	الرجز	رؤبة	٤٣
سوّى	الحققْ	»	»	٤٣

(الكاف)

والله	مباركا	الرجز	ابن خالد القناني	٧
إليك	إيّاكا	»	حميد الأرقط	٢٨١
يا أيها	دونكا	»	»	٢٥٧
إنيّ	يحمدونكا	»	»	٢٥٧

(اللام)

وقُولَ	مال	مشطور السريع	—	١٢٠
فهيهاتَ	نواصله	الطويل	جرير	٢٥٤
إذا غابَ	ونوافله	»	الأخطل	١٣٨
فما زالت	أشكلُ	»	جرير	٣٤٤
كم	أحتملُ	البسيط	القطامي	٣١٨
لعزةَ	طللُ	مجزوء الوافر	كثير عزة،ذوالرمة	١٦٦
على أنني	كميلا	المتقارب	العباس بن مرداس	١٥٨
أغرّكِ	يفعلِ	الطويل	امرؤ القيس	٢٧٥
فأضحت	تؤهلِ	»	ذو الرمة	٢١٢

(الميم)

(النون)

أول الشاهد	آخره	بحره	قائله	صفحة ذكره
نعم	عفّانا	البسيط	حسان بن ثابت ، كثير بن عبد الله النهشلي	١٤١
إن ينل	سمينا	الخفيف	–	٢٢٠
		(الياء)		
أتانا	كميا	الخفيف	عمرو بن الإطنابة	٢٣٠
ربّ	سُرى	الرجز	الشمّاخ	٤٨
طارف	اشتهى	«	«	٤٨

فهرس الأمثال

فهرس الأقوال المروية عن العرب

---

(١) انظر الكتاب ١ / ١٤١ ، الإنصاف ٢ / ٦٩٧ .

(٢) « « ١ / ١٨٧ ، الانصاف ٢ / ٨٢٣ ، اللسان : جهد .

(٣) « « ١ / ٣٠١ ، المقتضب ٢ / ١٤٩ .

(٤) المغني ١ / ١٧٦ .

(٥) الكتاب ١ / ١٨٩ .

فهرس أعلام الأشخاص

* * *

فهرس المدارس النحوية

فهرس القبائل

فهرس البلدان

فهرس أعلام الخيل والشاء

★ ★ ★

مصادر الدراسة والتحقيق ومراجعها

— **الأحاجي النحوية :**

للزمخشري حققه مصطفى الحدري حماه ١٩٧١

— **إحياء النحو :**

لابراهيم مصطفى ، مصر ١٩٣٧ م .

— **اتحاف فضلاء البشر :**

للشيخ أحمد الدمياطي الشافعي ، الشهير بالبناء ، المطبعة الميمنية مصر ١٣٠٦ ه .

— **أخبار النحويين البصريين :**

لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ، نشره فرتيس كرنكو المطبعة الكاثوليكية في بيروت ١٩٣٦ م .

— **أدب الكاتب :**

لابن قتيبة ، وقف على طبعه محب الدين الخطيب ، المطبعة التجارية الكبرى بمصر ١٣٤٦ ه .

— **الأزهية في علم الحروف :**

للهروي ، حققه عبد المعين الملوحي دمشق ١٩٧١ م .

- أساس البلاغة :
للزمخشري ، طبع بمطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، جزءان في مجلدين ١٣٤١ هـ – ١٩٢٢ م .
- أسرار العربية :
لأبي البركات عبد الرحمن بن الأنباري ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، دمشق طبعة أولى ١٩٥٧ م .
- الاشتقاق :
لابن دريد ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، نشر مؤسسة الخانجي بمصر ، جزءان في مجلد ط . أولى ١٣٧٨ هـ – ١٩٥٨ م .
- الاصابة في تمييز الصحابة :
لابن حجر العسقلاني . طبع عن نسخة مطبوعة سنة ١٨٥٣ م بكلكتا ، مطبعة السعادة في مصر ، ثمانية أجزاء في ثمانية مجلدات ، ١٣٢٣ هـ .
- إصلاح المنطق :
لابن السكيت : تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون . نشر دار المعارف بمصر طبعة ثانية ١٣٧٥ هـ – ١٩٥٦ م .
- الأصمعيات :
اختيار الأصمعي ، حققها وشرحها أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون نشر دار المعارف بمصر ط . ثالثة ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧ م .
- أصول الفقه :
للشيخ محمد الخضري ، نشر المكتبة التجارية الكبرى بمصر مطبعة السعادة ط . رابعة ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٢ م .

- **الأضداد :**

للسجستاني ، تحقيق أوغست هفنر ، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ، بيروت ط . أولى ١٩١٢ م .

- **إعراب ثلاثين سورة من القرآن :**

لابن خالويه ، طبع تحت إدارة جمعية دائرة المعارف العثمانية في عاصمة حيدر آباد ، الدكن ، ١٣٦٠ - ١٩٤١ م .

- **إعراب القرآن :**

للعكبري ، المطبعة الميمنية في مصر ، جزءان في مجلد ١٣٠٦ هـ .

- **الأعلام :**

لخير الدين الزركلي ، مطبعة كوستاتسوماس وشركاه في مصر ، عشرة أجزاء في عشرة مجلدات . طبعة ثانية ١٣٧٣ - ١٣٧٨ هـ ١٩٥٤ - ١٩٥٥ م .

- **الأغاني :**

لأبي الفرج الأصفهاني طبعة بولاق ، عشرون جزءاً في عشرة مجلدات ١٢٨٥ هـ .

- **الاقتضاب :**

لابن السيد البطليوسي ، طبع بعناية عبد الله البستاني ، بنفقة نخلة قلفاظ وسليم ميداني بيروت ١٩٠١ م .

- **أمالي الزجاجي :**

لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تح : عبد السلام

هارون ، نشر المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر ، القاهرة ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م .

ـ أمالي ابن الشجري :
لابن الشجري ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، جزءان في مجلدين ١٩٤٩ م .

ـ أمالي القالي :
لأبي علي القالي ، طبع على نفقة إسماعيل بن يوسف دياب ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، جزءان في مجلد ط . ثانية ١٣٤٤ - ١٩٢٦ م .

ـ أمالي المرتضى :
للمرتضى . تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، نشر دار إحياء الكتب العربية في مصر ، جزءان في مجلدين ط . أولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م

ـ أمثال العرب :
للمفضل الضبي ، مطبعة الجوائب بالقسطنطينية ١٣٠٠ هـ .

ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة :
للقفطي ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، ثلاثة أجزاء في ثلاثة مجلدات ١٣٦٩ - ١٣٧٤ هـ ، ١٩٥٠ - ١٩٥٥ م .

ـ الأنساب :
لعبد الكريم السمعاني ، نشره جب ، لندن ١٩١٢ .

ـ أنساب الخيل في الجاهلية والاسلام :
لابن السائب الكلبي ، تحقيق أحمد زكي باشا القاهره ١٩٦٥ .

- **الأنساب المتفقة** :

لأبي الفضـل ، محمد بن طاهر ، بن علي المقدسي المشـهور بابن القيسراني ، بريل ١٨٦٥ .

- **الانصاف في مسائل الخلاف** :

لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، جزءان في مجلد ، طبعة رابعة ١٣٨٠ هـ — ١٩٦١ م .

- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** :

لابن هشـام الأنصاري ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ؛ مطبعة النصر في مصر ، ثلاثة أجزاء في ثلاثة مجلدات ط . رابعــة ١٣٧٥ هـ — ١٩٥٦ م .

- **الايضاح العضدي** :

لأبي علي الفارسي ، تحقيق فرهود الشاذلي ، السعودية ١٩٧٠ .

- **الايضاح في علل النحو** :

للزجاجي ، تحقيق د . مازن المبارك ، القاهرة ١٩٦٠ .

- **البدء والتاريخ** :

لأحمد بن سهل البلخي ، ستة أجزاء ، طبـع في شالون ١٩١٦ .

- **بروكلمان** = تاريـخ الأدب العربي .

- **بغيه الوغاة** :

للسيوطي ، تحقيق محمد أبي الفضـل إبراهيم ، جزءان في مجلدين ، طبعة أولى ، مصر ١٣٨٤ هـ — ١٩٦٤ م .

- **البيان والتبيين :**

للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، مطبعة عيسى البابي الحلبي في مصر ، أربعة أجزاء في أربعة مجلدات طبعة أولى ١٩٤٨ م

- **تاج العروس :**

لمرتضى الزبيدي ، المطبعة الخيرية « عشرة أجزاء في عشرة مجلدات طبعة أولى ١٣٠٦ هـ

- **تاريخ الأدب العربي « باللغة الألمانية » :**

لكارل بروكلمان ليدن ١٩٣٧ – ١٩٤٩ م .

- **تاريخ الاسلام :**

للذهبي ، مطبعة السعادة مصر ١٣٦٨ ، خمسة أجزاء في خمسة مجلدات

- **تاريخ التربيه :**

لعبد الله مشنوق ، بيروت ١٩٤٧

- **تاريخ الطبري = تاريخ الأمم والملوك :**

لابن جرير الطبري ١١ جزءاً مصر ١٣٢٦ هـ

- **تثقيف اللسان :**

لابن مكي الصقلي تحقيق عبد العزيز مطر . المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية ، لجنة إحياء التراث الاسلامي القاهرة طبعة أولى ١٣٨٦-١٩٦٦م

- **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر العرب في علم مجازات العرب:**

لعلم الأعلام الشنتمري ، طبع بأسفل صفحات الكتاب لسيبويه طبعة بولاق القاهرة ١٣١٦ هـ

– تقريب النشر في القراءات العشر :

لابن الجزري ، حققه وقدم له إبراهيم عطوة عوض ، مطبعة البابي الحلبي وأولاده في مصر ١٣٨١ هـ ١٩٦١ م .

– تكمله اكمال الاكمال في الأسماء والانساب والالقاب :

لابن الصابوني ، حققه د . مصطفى جواد . مطبعة المجمع العلمي العراق ١٣٧٧ هـ – ١٩٥٧ م

– التنبيه على أوهام المقالي :

لعبد العزيز البكري ، مطبعة دار الكتب المصريه بالقاهرة . طبعة أولى ١٣٤٤ هـ

– التنبيهات على أغاليط الرواة :

علي بن حمزة ، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي ، القاهرة دار المعارف .

– تهذيب إصلاح المنطق :

لأبي زكريا يحيى بن الخطيب التبريزي . طبع على نفقة الأخوين محمد زكي أفندي وصالح علي يبك . جزءان في مجلد .

– التيسير في القراءات السبع :

لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ، عني بتصحيحه أوتو برتزل ، مطبعة الدولة في استانبول ١٩٣٠ م

– جمهرة أشعار العرب في الجاهليه والاسلام :

لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي ، تحقيق علي محمد البجاوي ،

نشر دار نهضة مصر ، القـــاهرة ، جزءان في مجلدين . طبعة أولى
١٣٨٧ هـ — ١٩٦٧ م .

— **جمهرة اللغه** :
لابن دريد ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية في حيدر آباد ،
ثلاثة أجزاء وفهرس في أربعة مجلدات ١٣٤٥ هـ .

— **جمهرة الأمثال** :
لأبي هلال العسكري ، تـح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعبدالحميد
قطامش نشر المؤسسة العربية الحديثة في مصر ، جزءان في مجلدين
طبعة أولى ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

— **جمهرة أنساب العرب** :
لابن حزم الاندلسي ، حققه وعلق عليه عبد السلام هارون ، نشر
دار المعارف بمصر ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م

— **الحجه** :
لأبي علي الفارسي ، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين . القـــاهرة
طبعة أولى ١٩٦٥ م .

— **حماسه أبي تمام** :
لأبي تمام ، شرح المرزوقي ، نشر أحمد أمين ، عبد السلام هارون ،
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، أربعة أجزاء في أربعة مجلدات
طبعة أولى ١٣٧١ — ١٣٧٢ هـ — ١٩٥١ — ١٩٥٣ م

— **حماسه البحترى** :
لأبي عبادة البحتري ، تحقيق كمال مصطفى ، نشر المكتبة التجاريـــة ،
مصر ١٩٢٩ م .

- الحماسة الشجرية :

لابن الشجري ، تحقيق عبد المعين الملوحى - أسماء الحمصي دمشق ١٩٧٠

- خريدة القصر وجريدة العصر :

حقق الجزء الأول من شعراء العراق محمد بهجة الأثري وجميل سعيد .
١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م .

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب :

لعبد القاهر بن عمر البغدادي ، طبعة بولاق في القاهرة ، أربعة أجزاء في أربعة مجلدات ١٩٢٩ هـ .

- الخصائص :

لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، طبع دار الكتب المصرية ، ثلاثة أجزاء في ثلاثة مجلدات ١٩٥٦ م .

- درة الغواص في أوهام الخواص :

لأبي القاسم بن علي الحريري مطبعة الجوائب في القسطنطينية ١٢٩٩ هـ

- ديوان ابن الأحمر :

عمر بن أحمر الباهلي ، جمعه وحققه الدكتور حسين عطوان دمشق ١٩٦٨ م .

- ديوان الأخطل :

رواية اليزيدي عن السكري عن ابن الاعرابي ، علق عليه الأب أنطون صالحاني اليسوعي بيروت ١٨٩١ م .

- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس:

شرح وتعليق الدكتور محمد حسين ، مصر ، ١٩٥٠ م

ـ **ديوان الأفوه الأودي** = الطرائف الأدبية :

ـ **ديوان أميه بن أبي الصلت** :

نشر فوردريك ليبلز ، ليبزك ١٩١١ م .

ـ **ديوان بشر بن أبي خازم** :

تحقيق عزة حسن دمشق ١٣٧٩ هـ — ١٩٦٠ م

ـ **ديوان جرير** :

شرح ديوان جرير لمحمد إسماعيل عبد الله الصاوي ، نشر دار الحياة في بيروت طبعة أولى ١٣٥٣ هـ .

ـ **ديوان حاتم** :

قـــدم له كرم البستاني ، نشر دار صادر ودار بيروت في لبنان ١٣٨٣هـ — ١٩٦٣ م .

ـ **ديوان الحادرة** :

حققه وعلق عليه الدكتور ناصر الدين الأسد ، نشر في مجلة معهـــد المخطوطات في جامعه الدول العربية المجلد الخامس عشر الجزء الثـاني ١٣٨٩ هـ — ١٩٦٩ م .

ـ **ديوان حسان بن ثابت** :

تحقيق عبد الرحمن البرقوقي ـ المطبعة التجارية الكبرى مصر طبعة أولى ٦٣٧٧ هـ — ١٩٥٨ م

ـ **ديوان الحطيئه بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني** :

تحقيق نعمان أمين طهمطبعة البابي الحلبي مصرطبعة أولى ١٣٧٨ ـ ١٩٥٨م

- ديوان ذي الرمة
نشر المكتب الإسلامي بدمشق ، ط . اولى ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- ديوان الراعي النميري وأخباره
جمعه وقدم له وعلق عليه ناصر الحاني ، وراجعه وجمع شواهده ووضع فهارسه عزالدين التنوخي ، دمشق ، ط . اولى ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .
- ديوان رؤبه = مجموع اشعار العرب
- ديوان الشماخ
حققه وشرحه صلاح الدين الهادي ، نشر دار المعارف في القاهرة ، ط . اولى ١٩٦٨ م .
- ديوان طرفة
قـــدم له كرم البستاني ، نشر دار صادر ودار بيروت في لبنان ، ط . اولى ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م .
- ديوان الطرماح
تحقيق كرنكو . ليدن ١٩٢٧ م .
- ديوان العباس بن مرداس
تحقيق د . يحيى الجبوري بغداد ، ط . اولى ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
- ديوان عبيـــد بن الأبرص
تحقيق د . حسين نصار ، ط . اولى مصر ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات
تحقيق د . محمد يوسف نجم ، لبنان ط . اولى ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م .
- ديوان عمرو بن قميئة
نشر شارلس ليال ، كمبردج ١٩١٩ م .

- ديوان عنترة
قدم له كرم البستاني ، لبنان ط . اولى ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م .
ديوان الفرزدق
جمع وتعليق عبد الله اسماعيل الصاوي ، ط . اولى مصر ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٦ م .
- ديوان القطامي
تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب ، نشر دار الثقافة في بيروت ط . اولى ١٩٦٠ م .
- ديوان كثير عزة
جمعه وشرحه د . إحسان عباس ، نشر دار الثقافة في بيروت ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .
- ديوان لبيد
تحقيق د . إحسان عباس ، الكويت ١٩٦٢ م .
- ديوان امرىء القيس
تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، مصر ط . ثالثة ١٩٦٩ م .
- ديوان مزاحم العقيلي
فيه قصيدتان جمعها وترجمها إلى الانكليزية كرنكو ليدن ١٩٢٠ م .
- ديوان النابغة الذبياني
تحقيق شكري فيصل ، بيروت .
- ديوان أبي نواس
تحقيق أحمد عبد المجيد الغزالي ، مصر ١٩٥٣ م .
- ديوان الهذليين
نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ، ثلاثة اجزاء في مجلد ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م .

- ديوان إبراهيم ابن هَرْمَة

تحقيق محمد جبار المعيبد ، نشر مكتبة الأندلس في بغداد ، ط. اولى ١٩٦٩ م.

- الذيل على طبقات الحنابلة

الجزء الأول ، بيروت ١٩٥١ م .

- الرد على النحاة

لابن مضاء القرطبي ، حققه د . شوقي ضيف ، مصر ١٩٤٧ م .

- زاد المسير

لابن الجوزي ، نشر المكتب الإسلامي بدمشق ١٩٦٧ م.

- زهر الآداب

للحصري ، تحقيق زكي مبارك ، القاهرة ، مطبعة حجازي ط. ثانية .

- سر صناعة الإعراب

لابن جني ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، نشر مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده في مصر ط . اولى ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م .

- سمط اللآلي

لأبي عبيد البكري الأونبي ، صححه وحققه ونقحه عبد العزيز الميمني ، مطبعة لجنة التأليف والنشر ، جزءان في مجلدين ١٣٢٤ هـ - ١٩٣٦ م.

- سنن ابن ماجة

لابن ماجة ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، نشر دار إحياء الكتب العربيــة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، مصر ط . اولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٣ م .

- سيبويه = الكتاب
- شجر الدر
لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق محمد عبد الجواد ، نشر دار المعارف ط . أولى ١٩٥٦ م .
- شذرات الذهب في اخبار من ذهب
لعبد الحي العماد الحنبلي ، نشر مكتبة القدسي بمصر ، ثمانية اجزاء في ثمانية مجلدات ، ١٣٥١ ه .
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب
للفارقي ، تحقيق سعيد الأفغاني ، دمشق ١٩٥٨ م .
- شرح أدب الكاتب
لأبي منصور موهوب بن احمد الجواليقي ، نشر مكتبة القدسي في القاهرة ١٣٥٠ ه .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك
تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، نشر مصطفى البابي الحلبي واولاده في مصر صدر منه ثلاثة اجزاء في ثلاثة مجلدات ط . اولى ، الجزءان الاول والثاني ١٣٥٨ ه - ١٩٣٩ م ، الثالث ١٣٦٣ ه - ١٩٤٤ م .
- شرح الأشموني (حاشية الصبان على الأشموني)
للأشموني ، نشر دار إحياء الكتب ، القاهرة ، اربعة اجزاء في اربعة مجلدات ١٢٠٦ ه .
- شرح التصريح على التوضيح لألفية بن مالك
للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ، مطبعة محمد مصطفى ، مصر ، جزءان في مجلدين ١٣١٢ ه .

- شرح ديوان طرفة

رواية يعقوب بن السكيت نشره الشنقيطي .

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

لابن عقيل ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مصر ، ط . خامسة عشرة ١٩٦٧ م .

- شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك

للشيخ عبد المنعم الجرجاوي ، المطبعة الميمنية ، مصر ، ١٣٠٨ هـ .

- شرح شواهد المغني

للسيوطي ، صححه وعلق عليه محمد محمود بن التلاميد التركزي الشنقيطي ، نشر لجنة التراث العربي ، دمشق ، جزءان في مجلدين ١٩٦٦ م .

- شرح قطر الندى

لابن هشام ، تونس ١٢٨١ هـ .

- شرح المرزوقي = حماسة ابي تمام

- شرح المفصل

لابن يعيش ، عنيت بطبعه ونشره إدارة الطباعة المنيرية ، مصر ، عشرة اجزاء في مجلدين .

- شعراء النصرانية

للويس شيخو ، بيروت ١٩٢٤ ، جزءان في مجلدين .

- الشعر والشعراء

لابن قتيبة ، تحقيق احمد محمد شاكر ، دار المعارف القاهرة ١٩٦٦ م .

- شفاء الغليل فيما في لغة العرب من الدخيل

لابن سنان الخفاجي ، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي ، مصر ١٩٥٢ م .

ـ الصاحبي في فقه اللغة

لأحمد بن فارس ، حققه مصطفى الشويمي ، بيروت ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٣ م .

ـ الصحــــاح

لاسماعيل بن حمـــاد الجوهري ، تحقيق احمد عبد الغفور عطار ، مصر ، ستة اجزاء في ستة مجلدات ط . اولى ١٩٦٥ م .

ـ صفوة الصفوة

لأبي الفرج ابن الجوزي ، جزءان ، حيدر آباد ١٣٥٥ هـ .

ـ صحيــح البخــــاري

لأبي عبد الله البخاري ، جزءان في مجلد ، القاهرة ١٣٨٧ هـ .

ـ صحيــح مسلم

لأبي الحسن مسلم القشيري ، مصر ١٣٣٢ هـ ، ثمانية اجزاء في ثلاثة مجلدات .

ـ طبقات الشافعية الكبرى

لعبـــد الوهاب بن تقي السبكي ، المطبعة الحسينية المصرية ، ستة اجزاء في ستة مجلدات .

ـ طبقات فحول الشعراء

لمحمد بن سلام الجمحي ، تحقيق محمود محمد شاكر ، مصر ١٩٥٢ م .

ـ طبقات القراء = غاية النهاية في طبقات القراء

ـ طبقات المفسرين

للسيوطي ، طبعة ليدن ١٨٣٩ م .

ـ طبقات النحويين واللغويين

لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي ، تحقيق محمـد ابي الفضل إبراهيم ، نشره محمد سامي امين الخانجي الكتبي بمصر ، ط . اولى ١٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٤ م .

- الطرائف الأدبية
تحقيق عبد العزيز الميمني ، القاهرة ١٩٣٧ م .
- العسكري = جمهرة الأمثال .
- العربية : دراسات في اللغة والأساليب واللهجات
ليوهان فك ، ترجمة عبد الحليم النجار ، مصر ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م .
- العقد الفريـــد
لابن عبد ربـــه الأندلسي ، تحقيق احمد امين وآخرين ، ستة اجزاء في ستة مجلدات ط . اولى ، القاهرة ١٣٥٩ - ١٣٦٨ هـ ، ١٩٤٠ - ١٩٤٩ م .
- العكبري = إعراب القرآن
- العوامل المئـــة
لعبد القاهر الجرجاني ، استانبول ١٣١٧ هـ .
- غاية النهاية في طبقات القراء
لابن الجزري ، اعتنى بنشره برجشتراسر ، مطبعـــة السعادة في مصـر ، جزءان في مجلدين ١٩٣٣ م .
- غيث النفع في القراءات السبع
لعلي النوري الصفاقسي ، بهامش شرح الشاطبيه ، المطبعـــة الأزهرية ، مصر ١٣١٧ هـ .
- الفائق في غريب الحديث
للزمخشري ، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد ابو الفضل إبراهيم ، مصر ، ثلاثة اجزاء في ثلاثة مجلدات ط . اولى ١٣٦٤ هـ - ١٩٥٤ م .
- فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل
للشيخ قطـــة العدوي ، بهامش شرح شواهد ابن عقيل الجرجاوي ، مصر ١٣٠٨ هـ .

— فحول الشعراء

تحقيق الشيخ عبد الرحمن سلام ، بيروت ١٩٣٤ م .

— فرائد اللآل في مجمع الأمثال

لإبراهيم بن السيد علي الأحدب ، جزءان في مجلد واحد ، بيروت ١٣١٢ هـ

— فصل المقال في شرح كتاب الأمثال

لأبي عبيد البكري الأونبي ، تحقيق د . عبد المجيد عابدين ، د . إحسان عباس ، الخرطوم ط . اولى ١٩٥٨ م .

— الفهرست

لابن النديم ، مصر ١٣٤٨ هـ .

— في أصول النحو

لسعيد الأفغاني ، طبعة ثانية ، دمشق ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .

— في النحو العربي

نقد وتوجيه لمهدي المخزومي ، طبعة أولى ، بيروت ١٩٦٤ م .

— الكامل

للمبرد تحقيق د . زكي مبارك : ثلاثة أجزاء في ثلاثة مجلدات مصر ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م .

— الكتاب

لسيبويه ، طبعة بولاق ، مصر ، جزءان في مجلدين ١٣١٦ هـ .

— كشف الظنون

لحاجي خليفة ، تركيا ١٩٤٣ .

— لسان العرب

لابن منظور ، طبعة مصورة عن طبعة بولاق المطبوعة ١٣٠٠ - ١٣٠٨ هـ ، عشرون جزءاً في عشرين مجلداً .

- لطائف المعارف
لأبي منصور الثعالبي، تحقيق إبراهيم الأبياري حسن كامل الصيرفي، مصر.
- لمع الأدلة
لابن الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م.
- مجاز القرآن
لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق محمد فؤاد سزكين، جزءان في مجلدين ط. أولى مصر الجزء الأول ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م، الجزء الثاني ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م.
- مجالس ثعلب
لأبي العباس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون جزءان في مجلدين ط. ثانية ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م.
- مجمع الأمثال
لأبي الفضل النيسابوري الميداني تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد جزءان في مجلدين مصر ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م.
- مجموع أشعار العرب
ديوان رؤبة بن العجاج في الجزء الثالث منه نشر وليم آلورد برلين ١٩٠٢ م.
- المحتسب
لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين جزءان في مجلدين ط. أولى الجزء الأول ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م، الجزء الثاني ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٨ م.

- المحكم

لابن سيده تحقيق د . حسين نصار وآخرين ، صدر منه ثلاثة أجزاء في ثلاثة مجلدات مصر ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م .

- مختارات ابن الشجري

لابن الشجري ، نشره محمود حسن زناتي ، جزءان في مجلد ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٥ م .

- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع

لابن خالويه ، نشره برجشتراسر ، مصر ط . أولى ١٩٣٤ م

- المخصص

لابن سيده ، سبعة عشر جزءاً في ثمانية مجلدات مصر ١٣١٦ - ١٣٢١ هـ

- مراتب النحويين

لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، القاهرة ، ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م .

- المستقصى في أمثال العرب

للزمخشري ، طبع بإشراف محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن جزءان في مجلدين ط . أولى ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م .

- مسند أحمد بن حنبل

تحقيق : أحمد محمد شاكر ، عشرة أجزاء في عشرة مجلدات ١٣٦٥ - ١٣٧١ هـ - ١٩٤٦ - ١٩٥١ م .

- المقاصد النحوية

للعيني محمود ، في هامش الخزانة ، بولاق مصر ، أربعة أجزاء في أربعة مجلدات .

— معاني القرآن

للفراء ، حقق الجزء الأول أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وطبع بمصر ١٩٥٥ وحقق الجزء الثاني محمد علي النجار وطبع سنة ١٩٦٦ م .

— معجم الأدباء

لياقوت الحموي ، عشرون جزءاً في عشرين مجلداً مصر ١٣٥٥ - ١٣٥٧ هـ .

— معجم ألقاب الشعراء

سامي مكي العاني بغداد ١٩٧١ م .

— معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي

زامباور مصر ١٩٥١ م .

— معجم البلدان

لياقوت الحموي صححه أمين الخانجي ، ثمانية أجزاء في ثمانية مجلدات مصر ١٣٢٣ هـ - ١٩٠٦ م .

— معجم الشعراء

للمرزباني ، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، مصر ط أولى ١٣٧٩ هـ — ١٩٦٠ م .

— معجم قبائل العرب

لعمر رضا كحالة ، ثلاثة أجزاء في ثلاثة مجلدات، دمشق ١٣٦٨ هـ — ١٩٤٩ م

— معجم ما استعجم

لأبي عبيد ، عبد الله البكري الأندلسي ، تحقيق : مصطفى السقا . أربعة أجزاء في أربعة مجلدات ط. أولى ١٣٦٤ — ١٣٧١ هـ ١٩٤٥ — ١٩٥١ م .

- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث
نظمه عدد من المستشرقين ، ليدن ١٩٣٦ — ١٩٦٧ م .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن
محمد فؤاد عبد الباقي ، القاهرة ١٣٦٤ هـ — ١٩٤٥ م .
- مغني اللبيب
لابن هشام ، حققه مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، جزءان في مجلدين ، بيروت ١٩٦٩ .
- المفصل
الزمخشري ، نشر الخانجي الكتبي ، مصر ١٣٢٣ هـ .
المفضليات
تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، ط. رابعة مصر ١٣٨٣ هـ — ١٩٦٤ م .
مقاتل الطالبيين
لأبي الفرج الأصفهاني ، مصر ١٩٤٩ م .
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة
شمس الدين السخاوي ، مصر ١٩٥٦ م .
- مقامات الحريري
مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، مصر ١٣٥٦ هـ — ١٩٣٨ م .
- مقاييس اللغة
لأحمد بن فارس ، تحقيق : عبد السلام هارون ، ستة أجزاء في ستة مجلدات .
ط. أولى ١٣٦٩ هـ .

- المقتضب
للمبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، أربعة أجزاء في أربعة مجلدات ، القاهرة ط. أولى ١٣٨٥ — ١٣٨٨ هـ .
- ملخص إبطال القياس
لابن حزم ، تحقيق سعيد الأفغاني ، دمشق ١٩٦٠ م .
المنتظم في تاريخ الملوك والأمم
لابن الجوزي ، مطبعة دار المعارف بحيدر آباد ، الدكن ، عشرة اجزاء في عشرة مجلدات ، ط. اولى ١٣٥٩ هـ .
المنصف في شرح تصريف المازني
لابن جني ، تحقيق : ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، ثلاثة أجزاء في ثلاثة مجلدات ط. اولى ١٣٧٣ — ١٣٧٩ هـ ، ١٩٥٤ — ١٩٦٠ م .
- الموسوعة القرآنية
صنفها : ابراهيم الإبياري وعبد الصبور مرزوق ، ستة مجلدات ، القاهرة ١٣٨٨ هـ — ١٩٦٩ م .
- المؤتلف والمختلف
للآمدي ، مصر ١٣٥٤ هـ .
- المؤتلف والمختلف
للآمدي ، تحقيق عبد الستار فراج ، القاهرة ١٣٨١ هـ — ١٩٦١ م .
الموشح
للمرزباني ، تحقيق : محمد علي البجاوي ، مصر ١٩٦٥ م .
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة
لابن تغري بردي ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، ط. اولى ١٣٥١ هـ — ١٩٣٢ م .

- نزهة الألبا في طبقات الأدبا

لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق : د. ابراهيم السامرائي بغداد ١٩٥٩ م.

- النشر في القراءات العشر

لابن الجزري ، نشره محمد أحمد دهمان ، جزءان في مجلدين ، دمشق ١٣٤٥ هـ.

- نكت الهميان في نكت العميان

لصلاح الدين الصفدي ، القاهرة ١٩١١ م .

- النهاية في غريب الحديث والأثر

لابن الأثير ، تحقيق : طاهر الزاوي ومحمود الطناحي ، خمسة أجزاء في خمسة مجلدات ط. اولى ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م .

- النوادر في اللغة

لأبي زيد الأنصاري ، نشر سعيد الخوري الشرتوني ، بيروت ١٩٦٧ م .

- هدية العارفين

لإسماعيل البغدادي ، جزءان في مجلدين ، استانبول ١٩٠١ - ١٩٠٥ م .

- همع الهوامع

للسيوطي ، صححه : محمد بدر الدين النعساني ، جزءان في مجلد ، مصر ١٣٢٧ هـ .

- الوحشيات

لأبي تمام ، تحقيق : عبد العزيز الميمني ، القاهرة ١٩٦٣ م .

- وفيات الأعيان

لابن خلكان ، حققه : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ستة أجزاء في ستة مجلدات ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م .

المخطوطات

- إشارة التعيين

لأبي المحاسن عبد الباقي بن علي اليمني . دار الكتب المصرية ١٦١٢ تاريخ -

- الأمالي النحوية

لابن الحاجب ، دار الكتب المصرية ٢٦ نحو .

- تاريخ الإسلام

للذهبي ، دار الكتب المصرية ٤٢ تاريـخ .

- الجمـــل

للجرجاني ، المكتبة الظاهرية في دمشق عام ٥٧٥٣ .

- الجنى الداني

لابن أم قاسم ، دار الكتب المصرية ٣٨١ نحو تيمور -

- سير أعلام النبلاء

للذهبي ، مصورة في مجمع اللغة العربية بدمشق برقم ٢٠٩ .

- طبقات ابن قاضي شهبة

لابن شهبة الأسدي،مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية٢١٤٦تاريخ تيمور

- القصيدة البديعية

لابن الخشاب ، دار الكتب المصرية ٣٩٠٨ أدب .

- القواعد النحوية

لجمال الدين بن إياز البغدادي ، دار الكتب المصرية ٢٢ نحو .

- منتهى الطلب من أشعار العرب

لمحمد بن المبارك بن محمد بن ميمون ، معهد المخطوطات في الجامعة العربية ٨٣ أدب .

فهرس البحث

فهرس الكتاب

رقم الصفحة

الفصل الأول في المقدمات ويشمل :

م - ٢٦

رقم الصفحة

رقم الصفحة

جدول الخطأ والصواب

طبع كتاب المرتجل وأنا غائب ، تحت وطأة ظروف قاهرة ، وقد أدى ذلك إلى وقوع أخطاء كثيرة ، لا بد من الاعتذار للقارىء عنها ، وعن الاضطراب في علامات الترقيم ، وذكر الهام منها :

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
10	٤	أن	أنا
12	٣	الأصفهالي	الأصفهاني
13	٤	٦٧٤/٥٥	١١٦٠/٥٥٥
24	٨	معلّما	مُعْلِمَا
24	١٠	فمجدلٌ	فمجدلُ
25	٧	اللّبَن	اللّبِن
29	١٠	ألفا	ألفي
31	١٠	كالذي	كما
32	١٢	مررت به	مررت بزيد
42	١٧	لأجله	معه

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
49	١١	من كلمه	في كلمة
50	١٥	الإغفال	الأغفال
52	١	ثره	أثره
54	٢ (الحاشيه)	عن	على
55	١٤	إلى	على
57	الأخير	محمدٌ	محمدٍ
60	١٣	الإغفال	الأغفال
٤	٥	النحويَ	النحويُ
٥	٣	مؤلفٌ	مؤلفٍ
٦	١٠	?لى	إلى
٦	١٧	وأواسم	وأواسيم
٧	٥	اخراً	آخراً
٩	٢	ونحوُ	ونحوِ
٩	٣	:	تحذف
١١	١	قوافِ	قوافٍ
١٥	٩	يحسنِ دخولْ	يحسنَ دخولُ
١٨	١٠	يضربَ	يضربُ
١٨	الحاشيه «٢»	«١»	«٢»
٢١	١١	زيدٌ وخرجَ	زيدٌ قامَ وعمروٌ خرجَ

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢١	١٤	للغُيْبِ	للغُيَّبِ
٢٢	١٨	البصيريين	البصريين
٢٧	الأخير	٣٨٥	١ : ٣٨٥
٢٨	١٠	اليدٌ	اليدِ
٣٤	٣	والثّب	والثيّبُ
٤٠	٢	صحيحٌ	صحيحٍ
٤١	١٥	علبه	عليه
٤٨	١	زأدا	زادا
٤٨	٥	في	فتي
٥٨	٩	الماءُ	الماءَ
٥٨	١٠	الإضافية	الإضافة
٦٣	١	بالزيدَين	بالزيدِين
٦٣	١٥	وثُنَتَة	وثُبَتَة
٦٣	١٦	وقلون	وقلون وقلين
٧٩	١	معربٌ	معربٍ
٨٣	٣	أخَرِ	أخَرَ
٨٥	٥	معرفةٌ	معرفةٌ
٨٦	٨	أعجميةٍ	أعجميةٌ
٨٨	١	غيرُه	غيرِه

الصفحه	السطر	الخطأ	الصواب
٨٨	١٣	الشّقاری	الشُقّاری
٨٩	١٠	تَّضْرَّبَ	تُضْرَّبَ
٨٩	١٣	وأفكلِ	أفكلِ
٩١	١٠	وأيضاً	أيضاً
٩١	١٥	وَعمْرَةَ	وُعمْرَةَ
٩٢	١٠	تنقل «دَعْدُ» من الشطر الأول الى الثاني	
٩٤	١٤	كخذامِ	كحذامِ
٩٥	٤ «الحاشية»	و « بار »	« وبار »
١٠٤	١٥	هو	وهو
١٠٥	٦	لآخر	الآخر
١٠٩	٣	ومسقلاً	مستقلاً
١١٤	٤	منها	منها
١١٥	٦ - ٧	إذا	إذ
١١٥	٩	شبه	شبهة
١١٨	الأخير	وأنما	وإنما
١٢٠	٧	الكشرى	الكثرى
١٢٢	الأخير من الحاشيه	جمع	همع
١٢٩	٤	فاتغني	فاستغني
١٢٩	٥	تعرية منها في الاختبار	تَعَرّيه منها في الاختيار

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٢٩	٥ (الحاشيه)	الغير	الغُوير
١٣٠	٢ (الحاشيه ٢)	بكر	كَرْزِ
١٣٠	٩	(٤)	(٤)
١٣١	١٤	الاسم	لاسم
١٣١	١٩	الزيدان	فتقول : الزيدان
١٣٤	٧	قوله عليه سبحانه	قوله سبحانه
١٣٤	١ (الحاشيه)	العجاز	العجاج
١٣٤	٧ (الحاشيه)	يجيء	بجيء
١٣٥	١	كودَ أولا	كوداً ولا
١٣٥	٦	حملتها	حملها
١٣٦	تنقل الملاحظة (١) من الصفحة (١٣٦) إلى الصفحة (١٣٥)		
١٣٦	٢	أعلم	أعلم
١٣٧	٥	جمودها	جمودهما
١٣٨	٤	٧٠٨/٦٤٠	٧٠٨/٨٩
١٣٩	١	وفَتَخْذٌ وفَتَخْذٌ	وفَتَخْذ وفِتخْذ
١٣٩	٥	المعرفةِ	المعرفةَ
١٣٩	٦	ما اعتدّاد	مالا اعتداد
١٣٩	٨	لازماً	لازمة
١٣٩	١٠	وبالاسم	بالاسم
١٣٩	١٤	قلت	إذا قلت

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٣٩	١٤	صاحبَ	صاحبُ
١٣٩	١٧	الاستفراق ،أعني استفراق	الاستغراق ،أعني الاستغراق
١٤٠	٥	الأخبار	الإخبار
١٤١	٤	ولذلك	وكذلك
١٤١	٤	مجراها	مجراها ومجرى
١٤١	٧	أعني بها	أعني رفعها
١٤١	١ (الحاشية)	لحساب	لحسان
١٤١	٢ (الحاشية)	الكثير	لكثير
١٤٢	١ (الحاشية)	١٠/٧٢٠	١٠١/٧٢٠
١٤٢	٣ (الحاشية)	٥٨٤	٤٠/٥٨٤
١٤٢	٦	ارتفارع	ارتفاع
١٤٢	١٠	إذا	إذ
١٤٣	٣	يعد	بعد
١٤٣	٧	من هذا المقصود بالمدح أو الذم ،	تشطب
		إن كان ذما ، فقلت : زيدٌ	»
١٤٣	١٢	كانت	لكانت

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٤٣	١٣	من أنها	على أنها
١٤٤	٤	ساء مثلًا	ساء المثل مثلًا
١٥٢	١٤	منها	منها
١٥٣	٩	كفّهِ	كفّهُ
١٥٥	٢	فيكونَ	فيكونُ
١٥٥	١٢	جبةٌ	جبةً
١٥٧	١	واحتلف	واختلف
١٥٧	٩	وتصبٌ	وتصبّبَ
١٥٧	١٥	تبنيه	تبينه
١٥٨	١	اسمٌ ـ فعلٌ	اسمٍ فعلٍ
١٥٨	١٢	المميّز	المميّز
١٥٩	١	إذا	إذ
١٥٩	١ (الحاشية)	٨٢:٢	٨٢٨
١٦٠	٧	عم	ثم
١٥٧ (مكرر)	١٧	«وسطُ»	وسطٌ
١٦٠ (مكرر)	٧	وصفةٌ	وصفةٍ

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٦٧	١٤	إذا	إذ
١٧١	٨	آنْ	أنْ
١٧٧	الأخير	أستةً	أستهُ
١٨٠	٤	كاذ	كانتا
١٨٢	١١	امناع	امتناع
١٨٥	١	يعطوف	بعطوف
١٩٠	٨	ولأصل	والأصل
١٩٠	١٢	مبهمُ	مبهمٌ
١٩٢	٧	ء حواله	أحواله
١٩٥	٧	المارف	المعارف
١٩٥	٩	يوضع	بوضع
١٩٥	١٠	بالفا	بالفاء
١٩٦	١٢	الوفعُ	الوفعَ
١٩٧	٥	يازيدَ فقلتَ ابن عمروٍ	فقلتَ يازيدَ بنَ عَمْرو
٢٠٠	الأخير من الحاشية	لى	إلى
٢٠٥	٢٠	مغ	مع

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢١٣	١٠	فرعُ	فرعٌ
٢١٥	٦	ودخولهُا	ودخولهُا
٢١٨	١٠	جِزْمٌ	جَزْمٌ
٢٢٠	٧	عُطِفَتْ	عَطَفَتْ
٢٢٥	١٦	أجد(٢)	أجد(٣)
٢٢٥	٥ (الحاشية)	انم	(٣) انم
٢٢٥	توضع الأسطر ٧،٨،٩ من الحاشية قبل السطر الخامس		
٢٢٦	١	عاملٌ وغيرُ عاملٍ	عاملٍ وغيرِ عاملٍ
٢٢٩	٢	والحديثَ	والحديثِ
٢٣٠	١١ (الحاشية)	من هو من أهل نجد	من أهل نجد
٢٣٨	١٢	لها	لما
٢٤٩	٢	يُؤيِّسَ	يُؤْيِسَ
٢٥١	٥	بجواهما	مجراها
٢٥٦	٢ (الحاشية)	نعته	(١) نعته
٢٥٨	٨	الكم	الكلم
٢٧٨	١ (الحاشية)	بلفظة	بلفظه

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٨١	٤	بجرى بجراها ُمكَنٌ	جرى بجراها مُكَنُ
٢٨٢	١٠	الغائبَ	الغائبِ
٢٨٣	٩	وإكما	وإياكما
٢٨٣	١٧	ود كوبَ	ور كوبِ
٢٨٤	١٢	ُملْبِيسِ	ُملْبِيس
٢٨٦	١٠	َبيْنُتُ	َبيْنُتُ
٢٩٥	١	السَمَرَ	السَمُرُ
٣٠٠	٣	عليّ	عليّ
٣٠٤	٦	مح	مع
٣١٠	١	بنزل	بمنزل
٣١١	١	عير	غير
٣١٢	٥	تطرآ	تطرأ
٣١٣	١١	يختضْ	يختصْ
٣٢٠	٤	بالفرج	بالفَروجْ
٣٢٩	٢	وشعريْ	وشعريَ

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣٣٠	٣(الحاشية)	المكدم	المكرم
٣٣٣	٢	تخفنفاً	تخفيفاً
٣٣٤	١٣	أثنّيا	ثنّيا
٣٣٥	١	الخيل	الخليل
٣٤٣	٦	المفردَ	المفردُ
٣٤٤	٥	بجريو	لجرير
٣٤٥	٦	الإغفال	الأعفال
٣٥٧	١٣	قدمرت	فدمرت
٣٥٨	٤	بل يلدٍ	بل بلدٍ

* * *